جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
بقسنطينة

كلية أصول الدين
والشريعة والحضارة الإسلامية
قسم الكتاب والسنة

موقف القراء من القياس في القراءات وتطبيقاته عندهم

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في القراءات

إعداد الطالبة الباحثة
هدى حراق

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد بوركاب

2011 – 2010

الإهداء

إلى كل تال لكتاب الله تعالى آناء الليل وأطراف النهار ...

****

إلى أمي وأبي، برا وإحسانا...

****

إلى من رأيت فيه الإخلاص، وورع الصالحين

إلى من زرع في نفسي حب العلم وأهله...

وأوقد فيّ جذوة طلب العلم، و ابتغاء الحق...

إلى من كان لي أبا بعد أب...

إلى خالي عبد الحق - رحمة الله عليه -.

****

إلى رفيق دربي في هذه الحياة

إلى زوجي الفاضل:د/أبو بكر كافي

إلى أولادي وقرة عيني :نسيبة، نهى، عبد الله.

وإلى شيماء ابنة أخي ...

****

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و تقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[النمل: ١٩]

أتوجه بالشكر ابتداء لله عز وجل الذي أعانني على إعداد هذا البحث، ومنَّ علي بإتمامه، فله الحمد والشكر، والثناء الحسن.

ثم الشكر الجزيل، والامتنان الكبير لفضيلة **الشيخ المقرئ الدكتور محمد بوركاب** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة بطيب نفس، ولم يـــأل جهدا في توجيهي، ولم يدخر نصيحة ولا رأيا إلا أفادنيه، ولم يضن علي بوقته على كثرة مشاغله وارتباطاته، فقرأ البحث كاملا، محققا مدققا، متتبعا لكل صغيرة وكبيرة فيه، فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول لزوجي **الدكتور أبو بكر كافي** على جميل صبره، وحسن تفهمه، فقد كان لي نعم المشجع، ونعم الداعم طيلة مشوار هذا البحث، فجزاه الله كل خير .

كما أشكر كل من أمد لي يد العون في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد، وكل من أسدى إليّ معروفا، أو سهل لي صعبا، فجزاه الله تعالى خير ما يجازي به عباده الصالحين.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

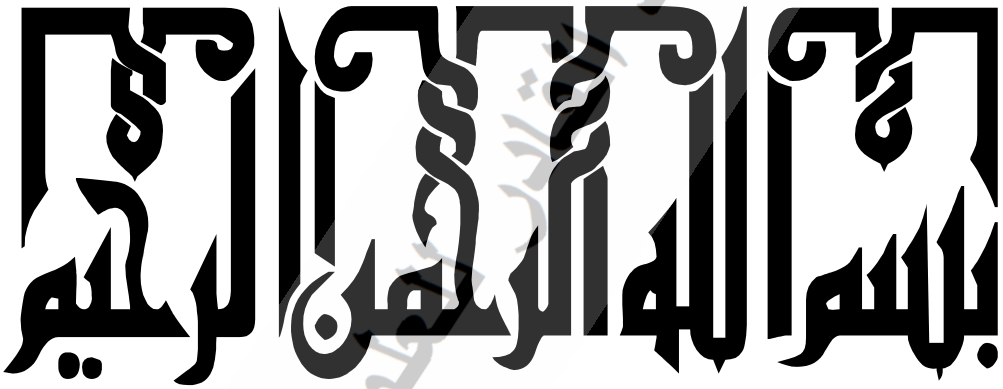

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله وصحبه وسلم ، وبعد :

فإن علم القراءات من أجلِّ العلوم قدرا، وأرفعها منزلة، وأعلاها مكانة، وذلك لتعلقه بأفضل كلام وأشرفه ، كلام الله عزوجل .

ولقد بذل علماؤنا جهودا كبيرة في ضبط هذا العلم، و نقله إلينا ، وقد أسفرت هذه الجهود عن كم هائل من المؤلفات في هذا العلم تأصيلا وتفريعا ، ومع ذلك هناك مسائل دقيقة تحتاج إلى مزيد من التحرير والتفصيل وجمع كلام أئمة القراءات المتناثر في بطون الكتب، وملاحظة كيفية تناولهم وتطبيقاتهم لهذه القضايا ، ولذا أردت أن أتناول في بحثي هذا قضية من أدق قضايا هذا العلم، وهي قضية القياس في القراءات، وما يتفرع عنها من مسائل نظرية وتطبيقية، لذا كان هذا البحث **بعنوان** :

"موقف القراء من القياس في القراءات وتطبيقاته عندهم"

أهداف البحث ودوافعه:

يهدف هذا البحث إلى :

أولا:إلى إبراز موقف القراء من الأخذ بالقياس في القراءات، وما هي ضوابطه وشروطه عند من أخذ به .

ثانيا: تقديم نظرية واضحة في مسألة القياس في القراءات، فجمع نصوص العلماء، وبيان صنيعهم في ذلك، وتجميع شتاتها من كتب هذا الفن،أمر مطلوب، لصياغة هذه المسألة كوحدة متكاملة.

ثالثا: إظهار منهجية علماء القراءات وأسلوبهم الفريد، في التعامل مع مسألة دقيقة كهذه، فهو يكشف عن عمق نظرهم، ودقة أحكامهم، التي بنوها على مسائل القياس.

رابعا: تتبع المسائل التي بنيت على القياس في القراءات بملاحظة مدى الاستدلال بالقياس فيها ، و هل كان على سبيل التبع، أم كان أساسيا ؟

أهمية البحث :

أولا: يعتبر هذا البحث دراسة نظرية تأصيلية لمسألة القياس في القراءات لبحث مفهومه وموقف القراء منه ، والضوابط التي يمكن استخلاصها من كلام القائلين به، وتصرفاتهم .

ثانيا :يسهم هذا الموضوع في استجلاء مسألة -كانت ولازالت- من أغمض مسائل علم القراءات مما اختلفت فيه وجهات النظر وتباينت فيه طرائق التطبيق، مما يثري البحث في هذا العلم .

ثالثا: يكشف هذا البحث عن مساحة الرأي والاجتهاد وإعمال العقل في علم نقلي أصالة ومنهجا .

إشكالية البحث :

تنطلق إشكالية هذا البحث من واقع ملموس في كتب القراءات على اختلافها وتنوعها وكثرتها، إذ نجد علماء هذا الفن يصرحون بأن مبنى القراءات على النقل دون القياس، ثم تجدهم في ذات الكتب يبنون بعض الأحكام على القياس صراحة،فما هو القول الفصل في هذه المسألة ؟ فهل هذه النصوص متناقضة ؟ أم أنه يؤخذ بها في أحيان ، ولا يؤخذ بها في أحيان أخرى ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي الحالات التي يؤخذ فيها بالقياس ؟ وبأي نوع منه يؤخذ ؟ هل بكل أنواعه، أم بنوع محدد منها ؟ وهل كل القراء متفقون على الأخذ به أم هم مختلفون في ذلك ؟ وهل الذين فصّلوا في الأخذ به التزموا بما نظّروه أم لم يلتزموا ،وما أثر الأخذ بالقياس في علم القراءات ؟ فهل كان سببا في إثراء هذا العلم ، أم كان سببا في انحرافه عن منهجه الأصيل الذي هو النقل والتلقي ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث إن شاء الله .

أسباب اختيار الموضوع :

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدة أسباب أجملها في الآتي :

- كون الموضوع يتسم بالدقة والعمق المطلوب تحقيقهما في البحوث العلمية الأكاديمية في مرحلة الدكتوراه خاصة .
- غموض هذه المسألة، وتضارب مواقف أئمة القراءات فيها .
- انتشار الرأي القائل بمنع القياس في القراءات مطلقا، دون مراعاة للقيود والضوابط التي وضعها علماء القراءات .

الدراسات السابقة و الجديد الذي يضيفه البحث:

لم أجد في حدود بحثي في دليل الرسائل الجامعية المتخصصة في القـــراءات وعلومها في العالم الإسلامي بحثا يتناول هذا الموضوع ، وقد راسلت لهذا الغرض مركز الملك فيصل وغيرها من مراكز البحث والجامعات، فلم أقف على دراســة مشابهة .

ويمكن القول بأن هذا البحث فيه من الجدة عدة أمور منها:

- دراسة مسألة القياس في القراءات بكل أبعادها وتفاصيلها الدقيقة، وتسليط الضوء على عمل الأئمة القراء عند تعاملهم معها .
- يقدم هذا البحث دراسة تأصيلية لمفهوم القياس عند أئمة القراءات، وذلك من خلال تحليل أقوالهم وعملـــهم في ذلـــك، لأجـــل إزالـــة الغمـــوض والإشكالات المتعلقة بهذا المصطلح في فن القراءات بخصوصه.
- جمع أقوال العلماء المتعلقة بالقياس، والتي نجدها مبثوثة في كتبهم، متفرقـــة فيها، بحيث يكون من الصعب الوصول إليها .
- استخلاص الضوابط والشروط التي يعتمد عليها الأئمة في هـــذا الفـــن، في مسائل القياس.
- جمع هذا البحث أغلب المسائل المتعلقة بالقياس في علم القراءات، الـــتي تعـــد نماذج جلية توضح عملهم، وتؤكد النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

المنهج المتبع :

الدراسة في هذا البحث قائمة على شقين هما : الدراسة النظرية التأصـــيلية، والدراسة التطبيقية.

فالدراسة التأصيلية : هي دراسة نظرية، تعتمد على أقوال علماء القراءات، وتقيعيدهم لمسائل القياس، وتعاملهم معها، فكانت المناهج المساعدة في إنجاز ذلك هي المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن .

فالمنهج الاستقرائي لتقصي النصوص الواردة في المسألة، وما يتعلق بها، وتتبع المسائل التي بنيت على القياس ودراستها .

وأما المنهج التحليلي فلتحليل هذه النصوص واستخراج الضوابط والمعايير المعتمدة .

ثم المنهج المقارن لمقارنة مواقف أئمة القراءات في المسألة الواحدة لبيان نقاط الاتفاق والاختلاف في استعمال القياس في القراءات .

وأما الدراسة التطبيقية: فاعتمدت فيها على الاستقراء، وتتبع مسائل القياس المبثوثة في كتب القراءات، وتحليلها، واستخلاص ما يستفاد منها، ولأجل ذلك فقد قمت بجرد أهم كتب القراءات لاستخراج مسائل القياس.

وقد التزمت في هذا البحث جملة من الضوابط وهي:

- كتبت الآيات برسم المصحف برواية حفص عن عاصم.
- خرجت الأحاديث على قلتها في البحث من مصادر السنة المعتمدة.
- ترجمت للأعلام الذين استشهدت بأقوالهم بتراجم موجزة، ولم أترجم للصحابة والأئمة القراء ورواتهم لشهرتهم في هذا الفن، ولم أترجم للمعاصرين، ومن يرد ذكرهم في الأسانيد لكثرتهم وعدم الحاجة لذلك.
- عرفت ببعض المصطلحات في علم التجويد والقراءات، التي تحتاج إلى تعريف من مصادرها في الهوامش.
- رتبت آراء العلماء حسب ترتيبهم التاريخي، ليظهر تطور التعامل مع هذه المسألة، ويظهر أيضا استفادة العلماء من بعضهم البعض.

- حرصت على نقل نصوص العلماء بألفاظها غالبا، ليتميز كلام العلماء عن فهمي لها، فقد يقع الخطأ في الفهم والتحليل، فتبقى ساحة العلماء مبرئة.
- وثقت النصوص بإحالتها إلى مصادرها، مع ذكر بيانات النشر كاملة لكل مصدر عند أول ذكر له في الهوامش.

الخطة الإجمالية للبحث :

وقد قسمت هذا البحث إلى قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي.

فالقسم النظري يتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول:مصدر القراءات والحكمة من تعددها .

تحدثت فيه عن تعريف القراءات وبيان أنواعها،وهل كان الاعتماد فيها على النقل فقط ،أم للاجتهاد مدخل في ذلك، وذكرت فيه الآراء حول مصدر القراءات، والشبهات التي أثيرت حوله، والرد عليها، ثم بينت أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها.

الفصل الثاني:مفهوم القياس في القراءات وأنواعه وشروطه.

تحدثت فيه عن تعريف القياس لغة واصطلاحا ،وبينت فيه أنواع القياس وحكم كل نوع منه، وأقسامه، ثم تطرقت إلى الشروط والضوابط التي وضعها علماء القراءات لقبول القياس الصحيح .

الفصل الثالث:موقف القراء من القياس.

تكلمت في هذا الفصل عن مواقف القراء من القياس بنوعيه المقبول والمرفوض، وذلك من خلال أقوالهم النظرية، ومن خلال تطبيقاتهم العملية، التي تعطي صـــورة واضحة عن مدى استعمالهم للقياس في علم القراءات .

الفصل الرابع : الأثر السلبي لاستعمال القياس في القراءات .

تعرضت في هذا الفصل لبيان الأثر السلبي الذي تركه القياس في علم القراءات من جوانب مختلفة ،منها توهين قراءات متواترة وردها والطعن فيها ،وأثر القياس في نشأة قراءات شاذة، وآراء وأداءات ضعيفة في علم القراءات .

القسم الثاني :تطبيقات القياس في القراءات.

وقد قسمته إلى ثلاثة فصول، تتضمن المسائل التطبيقية للقياس عند علماء القراءات التي جردتها من كتبهم، مع دراستها دراسة تحليلية تفصـــيلية، قســـمتها بحسب الأغراض التي استعمل فيها القياس:

الفصل الأول : الترجيح بين الروايات بالقياس .

تعرضت فيه بالدراسة والتحليل للمسائل التي ورد فيها القياس –بعد ثبوت الرواية– لغرض الترجيح بين الأوجه والروايات .

الفصل الثاني : تعضيد الرواية بالقياس و معرفة وجه القراءة لانعدام النص أو خفائه عند القائل به .

تناولت فيه بالدراسة المسائل التي جاء فيها القياس معضدا ومقويا للرواية، ثم أوردت المسائل التي جاء فيها القياس مبينا لوجه القراءة في حال انعدام النص أو خفائه عند من قال بالقياس فيها.

الفصل الثالث: القياس المرفوض لفساده أو خروجه عن المتواتر .

ذكرت فيه المسائل التي استعمل فيها القياس الفاسد، وبينت علة فساده وعدم صحته عند علماء القراءات، ثم أتبعته بذكر المسائل القياسية التي خرجت عن حدود المتواتر، فصارت شاذة و لم يقرأ بها للتنبيه عليها.

ثم الخاتمة:وقد ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، وتوصيات البحث ومقترحاته .

مصادر البحث :

اعتمدت في إنجاز هذا البحث على أمهات كتب القراءات، كالتيسير وجامع البيان للإمام الداني، وغيرها من كتبه، و التبصرة للإمام مكي، و الشاطبية وشروحها، والطيبة وشروحها، والنشر وغيرها من كتب ابن الجزري، وغيرها من أمهات كتب القراءات.

كما استفدت من كتب توجيه القراءات، كالكشف لمكي، والحجة لأبي علي الفارسي والحجة لابن خالويه ، وغيرها .

واستعنت بكتب التفسير، كالبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، والمحرر الوجيز لابن عطية، والكشاف للزمخشري.

ولم أهمل الاستفادة من الكتب اللغة ومعاجمها، وكتب إعراب القرآن، وكتب التراجم.

وفي الأخير أتوجه بالشكر لله جل وعلا، على ما تفضل به وأنعم من إتمام هذا البحث على هذا الوجه، الذي نأمل أن يكون محل رضى وفائدة، لكل من يطلع عليه، كما نسأله أن يتجاوز عن خطئي وزللي، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

القسم الأول : الدراسة النظرية .

الفصل الأول: مصدر القراءات والحكمة من تعددها

المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان أنواعها

المبحث الثاني : مصدر القراءات والرد على الشبهات المثارة حوله.

المبحث الثالث : أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها

الفصل الثاني : مفهوم القياس في القراءات وأنواعه وشروطه.

المبحث الأول : مفهوم القياس لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: القياس المقبول في القراءات وأقسامه.

المبحث الثالث : القياس المرفوض في القراءات وأقسامه.

المبحث الرابع :شروط القياس في القراءات

الفصل الثالث:موقف القراء من القياس

المبحث الأول : موقف القراء من القياس المطلق.

المبحث الثاني : موقف علماء القراءات في التعامل مع القياس .

الفصل الرابع : الأثر السلبي لاستعمال القياس في القراءات

المبحث الأول :أثر القياس في توهين بعض القراءات المتواترة وردها.

المبحث الثاني : أثر القياس في نشأة قراءات شاذة.

المبحث الثالث: أثر القياس في نشأة آراء وأداءات ضعيفة في علم القراءات.

الفصل الأول: مصدر القراءات والحكمة من تعددها

المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان أنواعها

المطلب الأول: تعريف القراءات

المطلب الثاني : أقسام القراءات

المبحث الثاني : مصدر القراءات والرد على الشبهات المثارة حوله.

المطلب الثاني : الشبهات المثارة حول مصدر القراءات والرد عليها

المطلب الثالث : الرأي القائل بأن مصدر القراءات اللهجات والرد عليه

المطلب الرابع: الرأي القائل بأن مصدر القراءات الاجتهاد والرأي والرد عليه

المبحث الثالث : أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها

المطلب الأول : أسباب اختلاف القراءات

المطلب الثاني : الحكمة من تعدد واختلاف القراءات

المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان أنواعها

تعتبر هذه المباحث الأولى مقدمات للبحث، وتوطئة لابد منها،ولا يستغنى عن ذكرها، لذلك سنذكرها مختصرة وبما تدعو حاجة البحث إليها .

المطلب الأول: تعريف القراءات

لغة: القراءات جمع قراءة، وهي مصدر قرأ قراءة وقرءانا فهو قارئ[1] وهذا اللفظ يدور في اللغة العربية حول معنيي الجمع والضم، والتلاوة :

الجمع والضم : وهي مأخوذة من قول القائل : قرأت الشيء إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض ، كقولك ما قرأت الناقة سلى قط أي أنه لم تضم رحما على ولد ، وسمي القرآن قرآنا لأنه يجمع الآيات والسور، ويضم بعضها إلى بعض[2].

التلاوة: وهي النطق بالكلمات المكتوبة، ومنها قولهم (قرأت الكتاب) أي تلوته[3].

اصطلاحا :لقد أورد العلماء تعاريف كثيرة لعلم القراءات بين موجز ومسهب وبين مفصل ومجمل ، ومنهم من ركز على جانب وأغفل آخر، ونحن نورد بعضها هنا بإيجاز دون تفصيل، على أنه لا يكاد يخلو كتاب من علم القراءات إلا وقد أورد

---

[1] – القاموس المحيط ،مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل بيروت ٢٥/١.

[2]– لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١،دار صادر،بيروت مادة قرأ ١/ ١٢٨ .

[3]– لسان العرب مادة قرأ ١٢٨/١.

بعضا منها أو أشار إلى أخرى، وأسهبوا في شرحها وتحليلها، ولكن المقام يقتضي ذكرها لذا سنسوق أهمها بإيجاز دون تفصيل :

-**تعريف ابن الجزري** [1] : يعد تعريف الإمام ابن الجزري من أهم التعاريف لعلم القراءات، لأنه يعد أحد أقطاب هذا العلم، وأئمة هذا الفن، وخاتمة المحققين فيه، وعليه اعتمد أغلب من عرفها بعده، وهو من أشمل التعاريف، حيث يقول—رحمه الله-:"القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة "[2].

- **تعريف الإمام بدر الدين الزركشي** [3]:

عرف—رحمه الله – علم القراءات فقال : "القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف، أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما "[4].

---

[1] – هو أبو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري ، إمام في القراءات وفنون شتى، له كتب كثيرة منها النشر في القراءات العشر، وتقريب النشر، ومنظومته طيبة النشر، توفي سنة ٨٣٣هـ.انظر ترجمته لنفسه في غاية النهاية لابن الجزري،تحقيق براجستراسر،دار الكتب العلمية،بيروت .٢/ ٢٤٧-٢٥١.

[2] – منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، اعتنى به عبد الحليم قابة، ط١، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م)، ص١٧.

[3] – هو أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي،: عالم بفقه الشافعية والأصول ، تركي الأصل، مصري المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، توفي سنة ٧٩٤هـ.انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٠٨٩هـ)، ٨: ٢٩٣، و الدرر الكامنة الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار الجبل، بيروت، ١٧/٤.

[4] – البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي ،ت:محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٣، دار الفكر ، ١٤٠٠هـ،٣١٨/١ .

- **تعريف الإمام القسطلاني** [1] :

عرف الإمام القسطلاني القراءات بأنها :" علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع .

أو يقال علم يعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات، والفصل والوصل ، من حيث النقل، أو يقال : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله" [2].

-**تعريف طاش كبرى زاده** [3]: عرفها – رحمه الله – بقوله:" هو علم يبحث فيه عن صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة ...وقد يبحث

---

[1] – هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس،: من علماء الحديث، والقراءات، له مصنفات كثيرة منها : إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، والمواهب اللدنية في المنح المحمدية في السيرة النبوية، ولطائف الإشارات في علم القراآت ، توفي سنة٩٢٣ هـ.انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).١/ ١٠٢ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٠٣/٢ ١١٣ و الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)، ١/ ١٢٦ .

[2]– لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين القسطلاني ،ت:عامر السيد عثمان وزميله ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ، ١/١٧٠.

[3]– هو أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير عصام الدين طاش كبرى زاده، مؤرخ تركي الأصل ، مستعرب ، توفي سنة ٩٦٢، انظركشف الظنون ص ١٣٣٣ ،الأعلام للزركلي ٢٥٧/١ .

فيه أيضا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات غير متواترة الواصلة إلى حد الشهرة "[1].

-تعريف الإمام الزرقاني :

عرّف الإمام الزرقاني-رحمه الله - القراءات بأنها : " مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم نطق في هيئاتها "[2].

هذه أهم التعاريف للقراءات، وتعريف ابن الجزري هو التعريف المختار لشموله ودقته، و نجد أن كل هذه التعاريف تدور على ثلاثة أشياء [3]:

مواضع الاختلاف في القراءات .

النقل الصحيح سواء أكان متواترا أم آحادا .

حقيقة الاختلاف بين القراءات .

---

[1]- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زادة ، ط١، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ، ٢ /٦.

[2]- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ٤٠٥/١.

[3]- انظر القراءات وأثرها في التفسير ، محمد بن عمر بازمول، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م)، ١١٢/١ .

فهذه التعاريف في مجملها تركز على هذه الأشياء الثلاثة، غير أن الذي يهمنا في هذا البحث هو بيان تركيزها على النقل الصحيح ، أي جانب الرواية والسماع ، مما يدل دلالة واضحة على أن هذا العلم علم نقلي .

فهذه النصوص وهذه التعاريف يستفاد منها صراحة أو ضمنا تحديدٌ لطبيعة هذا العلم، الذي هو علم نقلي، يعتمد قوامه على جانب الرواية، ولا يثبت إلا بالنقل الصحيح سواء أكان آحادا أم متواترا، وهذا الذي تقرر وثبت في تعريف علم القراءات .

فما موضع الاجتهاد فيه، على اعتبار أن القياس أهم عناصر الاجتهاد ، وإلى أي مدى يكون للقياس أثر في هذا العلم النقلي السماعي؟ وهذا ما سنحاول بحثه في هذه الأطروحة.

المطلب الثاني : أقسام القراءات

تنقسم القراءات القرآنية، إلى عدة أقسام وذلك تبعا للاعتبارات التي تقسم وفقها،

أقسام القراءة باعتبار السند :

تنقسم القراءة باعتبار السند إلى قراءة متواترة وقراءات آحادية .

أولا :القراءة المتواترة : التواتر في اللغة يعني التتابع [1].

أما في اصطلاح القراء: فالقراءة المتواترة هي التي رواها جماعة عن جماعة إلى منتهاها يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب، قال ابن الجزري :"ونعني بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه، يفيد العلم من غير تعيين عدد ، هذا هو الصحيح " [2].

وقد عرّفها –رحمه الله– بقوله : " كل قراءة وافقت العربية مطلقا ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا ، وتواتر نقلها ، هذه القراءة المتواترة ، المقطوع بها "[3]، وغالب ما يقرأ به من قراءات هو من هذا القبيل، وهو قرآن باتفاق .

ثانيا القراءات الآحادية : وهي على قسمين :

١-قراءة مشهورة : لغة : الشهرة اسم مفعول مشتق من مادة (ش هـــ ر)، وهي في اللغة تعني الظهور ووضوح الأمر[4].

أما في اصطلاح القراء، فالقراءة المشهورة هي : التي صح سندها ، و لم تبلغ درجة التواتر، ووافقت الرسم والعربية، واشتهرت عند القراء، فلم يعده من الغلط

---

[1]– انظر : لسان العرب مادة (و ت ر).

[2]– منجد المقرئين ص ٤٠.

[3]– المصدر نفسه ص٣٩.

[4]– انظر لسان العرب مادة شهر، مختار الصحاح مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، ضبط وتخريج وتعليق د/مصطفى ديب البغا،ط٤، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، (١٩٩٠م)، ص ٢٢٦.

ولا من الشذوذ، فهي التي استفاض نقلها وتلقتها الأمة بالقبول [١] ، ويمثل لها ابن الجزري بما انفرد به بعض الرواة أو بعض الكتب المعتبرة، وبمراتب القراء في المد [٢]، وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها [٣].

٢ – **قراءة غير مشهورة** :وتسمى قراءة الآحاد، وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، ولم تشتهر الاشتهار المذكور سابقا [٤].

فإذا اختل من القراءة ركن الاستفاضة والشهرة بقي لها صحة السند وموافقة المصحف، وموافقة العربية فهذا نوع مثاله: ما نسب لابن عباس وهو خارج عن القراءات العشرة :" لقد جاءكم رسول من أنفَسِكم "[٥] بفتح الفاء وكسر السين .

---

[١] – انظر : النشر في القراءات العشر ،لابن الجزري ، اعتنى به نجيب الماجدي ،ط١،المكتبة العصرية ،بيروت ،(١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م)، ص ١٦، منجد المقرئين ٤٠، الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي ،ت:محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣، دار التراث القاهرة ، ١٤٠٥هـ،١/ ٢١٥.

[٢] – منجد المقرئين ص٤٠.

[٣] – المصدر نفسه ص٤١.

[٤] – انظر الإتقان ١/٢١٥ .

[٥] – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت:علي النجدي الصدفي ناصف، وعبد الفتاح شلبي ،وعبد الحليم النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ١/٣٠٦، وانظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه، عنى بنشره ج .برجشتراسر، القاهرة ،مكتبة المتنبي ،ص ٥٦.

أو تكون صحيحة السند مخالفة للرسم وهذا نوع آخر، مثاله ما نسب للجحدري وابن محيصن (متكئين على رفارف خضري وعباقري حسان)[1] .

والنوع الثالث ما صح سنده وخالف العربية مثاله " ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معائش" [2] بالهمز بدل الياء في كلمة" معايش ".

فإذا قسمناها باعتبار القبول نجدها تنقسم إلى :قراءة مقبولة، وقراءة مردودة .

-أقسام القراءة من حيث القبول والرد : تنقسم القراءة باعتبار القبول والرد إلى قسمين : مقبولة ومردودة

أولا : القراءة المقبولة:

من خلال تتبع كلام العلماء كمكي وابن الجزري تبين أن اصطلاح المقبول عند علماء هذا الفن، يطلق ويراد به معنيان:مقبول مقروء به، ومقبول غير مقروء به.

أ-القراءة المقبولة المقروء بها: وتتضمن نوعان القراءة المتواترة، والقراءة المشهورة .

و قد وضع علماء القراءات ضوابط ومقاييس وحرصوا على تطبيقها فلا يمكن الحكم على قراءة ما بالقبول إلا بتوفر شروط ثلاثة تمييزا لها عن القراءة المردودة وهذا باتفاق أهل هذا الفن ، والشروط أو ما اصطلح عليه علماء القراءات بالأركان ثلاث وهي[3]:

---

[1]- انظر :المحتسب لابن جني ، ٣٠٥/٢، ومختصر في شواذ القرآن ، ص١٥٠، والإتقان ٢١٥/١.

[2]- انظر :مختصر في شواذ القرآن ص ٤٢.

[3]-انظر :منجد المقرئين ص٣٩-٤٠، النشر ص ١٥.

١-التواتر : جمهور أهل العلم متفقون على هذا الشرط إلا أن بعضهم قال بأن صحة السند تكفي في إثبات صحة القراءة وقبولها، وهذه مسألة فيها كلام كثير وليس هذا مقام بسطها.[١]

٢-موافقة اللغة العربية ولو بوجه .

٣-موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

فاجتماع هذه الضوابط الثلاث كفيلة بالحكم على القراءة بالقبول .

ويندرج ضمن هذا القسم :القراءة المتواترة ، القراءة المشهورة .

فالقراءة المتواترة والمشهورة (وقد مضى الكلام عنهما آنفا) قرآن باتفاق ،وقد قال مكي بن أبي طالب القيسي عن هذا القسم : " قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهن أن ينقل عن الثقات عن النبي – صلى الله عليه وسلم –ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغا ويكون موافقا لخط المصحف ، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه" [٢].

---

[١]-انظر :منجد المقرئين ص٣٩ وما بعدها ، النشر ص ١٥-١٦.

[٢]- الإبانة عن معاني القراءات ، مكي بن أبي طالب القيسي ، ت:د/محي الدين رمضان ط١،دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) ،ص ٣٩.

ب– القراءة المقبولة غير المقروء بها:

أما القراءة التي صح سندها ووافقت العربية وخالفت الرسم (كقراءة الحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، ويحي اليزيدي) فهذه مقبولة، ولكن لا يقرأ به لكونها آحادا، وأنها مخالفة لما قد أجمع على صحته، وما لم يقطع على صحته ما لا يجوز القراءة به ولا يكفر جاحده[1].

وفي ذلك يقول الإمام مكي[2] –رحمه الله–:" والقسم الثاني ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يؤخذ بإجماع إنما بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده ولبئس ما صنع إذا جحده " [3].

---

[1]– انظر النشر ص ١٨.

[2] – هو مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان، له كتب كثيرة، منها الكشف عن وجوه القراءات وعللها و التبصرة في القراءات السبع، وغيرها، توفي ٤٣٧ هـ. انظر غاية النهاية ٣٠٩/٢، و معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الذهبي، تحقيق: د/ طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، (١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م)، ٧٥١/٢،و وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق : د/إحسان عباس،دار صادر، بيروت،دار الثقافة،٥ /٢٧٤.

[3]– الإبانة ص ٣٩–٤٠ .

فهذا النوع لا يعد قرآنا ولا يقرأ به إجماعا، ولكن يستفاد منه في استنباط الأحكام، وفي التفسير والعربية [1].

القسم الثاني : القراءة المردودة.

والقراءة المردودة هي التي اختل فيها أحد أركان وشروط القراءة المقبولة التي سبق الحديث عنها ، وهي بهذا ثلاثة أنواع :

الأول : القراءة التي صح سندها، ووافقت الرسم وخالفت العربية، ولم تتلق بالقبول عند علماء القراءات ، قال ابن الجزري عن هذا النوع أنه: " لا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون وهو قليل جدا، بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع ﴿ مَعَٰيِشَ ﴾[الأعراف ١٠] بالهمز، وما رواه ابن بكار[2] عن أيوب [3]عن يحي بن عامر

[1] – انظر الإتقان ١/٢٢٧-٢٢٨، وانظر تفصيل ذلك في القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، د/ عبد العلي المسؤول، ط ١، دار ابن القيم، الرياض، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ص ١٨٩-٢٤٧.

[2] – هو عبد الحميد بن بكار أبو عبد الله الكلاعي الدمشقي، نزيل بيروت، انظر غاية النهاية ١/٣٦٠.

[3] -هو أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب أبو سليمان التميمي الدمشقي ، ضابط مشهور ولد سنة ١٢٠هـ، وتوفي سنة ٢١٩هـ ، انظر غاية النهاية ١/١٧٢.

من فتح ياء ﴿ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ ﴾ [الأنبياء١٠٩] مع إثبات الهمزة، وهي رواية زيد [١] وأبي حاتم عن يعقوب ...."[٢].

الثاني : القراءة التي لم يصح سندها سواء أوافقت الرسم أم خالفته ، وسواء وافقت العربية أم خالفتها فهي قراءة ضعيفة مردودة كقراءة ابن السميفع [٣] وأبي السمال [٤] وغيرهما في قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗ ﴾ [يونس ٩٢] فقد خالفت في موضعين "ننحيك" بالحاء المهملة و"خلفك" بفتح سكون اللام [٥].

الثالث : القراءة التي وافقت العربية ولا سند لها، فهذه لا تسمى قراءة إلا تجوزا ، قال ابن الجزري : " وبقي قسم مردود أيضا وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد ، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر" [٦].

---

[١] – هو زيد بن أحمد بن إسحاق بن زيد أبو علي الحضرمي يروي القراءة عن عمه يعقوب عرضا ، انظر غاية النهاية ٢٩٦/١.

[٢] – النشر ص٢٠.

[٣] - هو محمد بن عبد الرحمان بن السميفع بفتح السين أبو عبد الله اليماني ،له اختيار في القراءة ينسب إليه شذ فيه ،انظر غاية النهاية ١٦١/٢-١٦٢.

[٤] – هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم وباللام ، العدوي البصري ، له اختيار شاذ عن العامة في القراءة ، انظر غاية النهاية ٢٧/٢.

[٥] – النشر ص ٢٠.

[٦] – المصدر نفسه .

المبحث الثاني : مصدر القراءات والرد على الشبهات المثارة حوله.

بعد أن عرفنا مصطلح القراءات وعرفنا أقسامها، لابد لنا من بيان شيء مهم جدا وهو مصدر هذه القراءات، فهل هي ذات مصدر إلهي؟ أي أنها وحي من عند الله، أم أن مصدرها اللهجات؟ أو الاجتهاد والرأي أو أن مصدرها الرسم القرآني ؟ وهذا ما سنبينه في هذا المبحث مع دحض لبعض الشبهات التي أثيرت حول مصدر القراءات.

المطلب الأول : بيان أن الوحي هو مصدر القراءات وأدلة ذلك

من المعلوم من الدين بالضرورة، ومما أجمعت عليه الأمة الإسلامية أن القرآن الكريم مصدره رباني بحت، وأن لفظه ومعناه من عند الله عزوجل، أوحاه الله إلى النبي ﷺ بواسطة جبريل –عليه السلام–، فلا يمكن لأي بشر كان أن يغير فيه أو ينقص أو يزيد حرفا .

وباعتبار أن القراءات جزء لا يتجزأ من القرآن الكريم فهي أيضا من عند الله يقال فيها ما قد قيل في القرآن الكريم، والأدلة على ذلك كثيرة نذكر منها :

أولا : من القرآن الكريم.

في كتاب الله الكثير من الآيات القرآنية التي تدل دلالة صريحة وواضحة على أن النبي ﷺ ليس له أن يغير أو يبدل في كتاب الله ولو بحرف، مما يؤكد ويثبت أنه ليس له دخل فيه، ومن هذه الآيات نذكر ما يأتي :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ [يونس ١٥ – ١٦].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الحاقة: ٤٤– ٤٧].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ [النجم:٣ – ٥].

ثانيا من السنة النبوية :

إن القراءة سنة متبعة نقلها الصحابة – رضوان الله عنهم –عن النبي ﷺ ونقلها التابعون عنهم ، ثم تناقلها الناس جيلا إلى جيل، فالمصدر الذي استقيت منه مادة القراءات القرآنية هو تلكم الروايات التي تتحدث عما سُمع من في رسول الله ﷺ من القراءات، وعما قرئ بمسمع منه ﷺ .[1]

[1]–انظر القراءات القرآنية ، تاريخ وتعريف ، عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ،ط ٢ ، ١٩٨٠ ، بيروت ، ص ٧٩.

١- ومن بين الروايات والأحاديث التي تثبت صراحة أن الوحي هو المصدر الوحيد والأصيل للقراءة عند المسلمين الحديث الذي في البخاري وفيه ما حدث بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم :

روى البخاري بسنده إلى عروة بن الزبير: أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمان بن عبد القاري حدثاه : أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي ﷺ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت :كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ماقرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، فقال ﷺ : اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقالﷺ : كذلك أنزلت، ثم قال : قرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه "[١].

٢- عن أبي بن كعب رضي الله عنه : أن النبي ﷺكان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل عليه السلام فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف فقال أسأل الله

[١]-صحيح البخاري ،كتاب فضائل القرآن،باب أنزل القرآن على سبعة أحرف،رقم (٤٩٩٢) مكتبة دار السلام-ط٢- الرياض ،١٤١٩هـ ١٩٩٩م، ص ٨٩٥.

معافاته ومغفرته وأن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على ثلاثة أحرف فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وأن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك على سبعة أحرف فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا "[1].

٣- عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:(أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)[2] .

لقد ورد في نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف أحاديث كثيرة، تدل كلها دلالة صريحة على أن القراءات من عند الله أنزلها على النبي ﷺ وليس له فيها سوى أنه مأمور بتبليغها، وقد تلقاها الصحابة عنه ﷺ ثم التابعون من بعدهم حتى وصلت إلينا متواترة بالأسانيد الصحيحة .

فالقراءات إنما ثبتت بالتوقيف والتلقي، والأخذ والمشافهة والنقل والسماع، فكل الأحاديث الواردة في نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف تدل على أن صحة القراءة متوقفة على التلقي والسماع ...فالقراءة ليست موكولة إلى أهواء الصحابة، ولا مفوضة إلى آرائهم فليس لأحد منهم أن يقرأ باختياره، أو من تلقاء

---

[1]- صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف رقم (١٩٠٢)ط١-دار السلام الرياض ١٤١٩-١٩٩٨،ص٣٢٩.

[2]-.صحيح البخاري : كتاب فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف،رقم (٤٩٩١) ص ٨٩٥.

نفسه، وليس لأحد منهم أن يقرأ حسب رغبته وهواه ، فيغير عبارة بعبارة ، أو يأتي في مكان اللفظ بمرادفه أو مساويه [1].

المطلب الثاني : الشبهات المثارة حول مصدر القراءات والرد عليها

لقد أثير حول القراءات القرآنية الكثير من الشبهات والأراجيف، كان الغرض والمقصد منها الطعن في كتاب الله تعالى والتشكيك في كونه من مصدر إلهي، ووحي رباني، والقول بأنها ذات مصدر غير توقيفي، لصد الناس عن دينهم، وإبعادهم عن هدايته، وقد تزعم كبر هذا الأمر المستشرق الألماني جولد زيهر، في كتابه (مذاهب التفسير الإسلامي) يريد بذلك ضرب الإسلام والمسلمين في الركيزة الثابتة، والدعامة القائمة، ولكن العلماء قد تصدوا لذلك، وبينوا بطلان هذه الشبه ، بالأدلة الدامغة .

وسنورد الآن بعض الافتراءات والشبهات التي ذكرها هذا المستشرق ثم نرد عليها :

الشبهة الأولى : قال جولد زيهر [2]:

---

[1] -انظر القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي ، ط١، دار السلام ،الإسكندرية (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م)ص ٤٦-٤٧.

[2] – إجناس كولد صهر Ignaz Goldziher مستشرق مجري موسوي يلفظ اسمه بالألمانية إجناتس جولد تسيهر، تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك،ورحل إلى سورية سنة ١٨٧٣ م، وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر، وعين أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها سنة١٣٤٠ هـ، انظر الأعلام للزركلي ٨٤/١.

" فلا يوجد كتاب تشريع اعترفت به طائفة دينية اعترافا عقديا على أنه نص منزل موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب ، وعدم الثبات كما تجد في النص القرآن" [1].

يريد جولد زيهر بهذا الكلام أن يثبت أن في القرآن الكريم اضطرابا وعدم ثبات، وذلك من خلال اختلاف وجوه القراءات في النص القرآني الواحد ، وهذا محال في كتاب الله ، بل لا يوجد كتاب حفظ من التحريف والتبديل مثل القرآن الكريم ، وغرضه من هذه الشبهة ، أن ينفي عن القرآن أنه رباني المصدر.

غير أن" النص القرآني لم يعتره ومحال أن يعتريه اضطراب، وأن يترل بساحته قلق، لأن معنى الاضطراب والقلق وعدم الثبات في النص القرآني أن يقرأ على وجوه مختلفة، وصور متعددة، ويكون بين هذه الصور تناقض في المعنى وتعارض في المراد ، وتضارب في الهدف، ولا يعرف الموحى به من هذه الصور من غيره، ولا الثابت منها من غير الثابت، وهذا منفي عن القرآن قطعا، فإن الروايات المختلفة، والوجوه المتعددة التي تواردت على النص القرآني لا تناقض فيها ولا تعارض في معانيها ، ولا تضارب في المراد منها ، بل كلها يظاهر بعضها بعضا ، ويشهد بعضها لبعض [2].

---

[1] -مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زيهر ترجمة عبد الحليم النجار ط دار الكتب الحديثة ،ص ٤.

[2] - القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي، ط١، دار السلام ،الإسكندرية (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م)، ص ١١.

ثم إن معنى الاضطراب وعدم الثبات في النص، هو وروده على صور مختلفة أو متضاربة، لا يعرف الصحيح الثابت منها،أما ورود النص على صور كلها صحيح النسبة إلى مصدره، متواتر الرواية عنه فليس في ذلك شيء من الاضطراب وعدم الثبات.

وقراءات القرآن مهما اختلفت في النص الواحد متواترة كلها، مقطوع بصحة نسبتها إلى المصدر الأصلي، وهو الرسول [1]ﷺ، واختلاف القراءات لم يبلغ بحال مبلغ التضاد أو التناقض، بل هو من قبيل اختلاف التنوع.

قال الإمام أبو محمد ابن قتيبة [2]في مشكل القرآن : " الاختلاف نوعان :اختلاف تغاير، واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست بواجده _ بحمد الله_ في كتاب الله تعالى ، واختلاف التغاير جائز ...[3] .

---

[1]-مستفاد من تعليقات د.عبد الحليم النجار على كتاب مذاهب التفسير الإسلامي ص ٤-٥.

[2] – هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي صاحب كتاب " المعارف " و " أدب الكاتب " ؛ كان فاضلاً ثقة، وله تصانيف كثيرة كلها مفيدة، منها " غريب القرآن الكريم " و " غريب الحديث " و " عيون الأخبار " و " مشكل القرآن " و " مشكل الحديث، توفي ببغداد سنة ٢٧٦ هـ.انظر وفيات الأعيان٣ / ٤٢.

[3]- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ص ٣٣.

ثم ضرب لهذا النوع من الاختلاف أمثلة من الآيات وبرهن على جوازه بأن كل من المعنيين صحيح، وأن كل قراءة بمنزلة آية مستقلة، ولا جرم أن يكون هذا الاختلاف فنا من فنون الإيجاز الذي يسلكه القرآن في إرشاده وتعليمه[1].

وهذا الاختلاف يرجع في أصله إلى ثلاثة أقسام[2]:

القسم الأول: أن تختلف القراءتان في اللفظ وتتفقا في المعنى:

ومن هذا النوع ما يرجع إلى اختلاف اللغات كقراءتي ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦] بسورة الفاتحة ، قرئت بالصاد وبالسين ، كما قرئت بالإشمام ، لكن المعنى واحد ، وهو الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه وهو طرق الإسلام ، وكقراءة (يحسب) بفتح السين وكسرها ، وكقراءة (القدس) بضم الدال وإسكانها . والأمثلة من هذا النوع كثيرة .

القسم الثاني : أن تختلف القراءتان في اللفظ والمعنى معا، مع صحة المعنيين كليهما، فلا يكونان متناقضين ولا متعارضين، بل يمكن اجتماعهما في شيء واحد، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗا ﴾

---

[1]- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص ١٦.

[2]- انظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ص ٤٤، القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، ص ١٢-١٥ والقراءات أحكامها ومصدرها ، شعبان محمد إسماعيل ص ١٢٩-١٣٢.

[البقرة: ٢٥٩]، قرئ ننشزها بالزاي على معنى نضم بعضها إلى بعض حتى تلتئم وتجتمع، كم قرئ بالراء على معنى نحييها بعد الموت للحساب [١].

والمعنيان مختلفان، ولكنهما لا يتناقضان ولا يتنافيان بل يلتقيان، لأن الله تعالى إذا أراد بعث الخلائق ضم عظامهم بعضا إلى بعض حتى تجتمع ، ثم يحييها للجزاء[٢].

والحكمة في هذا النوع من الاختلاف أن تكون الآية بمنزلة آيتين وردتا لإفادة المعنيين جميعا، وهذا نوع من الإعجاز القرآني [٣].

القسم الثالث : أن يختلفا في اللفظ والمعنى ، مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد ، بل يتفقان من وجه آخر، لا يقتضي التضاد ،مثل قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ ﴾ [يوسف: ١١٠]،قرأت (كذبوا) بالتشديد والتخفيف ،ومعنى قراءة التشديد : وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم ،أما قراءة التخفيف فمعناها :أن المرسل إليهم قد كذبوهم فيما أمروهم به ، فالظن على

---

[١]- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، العلامة أحمد بن محمد البنا الدمياطي ويسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القرآت)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق : أنس مهرة، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان – (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).ص ١٦٢.

[٢]- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص ١٤.

[٣]- القراءات أحكامها ومصدرها ص ١٣١.

القراءة الأولى معناه اليقين، وفي الثانية : معناه الشك ،فاللفظ والمعنى مختلفان ، ولكن ليس هناك تناقض ولا تضاد [1].

أما اختلاف القراءتين في اللفظ والمعنى مع تضاد المعنيين، فلا وجود له في القرآن الكريم.

فاختلاف القراءات إنما هو اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تعارض وتضارب ، فإن هذا لا يتصور أن يكون في كلام العقلاء من البشر فضلا عن أن يكون في كلام رب العالمين ، وإذا كان الأمر كذلك استحال على النص القرآني أن يعتوره قلق أو يترل بساحته اضطراب [2].

قال ابن الجزري: " فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض، وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحد من الأمة رده ولزم الإيمان به ، وأن كله مترل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمترلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا ولا يجوز ترك موجب إحداها لأجل الأخرى ظنا أن ذلك تعارض [3].

---

[1]-لطائف الإشارات ١/٣٧-٣٨.

[2]- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، ص ١٦.

[3]- النشر ص ٤٥-٤٦.

الشبهة الثانية :

زعم جولد تسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلامي" أن اختلاف القراءات راجع إلى طبيعة الخط العربي الذي كتبت به المصاحف العثمانية، وهي أنها خالية من النقط والشكل .

وفي ذلك يقول :" وترجع نشأة قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعا لاختلاف النقط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته، وعدد تلك النقط، بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده، إلى اختلاف مواقع الإعراب للكلمة، وبهذا إلى اختلاف دلالتها، وإذا فاختلاف الحركات في المحصول الموحد القالب من الحروف الصامتة، كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطا أصلا، أو لم تتحر الدقة في نقطه أو تحريكه [1].

يريد جولد تسيهر أن يقرر هنا أن منشأ القراءات هو الرسم لا المصدر الأصيل له وهو الوحي، وهذا ما ترده الأدلة ، وقد ذكر ستة أمثلة لاختلاف القراءات الناشئة عن خلو المصاحف من النقط ، وثلاثة أمثلة متعلقة بالحركات [2].

[1] – مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زيهر ترجمة عبد الحليم النجار ط دار الكتب الحديثة ، ص ٨–٩ .

[2] – مذاهب التفسير الإسلامي، ص ٩–١٤.

وتابعه على هذه الفرية آرثر جفري حيث يقول في المقدمة التي كتبها لتحقيقه كتاب المصاحف لأبي داود :" وكانت هذه المصاحف كلها – يعني مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار – خالية من النقط والشكل ، فكان على القارئ نفسه أن ينقط ويشكل هذا النص على مقتضى معاني الآيات، ومثال ذلك (يعلمه) كان يقرؤها الواحد (يعلمه) والآخر (نعلمه) أو (تعلمه) أو (بعلمه) إلخ على حسب تأويله للآية "[1].

وبروكلمان الذي قال :" فتحت الكتابة التي لم تكن قد وصلت بعد إلى درجة الكمال ، مجالا لبعض الاختلاف في القراءة "[2]، ومنهم برتزل الذي قال : إن الرسم القديم "هو الذي أدى إلى اختلاف طائفة من القراء ، لأن الكلمة المكتوبة بالرسم القديم ربما احتملت قراءتين أو أكثر " [3].

وقد تابع و نقل تلك الدعوى الباطلة عدد من الباحثين العرب المحدثين – منهم الدكتور جواد علي[4]، والدكتور عبد الله خورشيد [5].

ومنهم الدكتور صلاح الدين المنجد [1]، ومنهم أبو القاسم الخوئي [2].

---

[1] – مقدمة تحقيق كتاب المصاحف لابن أبي داود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٥هـ)،ص ٧.

[2] – تاريخ الأدب العربي،ترجمة عبد الحليم،دار المعارف بمصر ١٩٥٩ :١٤٠/١.

[3] – مقدمة تحقيق كتاب التيسير للداني، ص:ي.

[4] – في مقالته (لهجة القرآن الكريم) المنشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث، الجزء الثاني ١٩٥٥، ص ٢٨٩.

[5] – القرآن وعلومه في مصر، ص٩١.

فإذا نظرنا إلى الجانب التاريخي نجد أن القرآن الكريم بجميع قراءاته ورواياته كان محفوظا في صدور الصحابة قبل تدوين المصاحف في عهد الخليفة أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان، ولا يخفى أبدا حرص المسلمين ووقوفهم بالمرصاد للتصحيفات سواء في اللغة أو في الحديث فكيف بالقرآن الكريم، فقد ذم العلماء المصحفيين- الذين أخذوا القرآن من الصحف- ونهوا عن الأخذ عنهم، لأنهم لم ينقلوه بالسماع والمشافهة، فقد كانوا يقولون:" لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفِي، ولا العلم عن صَحَفِي"[٣]، فالمصحفي هو"من لم يقرأ على القرآن على القراء ويتعلم من ألفاظهم"[٤]، وإنما كان اعتماده على المصحف، فالعبرة في قراءة القرآن التلقي والسماع، تجنبا للوقوع في الخطأ .

(فهذه القراءات رويت وشاعت القراءة بها قبل تدوين المصاحف، كما كان القرآن محفوظا في الصدور قبل تدوين المصاحف، ثم حين دونت المصاحف لم يكن النقط عرف،ولا الشكل اخترع، فظهرت حركة القراءات قبل النقل والضبط

---

[١] – في كتابه دراسات في الخط العربي، ص ٤٢.

[٢] – في كتابه البيان في تفسير القرآن ص ١٧٩.ينظر فيما سبق :أبحاث في علوم القرآن للدكتور غانم قدوري الحمد –ط١– دار عمار،عمان ٢٠٠٦م،ص١٨.

[٣] – شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، للعسكري ص١٣، وتصحيفات المحدثين ص٤ ، والتمهيد للعطار ص ٢٤٦.

[٤] – التمهيد في معرفة التجويد،أبو العلاء العطار،ت غانم قدوري الحمد،دار عمار عمان ١٤٢٠هـ،ص ٢٤٧.

فكانت قراءاتهم للكلمة، على حسب ما يروون وينقلون لا على حسب ما يقرؤون في المصاحف)[1] .

فكلام جولد تسيهر ومن تابعه يعد مغالطة كبيرة، فالخط العربي لم يكن سببا في اختلاف القراءات مطلقا ، بل كان مساعدا على استيعاب القراءات الصحيحة بحالته التي كان عليها عند كتابة المصاحف العثمانية، من إهمال النقط والشكل، فليست العبرة بالخط، وإلا لاعتمدت قراءات يسمح الخط بها، كقراءة ابن شنبوذ[2] وغيره، فقد كان يرى أن ما وافق خط المصحف العثماني صحت القراءة به متى صح وجهه في العربية، بقطع النظر عن الرواية ، ولذلك أدب وعذب واستتيب حتى رجع عن غيه[3] .

[1]-انظر القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة ، مطبعة السعادة ، ط١ ، ص ١٨٣.

[2] – هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت، ابن شنبوذ: من كبار القراء من أهل بغداد، انفرد بشواذ كان يقرأ بها في المحراب، وصنف في ذلك كتبا، منها " اختلاف القراء " و " شواذ القراءات " وعلم الوزير ابن مقلة بأمره، فأحضره وأحضر بعض القراء، فناظروه، فنسبهم إلى الجهل وأغلظ للوزير، فأمر بضربه، ثم استتيب غصبا ونفي إلى المدائن، وتوفي ببغداد، وقيل: مات في محبسه بدار السلطان سنة ٣٢٨هـــ.انظر غاية النهاية ٢/ ٥٢، ٢/٥٤٦.

[3]-من تعليقات د.عبد الحليم النجار على كتاب مذاهب التفسير الإسلامي هامش ص ٨.

ومما يرد على جولد تسيهر أن الرسم وجد أثناء نزول الوحي، ولذلك اعتمد عثمان-رضي الله عنه- على المصحف الذي جمعه أبو بكر الصديق- رضي الله عنه- وقد كتب بين يدي رسول الله ﷺ[1].

فالقراءات التي بين أيدينا والتي صنفها العلماء والتي دققوا في عرضها، وتثبتوا من سندها قراءات معروفة محدودة، وكلها ترجع إلى الرواية والنقل لا إلى الكتابة والرسم[2].

والعجيب في هؤلاء المستشرقين، أنهم يستدلون على هذه الفرية التي أطلقوها بالشاذ من القراءات، وبمتواترها على حد سواء، دون تفصيل بين أنواعها، فكأنما يساوون بين جميع القراءات بغض النظر عن أسانيدها وما اعتمد عليه في نقلها، بل ربما نجدهم ينتصرون لقراءة مردودة موضوعة، أو شاذة على قراءة صحيحة متواترة.

ومن بين الأمثلة التي استدل بها جولد تسيهر على ادعائه نذكر ما يأتي :

قوله :إن الآية﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ ﴾ [التوبة١١٤] قال: كان حماد يقرؤها "أباه" بالباء الموحدة،غير أن هذه قراءة

[1] – أفادنيه فضيلة المشرف الدكتور محمد بوركاب، حفظه الله .

[2]– من الدراسات القرآنية، د/عبد العال سالم مكرم، ط١عالم الكتب، القاهرة ،(١٤٢١هـ– ٢٠٠١م)، ص ٣٢.

منكرة بالاتفاق فليست من السبع، ولا الأربع عشرة، ولو كان مجرد الخط كافيا لاعتمدت[1].

وأيضا قوله تعالى :﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا يَعۡرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمۡ قَالُواْ مَآ أَغۡنَىٰ عَنكُمۡ جَمۡعُكُمۡ وَمَا كُنتُمۡ تَسۡتَكۡبِرُونَ ﴾[الأعراف: ٤٨]، بالباء الموحدة، وفي قراءة(تستكثرون) بالثاء المثلثة ،بدلا من الباء الموحدة ، وهذه الأخيرة لم يقرأ بها أحد من القراء العشرة ، ولا الأربعة الشاذة فليست هذه القراءة قراءة متواترة ، ولا مشهورة ب ولا صحيحة ولا شاذة، بل هي قراءة مردودة بائدة، لم يعبأ بها أحد من علماء القراءات[2].

ومن بين القراءات المتواترة التي يستدل بها جولد تسيهر قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦ ﴾ [الأعراف ٥٧] .

قال ابن الجزري :" واختلفوا في (نشرا) هنا وفي الفرقان والنمل ، فقرأ عاصم بالباء الموحدة، وضمها وإسكان الشين في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن عامر بالنون وضمها وإسكان الشين ، وقرأ حمزة و الكسائي وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وضم الشين "[3].

---

[1]- انظر إتحاف فضلاء البشر ، الدمياطي ص ٢٤٥ ، هامش مذاهب التفسير الإسلامي ص ٩.

[2]- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ، ص ٨٥.

[3]- النشر ص ٥٦٠.

ففي هذه الكلمة من الآية قراءات أربع كلها متواترة مقطوع بصحة ثبوتها وهي : بُشْرا، نُشْرا، نَشْرا، نُشُرا، لأصحابها القراء على ترتيبهم المذكور فتبين أنه (وإن كان بعض ما أورده جولد تسيهر من اختلاف القراءات باختلاف النقط صحيحا ، فإن صحتها ، لأنها رويت كذلك قبل أن ترسم) [1] فالعبرة بصحة الرواية وتواترها لا هيئة الرسم وشكله .

ثم لو كان خلو المصاحف من الشكل والإعجام سببا في تنوع القراءات واختلافها لكانت كل قراءة يحتملها رسم المصحف صحيحة معتبرة من القرآن وليس كذلك، فإن ما يحتمله رسم المصحف من القراءات أربعة أقسام :

ما ثبت بطريق التواتر : وهو جل القراءات .

ما ثبت بطريق الآحاد: وصح سنده ،واستفاض ذكره وتلقاه علماء القراءة بالقبول .

ما ثبت بطريق الآحاد : وصح سنده، ولكنه لم يشتهر ولم يتلقه علماء القراءة بالقبول، وهذا القسم شاذ تمنع القراءة به منع تحريم في الصلاة وخارجها ، ولا يحل التعبد به .

ما لم يصح سنده ، أو لم يعرف له سندا أصلا .

[1]- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ط ٢، (١٤٠٣-١٩٨٣) ، ص ٢٥.

ورسم المصحف يحتمل هذين القسمين الثالث و الرابع[1].

وهذا التقسيم يدل دلالة واضحة على أن أي قراءة لا تعتبر قرآنا ولا يعتد بها إلا إذا كانت قد أخذت بالتلقي والسماع ، ولا عبرة بالرسم وحده ، وإن كان بعض ما يحتمله الرسم صحيحا، مثلما بينا سابقا ولو كان الرسم هو السبب في نشأة القراءات، لما وجدنا قراءات مخالفة للرسم أو خارجة عليه، فمثال القراءات المخالفة للخط قراءة من قرأ في الفاتحة (السراط) بالسين، وهي مرسومة بالصاد، فمثل هذه القراءة لا يمكن أن تكون ناتجة عن الخط قطعا، وهناك من الأمثلة على ذلك ما يطول ذكره [2].

المطلب الثالث : الرأي القائل بأن مصدر القراءات اللهجات والرد عليه.

قبل الخوض في الرد على هذا الرأي لابد من بيان تعريف اللهجة والمقصود منها، للوقوف على حقيقة هذه الشبهة .

فاللهجة ورد اشتقاقها في **لغة العرب** بوجهين:

الوجه الأول : أنها مأخوذة من لهج الفصيل يلهج أمه : إذا تناول ضرع أمه يمتصه ، ولهج الفصيل بأمه يلهج إذا اعتاد رضاعها فهو فصيل لاهج .

[1]- انظر القراءات في نظر المستشرقين والملحدين ص٤٣-٤٦ باختصار.

[2] - أبحاث في علوم القرآن ، د/ غانم قدوري الحمد ص ٢٢.

الوجه الثاني:أنها مشتقة من لهج بالأمر لهجا، ولهوجا وألهج يعني أولع به واعتاده، أو أغري به فثابر عليه، واللهج بالشيء:الولوع به[1].

وكل من الوجهين مناسب لوجود العلاقة بين أصل الاشتقاق ، وطريقة النطق التي يتبعها الإنسان ، فاللغة يتلقاها الإنسان عن ذويه ومخالطيه كالفصيل الذي يتناول اللبن من ضرع أمه، فيمتصه، كما أنه حين يتعلم اللغة يكلف بها، ويولع كمن يتعلق بشيء معين ويولع به[2].

وقد ذكر المعجم الوسيط[3] المعاني الآتية للهجة:" اللسان أو طرفه، لغة الإنسان التي جبل عليها، فاعتادها يقال فصيح اللهجة، وصادق اللهجة، طريقة من طرق الأداء في اللغة ، جرس الكلام "[4].

معناها الاصطلاحي :

اللهجة: طريقة معينة في الاستعمال اللغوي، توجد في بيئة خاصة من بيئات اللغة الواحدة، ويعرفها بعضهم بأنها العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من

---

[1]- انظر : تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق:عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي البجاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة،(١٣٨٤هـ-١٩٦٤م)، ٦/٥٤-٥٥، والصحاح ٢٣٩/١، ولسان العرب ٣/ ١٨٣.

[2]- اللهجات العربية ، د/ إبراهيم نجا ، ط السعادة ، ص ٩١.

[3]- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٦٠، ٨٤١/٢.

[4]- المعجم الوسيط ٨٤١/٢.

الناس تتكلم لغة واحدة، وهذه الطريقة أو العادة الكلامية تكون صوتية في غالب الأحيان[1].

هي طريقة خاصة في استعمال اللغة، يتخذها فريق من أهل لغة عامة ، وتتمثل خصوصيتها في طريقة نطق أنواع معينة من الكلمات، وطريقة صياغة أنواع من الجمل[2].

وقد عرفها د/إبراهيم أنيس بما يأتي:

" اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات [3].

---

[1]- انظر اللهجات العربية نشأة وتطورا ، د/عبد الغفار حامد هلال ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨، القاهرة ، ص ٢٦-٢٧، ومقدمة لدراسة فقه اللغة د/محمد أبو الفرج ط بيروت ١٩٦٦م ص ٩٣.

[2]- الرد على المستشرق اليهودي جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية ،د/محمد حسن حسن جبل ط٢،مصر(١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م)ص٧٤.

[3]- اللهجات العربية ، د/إبراهيم أنيس مطبعة الرسالة ١٩٥٢، ص ١١.

ولم يكن مصطلح اللهجة معروفا عند القدماء بالمفهوم الذي نعرفه الآن، وإنما كانوا يستخدمون كلمة "اللغة" للدلالة على لهجات القبائل العربية المختلفة، فيقولون لغة تميم، ولغة قريش، ولغة طيء ...وهكذا.

وهناك بعض الكتب التي وضعوها وضمن عناوينها كلمة "لغات"وهم يقصدون اللهجات الخاصة بالقبائل ومن ذلك كتاب " ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل " لأبي عبيد القاسم بن سلام(٥٤٢٢هـ)[١].

كما كان يستعمل عندهم مصطلحات أخرى من أشهرها " الحرف "[٢]، وكذلك مصطلح " اللحن "[٣]، وشاهده ما رواه البخاري بسنده إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : "أَقْرَؤُنا أبيٌّ، وأفضلنا عليّ، وإنا لَنَدَعُ كثيرا من لَحْنِ أُبَيّ، وذلك أن أُبيّا يقول : لا أَدَعُ شيئا سمعته من رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾ [البقرة: ١٠٦]"[٤].

---

[١]- فقه اللغة وعلم اللغة ، نصوص ودراسات ، د/ محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥، مصر ، ص ٢٧٣.

[٢] - انظر شواهد ذلك من السنة في ص ٢٨-٢٩من هذا البحث.

[٣] - وهذا مما استفدته من فضيلة المشرف الدكتور محمد بوركاب جزاه الله خيرا.

[٤] - انظر صحيح البخاري كتاب التفسير باب ما ننسخ من آية أو ننسأها نأت بخير منها أو مثلها، رقم ٤٢١١، ١٦٧/٨مع فتح الباري.

واللحن : الطريقة واللغة ، والمراد به روايته وقراءته [1].

فلم يظهر مصطلح اللهجة واضحا إلا في العصر الحديث الذي برزت فيه دراسة اللهجات واعتنى بها كثيرا وظهرت فيها البحوث العلمية الجادة[2].

وعلى أساس مفهوم اللهجات هذا، ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن مصدر القراءات هو اللهجات، وممن قال بهذا الرأي طه حسين، غير أن كلامه ليس سوى ترداد وتكرار لما أثاره المستشرق الألماني ثيودور نولدكه في كتابه "تاريخ القرآن [3].

يقول طه حسين :

"وهناك شيء بعيد الأثر لو أن لدينا أو لدى غيرنا من الوقت ما يمكننا من استقصائه وتفصيل القول فيه، وهو أن القرآن الذي تلي بلغة واحدة ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها، لم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت

---

[1] – جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح –، ٩ / ٧٢ ، وانظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩هـ، ١٦٧/٨.

[2] – اللهجات العربية ،د/عبد الغفار حامد هلال ،ص ٨٣.

[3] – الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل بواعثه ومخططاته ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة، ص ١٩٥، وقد ذهب أبو الليث السمرقندي إلى هذا الرأي، وهو قول شاذ، وقد رده عليه الزركشي في البرهان ٣٢٦/١.

قراءاته، وتعددت اللهجات فيه، وتباينت تباينا كثيرا، جدّ القراء والعلماء المتأخرون في ضبطه وتحقيقه، وأقاموا له علما أو علوما خاصة، ولسنا نشير هنا إلى هذه القراءات التي تختلف فيما بينها اختلافا كثيرا في ضبط الحركات، سواء أكانت حركات بناء أو حركات إعراب، ولسنا نشير إلى اختلاف القراء في نصب "الطير"في الآية﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبأ١٠]أو رفعها ...لا نشير إلى هذا النحو من اختلاف الروايات في القرآن، فتلك مسألة معضلة نعرض لها ولما ينشأ عنها من النتائج إذا أتيح لنا أن ندرس تاريخ القرآن، وإنما نشير إلى اختلاف آخر في القراءات يقبله العقل ويسيغه النقل، وتقتضيه ضرورة اختلاف اللهجات بين قبائل العرب التي لم تستطع أن تغير حناجرها و ألسنتها وشفاهها لتقرأ القرآن كما كان يتلوه النبي ﷺ وعشيرته من قريش، فقرأته كما كانت تعلم، فأمالت حيث لم تكن تسكن، وأدغمت أو أخفت أو نقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفي ولا تنقل .

وهنا وقفة لا بد منها، ذلك أن قوما من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ نزل بها جبريل على قلبه، فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة، و لم يوفقوا لدليل يستدلون به على ما يقولون سوى ما روي في الصحيح من قوله عليه الصلاة والسلام:" أنزل القرآن على سبعة أحرف "[1]،والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير وليس منكرها كافرا ولا فاسقا ولا مغتمزا في دينه،وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها

[1] – صحيح البخاري ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ١٨٤/٦.

...فأنت ترى أن هذه القراءات التي عرضنا لها إنما هي مظهر من مظاهر اختلاف اللهجات"[1].

هذه هي الشبهة والفرية التي أطلقها طه حسين، والتي لم تبن أصلا على أساس علمي، إنما هي محض ادعاء بلا دليل.

فأولا: تقريره "أن القرآن الذي نزل بلغة واحدة ولهجة واحدة هي لغة قريش ولهجتها، ولم يكد يتناوله القراء من القبائل المختلفة حتى كثرت قراءاته، وتعددت اللهجات فيه ...".

وهذا كلام ظاهر البطلان، لأنه يدل على أن كل واحد من المسلمين كان يملك الحرية ليقرأ القرآن حسب لهجته ولسانه ، ولكن الواقع التاريخي يثبت غير ذلك .

ومن أين له بأن العلماء قد استدلوا على تواتر القراءات بحديث الأحرف السبعة، ومن المعلوم أن التواتر هو اتفاق جماعة عن جماعة يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب .

والواضح من حديث الأحرف السبعة أن الرسول ﷺ يريد أن يبين لنا أن القرآن الكريم نزل بلهجات متعددة من لهجات العرب، ليتيح للعرب جميعا أن يتدبروا معانيه، ويكثروا من تلاوته فنزل بهذه اللهجات للتيسير والتسهيل، وإن كان معظمه بلغة قريش ...وحتى لا يكون القرآن الكريم و قفا على الخاصة من القبائل

[1]- في الأدب الجاهلي، طه حسين ط٢ ، دار المعارف بمصر ،سنة ١٩٦٤ ،ص ٩٤-٩٥.

العربية الذين يجيدون لغة قريش نزل بعضه بلهجات القبائل الأخرى بجانب لهجة قريش ، ليكون الانتفاع به أكمل، والهداية به أشمل.

وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يختارون من القراءات التي سمعوها ما وافق لهجتهم، ومن هنا كانت القراءات مرجعها الرواية والنقل عن رسول الله ﷺ وليس لأحد أن يقرأ بلغته كما يشاء، ولو كان الأمر كذلك لوجدنا في القراءات العيوب الخاصة في لهجات العرب، والتي كان يتجنبها الفصحاء كالكشكشة في لغة ربيعة مضر، والعنعنة في لغة قيس وغيرها ...وهذا يدل دلالة واضحة على التقيد بالقراءة المسموعة فحسب ، ...فالقراءات إذا ليس مصدرها هذه اللهجات المتعددة ، إنما مصدرها قراءة النبي ﷺ [1].

وثمة دليل آخر يؤيد أن القراءات ليس مرجعها اللغات المختلفة للقبائل على الإطلاق، من غير أن تقيد بالسنة أو الرواية، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اختلف مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان، وكلاهما قرشي، فبم نفسر هذا ؟

هل اختلفت قريش وهي قبيلة واحدة في قراءاتها ؟ غير أن مرجع ذلك إلى أن أحدهما سمع من النبي ﷺ بلهجة ما، وسمع الثاني بلهجة أخرى، فأخذ كل منهما بالقراءة التي سمعها[2].

---

[1]- انظر القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، د/عبد العال سالم مكرم ، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م ، بيروت ، ص ٣٠-٣١.

[2]- انظر القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، ص ٣٤-٣٥.

قال ابن حجر:

" وتتمة ذلك أن يقال: إن الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي أن كل واحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ "[1].

ثانيا : يكفي في الرد على هذه الشبهة إلقاء نظرة على مفردات القراءات، حيث يتضح جليا بمشاهدة فرش الحروف أنه ليس كل القراءات لهجات ولغات، فأكثرها لا تعلق له باللهجات[2].

ولنذكر بعض الأمثلة لذلك :

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾[البقرة: ٩]، تقرأ يَخْدَعُون، ويُخَادِعُون[3].

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]، تقرأ يَكْذِبُون ، ويُكَذِّبُون[4].

---

[1]- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، المطبعة البهية ، ١٣٤٨، مصر ، ٢٢/٩.

[2]- صفحات في علوم القراءات ،د/ عبد القيوم السندي،ط١، المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، (١٤١٥هـ)، ص ١١٧.

[3]- النشر ص ٥١٥.

[4]- المصدر نفسه .

﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [البقرة: ٣٦] ،تقرأ فأزلهما ، وفأزالهما [١] .

﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾[البقرة: ٥٨]تقرأ بالنون"نغفر" وبالياء"يغفر" وبالتاء "تغفر"[٢]

﴿ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾ [البقرة:٨١]تقرأ بالإفراد والجمع.[٣]

إلى غير ذلك من القراءات الفرشية الأخرى الكثيرة، هل فيها من اللهجات من شيء ؟

ولكن يمكننا القول بأنه تأتي اللهجات في مثل ما ذكره ابن قتيبة من إمالة وفتح وإدغام، وإبدال وتسهيل ، إلى غير ذلك من المسائل الأصولية ، فهي وإن كانت من قبيل اختلاف اللهجات ولكنها مما أقره الرسول ﷺ تيسيرا وتوسعة على الأمة، فيرجع مصدره إلى تقرير النبي ﷺ، وتقريره سنة كقوله وفعله، وبالتالي مصدره الرواية والنقل، وليس اللهجات واللغات[٤].

فكثيرا ما ترد الرواية عن إمام من أئمة القراء في بعض حروف القرآن على وجه واحد، حتى يصير أصلا من أصوله، ثم تجده يخالف أصله هذا في موضع واحد،

---

[١]- النشر ص ٥١٨.

[٢]- انظر المصدر نفسه ص ٥٢١.

[٣]- النشر ص ٥٢٣.

[٤]- انظر القراءات القرآنية ص ٨٥ ، وصفحات في علوم القراءات ص ١١٨.

أو في مواضع قليلة، فلا تجد لذلك مسوغا إلا إتباع الرواية، فقد روي عدم الإمالة في ذوات الياء من القراء الذين اختاروا الإمالة فيها، وذلك لعدم ثبوت الإمالة فيها لديهم من حيث الرواية، فمثلا : مذهب الإمام حمزة إمالة الكلمات التي رسمت في المصاحف العثمانية بالياء، سواء كانت ألفها منقلبة عن الياء أو لا، ما عدا بعض الكلمات ، منها كلمة "سجى" ، فلا يميلها ، وإن كانت مرسومة بالياء لعدم ورودها وثبوتها رواية[1] .

والنتيجة الخطيرة التي يقررها الكاتب أن هذه القراءات السبع ليست من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافرا ولا فاسقا ولا مغتمزا في دينه، ويعلم الله أن هذا الحق الذي جزم به الكاتب بعيد عن الحق الثابت عند علماء المسلمين وأئمتهم، وتلك قضية لا يجهلها أحد ممن له أدنى معرفة أو اطلاع، أو ممن يعتد برأيه في مجال العلم [2].

المطلب الرابع : الرأي القائل بأن مصدر القراءات الاجتهاد والرأي والرد عليه .

يعتبر هذا الرأي من أضعف الآراء في مصدر القراءات، لأنه مخالف لما عليه إجماع الأمة الإسلامية عامة، ولأن القائلين به ليس لهم دليل يستندون عليه في هذا

[1] – انظر صفحات في علوم القراءات ص ١١٨.

[2] – القراءات القرآنية وما يتعلق بها، د فضل حسن عباس،ط١، دار النفائس، الأردن، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨ م، ص ٣٦٢ .

الزعم، بل واقع القراء وحالهم ولسانهم ناطق بأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول ولا مجال لرأي أو اجتهاد فيها .

ومع ذلك فقد ذهب بعض من كتب من المحدثين في القراءات إلى " أن القراءات تستند إلى اجتهاد القراء وآرائهم [1].

وهذا كلام خطير جدا يترتب عليه الطعن في أصل القرآن، إذ ليس من السهولة الفصل بين القرآن وقراءته، وهي تفتح باب التصرف في القراءة مادام الأمر اجتهادا في أساسه، وهي إلى ذلك تنال من أمانة القراء من الصحابة ومن جاء بعدهم، لأنهم تركوا ما تعلموه من النبي ﷺ وقرءوا باجتهادهم[2].

ويمكننا أن نقسم هؤلاء إلى قسمين :

القسم الأول : القائلين بالاجتهاد والرأي بما يوافق العربية :

ومن القائلين به قوم من المتكلمين، فقد جاء في الإتقان :" وقال قوم من المتكلمين أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا

[1]- البيان في تفسير القرآن ، أبو القاسم الخوئي ،ط٢،النجف الأشرف :م الآداب (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م) ١٦٣/١، وأيضا ١٧٧/١و١٧٨.

[2]- انظر أبحاث في علوم القرآن ص ٢٥.

كانت تلك الأوجه صوابا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها، وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطؤوا من قال به [1].

وقال الإمام الزركشي:"إن القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء "[2] .

ثم ذكر بعض ما رده النحاة على الأئمة القراء ثم عقب على ذلك قائلا:

"وهذا تحامل، وقد انعقد الاجتماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة، ولا مجال للاجتهاد فيها ... لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه"[3].

وممن قال به أيضا: ابن محيصن[4]، وعيسى بن عمر[5]،

---

[1]- الإتقان في علوم القرآن:٢١٨/١.

[2]- البرهان في علوم القرآن:٢٢١/١.

[3]- المصدر نفسه .

[4] – هو أبو حفص محمد بن عبد الرحمن ابن محيصن السهمي بالولاء، المكي: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية، انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، توفي سنة ١٢٣هـ. انظر معرفة القراء ٢٢١/١، وغاية النهاية ١٦٨/٢.

[5] – عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وغيره ، توفي سنة ١٤٩هـ. انظر غاية النهاية ٦١٣/١.

وابن مقسم العطار[1] حين أرادوا القراءة على ما تقتضيه قواعد اللغة من غير التفات إلى الرواية والنقل عن أئمة القراءة فتعرضوا للإنكار والإهمال والاندثار، أما ابن محيصن فإنه كان أحد قراء مكة في زمانه، وكان نحويا.

قال ابن مجاهد[2]: "كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه "[3].

وأما عيسى بن عمر البصري (ت ١٤٩هـ) فإنه "كان عالما بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذهب العربية، يفارق قراءة العامة، ويستنكرها الناس، وكان الغالب عليه حب النصب ما وجد إليه سبيلا... والذي صار إليه أهل البصرة فاتخذوه إماما أبو عمرو بن العلاء.[4]

---

[1] – هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن، بن مقسم العطار، أبو بكر: عالم بالقراءات والعربية، من أهل بغداد، توفي سنة ٣٥٤هـ.انظر ترجمته في غاية النهاية ١٢٤/٢.

[2] – هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، بن مجاهد: كبير العلماء بالقراءات في عصره، من أهل بغداد، وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطنا جوادا، توفي سنة ٣٢٤هـ.معرفة القراء ٢/ ٥٣٣، غاية النهاية ١/ ١٣٩-١٤٢.

[3]– كتاب السبعة في القراءات ،لابن مجاهد ، تحقيق د.شوقي ضيف ،دار المعارف بمصر ١٩٧٢م،ص ٦٥.

[4]– جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي ،تحقيق علي حسين البواب،مكتبة التراث مكة ١٤٠٨ هـ ٤٣٠/١ ، غاية النهاية لابن الجزري،تحقيق براجستراسر،دار الكتب العلمية،بيروت : ٦١٣/١.

وأما ابن مقسم العطار فإنه وإن قال عنه الداني : " مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية ، حافظ للغة ، حسن التصنيف في علوم القرآن [1].

وقد ذكر له ابن النديم من هذه المصنفات:كتاب"الأنوار في علم القرآن"، وكتاب "اجتماع القراءات " ، وكتاب "المصاحف" وغيرها من الكتب[2].

وقال عنه الذهبي [3]:" كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها "[4].

إلا أنه على جلالة قدره وسعة علمه " عمد إلى حروف من القرآن فخالف الإجماع وقرأها، وأقرأها على وجوه ذكر أنها تجوز في اللغة العربية، وشاع ذلك عند أهل العلم، فأنكروه عليه، وارتفع الأمر إلى السلطان، فأحضره واستتابه بحضرة القراء والفقهاء فأذعن بالتوبة وكتب محضر بتوبته، وأثبت من حضر ذلك المجلس خطوطهم فيه بالشهادة عليه [5].

---

[1]- غاية النهاية ١٢٤/٢.

[2]- الفهرست لابن النديم، طبعة خياط، ص٣٣.

[3] - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الذهبي الحافظ أستاذ ثقة كبير، عني بالقراءات من صغره، وكتب كثيراً وألف وجمع وأحسن في تأليف طبقات القراء، وأضر بأخرة، وكان قد ترك القراءات واشتغل بالحديث وأسماء رجاله، توفي سنة ٧٤٨هـ بدمشق.غاية النهاية ٧١/٢.

[4]- غاية النهاية ١٢٤/٢.

[5]- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ٢٠٦/٢-٢٠٧، وانظر أيضا النشر ص ٢٠-٢١.

وقد صارت قصة ابن مقسم حديث العلماء والمؤرخين منذ وقته حتى عصرنا، وذلك لأن الإجماع حاصل على أن القراءات لا مجال للاجتهاد فيها ولا رأي ولا قياس على مذاهب العربية[1].

لذلك أنكر عليه علماء عصره بشدة، إذ يقول عبد الواحد بن عمر البغدادي المشهور بأبي طاهر بن أبي هاشم[2]:

" وقد نبغ نابغ في عصرنا هذا فزعم أن كل ما صح عنده وجه في العربية لحرف من القرآن يوافق خط المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها ، فابتدع بقيله هذا بدعة ضل بها عن قصد السبيل، وأورط نفسه في مزلة عظمت بها جنايته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسيئ رأيه طريقا إلى مغالطة أهل الحق بتخير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالآراء دون الاعتصام والتمسك بالأثر ..."[3].

ونختم بكلام بديع للإمام ابن مجاهد يبين فيه ما أسلفنا قال—رحمه الله– :"ولم أر ممن أدركت من القراء وأهل العلم باللغة وأئمة العربية يرخصون لأحد في أن يقرأ

---

[1]– أبحاث في علوم القرآن:٢٩.

[2]– هو طاهر بن عمر البغدادي البزاز الإمام النحوي ، مؤلف كتاب البيان والفصل ، توفي سنة ٣٤٩هـ انظر غاية النهاية ٤٧٥/١.

[3]– تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكرالخطيب البغدادي،ت: د/ بشار عواد معروف،ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٢هـ–٢٠٠١م)، ٢٠٧/٢.

بحرف لم يقرأ به أحد من الأئمة الماضين، وإن كان جائزا في العربية، بل رأيتهم يشددون في ذلك، وينهون عنه، ويروون الكراهة له عمن تقدم من مشايخهم، لئلا يجسر على القول في القرآن بالرأي أهل الزيغ ، وينسبون من فعله إلى البدعة والخروج عن الجماعة ، ومفارقة أهل القبلة ، ومخالفة الأمة "[1].

القسم الثاني : القائلون بالاجتهاد والرأي بما يخالف رسم المصحف .

بعد جمع القرآن الجمع الأخير في عهد عثمان –رضي الله عنه – استقرت الأمة الإسلامية وتوحدت المصاحف على رسم واحد، وأصبح من تلك الفترة الرسم العثماني شرطا أساسا من شروط صحة القراءة، فكل قراءة لا توافق هذا الرسم لا يعتد بها، وتصنف ضمن الشواذ، وبقي خارج حدود هذا التعريف أحرف وردت عن جملة من الصحابة، ورواها بعض التابعين لتمسكهم بها، واقتناعهم بثبوتها عن النبي ﷺ، قال مكي بن أبي طالب القيسي :" ولذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله "[2].

واحتاجت هذه الحروف لبعض الزمن حتى يتركها من حرص عليها، ورغم أنها ليست سوى حروف معدودة إلا أن خروجها عن إجماع الأمة وعن الشروط

[1]– التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، للشيخ طاهر الجزائري، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة،ط٣، دار البشائر الإسلامية،بيروت، لبنان. ص ١٢٠، لم أجده بهذا اللفظ في كتاب السبعة لابن مجاهد، وهو موجود بالمعنى في ص ٤٦و٨٧.

[2]– الإبانة عن معاني القراءات ص ٣١.

التي وضعها العلماء في صحة القراءة،وبعد أن استقرت الأمة الإسلامية عليها، قد جعل القائل بهذا الرأي من قبيل من اعتد برأيه وخرج عن الإجماع باجتهاد جديد ورأي جديد، وهو يعد من الاجتهادات الخاطئة في القراءات و لم يمكن الحسم فيه إلا بالضرب، وكان آخر من دعا إلى هذا الرأي ابن شنبوذ، فقد عقد له المجلس، وضرب سبع دِرَر على مشهد من العلماء والقضاة، وأولي الأمر حتى رجع عنها[1].

قال عنه الحافظ ابن الجزري :" إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ وهو ما خالف رسم المصحف الإمام"[2].

وقال أيضا :" كان يعتمد على السند وإن خالف المصحف " [3].

ومع أنه كان يصفه بأنه" شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، أحد من جال في البلاد في طلب القراءات، مع الثقة والخير والصلاح والعلم "[4].

وكان الإمام الذهبي يقول عنه:" وكان ثقة في نفسه، صالحا دينا متبحرا في هذا الشأن "[5]، إلا أن قوله برأي مخالف للإجماع عرضه لكل هذا .

---

[1]-انظر غاية النهاية ٢/٥٥.

[2]- غاية النهاية ٢/ ٥٤.

[3]- المصدر نفسه.

[4]- المصدر نفسه ٢/ ٥٢.

[5]- معرفة القراء الكبار،الذهبي ٢/ ٥٤٦.

وفي ختام هذا المبحث نخلص إلى النتائج الآتية:

- إن القراءات مصدرها الوحي المنزل، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من علماء الأمة.
- لقد حاول المستشرقون ومن تأثر بهم، إثارة الشك والشبهات حول مصدر القراءات، بادعاء أنها وليدة خط المصحف، أو نتيجة تعدد اللهجات العربية، أو الرأي والاجتهاد، وكل ذلك بعيد عن الحقيقة العلمية، وترده الأدلة النقلية والعقلية.
- لقد أخطأ بعض العلماء في وضع مقاييس للقراءات، فيها نوع من إعمال الرأي والاجتهاد،وعدم الاكتفاء بالشروط التي اتفق عليها الجمهور، مما نتج عنه بعض القراءات الشاذة، التي كانت محل استنكار و ورد ونقد، من قبل أئمة هذا العلم.

المبحث الثالث : أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها.

المطلب الأول : أسباب اختلاف القراءات.

قد عرفنا من قبل أن الاختلاف الواقع في القراءات إنما هو اختلاف التنوع وليس اختلاف التضاد، وبينا أقسام الاختلاف فيه[1]، وتأكد لنا أنها كلها منزلة من عند الله .

[1]- انظر ص ١١-١٢ من هذا البحث.

ولكن يبقى السؤال قائما ما السبب الذي أدى إلى اختلاف القراء في قراءة القرآن الكريم على عدة قراءات، وصل المتواتر منها إلى عشر قراءات .

إن السبب الرئيس لاختلاف هذه القراءات، هو اختلاف نزولها على لغات متعددة، وألفاظ شتى، كما سبق ذلك بأدلته[1].

ويتفرع عن هذا السبب ثلاث أسباب ثانوية نتيجة اختلاف كيفيات تعليم النبي ﷺ للصحابة، وتعليم الصحابة لغيرهم، وهي كالآتي:

١- اختلاف إقراء النبي ﷺ للصحابة .

٢- اختلاف قراءة الصحابة على النبي ﷺ وتقريره لهم.

٣- اختلاف التلقي عن الصحابة .

أولا : اختلاف إقراء النبي ﷺ للصحابة .

فقد ورد أن النبي ﷺ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظا واحدا .

وأحاديث الأحرف السبعة خير دليل على ذلك[2].

---

[1] - انظر مبحث مصدر القراءات والرد حول الشبهات المثارة حولها ص ٢٥.

[2] - انظر حديث الأحرف السبعة وما ورد فيها:الإتقان ١/١٣١-١٤٢، البرهان ١/٢١١-٢٢٧، وكتاب الأحرف السبعة للقرآن، للداني، تحقيق:د. عبد المهيمن طحان ط١، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ .

والحادثة التي وقعت بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما لأكبر دليل على المنهج النبوي الشريف الذي سلكه النبي ﷺ مع الصحابة في التعامل مع مثل هذه الحوادث، وهو ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، بل إقراره ﷺ على ذلك الخلاف، فدل ذلك على جوازه ومشروعية الاختلاف في القراءة وأن له المبرر والمسوغ الشرعي، فكانوا يقرؤون مما تعلموا، دون أن يُنكر أحد على أحد؛ بل كان النبي ﷺ يبين أن ليس في ذلك ما يُستنكر، وأقر كل واحدٍ منهما على قراءته، التي تلقاها عن النبي ﷺ وتعلمها منه مما أنزل عليه.

وفي هذا النوع يدخل كل اختلاف في القراءات سواء كان اختلاف لهجات،كالفتح والإمالة،والتفخيم والترقيق،والمد والقصر،والإظهارو الإدغام،ونحوها، مما هو من قبيل الأداء، مما هو من الأصول، ويدخل فيه أيضا ما يختلف فيه اللفظ ويتغير به المعنى، مما يرجع إلى فرش الحروف.

ثانيا : اختلاف قراءة الصحابة على النبي ﷺ وتقريره لهم.

أرسل النبيﷺ للعالمين ولم يرسل لقومه من قريش خاصة، وكانت العرب متعددة القبائل، مختلفة اللهجات، ومتباينة اللغات، فلو أمروا كلهم أن يقرؤوا القرآن على لهجة قريش لشق ذلك عليهم، فرخص لهم المولى جل وعلا، أن يقرؤوا القرآن على لهجات ولغات كثيرة، وأنزل القرآن على لغات متعددة، ليكون في ذلك توسعة وتيسيرا على الأمة، فكان النبي ﷺ يقرئ كل واحد من الصحابة باللهجة المترلة

التي يكون فيها يسرا عليه، وكانوا يقرؤون القرآن على النبي ﷺ بلهجاتهم، فكان يقرهم على ما يوافق الوحي منها.

قال ابن قتيبة: " فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرأ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ (عتى حين) يريد (حتى حين)لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ (تِعلمون)و(تِعلم)و(تِسود وجوه)و(ألم إعهد إليكم)، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز، والآخر يقرأ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ١١]و ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾[هود: ٤٤] بإشمام الضم مع الكسر،﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥]بإتمام الكسر مع الضم، و﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف: ١١] بإتمام الضم مع الإدغام، وهذا ما لا يطوع به كل لسان .

ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متسعا في اللغات، ومتصرفا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين "[1].

ثالثا: اختلاف التلقي عن الصحابة رضي الله عنهم .

تفرق الصحابة في الأمصار بأمر من النبي ﷺومن الخلفاء من بعده وتوجهوا إلى البلدان الإسلامية المختلفة ليعلموا الناس القرآن، فكان كل واحد منهم يعلمهم

[1] – تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ص ٣٠.

بحسب ما تعلم ، وبحسب ما أخذ من النبي ﷺ وبما كان يقرأ به ، فاختلفت قراءة أهل تلك البلدان باختلاف قراءات الصحابة رضي الله عنهم .

قال الإمام مكي :"وسبب الخلاف أن عرف الصحابة عدم إنكار كل منهم على الآخر بعد قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف، وبعث بعضهم إلى الأمصار فأقرأ كل منهم أهل مصره بقراءته التي كان يقرأ بها في عهد رسول الله ﷺ، فاختلف قراء الأمصار لاختلاف من أقرأهم من الصحابة، ثم بعث عثمان المصاحف فحفظوا ما وافق رسمه، ورفضوا ما خالفه، وأخذ بذلك الآخر عن الغابر "[1].

ومن المعلوم أن ما تلقاه الصحابة من رسول الله ﷺ كان مختلفا، قال الزرقاني:" ثم إن الصحابة –رضوان الله عليهم –قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ عنه بحرفين، ومنهم من زاد، ثم تفرقوا في البلاد، وهم على هذه الحال، فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابعي التابعين عن التابعين، وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وبنشرها [2] .

[1]– القواعد والإشارات في أصول القراءات ، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبو العباس،ت د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، الطبعة الأولى، ١٤٠٦، دار القلم – دمشق، ص ٢.

[2]– مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ٤٠٦/١.

ومما يؤيد هذا ما روي عن حفص أنه قال :" قلت لعاصم : أبو بكر-يعني شعبة-يخالفني، فقال: أقرأتك بما أقرأني به أبو عبد الرحمان السلمي، عن علي بن أبي طالب، وأقرأته بما أقرأني زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود"[1].

وهكذا فقد اختار كل واحد من القراء قراءة حسب ما تلقاه ووصل إليه فاختار بعضهم القراءة بالإمالة، واختار بعضهم القراءة بالفتح، وقرأ البعض الآخر بترقيق الراءات، واختار البعض تفخيمها، ومنهم من قرأ بتحقيق الهمزة، واختار الآخر القراءة بتسهيلها، وهذا يدل على أن كل واحد من القراء اختار قراءته – ضمن ما يحتمله خط المصحف العثماني – وفق ما وصله، دون أن ينكر أحد على أحد، فكل تلك القراءات ثبتت بطرق متواترة، ولا يعني ذلك أن عدم قراءة أحد من القراء مثل قراءة غيره، أن قراءة الأخير غير صحيحة، بل جميع تلك القراءات التي قرأ بها القراء العشرة قراءات صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ، وأجمع المسلمون على صحتها والقراءة بها.

ويتضح لنا جليا مما سبق، أن الاختلاف والتعدد في القراءات القرآنية أمر ثابت وواقع، من عهد الرسول ﷺ، وأقر عليه الصحابة رضي الله عنهم ، وعمل بهذا الاختلاف الصحابة من بعده ﷺمن غير أن ينكر أحد منهم، وقد جاء هذا الاختلاف في القراءات على وفق تعدد لسان العرب ولغاتهم، توسعة وتيسيرًا عليهم، وقد أصبحت هذه القراءات منتشرة في أقطار المسلمين كافة، كل حسب القراءة

[1] – غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٥٤، وانظر معرفة القراء ١/ ٢٨٩.

التي تلقاها وتواترت لديه، يتناقلها جيل عن جيل، وستبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

المطلب الثاني : الحكمة من تعدد واختلاف القراءات.

لتعدد القراءات حكم وفوائد عظيمة، ذكرها أغلب من ألف في هذا الفن، ومن أعظم الحكم والفوائد في ذلك ما ذكر من التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة، شرفا لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها، وفيما يلي ذكر مجمل لذلك[1]:

- إظهار نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.
- ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة على أن القرآن كلام الله، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف بل كله يصدق بعضه بعضا، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ.
- سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة ، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى

[1]- انظر تفصيل ذلك كلام ابن الجزري في النشر : ص٤٦-٤٧.

لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفات لا سيما فيما كان خطه واحداً فإن ذلك أسهل حفظاً وأيسر لفظاً.

- إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسراره وخفي إشاراته، وإنعامهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجه والتعليل والترجيح، والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[آل عمران ١٩٥] والأجر على قدر المشقة.
- بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عنه لفظة لفظة، والكشف عنه صيغة صيغة، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطفيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات وميزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكر أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام بارئ النسم[١].
- ومنها ظهور سر الله في توليه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المترل بأوفى البيان والتمييز، فإن الله تعالى لم يخل عصراً من الأعصار، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته،

[١]- النشر ص ٤٧.

وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على ممر الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.[1]

- بيان حكم من الأحكام كقوله سبحانه: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: ١٢] قرأ سعد بن أبي وقاص ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ﴾(من أم) بزيادة لفظ (من أم) فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب وهذا أمر مجمع عليه[2].

- الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿ فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة يطهرن ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، أما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة.ومجموع القراءتين يحكم بأمرين:

أحدهما : أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر، وذلك بانقطاع الحيض، على قراءة التخفيف ، وثانيهما : أنها لا يقربها زوجها أيضا إلا إن بالغت

[1] - النشر ٤٧.

[2] - مناهل العرفان ١/١٤١.

في الطهر وذلك بالاغتسال، على قراءة التشديد ، فجمعت هاتان القراءتان بين حكمين ، فلا بد من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء[1].

- ومنها بيان لفظ مبهم على البعض نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ [القارعة٥] وقرئ في الشاذ "كالصوف المنفوش"[2] بينت القراءة الثانية أن العهن هو الصوف[3].
- تجلية عقيدة ضل فيها بعض الناس: نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان ٢٠] جاءت القراءة بضم الميم وسكون اللام في لفظ "وملكا كبيرا " .

وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءة الثانية نقاب الخفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، فهي من أعظم الأدلة على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة .[4]

ومما سبق نخلص إلى أن :

---

[1]- انظر مناهل العرفان ١٤١/١ ، النشر ص٤٧.

[2]- ذكرها ابن الجزري في النشر ص ٤٧، وانظر غاية النهاية ٥٥/٢.

[3]- مناهل العرفان ١٤٥/١، النشر ص٤٧ .

[4]- النشر ص٤٧.

- اختلاف القراءات لم يكن نتيجة اجتهاد، أو رأي ، بل مرده إلى اختلاف الوحي المنزل على النبي ﷺ ومن ثم اختلاف قراءته، عليه السلام، وإقرائه لأصحابه، وإقراره لقراءاتهم الموافقة للوحي المنزل.
- تلقى الصحابة عن النبي ﷺ والتابعون عنهم هذه القراءات، والاختلاف فيها، بأمانة بالغة ودقة متناهية، ومن بعدهم جيلا إلى جيل، إلى أن وصلت إلينا.
- تعدد القراءات له حكم كثيرة بالغة الأهمية، منها التيسير والتخفيف على الأمة، ومنها زيادة المعنى، ومنها إظهار إعجاز القرآن، وغيرها من الحكم، ولم يكن اختلافها وتعددها عبثا وسدى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني : مفهوم القياس في القراءات وأنواعه وشروطه.

المبحث الأول : مفهوم القياس لغة واصطلاحا

المطلب الأول : تعريف القياس لغة

المطلب الثاني :تعريف القياس في اصطلاح المناطقة

المطلب الثالث :تعريف القياس في اصطلاح الأصوليين والفقهاء

المطلب الرابع : تعريف القياس في اصطلاح النحاة

المبحث الثاني: القياس المقبول في القراءات وأقسامه.

المطلب الأول : مفهوم القياس عند القراء .

المطلب الثاني : تعريف القياس المقبول في القراءات، وكلام العلماء في جواز استعماله.

المطلب الثالث : أقسام القياس المقبول (المقيد) باعتبار ورود النص أو الأداء في المسألة.

المطلب الرابع :أقسام القياس المقبول باعتبار نوع الأصل المقيس عليه.

المبحث الثالث : القياس المرفوض في القراءات وأقسامه.

المطلب الأول : القياس المطلق (تعريفه، وأقسامه)

المطلب الثاني :القياس على أصل مع وجود فارق مؤثر يمنع من إلحاق الفرع بالأصل

المطلب الثالث:القياس على أصل غير معمول به

المبحث الرابع :شروط القياس في القراءات

المطلب الأول : أن لا يكون هناك فارق مؤثر بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس.

المطلب الثاني : أن لا يكون الحكم قاصرا على الأصل المقيس عليه.

المطلب الثالث: أن لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة والحاجة الماسة.

المطلب الرابع: أن يكون صادرا من أهله.

المطلب الخامس:أن لا يعارض نصا آخر أو إجماعا،أو ما جرى عليه العمل في التلقي والأداء.

المبحث الأول : مفهوم القياس لغة واصطلاحا.

لقد ورد في مصطلح القياس الكثير من التعاريف تختلف بحسب استخداماته من فن إلى آخر، فقد عرفه اللغويون والأصوليون والفقهاء والمناطقة، وسنتعرض لتعريفه لغة، ثم تعريفه عند أهل الاختصاص كل بحسب اختصاصه.

المطلب الأول : تعريف القياس لغة .

القياس مصدر من قاسَ الشيء يَقيسُه قَيْساً و قياساً و اقْتاسه و قَيَّسه، إذا قدَّره على مثاله. والمقدارُ مِقْياسٌ لأَنَّهُ يُقَدَّر به الشَّيْءُ ويُقَاس [1].

ويقال بينهما قِيسُ رمحٍ وقاسُ رمحٍ، أي قدرُ رمحٍ [2].

وَمِنْهُ : قِيسَ الرَّأْيُ ، وَامْرُؤُ الْقَيْسِ ؛ لِاعْتِبَارِ الْأُمُورِ بِرَأْيِهِ [3].

و قد ذكر أهل اللغة أن هذا الفعل فيه لغتان فهو إما أن يكون مأخوذا من قاس يقيس فيكون يائيا أو مأخوذا من قاس يقوس فيكون واويا.

---

[1] – تاج العروس من جواهر القاموس ، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية ٤٢١/١٦-٤٢٢، لسان العرب ١٨٥/٦ ، الصحاح في اللغة ٣١٢/٦.

[2] – انظر مختار الصحاح ص ٣٥٤.

[3] – القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل بيروت ، ٢/ ٢٥٣.

قال ابن السكيت[1]: قاس الشيء يقوسه قوساً، لغة في قاسه يقيسه، يقال: قِسْتُه وقُسْتُه، وقال الأصمعي: قست الشيء أقيسه قيساً، وقسته أقوسه قوساً وقياساً. ولا يقال أقسته بالألف[2].

وأَهل المدينة يقولون لا يجوز هذا في القَوْس يريدون القياس[3].

ويتعدى فعل (قاس) بـــ: "على"المتضمنة معنى البناء وبـــ: " الباء"

فتقول : قِسْتُ الشيء بغيره وعلى غيره[4] .

ويتعدى أيضا بـــ "إلى " .

جاء في تهذيب اللغة : وقَايَسَهَمْ إِليه : قَايَسَهُم به قال :

" إِذا نَحْنُ قَايَسْنَا المُلُوك إِلى العُلاَ وإن كَرُمُوا لَمْ يَسْتَطِعْنَا المُقَايِسُ[5]

---

[1]- هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت أديب، نحوي، لغوي، عالم بالقرآن والشعر، تعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي، فعهد إليه بتأديب أولاده، وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمس خلون من ٢٤٤هـــ، ودفن ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر .انظر سير النبلاء ٨/ ١٥٠، ابن النديم في الفهرست ١/ ٧٢، ٧٣، وفيات الاعيان ٢/ ٤٠٨ – ٤٢٨.

٢.القاموس المحيط ٢/ ٢٥٢-٢٥٣ ، تهذيب اللغة ، الأزهري ٢٤٨/٣.

[3] – لسان العرب ١٨٥/٦.

٤ــ تهذيب اللغة ، الأزهري ٢٤٨/٣، الصحاح في اللغة ،إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٤،دار العلم للملايين بيروت لبنان، (١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م)،١٠١/٣.

٥ــ تهذيب اللغة ، الأزهري ٢٤٨/٣.

قال الإمام الزبيدي [1]:" أَنه عُدِّيَ بعَلَى لتَضَمُّنه مَعْنَى البنَاءِ وكلامُ المصَنِّفِ ظاهرٌ في خِلافِه وأَنَّ تَعْدِيَتَه بعلَى أَصْلٌ كغَيْره من الأَفْعَال الَّتي تَتعدَّى بها على أَنَّ تَعْدِيةَ البنَاءِ بعَلى كلامٌ لأَهْل العَرَبيَّة وأَمَّا تَعْديتُه بإِلَى في قَوْل المتَنَبِّي :

" بِمَنْ أَضْرِب الأَمْثَالَ أَمْ مَنْ أَقِيسه إِلَيْكَ وأَهْلُ الدَّهْرِ دُوَنَكَ والدَّهْرُ

فلتَضَمُّنه مَعْنَى الضَّمِّ والجَمْع" [2].

فالفعل الذي اشتق منه القياس متعد بغيره فقد يتعدى بالباء وقد يتعدى بعلى إلا أنه في الاستعمال الشرعي لا يكون متعديا بعلى لتضمنه معنى البناء والحمل[3]، إذ الفرع محمول على الأصل ومبني عليه ، مثل : (النبيذ مقيس على الخمر) أي محمول عليه في الحكم[4].

ويطلق القياس في اللغة ويراد به عدة معاني :

---

[1] – هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدى، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، وتوفى بالطاعون في مصر. سنة ١٢٠٥هـ، من كتبه (تاج العروس في شرح القاموس و إتحاف السادة المتقين في شرح إحياء العلوم للغزالي،و غيرها .انظر الأعلام لخير الدين الزركلي،ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٢م.٧ / ٧٠ .

[2] – تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية ٤١٦/١٦.

٣ – نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، عيسى بن منو، تحقيق : د/يحي مراد، دار الكتب العلمية، لبنان،(٢٠٠٣م)، ص١٣.

[4] – أصول الفقه الإسلامي،د/وهبة الزحيلي،ط١،دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، (١٤٠٦هـ–١٩٨٦م)،ص٦٠١.

١- التقدير : وهذا المعنى هو أول ما يذكر من معاني القياس في كتب اللغة .

فيقال : قَاسَ الشيءَ بالشيء قَدَّره على مِثاله. ويقال بينهما قِيسُ رمْح وقاسُ رُمْح أي قَدْرُ رُمْح[١] .

ويقال : قَايَسْت بين شيئين إذا قادَرْت بينهما[٢]، و المِقْياس :هو المقدار[٣].

٢- المجاراة : ويقال قايَسْت فلاناً إذا جارَيْتَه في القِياس[٤] .

٣- الاقتداء : يقال : يَقْتاس بأَبيه اقْتِياساً أَي يسْلك سبيله ويَقتدي به [٥] .

٤- التمثيل: ويقال : قَصِّرْ مِقْياسك عن مقياسِي أَي مِثالَك عن مِثالي[٦]، فهو يستعمل هنا بمعنى التشبيه، أي تشبيه شيء بشيء، يورد في مثل قولهم تَقايَسَ القَوْمُ : ذَكَرُوا مآرِبَهُم[٧] .

---

[١] – انظر المصباح المنير ، أحمد بن محمد الفيومي دار الفكر للطباعة والنشر ص ٥٢١، ومختار الصحاح ص ٣٢٥.

[٢] – لسان العرب ١٨٥/٦.

[٣] – كتاب العين ، أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت:مهدي المخزومي ، ود /إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال ، ١٨٩/٥.

[٤] – انظر: الصحاح في اللغة ١٠٦/٣ ، تاج العروس ٤٢١/١٦.

[٥] – انظر: الصحاح في اللغة ١٠٦/٣ ، تاج العروس ٤٢١/١٦.

[٦] – انظر: تاج العروس ٤٢١/١٦.

[٧] – انظر: الصحاح في اللغة ١٠٦/٣ ، تاج العروس ٤٢١/١٦.

المطلب الثاني :تعريف القياس في اصطلاح المناطقة.

القياس هو من الحجج، وهو أحد طرق الاستدلال غير المباشر وأقومها إنتاجا[1]وقد عرفه المناطقة بأنه :" قول مؤلف من قضايا متى حصل التسليم بها لزم عنه لذاته قول آخر"[2].

وأرادوا بقيد (لذاته)إخراج قياس المساواة ، مثل :(زيد مساو لعمر ، وعمر مساو لبكر) ، والنتيجة هي : زيد مساو لبكر ، فمعرفة النتيجة هذه لم تكن بطريقة القياس في حد ذاته ، وإنما عرفت بقاعدة أخرى ، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء[3].

وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: القياس الاقتراني وهو قسمان: حملي وشرطي.

القسم الثاني: القياس الاستثنائي.

ويمتاز القياس الاقتراني بأن عناصره فيها اقتران ، وبأن نتيجته موجودة في مقدمتيه بالقوة لا بالفعل ، أي بالمادة لا بالصورة والهيئة .

---

[1]- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لد/عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني، ط٤،دار القلم، دمشق، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م)، ص٢٢٧.

[2]- انظر: ضوابط المعرفة ص٢٢٧، ومعيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٣١.

[3]- أصول الفقه ، وهبة الزحيلي: ص٦٠١.

ويمتاز القياس الاستثنائي بوجود حرف الاستثناء بين مقدمتيه، وبأن نتيجته أو نقيضها موجودة بالفعل فيهما، دون حاجة إلى تعديل في الصيغة، إلا أن حكمها في المقدمتين شرطي، وفي النتيجة مجزوم به[1].

١-القياس الاقتراني:هو الذي يدل على النتيجة بدون أداة الاستثناء وهي(لكن) مثل: (كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم)فالنتيجة : كل إنسان جسم ، ومثل : (كل مسكر حرام ، وكل نبيذ مسكر)، فيلزم منه أن كل نبيذ حرام ، وسمي اقترانيا لاقتران أجزائه .

٢-القياس الاستثنائي أو الشرطي : وهو الذي يدل على النتيجة بواسطة أداة الاستثناء وهي (لكن)المعروفة بأداة الاستدراك ، مثل : (كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ،لكن الشمس طالعة فالنهار موجود)، وسمي استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء لغة وهو (لكن).[2]

المطلب الثالث :تعريف القياس في اصطلاح الأصوليين والفقهاء

يعتبر القياس من بين أهم مصادر الشريعة ـــ فيما لا نص فيه ـــ بل هو المصدر الفريد والوحيد الذي ترجع إليه أحكام الوقائع مفصلة دون وقوف عند حد، فالنصوص النبوية محصورة معدودة، كما أن الوقائع التي انعقد على حكمها إجماع تكاد تكون محدودة ،

[1]- ضوابط المعرفة ، حبنكة الميداني ص٢٢٨.

٢- انظر غاية الوصول في شرح لب الأصول، للشيخ زكريا الأنصارى، مطبعة عيسى الحلبي، مصر، ص ١٣٧ .

وهذا بلا شك يجعل الحاجة إليه دائمة ومستمرة ، ولا غرو فالقياس يلجأ إليه المجتهدون إذا ما عز عليهم العثور على النصوص وضاقت بهم السبل ، وانسدت أمامهم الذرائع[1] .

ولقد ذكر علماء الأصول تعريفات كثيرة للقياس، نذكر بعضا منها :

قال البيضاوي[2]:(هو إثبات حكمٍ معلومٍ في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت)[3] .

وقال ابن قدامة[4] في روضة الناظر: (حملُ فرعٍ على أصلٍ في حكمٍ بجامعٍ بينهما)[5] .

---

١ – انظر قياس الأصوليين بين المثبتين والنافين ، د/محمد محمد عبد اللطيف جمال الدين ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ص٧.

[2] – هو أبو الخير نصر الدين البيضاوى عبد الله بن عمر، قاض مفسر ولد فى البيضاء قرب شيراز بفارس وولي قضاء شيراز ثم صرف عن القضاء فرحل الى تبريز، وبها توفى من تصانيفه التفسير المشهور أنوار التنزيل، وطلائع الأنوار فى التوحيد، ومنهاج الوصول فى الأصول وغيرها، توفي سنة ٦٨٥هـــ. انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢،دار الفكر، لبنان، (١٣٩٩هـــ-١٩٧٩م)،٢/ ٥٠.

٣- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت،(١٤٠٤هـــ)، (٢١٥٨/٦).

[4] – هو عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسى، ثم الدمشقى الحنبلى، موفق الدين رحل إلى بغداد، وسمع بها من عبد القادر الجيلانى وغيره ثم عاد إلى دمشق وصنف كتاب المغنى ورحل إلى بغداد بعد ذلك توفى بدمشق ومن كتبه الكافى فى الفقه، مختصر العلل مختصر الهداية وروضة الناطر وجنة المناظر، توفي سنة ٦٢٠ هجرية. انظر شذرات الذهب ٥/ ٨٨ و فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، إحسان عباس، ط١، دار صادر – بيروت، ١/ ٢٠٣.

٥- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، د/عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ،ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،(١٤١٧هـــ-١٩٩٦م) ٤/٢١٠٤.

وقيل: (حكمك على الفرع بمثل ما حكمت به في الأصل لاشتراكهما في العلة التي اقتضت ذلك الأصل)[1] .

وقيل: (حمل معلوم على معلومٍ في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بجامعٍ بينهما من إثبات حكم أو صفة لهما، أونفيهما)[2] .

وقد اختار الدكتور وهبة الزحيلي التعريف الآتي:

"إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم "[3].

والمراد من الإلحاق : هو الكشف والإظهار للحكم ، وليس المراد إثبات الحكم وإنشاؤه ، لأن الحكم ثابت للمقيس من وقت ثبوته للمقيس عليه ، وإنما تأخر ظهوره إلى وقت بيان المجتهد بواسطة وجود العلة ، كما هي في المقيس عليه ، وعلى هذا فإنهم قالوا :

القياس مظهر للحكم لا مثبت له .

العلة هي أساس الحكم .

عمل المجتهد هو إظهار الحكم في الفرع بسبب اتحاد علة الحكم في المقيس والمقيس عليه[4]

ومن الأمثلة التي توضح ذلك[5]:

١- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر ٢١٠٦/٦.

٢- روضة الناظر وجنة المناظر، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق : د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، (١٣٩٩هـ)، ٢١٠٧/٦.

٣- أصول الفقه ، وهبة الزحيلي ص ٦٠٣.

٤- محاضرات في أصول الفقه للزفزاف ٨ من بحث القياس ، بواسطة ضوابط المعرفة ص ٦٠٣.

٥ – علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، ط٨ دار القلم (مكتبة الدعوة – شباب الأزهر)، ص ٥٣.

١- شرب الخمر: واقعة ثبت بالنص حكمها، وهو التحريم الذي دلّ عليه قوله سبحانه وتعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة : ٩٠]، لعلة هي الإسكار، فكل نبيذ توجد فيه هذه العلة يسوي بالخمر في حكمه ويحرم شربه.

٢- قتل الوارث مورّثه: واقعة ثبت بالنص حكمها، وهو منع القاتل من الإرث الذي دل عليه قوله ﷺ: "لا يرث القاتل"[١] لعلة هي أن قتله فيه استعجال الشيء قبل أوانه فيرد عليه قصده ويعاقب بحرمانه، ويقاس على قتل الوارث مورثه، قتل الموصى له للموصي، فلا يأخذ الوصية بعلة استعجال الشيء قبل أوانه.

- **أركان القياس عند الأصوليين :**

وهي أربعة: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، فالأصل يطلق على أمور منها:

ما يقتضي العلم به العلم بغيره، ومنها: ما لا يصح العلم بالمعنى إلا به، ومنها: الذي يعتبر به ما سواه، وعلى الجملة: إن الفقهاء يسمون محل الوفاق أصلا، ومحل الخلاف فرعا، ولا مشاحة في الاصطلاحات، ولا يتعلق بتطويل البحث في هذا كثير فائدة.

فالأصل: هو المشبه به، ولا يكون ذلك إلا لمحل الحكم، لا لنفس الحكم، ولا لدليله.

والفرع: هو المشبه، لا لحكمه.

[١] - رواه الإمام أحمد في مسنده السنن، رقم ٣٤٦، ١ / ٤٢٣، والبيهقي في السنن الكبرى ، باب لا يرث القاتل، ٦ / ٢١٩، وحسن إسناده الشيخ شعيب الارنؤوط في تعليقه على المسند.

والعلة: هي الوصف الجامع بين الأصل والفرع.

والحكم: هو ثمرة القياس، والمراد به ما ثبت للفرع بعد ثبوته لأصله[1].

المطلب الرابع : تعريف القياس في اصطلاح النحاة.

القياس في اللغة أصل مهم يأتي في المكانة بعد السماع دون تأخر حتى عدوه قسيما له ، قال السيوطي :" ...والنحو بعضه مسموع مأخوذ من العرب ، وبعضه مستنبط بالفكر والروية ، وهو التعليلات ، وبعضه يؤخذ من صناعة أخرى ، كقولهم : الحرف الذي تختلس حركته هو في حكم المتحرك ، فإنه مأخوذ من علم العروض [2] بل جعلوا القياس معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه" [3].

وقد ساق النحاة للقياس في اصطلاحهم تعريفات كثيرة منها :

" إنه تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فرع على أصل لعلة، أو إجراء الأصل على الفرع، وقيل إلحاق الفرع بالأصل بجامع [4].

---

[1] – إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق :الشيخ أحمد عزو عناية ، دمشق – كفر بطنا، ط١، دار الكتاب العربي،(١٤١٩هـ – ١٩٩٩م)، ٢ / ١٠٤-١٠٥.

٢ – الاقتراح في أصول النحو وجدله ،جلال الدين السيوطي ،ت د.محمود فجال ،ط١ مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ص٢١٤-٢١٥.

٣ – المصدر نفسه ص٢١٤.

٤ – لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، ت:سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب) ،(١٣٧٧هـ-١٩٧١م)، ص ٩٣.

أو" هو قياس حكم شيء على حكم شيء آخر لسبب يوردونه.. ،وكذلك : حمل غير المنقول على المنقول كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن ذلك منقولا عن العرب "[1].

(وهذا الحمل إما أن يكون مبنيا على علة أو غير مبني على علة ، فإن لم يكن مبنيا على علة فهو ما يسمونه "الشبه "، ومثاله إعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل أما إذا كان مبنيا على علة فإما أن تكون العلة مناسبة أو غير مناسبة ، فإذا كانت العلة مناسبة سمي القياس "قياس العلة "، ويلزم حينئذ أن يكون هناك أصل وفرع وعلة وحكم، فإذا كانت العلة غير مناسبة سمي "قياس الطرد "، ومثال قياس العلة قياس رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل بعلة الإسناد في كل منهما ، ومثال قياس الطرد أن "ليس" مبنية بسبب اطراد البناء في كل فعل فهذا يشكل علة مناسبة)[2].

وللقياس كما يتضح من تعريفه أربعة أركان :أصل وهو المقيس عليه، وفرع : وهو المقيس وحكم ، والوصف الجامع : وهو الشبه أو العلة التي تتحقق في المقيس والمقيس عليه .

وهذا مثال يوضح ذلك، هو أن "تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع ،

---

١ – الإغراب في جدل الإعراب ، مع لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري ، ت:سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٧هـ–١٩٧١م ،ص٤٥.

٢ – انظر الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج ،ت عبد الحسين الفتلي ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨م ص١٦٨–١٦٩، ولمع الأدلة ص١٠٥ وما بعدها .

والأصل في الرفع أن يكون للمقيس عليه وهو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله، بالعلة التي هي الإسناد، وعلى هذا تركيب كل قياس من أقيسة النحو [١].

وهكذا أعطى حكم الفاعل وهو الرفع لما يسم فاعله، لوجود علة جامعة بينهما وهي الإسناد، بطريقة القياس [٢].

والقياس من أعظم مميزات اللغة، وأكبر ما يحتاج إليه فيها، فهو من عوامل نموها والتوسيع على الناطقين بها [٣].

وقد أشار إلى أهمية القياس الشيخ محمد الخضر حسين [٤] حيث يقول :"فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها [٥].

---

١ – انظر :لمع الأدلة في أصول النحو ،ص ٩٣، والاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي، ط٢، حيدر آباد ،الدكن ، ١٣٥٩هـ،ص ٣٩، وانظر في أصول النحو، محمد عيد ، مطبعة دار الثقافة ، ١٩٧٣م، ص١٠٨ .

٢ – انظر القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح ، ط١ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيا، ١٩٨٦م ، ص ٨٧–٨٨ ، وانظر التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، ط١ ، دار المسيرة ، الأردن ، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٧م ، ص ٧٧،٧٨،٧٩.

٣ – اعتراض النحويين للدليل العقلي ، د محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله السبيهين ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م، ص٤٠.

٤ – هو محمد الخضر حسين، عالم، أديب، أصله من الجزائر، وولد في قفصة من مقاطعة الجريد بتونس، ونشأ بها، وتلقى العلم بجامعة الزيتونة، وهاجر إلى دمشق، ثم مصر، ودرس في الأزهر، وولي مشيخة الأزهر، وتوفي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ ، من تصانيفه: نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، نقض كتاب في الأدب الجاهلي لطه حسين، والقياس في اللغة العربية، وغيرها .انظر معجم المؤلفين ٩ / ٢٧٩–٢٨٠، والأعلام للزركلي ١١٣/٦.

٥ – القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٥٣هـ ، ص٢٤.

وقد أدرك ابن الأنباري[1] تلك الأهمية لذلك يرى أن من أنكر القياس في النحو فقد أنكر النحو، لأن قولهم : نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالا ونقلا لا قياسا وعقلا، باطل لإجماع النحاة على أنه إذا قال العربي "كتب زيد"فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيا أم أعجميا نحو:(زيد) و(عمرو)و(بشير) و(أردشير) وإلى ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال ، وكذلك القول في سائر العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال الرافعة والناصبة والجازمة ، فإنه يجوز إدخال كل عامل منها على ما لا يدخل تحت الحصر فإنه يتعذر في النقل دخول كل عامل من العوامل على كل ما يجوز أن يكون معمولا له[2].

وقد اختلفت آراء الأئمة في الأخذ به في مسائل كثيرة، فمنهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يعدوها، ومنهم من تعلَّق به فجرى فيه بغير عنان[3].

وبعد هذا العرض لمفهوم القياس عند العلماء، نستنتج أن القياس يعد دليلا علميا مهما استعمل في مجالات كثيرة، العقلية منها كالمنطق، والنقلية كاللغة والفقه، وأن مفهومه يتغير من

---

[1] – هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن والعلامة أبو بكر ابن الأنباري المقرىء النحوي البغدادي صاحب التصانيف ، وكان رأسا في نحو الكوفيين وله كتاب المذكر والمؤنث ما ألف أحد أكثر منه ، توفي ٣٢٨هـ ببغداد.انظر معرفة القراء ٥٦٦/٢، غاية النهاية ٢٣٠/٢-٢٣١، بغية الوعاة ٢١٢/١.

٢ – انظر لمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٩.

٣- انظر تفصيل هذه المسألة : لمع الأدلة ص ٩٥، ٩٩، ١٠٠، اعتراض النحويين للدليل العقلي ، ص ٤٠-٤١، دراسات في النحو-مقالات ،صلاح الدين الزعبلاوي ،المصدر:موقع اتحاد كتاب العرب.

علم إلى آخر، مع محافظته على مكوناته وأركانه العامة(الأصل، الفرع، العلة الجامعة، والحكم)، ومن هذا المنطلق لا يستبعد استعمال القياس في علم القراءات الذي هو في الأصل علم نقلي.

المبحث الثاني: القياس المقبول في القراءات وأقسامه.

المطلب الأول : مفهوم القياس عند القراء .

لقد تم تعريف القياس في المبحث السابق في علوم أخرى، وعلم أن مبناه على الإلحاق والحمل، إلا أن القياس في باب القراءات قد يتخذ منحى آخر على خلاف باقي العلوم، ولكنه لا يخرج في جميع حالاته عن الأركان الأربعة المحددة للقياس، وهي (الأصل، الفرع، العلة الجامعة، والحكم)، و هو أيضا ينبني على مفهوم إلحاق فرع بأصل في الحكم لعلة تجمع بينهما، غير أن كون القراءات علم نقلي بحت يعتمد على النقل والأثر، لذلك يمكننا أن نعرف القياس كمصطلح خاص في القراءات بأنه :

"بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه أو غَمُضَ وجه الأداء فيه، إلحاقا له بما عُلم وجه قراءته نصا أو أداء، أو بهما معا، فيكون مقبولا أو ألّا يوجد أصل يقاس عليه أو أداء يستند إليه فيكون مرفوضا ".

وإضافة لهذا المعنى الخاص ومن خلال النظر في استعمال هذا المصطلح في كتب القراءات وتوجيهها، نجد أن العلماء استعملوه لمعان متعددة، فأحيانا يطلقونه ويريدون به القياس اللغوي، الذي يكون موافقا للقراءة أو مرجحا لأحد أوجهها، و أحيانا يريدون به ما هو جار

على أصول إمام من الأئمة القراء، وأحيانا يريدون به الأمثلة التي تندرج تحتها القاعدة الكلية، وستأتي أمثلة هذا كله في المباحث اللاحقة.

وكل هذه المعاني لم يقع فيها اختلاف بين العلماء، بينما نجدهم قد اختلفوا في القياس بالمعنى الخاص الذي سبق ذكره وتعريفه، وسنعرض لهذا الاختلاف بالتفصيل في المباحث اللاحقة.

ويقسم القياس في القراءات من حيث حكمه إلى نوعين: القياس المقبول، والقياس المرفوض، وسنعرف كل واحد منهما مع أمثلته.

المطلب الثاني: تعريف القياس المقبول في القراءات، وكلام العلماء في جواز استعماله.

أولا: تعريفه.

القياس المقبول، أو ما يسمى بالقياس المقيد، وسميناه هنا بالقياس المقبول، لأن أئمة القراءات لم يختلفوا في جوازه، فكتبهم مليئة به، ونصوصهم في العمل به كثيرة، تصريحا وتطبيقا، وسميناه بالقياس المقيد لأنه مقابل القياس المطلق، الذي أطلقه ابن الجزري على القياس المرفوض، فالقراء لم ينبذوا القياس جملة، ولم يقبلوه جملة، بل حددوا له ضوابط وضيقوا استعمالاته، وبينوا الفرق بين القياس المنهي عنه والقياس المأخوذ به .

وقد أشار الإمام ابن الجزري- رحمه الله- إلى حقيقة هذا النوع، مع ذكر أحكامه، دون أن يسوغ تعريفا دقيقا له فقال :"(أما) إذا كان القياس على إجماع انعقد أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده، لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح،

بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي ..... كما ذكره الداني وغيره ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جداً "[1].

فأول شيء نبه إليه الإمام ابن الجزري في تعريفه أن هذا القياس لا بد أن يبنى على أحد شيئين اثنين إما:

- **إجماع انعقد**:والمقصود بالإجماع المنعقد هو اتفاق القراء من غير خلاف على مسألة ما في القراءات من غير نكير أحد منهم، كقولهم :أجمع القراء على أن كل راء ساكنة مسبوقة بكسر فحقها الترقيق، أو أن كل مد جاء بعده همز متصل في كلمة واحدة يزاد المد على المقدار الطبيعي .
- **أصل يعتمد** :والمراد بالأصل المعتمد أي رواية صحيحة ثابتة عن أئمة القراءات .

وهذان الأمران يصار إليهما عند **عدم وجود نص** مروي عن الأئمة، **وغموض في وجه الأداء** ، وهما الشرطان(الرواية والأداء) اللذان سبق الحديث عنهما.

حينها يكون هذا القياس الذي قد استوفى أركانه، مقبولا بل **لا ينبغي رده، سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة**، والمقصود به: أي عند عدم وجود نص، فهو حينها يعد من وسائل بيان وجه القراءة أو مرجحا قويا مما وقع فيه الخلاف في الرواية .

[1]- النشر ص٢١ .

ومما يلاحظ على تعريف الإمام ابن الجزري أنه بعد أن قعَّد ووضع الضوابط والشروط، وجد حرجا أن يطلق على ما كان موافقا لها مسمى القياس، بل فضل أن يسميه "**نسبة جزئي إلى كلي**"، أي اندراج الجزئيات- أي الفروع - تحت القواعد الكلية – أي الأصول -، فهناك قواعد كلية كثيرة عند القراء، يندرج تحت عمومها عدد كبير من الجزئيات.

وهذا التحرج الدافع له خشية أن يظن أن القراءات تؤخذ بمحض الرأي والاجتهاد، وإن كان حقيقة ما ذكره من "**نسبة جزئي إلى كلي**" هو من أنواع القياس، لذلك نجده لم يتحرج بعد من إطلاق واستعمال كلمة القياس فيما أورده في النشر، وكذا استعملها غيره كثير من الأئمة قبله وبعده، كما سيأتي بيانه[1].

وبعد تتبع أقوال أئمة القراءات، والنظر في صنيعهم في مسائل القياس،(الجانب التطبيقي منه)، أمكن صياغة التعريف الآتي له، إذ لم نجد من يعرفه صراحة، تعريفا واضحا جليا، وإنما كان جل حديثهم حول مسائله، وتطبيقات ذلك في القراءات.

فالقياس المقبول (المقيد): "هو بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه، أو غَمُضَ وجه الأداء فيه، إلحاقا له بما عُلم وجه قراءته نصا أو أداء ، أو بهما معا".

[1] – انظر فصل موقف القراء من القياس من هذا البحث ص١٤١.

شرح التعريف:

– **حرف مسكوت عنه:**أي لم يوقف فيه على نص أو أداء في كيفية قراءته، فيكون القياس دليلا على وجه قراءته.

– **أو غَمُضَ وجه الأداء فيه** : أي وُقف فيه على نص لكنه مجمل أو محتمل، فيكون القياس مرجحا لأحد الاحتمالات فيه.

– **(بما)** هنا تشمل ما قيس على أصل كلي، وما قيس على جزئي.

– **نصا** :أي بما ثبت بصريح لفظ الأئمة، أو رواتهم.

– **أداء** : أي ما نقل قراءة وتلاوة .

ثانيا:كلام العلماء في جواز استعماله:

وقد نبه الإمام أبو إسحاق الجعبري [1]على الفرق بين القياس المنهي عنه والقياس المأخوذ به في بعض المواضع من الأصول وذلك تعليقا على قول أبي القاسم الشاطبي[2]في حرز الأماني:

[1] – إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الشيخ الإمام العالم المقرئ الأستاذ برهان الدين أبو اسحاق الجعبري شيخ بلد الخليل عليه السلام من بضع وعشرين سنة، له التصانيف المتقنة في القراءات والحديث والأصول العربية والتاريخ وغير ذلك، منها كتر المعاني شرح للشاطبية وشرح الرائية وقصيدة لامية في القراءات العشر ، توفي سنة ٧٣٢هـ.انظر معرفة القراء الكبار ١٤٦٣/٣، غاية النهاية ١/ ٢١.

[2] – هو القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء. كان ضريرا.ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب حرز الأماني قصيدة في القراءات تعرف بالشاطبية. وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة، انظر معرفة القرء الكبار ١١١٠/٣، غاية النهاية ٢٠/٢-٢٣.

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ[1]

فقال : " تنبيه : بينا عند قوله "واقتس لتنضلا " الجمع بين الأمر بالقياس والنهي عنه ، وقول الداني في آخر كتاب الراءات : النص في ذلك معدوم ، وإنما بنيناه على الأصول المتقدمة ، وقول مكي :" أكثر هذا الباب قياس ، وبعضه أخذ سماعا، من قبيل المأمور به لا المنهي عنه ومعناه عدم النص على عينه ، بل على نظيره، فقيس به بعد ثبوت الرواية في اطراد الأصل، لا أنهما عملا بمجرد القياس ، وفتح باب الرأي للناس ....." [2].

وقال الإمام المنتوري[3] نقلا عن شيخه أبو عبد الله القيجاطي – أيضا في تعليقة لطيفة على بيت الشاطبي المذكور:

"لله در الشاطبي لقد أحسن كل الإحسان في إتقان تلك المسألة التي تكلم عليها في نظمه، إلا أن تلك المقالة منه مزلة للجهال، يضعونها غير موضعها، ويستشهدون بها في غير محلها "قال:" والمعنى الذي أراده الشاطبي –رحمه الله– متفق عليه عند أئمة هذا الشأن، وهو أن اللفظ القرآني إذا ورد فيه قراءة صحيحة، ثابتة عن الأئمة، الذين يلزمنا قبول قولهم، والأخذ

---

[1] –حرز الأماني ص ٢٩.

[2] – كنز المعاني للجعبري من باب حروف قربت مخارجها إلى باب ياءات الزوائد (آخر الأصول)، بتحقيق عبد الرحيم بن لطف الله العباسي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، قسم القراءات، ص ٣١٩.

[3] – هو أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، فقيه ومقرئ، من شيوخه أبو عبد الله القيجاطي، وابن لب، من تلاميذه العلامة المواق، له مؤلفات كثيرة في الفقه والقراءات، من أشهرها شرحه على الدرر اللوامع، توفي سنة ٨٣٤هـ، انظر نيل الإبتهاج بتطريز الديباج ، أحمد بابا التمبكتي ص ٢٩١، شجرة النور الزكية ص ٢٤٧، درة الحجال لابن القاضي ٢٧٨/٢.

بروايتهم فلا يجوز لنا أن نترك ما رووه لغيره مما لم يثبت عنهم، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة، وعلى أتم وجوه المقاييس، وكذلك إذا كان بقاؤه على أصله جائز، ولم يرد ما يقتضي خروجه عنه، فالبقاء مع الأصل لازم، ولا يعدل عنه إلى الفروع إلا بدليل، **فإن لم يرد فيه نص عن الأئمة فأهل الأداء من المتعقبين، متفقون على رده إلى أصول القراء، وما تقتضيه مقاييس العربية**"[1] .

وقال أبو عبد الله القيجاطي أيضا:" **واعلم أن القياس في أوجه القراءات ليس متروكا بإطلاق، بل لا بد منه عند الاضطرار والحاجة إليه، فيما لم يرد فيه نص صريح عن بعض القراء أو عن جملتهم**، فإن كان له أصل ثابت عند القراء يرجع إليه، فإن الشيوخ من أهل الأداء متفقون على رده إليه، وذلك كثير في باب الراءات واللامات، وقد نص الحافظ أبو عمرو، والشيخ أبو محمد مكي، وغيرهما من شيوخ أهل الأداء على جواز استعماله"[2].

والمتأمل في كتب القراءات والمتقصي لتصاريفها، يجد في بعض أبوابها نوعا من الأقيسة، جرى فيها القراء على إلحاق النظير بنظيره، والشيء بسميه ومثيله –حيث عدموا النص وذلك واضح عندهم[3]، وقد أجازوا العمل به، وأنه غير مخالف للأصل الذي تعتمد عليه القراءات في ثبوتها–أي الرواية–، وهذه بعض نصوصهم في ذلك :

---

[1] – شرح المنتوري ٢/ ٦٣٤.

[2] – المصدر نفسه ٦٤٤/٢.

[3]– مقدمة تحقيق منح الفريدة الحمصية ص ١٥٥، وانظر النماذج التطبيقية من هذا البحث .

قال الداني في آخر باب الراءات : " فهذه أحكام الراء في الوقف على ما رواه مواس بن سهل وغيره من الرواة ، وعلى ما أخذناه لفظا عن جلة أهل الأداء ، وقسناه على الأصول التي أصلوها ، إذ عدمنا النص على أكثره ، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته وبالله التوفيق "[1].

ومثله قوله –رحمه الله تعالى - في مقدمة كتابه جامع البيان: "ولا أعدو في شيء مما أرسمه في كتابي هذا مما قرأته لفظا، أو أخذته أداء، أو سمعته قراءة، أو رويته عرضا، أو سألت عنه إماما، أو ذاكرت به متصدرا، أو أجيز لي أو كتب به إليّ أو أذن لي في روايته أو بلغني عن شيخ متقدم ومقرئ متصدر بإسناد عرفته، وطريق ميزته أو بحثت عنه عند **عدم النص والرواية فيه، فألحقته[2] بنظيره وأجريت له حكم شبيهه"**[3].

وقال في آخر كتاب الإبانة:" وكثير مما ذكرناه في كتابنا هذا من أحكام الراءات واللامات، النص فيه معدوم عن الأئمة، وإنما بينا ذلك وشرحناه، ولخصنا جليه وخفيه، **قياسا على الأصول التي ورد النص فيها، وحملا عليها**، لحاجتنا إليه، واضطرارنا إلى معرفة حقيقته، والقياس على الأصول وحمل الفروع عليها سائغ في سائر الأحكام وغيرها عند الجميع، وقد أذن الله عزوجل بذلك، في قوله تعالى: ﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ ﴾ [النساء ٨٣]، ولا يلتفت إلى من غلط، وبعد إدراك تمييز ذلك عن فهمه، من منتحلي القراءات، فأنكر ما حددناه وبيناه، وحكمنا عليه بالقياس الصحيح، والاستنباط الواضح لعدم وجود أكثر ذلك

---

[1] – جامع البيان ص ٣٦٠.

[2] – وفي النسخ المطبوعة من جامع البيان(فأبحثته)، والظاهر أنه تصحيف والصواب(ألحقته).

[3] – جامع البيان ص ١٩.

مصنفا في كتب من تقدم من علمائنا، ومن تأخر من مشايخنا، إذ ذلك غير لازم في ذلك ولا قادح فيه لما بيناه"[1].

وإلى ذلك أشار مكي بن أبي طالب رحمه الله في آخر كتابه التبصرة حيث قال :" فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود، وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب قسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل"[2].

وقال أيضا في التبصرة في باب الراءات : " وأكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعا "[3].

وقال في الكشف في آخر (باب حكم الوقف على الراء):"وهذا إنما أخذ سماعا، وقياسا على ما سمع، ونصه قليل غير موجود في الكتب، بل كل القراء أغفل الكلام على كثير مما ذكرنا، ولم يبين كيف هو لا بتفخيم ولا بترقيق، لكن القياس على ما نصوا عليه، يوجب ما ذكرنا من الأحكام في الراءات"[4].

---

[1] – (مخطوط للداني)بواسطة شرح المنتوري ٦٣٧/٢.

[2] – كتاب التبصرة في القراءات السبع ص ٣٩٣.

[3] – التبصرة ص ١٥٠.

[4] – انظر الكشف ٢١٨/١.

وقال في آخر باب اللامات في التبصرة:" اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن ورش، وقليل ما يوجد نص فيه"[1].

المطلب الثالث : أقسام القياس المقبول (المقيد) باعتبار ورود النص أو الأداء في المسألة.

بعد استقراء صنيع الأئمة، وجدنا أنهم في استعمالاتهم للقياس المقيد هو عندهم على اعتبارات مختلفة: باعتبار ورود النص والأداء في المسألة، وباعتبار نوع الأصل المقيس عليه.

أولا:**باعتبار ورود النص والأداء في المسألة.**

فهو ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول :ما ورد فيه النص والأداء وجاء القياس ليثبت ذلك ويقويه: فهو موافق لأصل من أصول القراءات، الذي قد يكون نصا أو قاعدة كلية، مع ثبوته نصا وأداء، والغرض منه تعضيد القراءة، ومن أمثلته[2] :

- **مسألة السكت على الساكن قبل الهمز** [3]:

اتفق الرواة عن حمزة أنه كان يسكت على الساكن قبل الهمز في كلمتي شيء وشيئا، واختلفوا فيما عدا ذلك من الساكن الذي قبل الهمز.

---

[1] – التبصرة ص ٤١٤-٤١٥.

[2] – وانظر باقي الأمثلة في القسم التطبيقي في مبحث تعضيد الرواية بالقياس ص ٣٠٠، وانظر الجامع ص ١٧٨، ٢٠٤، ٣٩٢، التيسير ص ١٢٨.

[3] – انظر تفصيل المسألة ونصوص العلماء فيها في القسم التطبيقي من هذا البحث ص ٣٢٣وما بعدها .

وقد اعتمد كل واحد من الأئمة على الرواية التي وصلت إليه، إضافة إلى أن بعضا منهم قد اعتمد على القياس في تعضيد روايته، والقياس هنا هو إلحاق كل ساكن بعده همز متصل بنظيره، وهو كلمة شيء التي أجمع الرواة والنقلة على أنه كان يسكت فيها، ومن هذه النظائر التي ألحقها بعضهم بكلمة شيء: المرء، ملء ،جزء، دفء ، الخبء، ونحوها .

وقد اختار الإمام ابن الجزري- رحمه الله- الجمع بين الأداء والنص والقياس فيه، فقال –رحمه الله – :" "فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت. واختياري عنه السكت في غير حرف المد **جمعاً بين النص والأداء والقياس**"[1].

فاختياره للسكت عن حمزة مطلقا إلا في حرف المد دلالة واضحة على صحة القياس على شيء وشيئا في كل ساكن قبل الهمز مطلقا، سواء كان حرف واو أو غيره، مع صحة ذلك في الأداء و الرواية .

القسم الثاني:ما ورد فيه الأداء فقط دون النص.

قد ترد الرواية بوجه من القراءة فيما عدم فيه النص، فيكون القياس المبني على أصل معتبر بديلا عن النص هنا، ويقوم مقامه، بشرط أن يكون الوجه ثابت بالأداء عن الأئمة القراء، بأسانيدهم المنقولة عنهم في كتبهم .

[1] – النشر ص ٣١٥.

- ومثاله ما ذكره ابن الجزري في ترك مد البدل في الوقف على دعاء في سورة إبراهيم ، فقال بعد أن بين الاختلاف فيها، وأنه ألحقها بكلمة (وراء): " ...**وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد بل قلته قياساً والعلم عند الله تبارك وتعالى. وكذلك أخذته أداء** عن الشيوخ في (دعاء) في إبراهيم وينبغي أن لا يعمل بخلافه" [1].

المطلب الرابع :أقسام القياس المقيد باعتبار نوع الأصل المقيس عليه.

ينقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين: قياس جزئي على كلي، وقياس جزئي على جزئي، وفيما يلي توضيح ذلك بالأمثلة .

القسم الأول : إلحاق جزئي بكلي .

أي قياس مسألة جزئية غير منصوص عليها على أصل كلي أو قاعدة كلية ثبتت بالنص لمعرفة حكمها .

وعلى هذا النوع يتنزل كلام المارغني –رحمه الله – : ".... ومن عبر من أئمة هذا الفن بالقياس فمراده، حمل الجزئي على نظيره الممثل به للكلي، بعد ثبوت الرواية باطراد ذلك الكلي في جميع جزئياته ، وليس مراده به مجرد القياس من غير ثبوت الرواية "[2].

ومن أمثلة هذا القسم :

–حكم الحرفين المتقاربين في الكلمة الواحدة (عند أبي عمرو البصري):

[1] – النشر ص ٢٥٩، وانظر تفصيل المسألة في موقف ابن الجزري من القياس ص ١٩٣ وما بعدها من هذا البحث .

[2] – النجوم الطوالع ص ١١٣.

"لم يدغم الإمام أبو عمرو البصري من الحرفين المتقاربين في المخرج من كلمة إلا القاف في الكاف التي تكون في ضمير الجمع المذكرين إذا تحرك ما قبل القاف لا غير وذلك نحو قوله تعالى :﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ [البقرة٢١] و﴿ رَزَقَكُمُ ﴾ [المائدة٨٨]وما أشبهه ، فإن سكن ما قبل القاف في ذلك لم يدغمها اكتفاء بخفة الساكن من خفة الإدغام، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ فَوْقَكُمُ ﴾ [البقرة٦٣]و﴿ بِخَلَقِكُمُ ﴾ [التوبة٦٩] "[1].

هذه هي القاعدة العامة عند الإمام أبي عمرو البصري غير أنه قد اختلف عن اليزيدي في ثلاثة أحرف مما سكن ما قبل القاف وهي :﴿ مِيثَقَكُمْ ﴾[البقرة٦٣]حيث وقع، وقوله ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ ﴾ [لقمان٢٨] فقد رواها أحمد بن واصل عنه بالإدغام، وقوله ﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾ [2] [الكهف١٩] رواه محمد بن خالد البرمكي عن أبي عمر عنه مدغما ، في حين أن سائر الرواة قد رووا هذه المواضع بالإظهار[3].

قال ابن الجزري عما سكن ما قبل القاف بأنه :"لم يختلف في إظهاره "[4].

وقد قال الإمام الداني –رحمه الله– عن وجه الإظهار :"وهو القياس وعليه العمل "[5].

---

[1] – انظر جامع البيان ص ١٧٠.

[2] – يقرأها أبو عمرو البصري بإسكان الراء "بورْقكم" ، انظر النشر ص ٥٨٩.

[3] – انظر جامع البيان ص ١٧٠.

[4] – النشر ص٢١٧.

[5] – جامع البيان ص ١٧٠.

وكان عليه العمل في المواضع الثلاث .

فالداني رحمه الله قد رد هذه الروايات عن اليزيدي في هذه المواضع لأن سائر الرواة عنه قد رووا الإظهار خلافا لمن روى الإدغام ، وقياسا على القاعدة الكلية لأبي عمرو- المذكورة سابقا – ، أو نقول قياسا على مثيلاتها التي دخلت ضمن القاعدة الكلية، وهذا ما نسميه بقياس جزئي على كلي .

واختلف أهل الأداء عنه في موضع رابع، وهو قوله تعالى في التحريم[٥]﴿إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ .

فقد كان ابن مجاهد وعامة أصحابه يأخذون فيه بالإظهار لإلزام اليزيدي أبا عمرو إدغامه، فقد روي عنه –أي اليزيدي – أنه قال: يلزم أبا عمرو إدغامه [١].

قال ابن مجاهد : ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام طلقكن فإلزامه ذلك يدل على أنه لم يدغمه"[٢].

واعتل من أظهره بأن إدغامه يؤدي إلى اجتماع ثلاث مشددات في كلمة ، وذلك مستثقل[٣]، أو كما قال الداني :" لكراهة توالي التشديد في ذلك بالإدغام "[٤].

---

[١] – انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة " الفاسي على الشاطبية "،الإمام عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي ، ت الشيخ جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر،٢٠٠٧م، ١٦٨/١.

[٢] – النشر ص ٢١٧ .

[٣] – انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ١٦٨/١.

[٤] – جامع البيان ص ١٧٠.

والحروف الثلاث المشددة المتوالية هي اللام والكاف بعد إدغام القاف فيها ونون النسوة، وكان آخرون[1] يرون فيه الإدغام قياسا على نظائره[2].

قال الإمام السخاوي[3]:" وإدغامه أقيس لثقل الجمع وثقل التأنيث، وإذا ثقل من وجهين فالأولى تخفيفه بالإدغام " [4].

وهذا توجيه كلام الإمام الفاسي حين يشير إلى هذا المعنى وهو يستدرك على ابن مجاهد فهمه لكلام اليزيدي على أن المقصود به الإظهار وليس الإدغام فيقول : " وقول اليزيدي يحتمل أن يكون معناه أن أبا عمرو أدغمه، لأن إدغامه لازم له على أصله، وإذا احتمل فلا يقطع بروايته إياه عنه بالإظهار، وإذا لم يقطع بذلك كان الوجه **إجراءه على قاعدة الباب من الإدغام** " [5].

أي قياسا على القاعدة الكلية في باب الإدغام عند أبي عمرو.

---

[1] – انظر النشر ص ٢١٧.

[2] – انظر جامع البيان ص ١٧٠.

[3] – هو علي بن محمد بن عبد الصمد، الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن الهمذاني السخاوي، المقرىء المفسر النحوي اللغوي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، كان إماماً علامة محققاً مقرئاً مجوداً بصيراً بالقراءات وعللها، ألف من الكتب شرح الشاطبية وسماه فتح الوصيد وله كتاب جمال القراء وكمال الإقراء، وغيرها ، توفي سنة ٦٤٣هـ .انظر معرفة القراء ١٢٤٥/٣. غاية النهاية ١/ ٥٦٨.

[4] – فتح الوصيد، الإمام السخاوي ، ط دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر ، ١٥٥/١.

[5] – اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ،١٦٨/١.

قال ابن الباذش[1] :" فأما مع ضمير جمع المؤنث ، وهو موضع واحد ﴿إِن طَلَّقَكُنَّ ﴾ فإنهم استقرءوا من رواية اليزيدي فيه الإظهار، وبه أخذ ابن مجاهد، **والقياس الإدغام** "[2].

وإن كان كلا الوجهين صحيح فقد قال ابن الجزري : " وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار"[3] ، و قال الداني :" وبالوجهين قرأته" [4] ، إلا أنه قدم وجه الإدغام على الإظهار فقال : " وأختار الإدغام ؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان : ثقل الجمع ، وثقل التأنيث . فوجب أن يخفف بالإدغام"[5]، وقال في التيسير:"وبه قرأت،**وهو القياس** "[6]، "[6]، وإلى هذا المعنى أشار الشاطبي في الحرز بقوله :

وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقِلاَ [7]

---

[1] – هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش: عالم بالقراءات، أديب كان خطيب غرناطة. أستاذ كبير وإمام محقق محدث ثقة مفنن، له الإقناع في القراءات السبع ، وغيرها من الكتب، توفي في جمادي الآخرة سنة٥٤٠هـ، وقيل ٥٤٢هـ وهو كهل.انظر معرفة القراء ١٣٥٨/٣، وغاية النهاية ٨٢/١.

[2] – الإقناع في القراءات السبع ، الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المشهور بابن الباذش ،ت :الشيخ أحمد فريد المزيد، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت ، لبنان ، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م ، ص ١٣٦.

[3] – النشر ص ٢١٧.

[4] – جامع البيان ص ١٧٠.

[5] – انظر جامع البيان ص ١٧٠.

[6] – التيسير ص ١٩.

[7] – حرز الأماني ص١١.

فكان هذا القياس من قبيل قياس جزئي على كلي، وكان أيضا سببا لتقديم وترجيح وجه الإدغام على الإظهار، و يعضده ما نقله الداني أن العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصا [1].

فالقياس هنا استفيد منه في الترجيح عند اختلاف الروايات عن الإمام، ومع كون كل من الرواة ثقات، و لم يمكن الترجيح بينهم بالحفظ والإتقان، فتكون قرينة موافقة الرواية للقاعدة الكلية عن الإمام هي الأرجح، والقياس هنا من باب إلحاق جزئي على كلي، وغرض الأئمة في ذكره هو الترجيح بالروايات المختلفة لا إثبات قراءة لم ينص عليها.

القسم الثاني : إلحاق جزئي بجزئي :وهو إلحاق النظير بنظيره والشبيه بشبيهه، حيث يتم فيه قياس كلمة فرشية على نظيرتها، تشبهها في علتها وحكمها.

ويمكن أن نمثل له بنقل﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ [الحاقة: ١٩ - ٢٠]وإدغام ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ [الحاقة: ٢٨ – ٢٩] قياساً عليه، وكذلك قياس ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾و﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾على ﴿قَالَ رَبِّ ﴾ في الإدغام، وفيما يلي دراسة وتفصيل لهذين المثالين :

المثال الأول :

- **نقل ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ وَإِدْغَامِ ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ قياساً عليه .**

[1] – انظر جامع البيان ص ١٧٠.

ثبت عن ورش- رحمه الله- النص في كيفية قراءة ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ على قولين، فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق الهمزة على مراد القطع والاستئناف من أجل أنها هاء السكت، وروى جماعة من أهل الأداء النقل فيه كسائر الباب-أي باب النقل- [1].

وأما ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ فلم يرد فيه عن ورش شيء ، ولكن يتأتى في القياس على من نقل في ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ أن يدغم هنا ، ومن ترك النقل هناك أن يظهر هنا "[2] .

ووجه قياس ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ على ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ أن الهاء في كليهما هاء السكت ، فإن اعتد بها وصلا ووقفا جرى فيها النقل على اعتبار أنها ساكن صحيح بعده همزة ، وكذلك إذا اعتد بهاء السكت في ماليه وأثبتت وصلا فإنها تدغم في مثيلتها الهاء من كلمة (هلك).

لذلك قال مكي: "يلزم من ألقى الحركة في ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ أن يدغم ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ ؛ لأنه قد أجراها مجرى الأصل حين ألقى الحركة ، وقدر ثبوتها في الوصل" [3].

وقال أبو عمرو الداني:" فمن روى التحقيق ، يعني التحقيق في ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ **لزمه** أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع ؛ لأنه واصل

[1] – انظر النشر ص ٣٠٥.

[2] – شرح الدرر اللوامع ٣٦٥/١.

[3] – التبصرة ص ٩٣.

بنية الواقف فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها . قال ومن روى الإلقاء- أي النقل- لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي"[1].

فالقياس هنا من باب التحريرات، أي أن الوجهين في ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ ثبت رواية، وأما ترتيب الإظهار في الثانية على التحقيق في الأولى ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي ﴾ وترتيب الإدغام على النقل هو الذي ثبت بالقياس [2].

المثال الثاني:قياس﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾[غافر:٢٨]عَلَى﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [آل عمران: ٣٨] **في الإدغام.**

وأما اللام فكان يدغمها أبو عمرو في الراء إذا تحرك ما قبلها بأي حركة تحركت الراء من فتح أو كسر أو ضم، وذلك نحو قوله تعالى :﴿ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ [النحل٦٩]،﴿ رُسُلُ رَبِّكَ ﴾ [هود٨١]،﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾ [آل عمران ١١٧]، فإن تحركت اللام بالفتح وسكن ما قبلهما لم يدغمها ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾ [الحاقة١٠]، إلا اللام من قوله :"قال" حيث وقعت فأدغمها في الراء كقوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ روى ذلك عن اليزيدي ابنه وأبو شعيب[3].

---

[1] – جامع البيان ص ٢٦٨.

[2] – هذا مما استفدته من فضيلة المشرف.

[3] – انظر جامع البيان ص ١٧٩، والنشر ص ٢٢٣.

قال الداني في التيسير:" ...فإن انفتحت لم يدغمها نحو "فيقول رب "و"رسول ربهم " وشبهه إلا "قال رب" و"قال ربكم " وقال ربنا " متصلا بضمير أو غير متصل فإنه أدغمه **نصا وأداء** لقوة مد الألف[1] **وقياسه "قال رجلان " و"قال رجل "** ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما " [2].

وقد نص على ذلك ابن غلبون[3] أيضا فقال:"...فإن انفتحت لم تدغم مثل"رسول ربهم " إلا قوله تعالى﴿ قَالَ رَبِّ ﴾،﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ [الشعراء: ٢٦] متصلا بضمير وغير متصل، أدغمها نصا وأداء لقوة مد الألف، ومثل قال رجل، قال رجلان، ولا خلاف في إدغامها"[4].

فقوله تعالى ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾ أو﴿ قَالَ رَبُّنَا ﴾ [طه: ٥٠] سواء كان متصلا بضمير أو غير متصل فقد أدغمه أبو عمرو البصري، روى ذلك ابن اليزيدي [5]وأبو شعيب [6]عن اليزيدي عن

---

[1] – و وجه تخصيصه كلمة قال بالإدغام أن الساكن الذي قبل اللام فيها فيها ألف وهي لقوة مدها وزيادة صوتها بمنزلة المتحرك ، فكأن اللام قد وليها متحرك ، فأدغمها كما يدغمها إذا وليها ذلك ،انظر جامع البيان ص ١٧٩.

[2] – انظر التيسير ص ٣٢-٣٣.

[3] – هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي نزيل مصر، أبو الحسن ابن أبي الطيب: أستاذ في القراءات، ثقة. وهو شيخ الداني. له كتاب التذكرة في القرآآت الثمان، قال الداني: لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته كتبنا عنه كثيراً، توفي سنة ٣٩٩ هـــ.انظر غاية النهاية ١ / ٣٣٩.

[4] – التذكرة في القراءات ، للشيخ أبي الحسن طاهر بن غلبون ،ت:د/سعيد صالح زعيمة ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢هـــ- ٢٠٠١م ، ص٤٠.

[5] – أبو عبد الرحمان واسمه عبد الله .

[6] – هو صالح بن زياد السوسي .

أبي عمرو، فقد ثبت إدغامه عن أبي عمرو نصا وأداء ، فالنص قد ورد فيه دون غيره ، فقيس عليها ما كان مثله ونظيره الذي لم يرد فيه نص .

وفي ذلك يقول ابن الباذش :" ولا يدغم في النص إلا في ﴿قَالَ رَبِّ ﴾ ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ حيث كانت ، والنص من أبي شعيب ، والقدماء على "قال رب " وحدها ، وجملته أربعة وأربعون موضعا ، وألحق بها أهل الأداء (قال رجلان) و(قال رجل) "[1].

وقال الداني :" **وقياسه "قال رجلان " و"قال رجل "** "[2].

وقال ابن الجزري :" وكذلك قياس (قال رجلان. وقال رجل) على (قال رب) في الإدغام"[3]، فـــ"قال رجل " لم يرد نص بخصوصها ولكنها قيست على التي ورد فيها النص "قال رب "، لذلك هي تعد من القياس الصحيح الذي لا خلاف فيه في هذا الموضع .

فهذا القياس يعد واحدا من نماذج القياس الصحيحة التي بنيت على أصل مجمع على إدغامه، بدلالة روايته نصا وأداء، لذلك قال الداني: "ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إدغامها "[4]، وهو من قبيل قياس مسألة جزئية على مثيلاتها، قال الداني: " فهذه أصول إدغام ملخصة يقاس عليها ما يرد من أمثالها وأشكالها إن شاء الله تعالى "[5].

---

[1] – الإقناع ص١٤١.

[2] – انظر جامع البيان ص ١٧٩.

[3] – انظر النشر ص ٢١.

[4] – انظر جامع البيان ص ١٧٩.

[5] – التيسير ص ٣٣.

وفي ختام هذا المبحث نؤكد على أن القياس الصحيح والمقبول عند علماء القراءات هو بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه، أو غَمُضَ وجه الأداء فيه، إلحاقا له بما عُلم وجه قراءته نصا أو أداء، أو بهما معا، وقد يكون إلحاقا لجزئي بكلي، يندرج تحت عمومه، أو إلحاقا لجزئي بجزئي لعلة مشتركة، أو شبه به.

المبحث الثالث : القياس المرفوض وأنواعه.

المطلب الأول : القياس المطلق (تعريفه،وأنواعه)

أولا: تعريف القياس المطلق.

بعد استقراء أقوال العلماء، والنظر في كيفية تعاملهم مع القياس المطلق، أو القياس على غير أصل مروي أمكن صياغة التعريف التالي للقياس المطلق، والمراد به القياس المحض.

" وهو بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه بالرأي المجرد، دون أن يكون له أصل من نص أو أداء " .

وقد عرفه ابن الجزري بقوله:" وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه " [1].

و المراد بقوله **ليس له أصل في القراءة** :أي ليس هناك رواية منقولة أو نص ثابت عن أئمة القراءة يمكن أن يعتمد عليه، ولا رواية معتبرة يبنى الحكم على أساسه، فإذا انعدمت الرواية وغاب النص، فهذا مجال الرأي والنظر .

[1] – النشر ص ٢١.

وأما قوله :**ولا ركن وثيق بالأداء يعتمد عليه**:فالمعروف أن القراءة تعتمد على شيئين مهمين :

الأول: الرواية والنص، أي نقل ما قرأ به الأئمة من القراء، والذي أشار إليه مكي بن أبي طالب القيسي بقوله:"قِسْمٌ قَرَأْتُ بِهِ وَنَقَلْتُهُ وَهُوَ مَنْصُوصٌ فِي الْكُتُبِ مَوْجُودٌ"[1].

والثاني : الأداء، والمقصود بالأداء هنا : كيفية التلقي عن الأئمة سماعا ومشافهة، أي الواقع العملي الذي يروى عن الأئمة، و طريقة تطبيقهم لما يتلقونه من مشايخهم مباشرة، وهو الذي يعنيه مكي بقوله" وَقِسْمٌ قَرَأْتُ بِهِ وَأَخَذْتُهُ لَفْظًا أَوْ سَمَاعًا وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْكُتُبِ"[2] .

وكلا الأمرين مآلهما إلى النقل، وحكمهما واحد من حيث الاعتداد والاعتماد عليهما .

وقد دأب علماء القراءات على التمييز بين النوعين في تلقي القراءات فنجد في مقدمات كتب القراءات أسانيدهم رواية وأداء، فهناك تمييز بين أسانيد الرواية وأسانيد الأداء، كالتيسير، وجامع البيان لأبي عمرو الداني[3] والنشر لابن الجزري وغيرهما، مما هو موجود في أغلب كتب القراءات، وإن كان هو أوضح في التيسير والنشر .

---

[1]- التبصرة ص ٣٩٣.

[2]- المصدر نفسه ص ٣٩٣.

[3] – هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من موالي بني أمية: أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفي في بلده، له أكثر من مائة تصنيف، منها التيسير في القراءات السبع، و المقنع في رسم المصاحف ونقطها، والموضح لمذاهب القراء و جامع البيان في القراءات وغير ذلك، توفي سنة ٤٤٤هـــ. معرفة القراء ٧٧٣/٢، غاية النهاية ٥٣/١.

فالركن الأول الذي تعتمد عليه القراءة – أي النص – غائب، و انضاف عليه عدم ورود أي شيء عن الأئمة فيما يتعلق بالأداء لكي يبنى عليه هذا النوع من القياس .

فهذا هو القياس المنهي عنه في القراءة، والذي امتنعت القراءة به، وهو ما كان من قبيل الرأي والاجتهاد ،فلا رواية ولا أداء يعتمد عليه، وهو الذي انصب كلام العلماء وأئمة القراءة في النهي عنه وعن الأخذ به، بل وذمه أيضا .

ثانيا:أمثلة للقياس المطلق[1]:

١-الاختلاف في توسط مد "الميم " في فاتحة آل عمران والعنكبوت وصلا .

اختلف القراء في حكم مد الميم من فواتح السور إذا قرئت وصلا في قوله تعالى﴿ **الٓمٓ ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران١-٢]على قراءة الجمهور و﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ [العنكبوت: ١ - ٢] على قراءة ورش في نقل حركة الميم إلى الهمزة بعدها بين المد والقصر، وذلك أن من راعى الأصل في حركة الميم وهو السكون، على اعتبار أن الحروف المقطعة الأصل فيها السكون وقفا ووصلا، و لم يعتد بالعارض -أي حركة الميم العارضة بسبب النقل- مَدَّ، ومن راعى تغير حركة الميم بسبب النقل لم يمد.

فهذه المسألة لا يجوز فيها سوى المد والقصر لا غير، أما التوسط فلا يجوز لعدم ورود الرواية به .

[1] – انظر أيضا أمثلته في القياس الفاسد ص ٣٥٤ من البحث.

وفي ذلك يقول ابن الجزري :" تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة إلا المد على استصحاب الحكم أو القصر على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية ولا نعلمها "[1] .

غير أن أبو عبد الله الفاسي[2] أضاف وجها ثالثا وهو التوسط إذ يقول بعد حديثه عن وجهي المد والقصر:" ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجها "[3].

ورد عليه الإمام ابن الجزري في إضافته لوجه التوسط بقوله :" :"أما قول أبي عبد الله الفاسي ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجها، فإنه تفقه وقياس لا يساعده نقل "[4].

فهذا النوع من القياس لا يصح، لأنه ليس له أصل يعتمد عليه أو نقل يبنى عليه، لذلك عده من القياس المرفوض، وهو مثال واضح للقياس المطلق المرفوض، فالقراءة لا تؤخذ إلا بالرواية والنقل .

---

[1] – النشر ص ٢٦٧.

[2] – هو الإمام محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله الفاسي، نزيل حلب،إمام كبير أستاذ كامل علامة، ولد بفاس بعيد الثمانين وخمسمائة، ثم قدم مصر، قرأ على أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي وأبي موسى عيسى بن يوسف المقدسي عن قراءتهما على الشاطبي وعرض عليهما حرز الأماني، وأخذ عنه خلق كثير ، من مؤلفاته "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، توفي في أحد الربيعين سنة ست وخمسين وستمائة بحلب، انظر غاية النهاية ١٢٢/٢.

[3] – شرح اللآلئ الفريدة ٢٣٤/١

[4] – النشر ص ٢٧٠.

٢- اختلاس ضمة الراء وإسكانها في يأمركم وما يشبهها لأبي عمرو:

اختلف الرواة عن أبي عمرو في اختلاس ضمة الراء وإسكانها في يأمركم وتأمرهم، ويأمرهم، وينصركم، ويشعركم، فروى له البعض اختلاس الضمة، وروى بعضهم إسكانها، وكل هذه قد ورد النص عنها عند الأئمة، وبعضهم أطلق القياس في كل راء، نحو (يحشرهم، وأنذركم، ويسيركم، وتطهرهم)[١] .

إلا أن الأئمة ردوا هذا القياس و لم يقبلوه، وفي ذلك يقول ابن الجزري:" الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً(أي يأمركم وتأمرهم، ويأمرهم، وينصركم، ويشعركم)، إذ النص فيها، وهو في غيرها معدوم عنهم، بل قال الحافظ أبو عمرو الداني إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالت فيه الضمات ممتنع في مذهبه وذلك اختياري وبه قرأت على أئمتي.

قال-أي الداني-: "و لم أجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيدي (وما يشعركم).

قلت: (أي ابن الجزري)منصوصاً ،قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال كان أبو عمرو ويختلس حركة الراء من (يشعركم) فدل على دخوله في أخواته المنصوصة حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس والله أعلم"[٢].

[١] - انظر النشر ص ٥١٨-٥١٩.

[٢] - النشر ص ٥١٩.

فهذا من القياس غير الصحيح، إذ يفتقد إلى النص، فيبقى على الأصل، وهو قراءة هذه الكلمات بالضم كقراءة الجمهور.

المطلب الثاني : القياس على أصل لكن يوجد فارق مؤثر يمنع من إلحاق الفرع بالأصل .

وهو صورة أخرى للقياس المرفوض في القراءات، وإن كان في الأولى المقيس لم يرو، أي الفرع ليس له أصل يقاس عليه فهو ضعيف وغير معتبر، لأنه لابد لصحة القياس من وجود أصل يقاس عليه .

أما في الصورة الثانية، فيكون الأصل صحيحا وقويا، لكن لا يمكن إلحاق الفرع به، لأن بين الفرع والأصل فارقا مؤثرا يمنع من إلحاقه به، إما لورود رواية بخلافه أو لمانع آخر غيرها.

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري :"وَقَدْ زَلَّ بِسَبَبِ ذَلِكَ قَوْمٌ وَأَطْلَقُوا قِيَاسَ مَا لَا يُرْوَى عَلَى مَا رُوِيَ ، وَمَا لَهُ وَجْهٌ ضَعِيفٌ عَلَى الْوَجْهِ الْقَوِيِّ "[1].

فهم يقيسون ما لم ترد فيه رواية صحيحة على ما وردت فيه رواية صحيحة ثابتة، وما له وجه ضعيف على الوجه القوي، فالأصل الذي يقاس عليه يكون صحيحا ثابتا في حين يكون الفرع ضعيفا أو غير مروي أصلا،وهذا هو الفارق المؤثر الذي يكون بين الأصل والفرع والذي يمنع من القياس ويجعله من القياس المرفوض .

ومن أمثلة هذا القياس المرفوض ما يلي :

[1] – النشر ص٢١.

المثال الأول :

- **إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾** [النور٦٢]:

فقد اختلف عن الإمام أبو عمرو البصري في إدغام الضاد في الشين[1] في هذا الموضع، فروى إدغامه منصوصا عن اليزيدي[2] أبو شعيب السوسي، و لم يروه غيره، كذا قال الداني[3].

غير أن الإمام ابن الجزري قد تعقبه في قوله "و لم يروه غيره "فقال :" يعني منصوصا، وإلا فروى إدغامه أداء ابن شيطا، عن ابن أبي عمرو، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوري ، وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي، ورواه أيضا شجاع والآدمي، عن صاحبيه، وبكران ، عن صاحبيه والزهري ، عن أبي زيد والفحام ، عن عباس ، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام"[4].

---

[1] – قال أبو شامة في إبراز المعاني من حرز الأماني ص٩٢:"ولا يجوز عند النحويين إدغام الشين والضاد إلا في مثلهما و لم يلتق منهما مثلان في القرآن "، فإن كان ذلك ممنوعا عند النحويين فإنه جائز عند القراء.

[2] – هو يحي بن المبارك، أبو محمد البصري، اليزيدي جود القرآن على أبي عمرو، وخلفه بالقيام بالإقراء، وعليه قرأ راويا أبي عمرو: الدوري والسوسي، وله اختيار كان يقرأ به، خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة، وهو أحد القراء الأربعة الشواذ، انظر معرفة القراء ١/ ١٥١-١٥٢، وغاية النهاية ٢/٣٧٥-٣٧٧.

[3] – جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق: محمد صدوق الجزائري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ص ١٧٢.

[4] – النشر ص ٢٢٢.

فهذا الموضع من إدغام الضاد في الشين فيه وجهان: الإدغام الذي روي نصا وأداء، فالنص برواية مفردة للسوسي عن اليزيدي، وأداء بالطرق التي ذكرها الإمام ابن الجزري، أما الإظهار فقد رواه كل من روى الإدغام عن أبي عمرو في باقي المواضع .

وقال الداني مصححا لوجه الإدغام ومقدما له :" وبالإدغام قرأت "[1] .

ثم قال :" وبلغني عن ابن مجاهد أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقا قال : **وقياس ذلك قوله في** [النحل ٧٣] ﴿ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا ﴾ .. ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إظهاره ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر"[2] .

فقد كان الإمام أبو عمرو البصري يدغم الضاد في الشين في موضع واحد في سورة النور فقط دون غيره في قوله تعالى:﴿ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ ﴾ [النور٦٢]، وقاسوا عليه قوله تعالى في سورة [النحل ٧٣]﴿ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا ﴾ .

غير أن هذا الموضع بالذات قد اتفق أهل الأداء على إظهاره، فهنا الأصل المقيس عليه ثابت بالرواية الصحيحة أنه مدغم، والفرع لا يمكن أن يعطى حكم الأصل لأن الرواية ثابتة على خلافه، وهذا هو الفارق المؤثر هنا والمانع من أن يقاس الفرع على الأصل الثابت الصحيح، مما يجعل هذا النوع من القياس مرفوضا، وأما معنى قول الإمام الداني : " ولا فرق

[1] – جامع البيان ص ١٧٢.

[2] – المصدر نفسه .

بينهما إلا الجمع بين اللغتين"[1]، فالمقصود به لغة الإظهار ولغة الإدغام[2] ، فالإظهار هو الأصل والإدغام عارض، فما جاز إدغامه فالأصل فيه الإظهار، فيكون بذلك الإدغام جامعا لقراءتين: قراءة الإدغام وقراءة الإظهار، فإذا قرأت بالإدغام تكون قد نبهت على الإظهار تبعا.

وقد نبه رحمه الله في ختام المسألة بأن القراءة سنة لا تؤخذ بالقياس دون الأثر، فقد وردت الرواية بالإدغام فوجب تقديم الرواية على القياس، وإن كان هذا القياس على أصل صحيح، وإن بدا ظاهريا أنه صحيح لكن لا يؤخذ به لأن الرواية وردت بخلافه، فوجب الرجوع إلى النقل وتقديمها عليه فقال:" مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر "[3].

المثال الثاني : ترقيق الراء المسبوقة بالكسرة والياء: من المتفق عليه عند القراء أن الراء الساكنة إذا جاء قبلها كسر أو ياء رققت، وقاس بعض القراء عليها إذا سبقت الراء الكسرة أو الياء ورققوها في مثل مريم وقرية ونحوها .

---

[1] – جامع البيان ص ١٧٢.

[2] – أضاف ابن الجزري فرقا آخر وجعله علة وسببا لعدم إدغام "والأرض شيئا" فقال :" يمكن أن يقال في الفرق : إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به، اجتنب بعد الراء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها" .انظر النشر ص ٢٢٢، وذكروا موضعا آخر للضاد مع الشين وهو قوله تعالى في سورة عبس [٢٦]﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾، قال الداني :" فمظهر بلا خلاف لخفة فتحة الضاد " جامع البيان ص ١٧٢، ووافقه ابن الجزري في إظهاره وقال بأن الجمهور على العمل به غير أنه ذكر أنه "قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه ، وتابعه الآدمي ، عن صاحبيه ، فخالفا سائر الرواة ، والعمل على ما عليه الجمهور" النشر ص ٢٢٢.

[3] – جامع البيان ص ١٧٢.

غير أن هذا القياس لم يحظ بقبول كثير من محققي هذا الفن وأئمتـــه، وردوا علـــى القائلين به ونسبوهم إلى الغلط، وفيما يأتي بعض نصوص هؤلاء الأئمة.

قال أبو عبد الله القيجاطي[1]:" وتبيين لفظ الشاطبي –رحمه الله – أن القراء من المتأخرين من أهل الأداء، اختلفوا في لفظ (مريم) و(قرية) حيثما وقعا في القرآن، لجميع القراء السبعة، لعدم النص عنهم في ذلك، فأكثرهم على ترقيق الراء في ذلك لجميعهم، قياسا على الراء الساكنة مع الكسرة المتقدمة، حكموا للياء بعد الراء بحكم الكسرة قبلها، ولا خلاف في ترقيقها مع الكسرة، فينبغي أن تكون كذلك مع الياء، إذ لا يجوز فيها في اللغة العربية عند هؤلاء غير الترقيق، كما لا يجوز فيها مع الكسرة المتقدمة غيره عند الجميع "[2] .

ثم ذكر مذهب مخالفيهم وبين حجتهم فقال:

" وخالفهم في ذلك الحافظ أبو عمرو وجماعة من أصحابه وزعموا أن الترقيق في ذلك لحن لا يجوز، واحتجوا لذلك بما هو مسطور في كتبهم، وذهب جماعة من المتأخرين إلى تصحيح الوجهين –أعني التفخيم والترقيق- في الراء الساكنة مع الياء في اللغة العربية، وإلى هذا المذهب ذهب الشاطبي –رحمه الله – إلا أنه منع من القراءة بالترقيق لعدم

[1] – هو محمد بن محمد بن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله أبو عبد الله الكناني الأندلسي، أستاذ مقرئ، عالم كامل انتهت إليه مشيخة الإقراء في الأندلس، قرأ على جده أبي الحسن علي بن عمر، قرأ عليه أبو عبد الله محمد بن محمد بن ميمون البلوي و أبو الحسن علي ابن عيسى بن محمد الفهري الأندلسي البسطي،انظر غاية النهاية١ / ٣٨٣.

[2] – انظر شرح المنتوري ٦٣٤/٢.

الرواية به، لأن أصل الراء التفخيم، والترقيق فرع فيها، لا يكون إلا مع سبب، فلا سبيل لإخراج الراء عن أصلها إلى ما يقتضيه القياس، إذا كان البقاء مع الأصل جائزا في اللغة العربية، إلا بنص وثيق أو رواية ثابتة فقال :

(وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِـــهِ نَصٌّ وَثِيْق فَيَـــمْثُلاَ

وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءةِ مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضاَ مُتَكَفِّلاَ[1]) "[2].

وقال الإمام أبو عبد الله القيجاطي أيضا في بعض تقييداته على هذين البيتين :

"أي دونك ما ارتضاه الأئمة وأجمعوا عليه ، وهو ترقيق الراء الساكنة مع الكسرة المتقدمة ، أو الياء الساكنة ، وأما ترقيقها مع الياء بعدها أو الكسر فلم يرد فيه نص صحيح يرجع إليه ، ولا له أصل عند القراء يرد إليه ، وإن سلمنا أن الترقيق صحيح في قياس العربية، ولكنه لا يقرأ بكل ما صح في القياس، وإنما يقرأ بما صحت روايته، وثبت له أصل في القراءة يرد إليه عند عدم الرواية والنص، وليس ها هنا نص وثيق يعتمد عليه ولا أصل ثابت يرجع إليه عند عدم النص ، فالبقاء مع الأصل – وهو التفخيم – أولى من الخروج عنه إلى ما لم يثبت وإن كان جائزا في كلام العرب" [3].

---

[1]- انظر حرز الأماني ص ٢٩.

[2]- انظر شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للإمام محمد بن عبد الله المنتوري،تقديم وتحقيق الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، ط١،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، المغرب، (١٤٢١هـــ- ٢٠٠١م)،٦٣٤/٢.

[3]- انظر شرح المنتوري ٦٣٥/٢.

وقال أبو شامة في شرح بيتي الشاطبي : " أي لو فتح قياس ما بعد الراء على ما بعدها لاتسع الأمر في ذلك ، وأما نفي القياس في علم القراءة مطلقا فلا سبيل إليه "[1] .

وللإمام ابن الجزري –رحمه الله – كلام نفيس يوضح أصل الخلاف في المسألة، والقائلين بها وبخلافها ، ويلخص القول الفصل فيها :

" ...فأما قرية حيث وقعت ومريم فنص على الترقيق فيهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان[2] وأبو محمد مكي[3]، وأبو العباس المهدوي[4] وأبو عبد الله بن شريح[5] وأبو القاسم بن الفحام[6] وأبو علي الأهوازي وغيرهم من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها ، وقد بالغ أبو الحسن الحصري[7] في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال :

---

[1]- انظر إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، للإمام عبد الرحمان بن اسماعيل ، أبو شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٢٥٨.

[2]- في كتابه : الهادي في القراءات السبع ١٣ظ .

[3]- في كتاب التبصرة في القراءات السبع، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:د/محمد غوث الندوي،ط٢، الدار السلفية، الهند، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ص ٤٠٨.

[4]- في الموضح ص ٥٥.

[5]- في الكافي في القراءات السبع ، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ص ٤٢.

[6]- في التجريد ص١٩.

[7] – هو علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري، أستاذ ماهر أديب حاذق صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع قرأ على عبد العزيز بن محمد وعلى أبي علي بن حمدون الجلولي والشيخ أبي بكر القصري، تلا عليه السبع

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وغلظ من يفخم عن قهر[1].

وذهب المحققون، وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح، وقد غلَّط الحافظ أبو عمرو الداني وأصحابه القائلين بخلافه، وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق وبالتفخيم لغيره ، وهو مذهب أبي علي بن بليمة[2] غيره ، والصواب المأخوذ به هو التفخيم للجميع لسكون الراء بعد فتح ، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش، وغيره في ذلك – والله أعلم – "[3].

وقال المارغني[4] في هذه المسألة:"...لكن لا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية ، ولم توجد في ذلك رواية ولا نص يوثق به ، كما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني، فإن قال من رقق : نقيس السبب المتأخر على السبب المتقدم، قلنا له: لا مدخل للقياس

تسعين ختمة، وأقرأ الناس بسبتة وغيرها، توفي بطنجة سنة ثمان وستين وأربعمائة،انظر معرفة القراء ٨٦٩/٢، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٥٠.

[1]– منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية ، لابن عظيمة الإشبيلي ، ت:توفيق العبقري ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ص ٤١٨.

[2]– في كتابه تلخيص العبارات ص ٥١.

[3]– النشر ص ٤٣٨-٤٣٩.

[4] – إبراهيم بن عبد الله المارغني، التونسي، المالكي، مقرئ، له القول الأجلى في كون البسملة من القرآن أم لا، والنجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع ،وغيرها ، كان حيا سنة ١٣٢١ هـ.انظر معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة،١ / ٥٤.

في القراءة، وإنما مدارها على ثبوت الرواية والنقل المتواتر، ولا مجال للرأي فيها ومن عبر من أئمة هذا الفن بالقياس فمراده، حمل الجزئي على نظيره الممثل به للكلي، بعد ثبوت الرواية باطراد ذلك الكلي في جميع جزئياته، وليس مراده به مجرد القياس من غير ثبوت الرواية "[1] .

المطلب الثالث: القياس على أصل غير معمول به .

قد يرد للفرع المقيس عليه أصل، لكن يكون هذا الأصل غير معمول به، لضعفه رواية، بسبب انفراد راويه به، وهذا مثال يوضح هذه الصورة:

- **إدغام الدال في الشين في قوله تعالى:** ﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[الفرقان ٦٢].

تدغم الدال عند أبي عمرو في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء بأي حركة تحركت الدال، إلا إذا فتحت وكان قبلها ساكن فإنه لا يدغمها في الحروف المتقدمة لخفة الفتحة والساكن، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ دَاوُودَ زَبُورًا ﴾ [النساء١٦٣]،و﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾،و﴿ مِّنْ بَعْدِ ﴾ [البقرة٥٢] وما أشبهه، إلا مع التاء وحدها في موضعين لا غير، في التوبة [١١٧]﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ ﴾ وفي النحل [٩١]﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ بعد توكيدها "فإنه أدغم الدال في التاء فيهما خاصة ...وقد اختلف أصحاب اليزيدي عنه في خمسة أحرف من هذا الضرب –أي إذا فتحت الدال وكان ما قبلها ساكن–، فروى القاسم بن عبد الوارث عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿ دَاوُودَ زَبُورًا ﴾و

[1]- النجوم الطوالع شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ نافع، الشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيرون، لبنان ،(١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ص ١١٣.

﴿ لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ [ص ٣٠]، وروى هارون وأبو عبد الرحمان عنه عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿ دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ ﴾ [ص ١٧]، وروى محمد بن سعدان وأحمد بن جبير عنه عن أبي عمرو أنه أدغم ﴿ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ﴾[آل عمران٨٢]و﴿ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ ﴾ [يونس٢١]، وليس العمل على ما رواه في ذلك علي ابن المنادي، فروى أداء عن اليزيدي، وعن ابن غالب عن شجاع جميع ذلك بالإدغام، وزاد حرفا سادسا وهو قوله ﴿ دَاوُۥدَ شُكۡرًا ﴾[سبأ١٣]وقياسه﴿ أَوۡ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[1].

فالحرف السادس الذي زاده علي ابن المنادي والذي قد رواه أداء عن اليزيدي وسندا عن ابن غالب عن شجاع هو قوله تعالى﴿ دَاوُۥدَ شُكۡرًا ﴾، وقياسا على هذا الحرف المحكي بالإدغام قد أدغم أيضا في الموضع الآخر الذي جاءت الشين فيه بعد الدال في قوله تعالى ﴿ أَوۡ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ الذي لم ترد رواية بخصوصه إنما جاءت الرواية لنظيره، فأخذ مماثله حكمه قياسا وهو الإدغام، غير أن العمل على خلاف ذلك لاتفاق أكثر أصحاب اليزيدي على إظهاره، وانفراد علي ابن المنادي بروايته ولذلك قال الداني:"وبالإظهار قرأت ذلك كله"[2] فهذا القياس غير صحيح لأنه بني على أصل غير معمول به، لانفراد راويه به .

[1] – انظر جامع البيان ص ١٧٣–١٧٥، والنشر ص ٢٢١.

[2] – انظر جامع البيان ص ١٧٥.

ومن هنا نخلص إلى أن القياس المرفوض في القراءات هو الذي لم يستند على أصل، أو استند على أصل فاسد، أو كان بينه وبين الفرع فارق مؤثر منع من إلحاقه به، أو خالف نصا أو إجماعا.

المبحث الرابع :شروط القياس المعتبر في القراءات.

بعد أن عرفنا ماهية القياس الذي يأخذ به علماء القراءات، وعرفنا أنواعه، بقي التساؤل الذي يطرح ، هل يأخذون به مطلقا؟ أم لهم في الأخذ به ضوابط وشروط ؟ والذي يظهر ابتداء أن أخذهم به ليس على إطلاقه، فقد ضيقوا في الأخذ به ووضعوا له ضوابط وشروط في نفسه، وضوابط وشروط في العمل به، ومن خلال ما سبق من نصوصهم يمكننا أن نستخلص شروط القياس الصحيح المعتمد.

وقد سبق الحديث على الشرط الأول وهو: أن يكون القياس مبني على أصل معتمد، أو إجماع منعقد، فلا يصح القياس الذي لا أصل له من نص أو أداء أو إجماع، فإن فقد الأصل كان قياسا مطلقا، وهو غير معتمد عند القراء وتقدمت أمثلته[1]، وسنذكر الآن باقي الشروط المعتبرة في القياس الصحيح .

[1] – انظر ص ١٠٨من هذا البحث.

المطلب الأول : أن لا يكون هناك فارق مؤثر بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس.

من أمثلته[1]:

- **الإشارة عند الوقف على ميم الجمع** : والمقصود بالإشارة الوقف عليها بروم أو إشمام[2]، وفي هذه المسألة للعلماء قولان .

جواز الإشارة عند الوقف ومنعه، وهذا على قراءة من ضمها قبل متحرك في الوصل[3].

فأما القائل بجواز الإشارة فمكي بن أبي طالب قياسا على هاء الضمير، و منعها أبو عمرو الداني قياسا على ذال يومئذ ونحوه ،وإنما اختلف الشيخان في ذلك لعدم وجود نص ممن تقدمهما في المسألة [4].

---

[1] – انظر باقي الأمثلة ص ١٠٨ وما بعدها من هذا البحث.

[2] – الروم :هو عبارة عن النطق ببعض الحركات حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صويتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم، وأما الإشمام فهو عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى ويعبر عنه ويراد به خلط حرف بحرف في نحو (الصراط) و (أصدق). انظر التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري ت:دغانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت(١٤٠٧هـ)، ص ٧٣، والإضاءة في بيان أصول القراءة للضباع، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ص ٥٨.

[3] – وأما على قراءة من أسكنها وصلا فلا خلاف في منع الإشارة لعدم حركة في الوصل يشار إليها في الوقف ، وكذلك تمنع الإشارة اتفاقا في ميم الجمع الواقعة قبل ساكن نحو ﴿ **وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ** ﴾ [آل عمران: ١٣٩]إن وقف على أنتم لعروض الحركة لالتقاء الساكنين.انظر النجوم الطوالع ص ٣٠.

[4] – انظر النجوم الطوالع ص٣٠.

قال مكي في التبصرة :" ميم الجمع قد أغفل القراء الكلام عليها، والذي يجب فيها على قياس شرطهم أن يجوز فيها الروم والإشمام ، لأنهم يقولون لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام ، فالذي يروم ويشم الميم على النص غير مفارق له، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوصا، فيجب الرجوع إليه –إذا صح –وليس ذلك بموجود ومما يقوي جواز ذلك فيها نصهم على هاء الكناية –فيما ذكرنا بالروم والإشمام ، فهي مثل الهاء ، لأنها توصل بحرف بعد حركتها ، كما توصل الهاء ، ويحذف ذلك الحرف في الوقف ، كما يحذف مع الهاء فهي مثلها " [1].

وقال في الكشف :" وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم والإشمام فيها، في الوقف على قراءة من ضمها لغير التقاء الساكنين...وما علمت أن أحدا نص عليه بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام في كل مرفوع أو مخفوض، أو مضموم لساكن قبله، أو مكسور لساكن قبله، فالميم من جملة الحروف، فمن كان مذهبه فيها في الوصل الضم، وجب عليه أن يروم أو يشم في الوقف "[2].

ثم بين فائدة الروم والإشمام فيها فقال:

[1] – انظر التبصرة ص ١٠٨.

[2] – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها و حججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: د/محي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٤هـ–١٩٨٤م)، ١/ ١٢٨.

" وبالروم والإشمام يعلم أنها كانت في الوصل مضمومة، ولو وقف عليها بالإسكان لم يعلم هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة، ففي الروم والإشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في الوصل، وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة "[1].

وأوضح أن ليس بينها وبين هاء الضمير فرق :" وليس صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما أنه ليس صلة الهاء بالواو في "قدره " و" أنشره" ، بمانع من الروم والإشمام في الوقف عليها " [2] .

وقال في التبصرة أيضا :" وليس قول من منع ذلك لأجل أن الميم من الشفتين بشيء، لإجماع الجميع على الإشمام والروم في الميم ، التي ليست للجميع ، ولو تم له منع الإشمام ، لم يتم له منع الروم، فقياس ميم الجمع لمن ضمها –وهو يريد بالضم أصلها –أن يقف عليها كغيرها من المتحركات ، والإسكان حسن فيها "[3].

وخلاصة هذه النصوص أن مكي رحمه الله يرى جواز الروم والإشمام في ميم الجمع قياسا لها على هاء الضمير لأن العلة فيهما واحدة وهي كون كل منهما حرفا زائدا ولاشتراكهما في زيادة الصلة بالواو في الوصل وسقوطها في الوقف .

[1] – الكشف ١/ ١٢٨.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – انظر التبصرة ص ١٠٨.

إلا أن القراء لم يقبلوا هذا القياس وبينوا فساده، وفرقوا بين ميم الجمع وهاء الضمير، ووضحوا **الفارق المؤثر الذي يمنع من قياس ميم الجمع على هاء الضمير في الإشارة .**

وفي ذلك يقول الإمام أبو عمرو الداني :"وأما ميم الجمع الموصولة بواو، فنحو قوله "أنعمت عليهم "،"غير المغضوب عليهموا، وعليكموا ،وأنفسكموا" ...وما أشبهه ، ولم يجز الإشارة إلى هذه الميم من قبل أن الواو التي يوصل بها يلزمها الحذف في الوقف لزيادتها، والضمة قبلها جيء بها ليتوصل بها إلى تلك الواو ،فلما ذهبت الواو ذهبت الضمة بذهابها فبقيت الميم ساكنة ، والساكن كما قلنا لا يشم ولا يرام "[1].

قال المارغني –رحمه الله- :" ورد الداني على مكي وبالغ في إنكار قوله ، وفرق بين هاء الضمير وميم الجمع بأن هاء الضمير حركتها أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه، فلما ذهبت صلتها في الوقف عوملت حركتها معاملة سائر الحركات الأصلية فدخلتها الإشارة بخلاف ميم الجمع ، فإنما حركت لأجل واو الصلة كما تقدم ، فلما ذهبت صلتها في الوقف عادت إلى السكون فامتنعت الإشارة فيها كما امتنعت في سائر السواكن"[2].

وقال أيضا –رحمه الله- :" وقاسها الداني على ذال يومئذ ونحوه لاشتراكهما في عروض الحركة ، فإن حركة ميم الجمع إنما جيء بها للتوصل إلى الصلة بالواو زيادة في الجمع، كما زيدت الألف في التثنية نحو عليكما وعليهما، وحركة ذال يومئذ ونحوه جيء بها للتوصل

[1] – جامع البيان ص ٣٨٦.

[2] – النجوم الطوالع ص٣٠.

إلى زوال التقاء الساكنين سكون الذال وسكون التنوين ، فكما لا يشار إلى حركة الذال من يومئذ ونحوه لا يشار إلى حركة ميم الجمع لعروض كل منهما"[1].

ثم رجح في النهاية رأي الداني على مكي فقال :" ومذهب الداني هو الأرجح، وعليه اقتصر الشاطبي، وبه جرى عملنا "[2].

وقال الحافظ ابن الجزري –رحمه الله -:"وشذ مكي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياساً على هاء الضمير ، وانتصر لذلك وقواه، **وهو قياس غير صحيح** ، لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة[3]، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، و لم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون، فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين"[4].

قال الشيخ أبو عبد الله القيجاطي-رحمه الله- :" الإشارة إلى ميم الجميع في مذهب من ضمها ووصلها بواو ممتنعة، **وقياسها على هاء الضمير خطأ**، لأن هاء الضمير تحذف صلتها وتبقى ضمتها، وميم الجميع إذا حذفت صلتها لم تبق ضمتها ووجب تسكينها،

---

[1] – النجوم الطوالع ص٣٠.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – يعني قراءة الميم بالإسكان .

[4] – النشر في القراءات العشر ص ٤٥٣.

والإشارة لا تكون إلا لحركة قد استقرت وحدها ، وحركة الميم لم تستقر وحدها إلا عند التقاء الساكنين ، فوجب الوقف عليها بالسكون، ولا يجوز غيره "[1].

ولذلك قال المارغني في شرح قول ابن بري :

"وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس"[2]

قال :"يعني أن ترك الإشارة ومنعها أظهر في القياس من جوازها ، لعدم وجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه على القول بالمنع، **ولوجوده على القول بالجواز** " [3] .

وقال العلامة المنتوري مستنكرا على ابن بري ذكره لهذا الرأي مبينا فساد قياسه : "وقوله وهو الذي ارتضاه جل الناس أخبر أن ترك الإشارة هو الذي ارتضاه أكثر الناس وهو كما قال ، وكان حق الناظم أن لا يذكر الإشارة إلى ميم الجمع ، لأن ذلك شيء قاله مكي، وقاسه على غيره، و لم يتابعه عليه أحد ممن يعتمد عليه **لظهور فساد قياسه** "[4].

---

[1] – شرح المنتوري ١٤٣/١.

[2] – النجوم الطوالع ص٣٠.

[3] – المصدر نفسه ص٣٠.

[4] – شرح المنتوري ١/ ١٤٣.

المطلب الثاني : أن لا يكون الحكم قاصرا على الأصل المقيس عليه.

وذلك بأن لا يكون الأصل المقيس عليه حكمه خاص في ذلك الموضع الذي ورد فيه دون غيره، مما نص العلماء على الخصوصية فيه .

ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- **إدغام دال قد في التاء عند نافع برواية المسيبي:**

اتفق القراء على إدغام دال قد في التاء من غير خلاف في مثل قوله تعالى ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]﴿ وَقَد تَّعْلَمُونَ ﴾ [الصف: ٥]،﴿ لَّقَد تَّابَ ﴾ [التوبة: ١١٧]وشبهه[1].

إلا أن الإمام الداني –رحمه الله– قد روى عن نافع من رواية المسيبي إظهار دال قد في موضع واحد فقط من كتاب الله،وهو قوله تعالى ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقد روى عن أبي الفتح أنه منعه من إجراء القياس فيها، أي قياس نظائرها عليها وإعطائها حكم الإظهار، لأن هذا الحكم إنما يتعلق بهذا الموضع بخصوصه دونا عن بقية المواضع فقال –رحمه الله– :

" وأظهر الدال عند نافع في رواية المسيبي، وذلك قوله: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾ لا غير، فسألت أبا الفتح عند قراءتي بروايته عن إطلاق القياس في نظائره فأبى ذلك ومنعني من إجراء القياس، وقال لي :إنما ذلك في هذا الموضع خاصة " [2].

---

[1] – انظر النجوم الطوالع ص ٧٩، وشرح المنتوري١/٤٠١.

[2] – انظر جامع البيان ص٢٧٦.

وقال أيضا :" وقرأ المسيبي في رواية ابنه بالإظهار عند التاء في موضع واحد في البقرة، وهو قوله تعالى"قد"لا غير، وسألت فارس بن أحمد عند قراءتي عند نظائر ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ﴾ ﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَ ﴾ و﴿ وَلَقَد تَّرَكۡنَٰهَآ ﴾ [القمر ١٥] وشبهه.فقال لي:بالإدغام "[١].

ثم قال مبينا دليل صحة عدم القياس على هذا الموضع، وأن الإظهار خاص به دون غيره فقال :"ومما يدل على صحة ما قاله لي ما حدثنا محمد بن علي عن ابن مجاهد عن أصحابه عن المسيبي عن نافع أنه أظهر ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾ ولم يذكر نظائره ولا جعل القياس في ذلك مطردا، فدل ذلك على أنه إنما يروي ذلك في هذا الموضع خاصة، وقد أقرأني أبو الفتح في ذلك في رواية ابن سعدان عن المسيبي بالإدغام، ونص ابن سعدان عنه على الإظهار وهو الصحيح عندي إن شاء الله تعالى" [٢].

ويجدر التنبيه أن رواية إسحاق المسيبي ليست من طرق الشاطبية ولا النشر وإنما مما زاده الداني في كتبه كالجامع والتعريف .

- **حكم الهمزتين في** ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ ﴾ [النور: ٣٣] **للأزرق:**قرأ ورش رحمه الله الهمزتين المكسورتين في كلمتين بوجهين :تحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينها وبين الياء وهذا الوجه هو رواية البغداديين، والوجه الثاني هو تحقيق

[١] – مفردات القراء السبعة، للداني:ت:فرغلي سيد عرباوي،ط١،مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة،٢٠٠٨، ص ٤٢.

[٢] – انظر جامع البيان ص٢٧٦.

الأولى وإبدال الثانية حرف مد، وهذا الوجه هو رواية المصريين، والوجهان مطردان لورش في كل مكسورتين [1] .

وقد ذكر الداني-رحمه الله- أن وجه التسهيل هو الوجه الجيد الذي لا يجيز الخليل وسيبويه غيره، وأن وجه الإبدال خارج عن القياس فقال –رحمه الله – في الإيضاح –نقلا عن المنتوري- :" فأما علة من حقق الهمزة الأولى وسهل الثانية في الباب كله، فهي أنه استثقل الجمع بين الهمزتين لما وصلهما، فحقق الأولى وخفف الثانية، إذ كان الثقل إنما عرض من أجلها، فلذلك سهلها فجعلها بين الهمزة والياء الساكنة، لأنها مكسورة قبلها متحرك، فكان تقريبها من الحرف الذي منه حركتها أولى بها لقربه منها، وهذا هو الجيد الذي لا يجيز الخليل وسيبويه غيره لما عرفتك به" [2].

وقال أيضا في كتابه الإيضاح نقلا عن شرح المنتوري :" وأما من روى عن ورش **إبدال الثانية ياء** في سائر الباب، فهو شاذ خارج عن القياس، إلا أنه مثله قد روي وسمع، فيستعمل في ذلك الموضع ولا يتجاوز به " [3].

---

[1] – انظر النجوم الطوالع ص ٥٧، وانظر القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرإ الإمام نافع، للإمام محمد بن إبراهيم الشريشي، ت:التلميذي محمد محمود، ط١، دار الفنون للطباعة والنشر ، جدة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ص ١٦٧.

[2] – شرح المنتوري ٢٩٠/١.

[3] – المصدر نفسه ٢٩١/١.

وقال أيضا في :" وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مد وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياس" [1].

فالداني رحمه الله لم ينكر وجه الإبدال، فمع أنه لم يذكره في التيسير إلا أنه ذكره في الجامع[2]، فقد أثبت صحة وروده وسماعه، ولكنه في ذات الوقت اعترف بأنه شيء قليل ونادر وهذا ما عبر عنه بالشاذ، والشاذ يحفظ في الموضع الذي ورد فيه ولا يقاس غيره عليه، لذلك اعتبره خارجا عن القياس، ولكن وروده عن طريق الرواية جعله يثبته، غير أنه حصره في هذا الموضع فقط دون غيره، أي لا يقاس عليه غيره .

وقد ذكر ابن الجزري الوجهين عن ورش[3]، وذكر ابن الباذش أن ورشا يبدل الثانية ياء ممدودة، ثم قال :" هكذا نصوص القراء، والقياس فيها بين بين "[4]، فكأنه يشير إلى أن البدل جاء على غير القياس كما أخبر الداني، وأن وجه التسهيل هو القياس في المسألة .

واختلفوا عن ورش في موضعين هما ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن ﴾ و﴿ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ ﴾ فروي عنه فيهما تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، على نحو ما تقدم في سائر الباب من جعلها ياء ساكنة،

---

[1] – جامع البيان ص ٢٢٠.

[2] – النشر ص ٢٨٨.

[3] – المصدر نفسه ص ٢٨٨.

[4] – انظر الإقناع ص ٢٣٦.

ومن جعلها بين بين، وروي عنه تحقيق الأولى وتخفيف الثانية ، وإبدالها ياء مكسورة لانكسار ما قبلها، وقيل عنه إنه يكسرها كسرة خفيفة [1].

فقد أُثبت لورش في هذين الموضعين من المكسورتين الوجهين السابقين أي التسهيل والإبدال وأضيف لهما وجها آخر وهو إبدالها ياء خالصة، واختلف عنه هل هي خفيفة الكسر، أم تكسر كسرا محضا.

قال الداني في الإيضاح –نقلا عن المنتوري– :"قال لي أبو القاسم :وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر، وكان الجلة منهم لا يشبعونها "[2].

وقال أيضا في كتاب التلخيص :" وقد قرأت في هذين الموضعين بالترجمة الأولى –يعني بين بين –، وهو القياس عند الخليل وسيبويه، وقد ذهب إليه قوم من المصريين "[3].

فالإمام الداني –رحمه الله– قد قدم وجه التسهيل المروي عن ورش في هذين الموضعين أيضا على باقي الأوجه المروية فيها وذلك لخروجها عن القياس، فهو يرى أن وجه التسهيل في الباب كله وفي هذين الموضعين هو القياس، وقد علل ذلك بأن الأصل فيها الهمزة وهي ثقيلة، فلما أريد تخفيفها كان التسهيل أولى فتصير خفيفة ولا تخرج عن باب الهمز.

---

[1] – شرح المنتوري ٢٩١/١.

[2] – مخطوط بواسطة شرح المنتوري ٢٩٢/١.

[3] – مخطوط، بواسطة شرح المنتوري ٢٩٣/١.

أما إبدالها ياء محضة فذلك خروج بها عن باب الهمز كله من غير ضرورة، وقد ضعَّف –رحمه الله– وجه الإبدال قياسا، إلا أنه أجازه في هذا الموضع دون غيره، لأنه مما سمع وروي فوجب قبوله، غير أنه لا يقاس عليه لخروجه عن القياس وفي ذلك يقول:

"فأما وجه الرواية الأخرى، التي جاءت من طريق المصريين عن ورش في ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إن ﴾ و﴿ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ ﴾ ،فإن الهمزة الثانية لما سهلت، أبدلت ياء محضة، فلذلك حركت تحريكة خفيفة، وهي الكسرة التي تستحقها في حال التحقيق"[1].

و قال أيضا :" **وهذا من البدل الذي لا يجوز أن يقدم عليه إلا بالسماع من الثقات لخروجه عن القياس، فلذلك صير إليه في هذين الموضعين فقط لعدالة من رواه فيهما، ومكانه من الإتقان والضبط،** وإلا فالرواية الأخرى فيهما أجود لأنها جارية على القياس، وذلك أن الأصل الهمزة، فلما عرض فيها الثقل وأريد تخفيفها كان جعلها بين بين أولى لأنها بذلك تخف، ولا تخرج عن الهمز، وليس كذلك إذا جعلت ياء محضة، لأن في ذلك تحويلا لها عن باب الهمز من غير ضرورة فدل ذلك على صحة ما قلناه "[2].

وقال أيضا في إيجاز البيان–نقلا عن المنتوري– :" والبدل على غير قياس، إلا أن مثله يجوز في الموضع الذي سمع وروي لا غير" [3].

---

[1] – شرح المنتوري ٢٩٤/١.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – المصدر نفسه .

قد أشار إلى هذا علماء النحو حيث قال أبو بكر بن السراج [1]:

"واعلم : أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتُجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بين قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ياء مكسورة وليس هذا بقياس مطرد وإنما يحفظ عن العرب حفظاً "[2].

المطلب الثالث: أن لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة والحاجة الماسة.

وهذا لا يكون إلا عند انعدام النص أو خفائه وغموضه، فلا قياس مع النص، وهذا يحتاج إلى سعة بحث وقوة اطلاع، وتوسع في الرواية .

قال الإمام الداني في آخر (باب ذكر حكم الراءات المتطرفات عند الوقف)من كتاب إيجاز البيان مبينا ذلك:

"وهذا كله لا نص في أكثره، إنما هو قياس على الأصول، **للحاجة الداعية إلى ذلك،** فاعلمه وبالله التوفيق"[3].

وقال أيضا في كتاب الراءات واللامات لورش:

---

[1] – هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج كان أحدث أصحاب المبرد سناً، مع ذكاء وفطنة،مات شابا في ذي الحجة سنة ست ٣١٦هـــ،من أشهر كتبه: الأصول الكبير ، جمل الأصول، الموجز، وغيرها .انظر بغية الوعاة١/ ١٠٩-١١٠.

[2] – الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٩٨٨م)٢/٤٠٥.

[3] – بواسطة شرح المنتوري ٢/٦٣٦.

"وهذا كله النص فيه عند الأئمة معدوم، وإنما قسناه على الأصول لما سئلنا عنه، **ودعت الحاجة إلى معرفته** والجواب فيه، وبالله التوفيق "[1].

وقال في آخر باب اللامات من جامع البيان، بعد أن ذكر اختلاف القراء في بعض اللامات تغليظا وترقيقا:"...والترقيق هو القياس حملا على سائر اللامات السواكن...والنص في أكثره معدوم وإنما يتلقى مثله عن حذاق أهل الأداء، وجلة المتصدرين مشافهة، وسماعا ومذاكرة"[2].

وغرض الداني هنا بيان أن أكثر هذا الباب، مسائله عدم فيها النص، فيضطر العلماء للقياس، ومن ثم يختلفون بحسب القياس على الأصل، أو العدول عنه لموجب يقتضي ذلك.

ونص ابن الجزري المذكور سابقا، نعيده هنا للدلالة على هذا الشرط، قال ابن الجزري – رحمه الله – :"أَمَّا إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى إِجْمَاعٍ انْعَقَدَ، أَوْ عَنْ أَصْلٍ يُعْتَمَدُ فَيَصِيرُ إِلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ وَغُمُوضِ وَجْهِ الْأَدَاءِ ، فَإِنَّهُ مِمَّا يَسُوغُ قَبُولُهُ وَلَا يَنْبَغِي رَدُّهُ **لَا سِيَّمَا فِيمَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ وَتَمَسُّ الْحَاجَةُ** مِمَّا يُقَوِّي وَجْهَ التَّرْجِيحِ وَيُعِينُ عَلَى قُوَّةِ التَّصْحِيحِ"[3].

فما ذكرناه يدلّ أنّ الأئمة القراء كانوا لا يأخذون بالقياس إلاّ ضرورة عند عدم النص وغموض وجه الأداء، فكانوا يحتاطون لذلك أشدّ الاحتياط.

---

[1] – بواسطة شرح المنتوري ٦٣٦/٢.

[2] – جامع البيان ص ٣٦٢-٣٦٣.

[3] – النشر ص ٢١.

المطلب الرابع: أن يكون صادرا من أهله.

ولا يكون إلا ممن جمع بين الرواية والدراية، وعلم القراءات واللغة، وليس لكل أحد، أو لمن روى القراءات دون معرفة بالنحو، أو لمن تبحر باللغة دون معرفة بما روي وسمع من القراءات.

وهذا ما أشار إليه ابن مجاهد، بعدما ذكر تفاضل حملة القرآن ومن الذي يعتمد عليه منهم فقال:"فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين...ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا"[1].

وقال الإمام مكيّ القيسي في الرعاية: " القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد، فمنهم من يعلمُه رواية وقياساً وتمييزاً، فذلك الحاذق الفطن، ومنهم من يعرفه سماعاً وتقليداً ، فذلك الوهن الضعيف، لا يلبثُ أن يشكّ ويدخله التحريف والتصحيف إذ لم يبن على أصل ولا نقل عن فهم، فنقل القرءان فطنة ودرايةً أحسن منه سماعاً وروايةً، فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطها وعلمها، فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية وجبت له الإمامة وصحّت عليه القراءة"[2].

---

[1] – السبعة ص٤٥ –٤٦.

[2] – الرعاية ص ٩٠.

وقال أبو عمرو الداني :" وقرّاء القرءان متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق، فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يعلمُهُ سماعاً وتقليداً، وهو الغبيّ الفهيه، والعلم فطنةً ودرايةً آكد منه سماعاً وروايةً، وللدراية ضبطها وعلمها، وللرواية نقلها وتعلّمها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم"[1].

وقال الإمام أبو الحسن الحُصْري القيرواني في قصيدته الحُصْرية :"

وأحسن كلام العرب إن كنت مقرئا وإلا فتخطي حين تقرأ أو تقري

لقد يدعي علم القـــراءة مـــعشر وباعهم في النحو أقصر من شبر

فإن قيل ما إعراب هذا ووزنـــه رأيت طويل الباع يقصر عن فتر [2]

المطلب الخامس: أن لا يعارض نصا آخر أو إجماعا، أو ما جرى عليه العمل في التلقي والأداء فليس كل ما أمكن القياس فيه صح وقرأ به، ومن أمثلته[3]:

– ثبوت الرواية والإجماع على إدغام الميم في ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾ [هود٣٠]﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ ﴾[غافر٤١]، على خلاف القياس الذي يقتضي الإظهار.

[1] – التحديد في الإتقان والتجويد،لأبي عمرو الداني، ت:دغانم قدوري الحمد، دار الأنبار، بغداد (١٤٠٧هـــ)، ص٦٧.

[2] – انظر منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية ، لابن عظيمة الإشبيلي، ت:توفيق العبقري ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية، ص ٢٣٢.

[3] – انظر تفصيل هذه المسائل وأمثلة غيرها في مواقف القراء في القياس الفاسد .

- فساد قياس إدغام ﴿ وَٱلۡأَرۡضِ شَيۡـٔٗا ﴾ [النحل ٧٣]على إدغام ﴿ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ ﴾ [النور٦٢] لأبي عمرو لمعارضته الإجماع.

- فساد قياس من ذهب إلى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة، قياسا على ﴿ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾ [البقرة ٥٥]،في مثل قوله ﴿ يُبَشِّرُ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢٣]ونحوها .

وفي نهاية هذا المبحث يمكن أن نجمل شروط القياس المقبول في القراءات على النحو الآتي:

١- أن يكون مبنيا على أصل معتمد.

٢- ألا يكون هناك فارق مؤثر بين الأصل والفرع .

٣- ألا يكون قاصرا على الأصل المقيس عليه.

٤- أن يلجأ إليه عند الضرورة، أو الحاجة الماسة.

٥- أن يكون صادرا من أهله.

٦- ألا يعارض نصا آخر، أو إجماعا أو ما جرى عليه العمل.

فإذا توفرت هذه الشروط في القياس كان قياس صحيحا، مقبولا، لا ينبغي رده، فهو يكون حينها مؤكدا للقراءة الصحيحة المسندة لا رادا لها.

الفصل الثالث:موقف القراء من القياس

المبحث الأول : موقف القراء من القياس المطلق.

المطلب الأول : أقوال الصحابة والتابعين في أن القراءة سنّة.

المطلب الثاني : أقوال الأئمة القراء.

المطلب الثالث : أقوال علماء القراءات.

المبحث الثاني:موقف علماء القراءات من القياس من خلال تطبيقاتهم العملية.

المطلب الأول :موقف الإمام مكي بن أبي طالب القيسي.

المطلب الثاني :موقف الإمام أبي عمرو الداني.

المطلب الثالث: موقف الإمام الشاطبي.

المطلب الرابع : موقف الإمام ابن الجزري.

تمهيد: ذكرنا في الفصل السابق مفهوم القياس وأقسامه وأنواعه وشروطه، وأمثلة كل نوع منه، وسنجلي في هذا الفصل موقف القراء من كل نوع من أنواع القياس التي سبقت للوصول إلى حقيقة موقفهم منها .

المبحث الأول : موقف القراء من القياس المطلق.

لقد دأب العلماء على الحديث بأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، وفي هذا نفي صريح للأخذ بالقياس المطلق، الذي يعتبر بابا من أبواب الرأي والاجتهاد في القراءة، وقد أجمع القراء بلا خلاف من عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا على نفي الرأي والاجتهاد في القراءة وهو نفي للقياس المطلق، والتأكيد على أنها سنة لا ينبغي العدول عنها لغيرها، وأقوالهم في ذلك كثيرة نذكر منها أهمها بداية من الصحابة رضوان الله عليهم ثم التابعين، مرورا بأئمة القراءات، والمصنفين فيها.

المطلب الأول: أقوال الصحابة والتابعين في أن القراءة سنّة.

قال ابن الجزري :" روينا عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، من الصحابة، وعن ابن المنكدر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي، من التابعين أنهم قالوا القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرؤوا

كما علمتموه" ولذلك كان الكثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا" [1].

ولأهمية تأصيل هذه المسألة، سنذكر **من أسند** هذه النصوص، التي أوردها ابن الجزري، ونضيف عددا من النصوص عن بعض من الصحابة والتابعين ممن لم يذكرهم.

أورد ابن مجاهد **بأسانيده** جملة من الأحاديث والآثار الدالة على وجوب الاتباع في نقل القراءة وترك الابتداع، من ذلك:

- ما رواه عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "قال لنا **علي بن أبي طالب** إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرءوا كلما عُلِّمتم"[2].وفي رواية أخرى عن علي :" إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما عُلِّم"[3].

- وقال عبد الله ابن مسعود:" إني سمعت القرأة فرأيتهم متقاربين فاقرءوا كما علمتم وإياكم والتنطع والاختلاف"[4].

---

[1] - النشر ص ٢١.

[2] - كتاب السبعة ص ٤٧.

[3] - جامع البيان ص ٣٧.

[4] - كتاب السبعة ص ٤٧، وانظر جامع البيان ص ٣٨.

- و أورد **بسنده** عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال: القراءة سنة. وفي رواية أخرى عن خارجة قال: القراءة سنة فاقرءوا كما تجدونه[1].

- ونقل أيضا هذا المعنى عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه-[2].

ومعنى هذه الآثار ما نص عليه الإمام البيهقي بقوله عقب ذكره أثر زيد بن ثابت:" وإنما أراد والله أعلم أن اتباع من قبلنا في الحروف، وفى القراءات سنة متبعة لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة أو أظهر منها "[3].

وقال الإمام البغوي[4] –رحمه الله- مفسرا أثر زيد:" أراد به – والله أعلم – أن اتباع من قبلنا في الحروف وفي القراءة سنة متبعة لا يجوز فيها مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءة التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغا في اللغة،

---

[1] – كتاب السبعة ص ٤٩، ٥٠و٥٢، وانظر جامع البيان ص ٣٩.

[2] – كتاب السبعة ص ٥١.

[3] – السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي ٢ / ٤٧٤.

[4] – هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بابن الفراء البغوي، الشافعي فقيه، محدث، مفسر..من تصانيفه: معالم التنزيل في التفسير، مصابيح السنة، التهذيب في فروع الفقه الشافعي، شمائل النبي المختار، والجمع بين الصحيحين، توفي بمرو الروذ من مدن خراسان في شوال سنة ٥١٦ هـ،وعاش بضعا وسبعين سنة، وفي رواية جاوز الثمانين.انظر طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويهض ط٣، منشورات دار الآفاق، الجديدة، بيروت، (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م)، ص ٢٠٠.

أجمعت الصحابة والتابعون فمن بعدهم على هذا أن القراءة سنة، فليس لأحد أن يقرأ حرفا إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ موافق لخط المصحف أخذه لفظا وتلقينا"[1].

فهذه النصوص عن هؤلاء الصحابة تؤكد على أن مبنى القراءة على الاتباع والنقل، وقد تلقى عنهم التابعون هذا الأصل بالتسليم والقبول والاتباع، وقد تواردت أقوالهم على ذلك:

قال عمر بن عبد العزيز:" قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول" [2].

قال عروة بن الزبير قال: إنما القراءة سنة من السنن فاقرءوه كما عُلِّمْتُمُوه، وفي رواية: فاقرءوه كما أُقْرِأْتموه[3].

وقال محمد المنكدر : "قال القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول"[4].

وقال عامر الشعبي :" القراءة سنة فاقرءوا كما قرأ أولوكم "[5].

---

[1] – شرح السنة للإمام البغوى متنا وشرحا ٤ / ٥١٢.

[2] – جامع البيان ص٤٠.

[3] – كتاب السبعة ص ٥٢، وانظر جامع البيان ص ٤٠.

[4] – كتاب السبعة ص ٥٠-٥١.

[5] – كتاب السبعة ص ٥١، وانظر جامع البيان ص ٤٠.

وقال صفوان بن عمرو[1]وغيره: "سمعنا أشياخنا يقولون إن قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول "[2]. فهو يروي ذلك عن جماعة من التابعين، مما يدل أن ذلك عندهم أصلا مقررا.

المطلب الثاني : أقوال الأئمة القراء.

- **الإمام نافع:**

وممن نحا منحى سلفه من الأئمة الذين أخذوا القراءة عن الصحابة مباشرة، وسلك سبيل أمثاله من أئمة الأمصار في تحري الاستفاضة والنقل الصحيح السائر الذي عليه الناس، دون الغريب النادر الذي لا يثبت في الأثر والرواية، الإمام نافع – رحمه الله –وذلك لاعتماده على الرواية والنقل عن المشايخ، لا على الاستحسان الشخصي، أو القياس اللغوي والنحوي.[3]

---

[1] – صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي ثقة من الخامسة مات سنة ١٥٥هـ أو بعدها. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، ط٨، دار اليسر، السعودية، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م) ، ص ٣٠١، وانظر الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: فريد عبد العزيز الجندي، دارالحديث، القاهرة،(١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م)، ٣٩/٢.

[2] – كتاب السبعة ص ٥١-٥٢.

[3] – انظر قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر هجري) ، د/عبد الهادي حميتو ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م، ٣٢٩/١.

لذلك قال الإمام الاندرابي[1] عن نافع :"وكان مع علمه بقراءة القرآن ووجوه علومه يتبع النقل والأثر، ويتجنب القياس برأيه والنظر"[2].

وروى عنه تلميذه الأصمعي[3] فقال:"سمعت نافعا يقرأ ﴿ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ﴾ [الأنعام ٥٧]. فقلت له: إن أبا عمرو يقرأ "يقض الحق"[4] وقال: القضاء مع الفصل، فقال نافع: وي يا أهل العراق، تقيسون في القرآن!؟ "[5].

قال السخاوي تعليقا على هذا الخبر: "ومعنى قول أبي عمرو قضاء مع الفصل، أي أني اخترت هذه القراءة لهذا، ولم يرد القراءة الأخرى، ومعنى قول نافع: تقيسون في القرآن، لم يرد به أن قراءتهم أخذوها بالقياس، وإنما يريد أنهم اختاروا ذلك

---

[1] – هو أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر الأندرابي، المعروف بأحمد الزاهد ،مقرئ، سمع الحديث، وأكثر سماعه، له تصانيف في علم القراءات ، توفي سنة ٤٧٠هـ، انظر معجم المؤلفين ٢ / ٢٩.

[2] – قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، لأحمد بن أبي عمر الأندرابي،تحقيق: د/أحمد نصيف الجنابي، ط٣، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٦م)، ص٥٢.

[3] – هو عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي الباهلي البصري، إمام اللغة وأحد الأعلام فيها وفي العربية والشعر والأدب وأنواع العلم، روى القراءة عن نافع و أبي عمرو، روى عنه القراءة محمد بن يحيى القطعي مات سنة ست عشرة أو خمس عشرة ومائتين عن إحدى وتسعين سنة، انظر معرفة القراء ٣٣٤/١، غاية النهاية ٤٧٠/١.

[4] – وافقه عليها حمزة وابن عامر والكسائي – ينظر كتاب السبعة ص ٢٥٩.

[5] – جامع البيان للداني ص ٤٢، وانظر جمال القراء ٢٤٠/١.

كذلك، والقراءتان فاشيتان عندهما، قال ابن أبي هاشم[1]: يريد أنا لم نأخذ القراءة على قياس العربية، إنا أخذناها بالرواية"[2].

تذاكر نافع ورجل هذه الآية ﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الصافات ١٢٥-١٢٦] فنصب " الله ربكم ورب آبائكم "فقال له نافع : قل أيضا "فادعوا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون رفيع الدرجات ذا العرش "[غافر ١٤-١٥] اطرح واوا من كتاب الله تعالى ، ثم قال نافع : لو لم ترحل لا أعلمه ، قال : من العراق إلا في هذا كفاك، **يريد أنا لم نأخذ القراءة على قياس العربية يريد إنما أخذناها بالرواية** [3].

وإنكار نافع لقراءة النصب في حدود علمه، وما وصل إليه من روايات، وما قرأ به على شيوخه، وإن كانت في واقع الأمر رواية صحيحة متواترة، فقد قرأ بها حمزة والكسائي وخلف وحفص ويعقوب،جعلوا ذلك بدلا من أحسن الخالقين أو عطف بيان، والباقون برفعها، جعلوه مبتدأ وخبر[4]، ولم يقبل نافع من هذا الرجل ظنا

---

[1]- هو الإمام عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي من أكابر أصحاب ابن مجاهد ترجمته في غاية النهاية ١/٤٧٥-٤٧٦.

[2]- جمال القراء١/٢٤٠ .

[3] - جامع البيان ص ٤٥.

[4] - انظر شرح طيبة النشر لابن الناظم ص ٣٨٣.

منه أنه يقول ذلك برأيه واجتهاده، فبين له لو أنه لزم اتباع العربية في هذا الموضع للزم في غيره، لنفس العلة .

وممن تأثر بالإمام نافع في هذا تلميذه الإمام مالك بن أنس، الذي تلقى القراءة عن شيخه نافع، فقد كان يؤكد على ضرورة الاتباع في القراءة، وترك الرأي فيها.

فقد روى أبو عمرو الداني بسنده إلى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أنه قال لمالك بن أنس : "لم قرأتم في ص ﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ [ص: ٢٣] موقوفة الياء ، وقرأتم في ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ "ولي " منتصبة الياء ؟ فقال مالك :يا أهل الكوفة لم يبق لكم من العلم إلا كيف و لم، القراءة سنة تؤخذ من أفواه الرجال ، فكن متبعا ولا تكن مبتدعا .[1]

وقيل لمالك بن أنس: كيف قرأتم في سورة سليمان ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلۡهُدۡهُدَ ﴾ [النمل ٢٠] مرسلة الياء، وقرأتم في سورة [يس ٢٢] ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ﴾ منتصبة الياء؟فذكر مالك كلاما، ثم قال: " لا تدخل على كلام ربنا لم وكيف، وإنما هو سماع وتلقين أصاغر عن أكابر"[2].ولم يكن الإمام نافع في رفضه لاستعمال القياس

[1] – انظر جامع البيان ص ٤٢.

[2] – المصدر نفسه ص ٤٢.

فيما سبيله الرواية، بدعا في أئمة القراء المعتمدين، فالنقول المستفيضة عن نظرائه من باقي السبعة كلها تنعى على اعتماد القياس في كتاب الله[1].

- **الإمام ابن كثير:**

قال شبل بن عباد[2]: كان ابن محيصن وابن كثير يقرآن ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم ﴾ [المائدة ٤٩]، ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ﴾[المائدة ١١٧]،و(أَنِ ٱشۡكُرۡ ﴾[لقمان ١٢]، ﴿ وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ ﴾ [يوسف ٣١]، ﴿ قَلَ رَبِّ ٱحۡكُم ﴾ [الأنبياء١١٢]، ﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرۡنِي ﴾ [المؤمنون٢٦]، ونحوه، فقال شبل بن عباد: فقلت لهما: إن العرب لا تفعل هذا ولا أصحاب النحو، فقال: إن النحو لا يدخل في هذا، هكذا سمعت أئمتنا ومن مضى من السلف [3].

قد اختلف القراء في كيفية التخلص من التقاء الساكنين،في مثل هذه المواضع، فقرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب بكسر النون وصلا، و قرأ ابن كثير وباقي العشرة بضم النون وصلا، وكلا منها قراءة صحيحة متواترة [4]، ومقصود ابن كثير أنه لا يجري في قراءته على ما تجيزه العربية، بل بما تلقاه عن شيوخه رواية وتلاوة.

---

[1] – قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٣٢٩/١.

[2] – شبل بن عباد المكي، صاحب ابن كثير ومقرئ مكة، عرض على ابن كثير وابن محيصن وحدث عن أبي الطفيل والمقبري وعمرو بن دينار وابن أبي نجيح وجماعة وأقرأ مدة، روى عنه القراءة عرضا إسماعيل بن عبد الله القسط وابنه داود بن شبل وآخرون، انظر معرفة القراء ٢٧١/١، وغاية النهاية ٣٢٣/١.

[3] – جامع البيان ص ٤١.

[4] – انظر المهذب في القراءات العشر وتوجيها، لمحمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر،١٨٩/١.

- **الإمام أبو عمرو البصري:** وهذا سيد القراء بالبصرة أبو عمرو بن العلاء يقول: "ما قرأت حرفا من القرآن إلا بسماع واجتماع من الفقهاء، وما قلت فيه برأيي إلا حرفا واحدا، فوجدت الناس قد سبقوني إليه وأملي بهم "[1].

وقال الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : " لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به ، لقرأت حرف كذا وكذا وحرف كذا وكذا " [2].

وقال أيضا: "قلت لأبي عمرو بن العلاء: "وباركنا عليه"[3] في موضع، "وتركنا عليه" في موضع أيعرف هذا ـــ يعني بالقياس ـــ؟ قال: ما يعرف، إلا أن يسمع من المشايخ الأولين"[4]، قيل لأبي عمرو البصري:" كلما أخبرته وقرأت به سمعته؟ قال : لو لم أسمعه من الثقات لم أقرأ به لأن القراءة سنة " [5].

---

[1]- جامع البيان ص ٥٢.

[2]- المصدر نفسه ص٥٣.

[3]- يعني قوله تعالى ﴿ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ﴾ [الصافات]١١٣، وقبلها وبعدها﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي ٱلْءَاخِرِينَ ﴾ الآيات ٧٨-١٠٨-١٢٩.

[4]- السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٨.

[5] - جامع البيان ص ٤٢.

- **الإمام حمزة الزيات:**

قال شعيب بن حرب [١]: سمعت حمزة يقول: " ما قرأت حرفا إلا بأثر" [٢].

وهذا سفيان الثوري[٣] يقول عن شيخه حمزة بن حبيب الزيات : "ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر"[٤]، وقد أخذ الإمام حمزة هذا المنهج من شيخه الأعمش[٥]، قال :قلت للأعمش :إن أصحاب العربية قد خالفوك في حرفين، قال يا زيات إن الأعمش قرأ على يحي بن وثاب، ويحي بن وثاب قرأ على علقمة، وقرأ علقمة على عبد الله –

[١] – هو شعيب بن حرب بن بسام بن يزيد المدائني أبو صالح البغدادي، نزيل مكة من أبناء خراسان صالح دين ثقة، عرض على حمزة الزيات، روى القراءة عنه عرضاً الطيب بن إسماعيل، مات سنة ست وقيل سنة سبع وتسعين ومائة.انظر معرفة القراء غاية النهاية ١/ ٣٢٧، وفيات الأعيان ٢/٤٧٠.

[٢] – جامع البيان ص ٦٤.

[٣] - هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي؛ كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين، توفي رحمه الله بالبصرة سنة ١٦١هـــ.انظر وفيات الأعيان ٢/٣٨٦- ٣٩١.

[٤]– جامع البيان ص ٦٥، وانظر معرفة القراء الكبار ١/٩٥، وغاية النهاية ١/٢٦٣.

[٥] –هو سليمان بن مهران الأعمش، الإمام العلم أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي، أصله من أعمال الري قرأ القرآن على يحيى بن وثاب وغيره، قرأ عليه حمزة الزيات وغيره توفي سنة ١٤٨هـــ ، انظر معرفة القراء ١/٢١٤،غاية النهاية ١/ ٣١٥.

أي ابن مسعود-، وعبد الله قرأ على النبي ﷺ، ثم قال: عندهم مثل هذا ؟!ثم قال : غُلب الزياتون غُلب الزياتون" [1].

- **الإمام الكسائي**: وهذا أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ـــ سابع السبعة ـــ يقول: "لو قرأت على قياس العربية، لقرأت "كبره"[2] برفع الكاف، لأنه أراد عظمه، ولكني قرأت على الأثر"[3].

ومن هنا يصدق وصف الإمام أبي عمرو الداني للأئمة السبعة بقوله :

فهؤلاء السبعة الأئمة هم الذين نصحوا للأمّة

ونقلوا إليهم الحروفا ودونوا الصحيح والمعروفا

وميزوا الخطأ والتصحيفاً واطَّرحوا الواهي والضعيفا

ونبذوا القياس والآراء وسلكوا المحجة البيضاء

بالاقتداء بالسادة الأخيار والبحث والتفتيش للآثار[4]

---

[1] - جامع البيان ص ٤١.

[2] - يعني قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ سورة النور الآية ١١.

[3] - جمال القراء للسخاوي ٢٤١/١.

[4] - الأرجوزة المنبهة ص ١٢٤.

المطلب الثالث : أقوال علماء القراءات.

وهو المسلك الذي سار عليه من جاء بعدهم فها هو شيخ قراء بغداد في زمنه أبو بكر بن مجاهد يقول: "ولم أر أحدا ممن أدركت من القراء وأهل العلم باللغة وأئمة العربية، يرخصون لأحد في أن يقرأ بحرف لم يقرأ به أحد من الأئمة الماضين، وإن كان جائزا في العربية، بل رأيتهم يشددون في ذلك وينهون عنه أشد النهي، ويروون الكراهية له عمن تقدمهم من مشايخهم، لئلا يجسر على القول في القرآن بالرأي أهل الزيغ، وينسبون من فعله إلى البدعة والخروج عن الجماعة، ومفارقة أهل القبلة، ومخالفة الأمة"[1].

و مثله الإمام **ابن جرير الطبري**[2] حيث يقول في تفسيره في غير موضع حين يتعرض للقراءات : "وغير جائز في القرآن أن يقرأ بكل ما جاز في العربية، لأن القراءة إنما هي ما قرأت به الأئمة الماضية، وجاء به السلف على النحو الذي أخذوه عمن قبلهم"[3].

---

[1]- المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس الونشريسي، تحقيق: د/ محمد حجي وأصحابه، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(١٤٠١هـ-١٩٨١م).١٦٢/١٢.

[2] - محمد بن جرير بن يزيد الطبرى أبو جعفر الفقيه المفسر المؤرخ ولد فى آمل طبرستان واستوطن بغداد وتوفى بها امتنع عن القضاء وولاية المظالم له جامع البيان فى تفسير القرآن له اختلاف الفقهاء وأخبار الرسل والملوك ويعرف بتاريخ الطبرى. توفى سنة ٣١٠ هجرية.طبقات المفسرين ص ٩٥، وفيات الأعيان ١٩١/٤.

[3]- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ١٤٦/٢.

وقال **أبو عمرو الداني** في المنبهة :

فلا طـــريق لقيـــــاس ونظـــر في ما أتى به أداء أو أثـــــر[1].

فلا دخل إذن للقياس والاجتهاد الشخصي فيما طريقه الرواية، إلا في اختيار ما هو أوثق في الثبوت أو أفصح في الأداء، أو أكثر انسجاما مع التأويل المأثور، ولا أثر لغير ذلك من الرأي الذي قد يحتمله الرسم، أو يقبله اللفظ ويتضح به المعنى، ولذلك قرر علماء هذا الشأن امتناع القراءة بالقياس المحض وحده[2].

وقال في أرجوزته المنبهة باب "القول في الشواذ من القراء ":

كم من إمام فاضل معظم وماهر في علمه مقدم

مشتهر بالصدق والأمانة والعلم بالقرآن والديانة

لكنه شذ عن الجماعة فلم ير الناس لذا اتباعه [3]

إلى أن قال :

إذ كان قد حاد عن الرواية ونبذ الإسناد والحكاية

---

[1]- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو الداني ، ت:محمد بن مجقان الجزائري ط١،دار المغني للنشر والتوزيع ، السعودية ، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٠م ، باب القول في المصنفين في الحروف".ص١٥٢

[2] - قراءة الإمام نافع عند المغاربة ١/ ٣٢٩.

[3]- الأرجوزة المنبهة ص١٣٨.

عن من مضى من علماء الناس وقال بالرأي وبالقياس[1]

وكلمته الجامعة المانعة في جامع البيان: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[2].

و قال الإمام **الشاطبي** في حرز الأماني، في بيته الذي اشتهر الاستدلال به في هذا الباب:

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا[3]

قال **الجعبري** في شرحه لهذا البيت في كنز المعاني:" وجوه القراءات منقولة نقلا متواترا، لا يدخلها الرأي"[4].

ثم قال:" بيّنّا عند قوله: «واقتس لتنضلا» الجمع بين الأمر بالقياس والنّهي عنه، وقول الداني في آخر كتاب الرّاءات: النّصّ في ذلك معدوم وإنما بيّناه على

---

[1]- الأرجوزة المنبهة ص١٣٨.

[2]- جامع البيان ص ٣٩٦ .

[3] - حرز الأماني ص ٢٩.

[4]- كنز المعاني للجعبري تحقيق العباسي ص ٣١٩.

الأصول المتقدّمة ، وقول مكّي: أكثر هذا الباب قياس وبعضه أُخذ سماعاً[1]؛ من قبيل المأموربه لا المنهي عنه.

ومعناه: عدم النّص على عينه فحمل على نظيره الممثّل به بعد ثبوت الرواية في اطّراد الأصل؛ لا أنّهما عملا بمجرّد القياس وفتحا باب الرأي للناس، ولقد كانا غايةً من الدِّين والتّمسّك بالأثر، وحقّق ذلك ما قاله الداني في أُرجوزته[2]، فإيّاك أن تحمل كلامهما على هذا فتنتظم في واو﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران ٧٨.]" [3].

وقال قطرب[4]: " القراءة سنة متبعة لا تقرأ إلا بما أثر عن العلماء ولا تقرأ بما يجوز في العربية دون الأثر "[5].

---

[1] – انظر التبصرة ص ٤١٤.

[2] – يريد ما سبق نقله في الأرجوزة المنبهة للداني.

[3] – كتر المعاني للجعبري تحقيق العباسي ص ٣١٩.

[4] – محمد بن المستنير بن أحمد، أبو على، الشهير بقطرب: نحوى، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. من الموالي. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه، وله من التصانيف كتاب معاني القرآن وغير ذلك، انظر وفيات الأعيان ٤ / ٣١٢، بغية الوعاة ١/ ٢٤٢.

[5] – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت:محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، لبنان،٢ / ٣٤٠.

وقال **أبو علي الفارسي**[1]:"ليس كل ما جاز في قياس العربية تجوز التلاوة به حتى ينظم إلى ذلك الأثر المستفيد بقراءة السلف له وأخذهم به " [2].

وقال **ابن مفلح القلقيلي** [3]:" القراءة سنة متداولة لا قياس ولا نظر " [4].

وهذا غيض من فيض من أقوال العلماء في التأكيد على هذا الأصل، ولقد دأب العلماء من قراء ومفسرين ونحاة ولغويين، وغيرهم على التزام العمل به، إلا من شذَّ منهم ممن كانت اختياراتهم موضع رد وإنكار، فقد حكم العلماء بالشذوذ على كل قراءة خالفت هذا الأصل، مما قرأ بها صاحبها برأيه واجتهاده، مما يسوغ في العربية، دون الالتزام بالأثر[5].

---

[1] – هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الائمة في علم العربية.ولد في فسا (من أعمال فارس)، له تصانيف كثيرة منها الحجة في القراءات وغيرها، توفي سنة ٣٧٧هـ.انظر وفيات الأعيان ١٩٣/١، بغية الوعاة ٤٩٦/١-٤٩٨.

[2] – الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، ط١،دار المأمون للتراث،دمشق- بيروت، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ٢٩/١.

[3] – هو محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم بن مفلح، نجم الدين، القلقيلي: مقرئ من أهل قلقيلة (بفلسطين) انتقل إلى القدس صغيرا. وتعلم بها ثم بالقاهرة، وصنف " غنية المريد لمعرفة الاتقان والتجويد، توفي سنة ٩٠٢هـ، انظر الضوء اللامع ٤٢/٧.

[4] – غنية المريد لمعرفة الإتقان والتجويد ،للإمام ابن المفلح القلقيلي ،مخطوط بالمكتبة الأزهرية (١٣٩٣)(القراءات)،ورقة ٥١وجه ب ، بواسطة إعلام السادة النجباء أنه لا تشابه بين الضاد والظاء ، د أشرف محمد فؤاد طلعت ، ط١،مكتبة السنة القاهرة ، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م ، ص٤١.

[5] – انظر تفصيل ذلك في مبحث أثر القياس في نشأة قراءات شاذة ص ٢٢١ وما بعدها من هذا البحث.

ولترسخ هذا المبدأ نجد أن كثيرا من علماء اللغة والتفسير يذكرون أنه يمكن أن تقرأ الكلمة من حيث اللغة على نحو آخر ولكن الذي يمنع من ذلك كون القراءة سنة متبعة ونقلا يؤثر [1].

وبعد استعراض هذه النصوص من عهد الصحابة والتابعين، والأئمة المقرئين، وعلماء القراءات واللغة، نجدهم جميعا قد اتفقوا على أن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول ولا يقبل فيها رأي مجرد، أو اجتهاد ينأى عن اتباع الآثار، وما كان كذلك كان بعيدا عن القبول، ورد على صاحبه ووسم بالشذوذ ومخالفة الجماعة .

المبحث الثاني : موقف علماء القراءات من القياس من خلال تطبيقاتهم العملية.

تمهيد:

لقد أخذ أغلب القراء بالقياس المقيد ولكنهم يتفاوتون في ذلك ما بين مقل ومكثر، ومتوسع ومضيق، وليس المقصود بالقلة والكثرة هنا عموم مسائل القراءات، وإنما القصد المسائل الخاصة التي استعمل فيها القياس، إذ الأصل عند القراء جميعا هو النقل والأثر في إثبات القراءة لا يختلفون في ذلك، كما سبق بيانه في موقفهم من القياس

[1] – انظر أمثلة لذلك : الدر المصون للسمين الحلبي ١٢٨٨/١، ١٤٢٥/١، ١٦٩٤/١، و اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان –(١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م)، ٢٥٤/٣، والبحر المحيط لابن حيان ٩٩/٢، و١٣٩/٤، و٢٥١/٧، و٨/ ٤٢٤، و دليل السالك إلى ألفية ابن مالك – ١ / ٢٣٨، وشرح شذور الذهب ٣٤٣/١، ١/ ٣٩٣.

المطلق، والترجيح والتصحيح، والدائرة التي اتفقوا على استعمال القياس فيها هي دائرة انعدام النص وافتقاد الأثر، والقلة والكثرة مردهما إلى الوقوف على النص عند قوم وعدم الوقوف عليه عند آخرين، وصحة القياس عند قوم وعدم صحته عند آخرين، فمن وقف على نص عن إمام من الأئمة في كيفية قراءة حرف ما صار إليه واعتمده، ومن لم يقف على ذاك النص اجتهد رأيه وأعمل القياس، وقد يفتقد النص عندهم جميعا فيضطرون إلى إعمال القياس، لكن بعضهم قد يتوقف في صحة قياس بعينه ويرى فساده فلا يأخذ به .

مع العلم أن مسائل القياس الواردة عند الأئمة قليلةٌ جداً، كما قال الإمام ابن الجزري رحمه الله: "... ونحو ذلك مما لا يخالف نصاً ولا يردّ إجماعاً ولا أصلاً مع **أنّه قليلٌ جداً** كما ستراه مبيّناً بعدُ إن شاء الله تعالى..."[1].

وقول الإمام مكّي القيسي رحمه الله: " وقسمٌ لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب لكن قسته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلاّ ذلك عند عدم الرواية في النقل والنصّ وهو **الأقل**"[2].

وسأذكر ما ذكره هؤلاء الأئمة وما أوردوه في كتبهم سواء كان ذلك ضمن المتواتر المقروء به، أو مما لم يقرأ به، وسأنبه على ما أوردته مما لم يقرأ به، لأن الغرض

[1] – النشر ص ٢١.

[2] – التبصرة ص ٧٣٦.

هو بيان توظيفهم للقياس، وموقفهم في استعماله قلة وكثرة، وليس الغرض مناقشة المسائل التي ورد فيها القياس بحد ذاتها.

المطلب الأول: موقف الإمام مكي بن أبي طالب القيسي .

من الأئمة الذين استعملوا القياس في القراءات الإمام مكي في كتابيه "التبصرة في القراءات السبع"، الذي يعد عمدة كتبه في القراءات،و"الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" الذي يعد من أهم كتب التوجيه، وهو شرح وتوجيه لما ذكره في كتابه التبصرة، وبالتتبع كانت المسائل التي وردت في التبصرة، ثلاثة وعشرون (٢٣)مسألة، وأما في الكشف فقد بلغت (٣٢) مسألة، وليس الغرض منها جميعا إثبات القراءات، بل أوردها لأغراض متعددة يمكن إجمالها في الآتي :

أولا :ما أورده لبيان وجه قراءة عُدم فيها النص والأداء .

وقد أشار إليه في قوله: " فجميع ما ذكرنا في الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام :قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود ، وقسم قرأت به وأخذته لفظا وسماعا، وهو غير موجود في الكتب، وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكني قسته على ما قرأت به، إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقل " [١] .

مثاله قوله :" ومن هذا قوله تعالى﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾ [الحاقة: ١١] فالوقف على

[١] – التبصرة ص ٧٣٦.

(طَغَا) لحمزة والكسائي بالإمالة، وإن كان يقال طغوت وطغوا وأطغوا لأن إمالتهما له في غير هذا الموضع دليلا على أنهما قرآه على لغة من قال :طغيت، فيجري لهما هذا الذي عدم النص فيه مجرى ما قد وجد النص فيه، ويحمل على تلك اللغة فيمال لهما"[1].

ومثاله أيضا الإشارة عندالوقف على ميم الجمع [2].

ومثاله أيضا أأنزل [3]، ولم نجد غير هذه المسائل الثلاث مما استعمل فيه مكي القياس لبيان وجه قراءة حرف لم ينص عليه، وهذا مما يؤكد قلة اعتماده عليه.

ونبه مكي أيضا على قاعدة مهمة عنده، وهي النظر في الأصول اللغوية والمدارس النحوية للأئمة القراء، لمعرفة بعض ما لم ينص عليه، فيخرج على أصولهم النحوية، وليس معنى ذلك عنده، أنهم قرؤوا بمجرد القياس اللغوي، وإنما المراد أنهم اختاروا مما قرؤوا به مما يرونه الأقوى والأصح في مذاهبهم اللغوية.

ومن أمثلته عنده اختلاف النحاة في ألف كلتا فالكوفيون قالوا هي ألف تثنية، وقال البصريون هي ألف تأنيث، وعليه وجب رد كل قارئ إلى مذهبه اللغوي، ويقرأ له في هذه الكلمة على أصله في ذلك فقال –رحمه الله– :

---

[1] – التبصرة ص ٣٩٩، وانظر تفصيلها ص ٣١٨من هذا البحث.

[2] – انظر تفصيلها ص ١٢٢من هذا البحث.

[3] – انظر تفصيلها في ص ٢٨٢من هذا البحث.

" ومن هذا الباب الوقف على ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٣]قد أغفل القراء الكلام عليها، فيجب أن ترده إلى الأصول فتقول :إن كلتا في مذهب الكوفيين ألفها ألف تثنية، فواجب على قراءة حمزة والكسائي الوقف بالفتح، وقد جاء النص عن الكسائي على أن ألف كلتا ألف تثنية، فليس لنا أن نخرج عن أصولهم"[1].

ثم أورد مسائل لحمزة والكسائي اتبعا فيه أصولهم اللغوية فقال :" ألا ترى أن حمزة، إنما قرأ و﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[النساء: ١] بالخفض و﴿ لَّأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦] بالنصب في الجاثية، وأمال معه الكسائي﴿ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وأمال هو ذوات الواو والأربعة المذكورة لجوازه في مذهب الكوفيين، فقرأ على ما يجوز عند أصحابه مع نقله ذلك عن أئمته، وفي ذلك دليل على جريانهم على مذاهبهم في العربية، ويجب أن تقف لأبي عمرو بين اللفظين لأنه بصري إمام البصريين، ومذهب البصريين بأسرهم في كلتا أن ألفها ألف تأنيث، وألها فعلى بمنزلة ذكرى وسيما".[2]

وفائدة ما ذكره مكي هنا، هو أننا في –بعض المسائل – قد ينعدم النص عن الأئمة، إلا أنه يمكن أن نستخرج حكمها بإتباع أصولهم النحوية، ومذاهبهم اللغوية فيها.

وخلاصة المسألة ما قاله ابن الجزري :" والوجهان جيدان ولكني إلى الفتح أجنح

[1] – التبصرة ص ٣٩٧-٣٩٨.

[2] – المصدر نفسه ص ٣٩٧-٣٩٨.

فقد جاء به منصوصاً عن الكسائي سَوْرةُ بن المبارك فقال ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ بـــالألف يعني بالفتح في الوقف"[1].

ويستفاد من كلام ابن الجزري أن انعدام النص هو أمر نسبي، فقد ينعدم عنـــد إمام ويقف عليه آخر.

ثانيا :ما أورده للترجيح بين الروايات، وبيان اختياره.

وهذا الغرض أوسع الأغراض في كتابه، فأكثر ما استعمله من القياس في الترجيح بين الروايات، أو لبيان اختياره، مما روي ومن أمثلته [2]:

- قال –رحمه الله– :"واختلف المتعقبون من هذا الباب في ألف الوصل، إذا دخلت على همزة أصلية وذلك في الابتداء نحو﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ ﴾[يونس ١٥]﴿وَأْتُواْ ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وائتمن وشبهه، فمنهم من يمد ويعامل اللفظ، ومنهم من لا يمد لكون الابتداء عارضا وكون ألف الوصل غير لازمة، وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس"[3].

---

[1] – النشر ص ٤٢٣.

[2] – وانظر باقي الأمثلة في التبصرة:ص ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٦٧،٢٧٧، ٣٠٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٠،٤٩٣، و الكشف١/٥٩، ١/٦٦-٦٧، ١/٨٨، ١/٩٦، ١/١٢١.

[3] – التبصرة ص ٢٦٠، وانظر الكشف ١/ ٥٣.

- ومثاله أيضا قوله:﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران ١-٢]و﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ [العنكبوت١ - ٢] في قراءة ورش، فمن القراء من يعتد بالحركة فبل يشبع المد، كإشباعه في ألم ذلك الكتاب، ومنهم من يمد ولا يعتد بالحركة لأنها عارضة، وهو أقيس وأوجه، والأول أحسن أيضا"[١].

ثالثا:ما أورده لبيان ضعفه .

قد يورد الإمام مكي بعض الأقيسة لبيان ضعفها، وعدم الأخذ بها، وهو قليل أيضا في كتابه، فمن ذلك قوله:" فأما من شبه عين بشيء فليس بقياس، لأن عين لا بد فيها من المد، وشيء ليس كذلك..."[٢].

ومثاله قوله أيضا:" ومن ذلك ما روي عن قالون والبزي، في قوله تعالى ﴿ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾[يوسف ٥٣]أنهما جعلا الأولى بين بين، وروي أنها كالياء الخفيفة، وهذا قبيح، لا أصل له مروي، في تسهيل الهمزة مما علمت، وله ضرب من القياس ضعيف"[٣] .

ومثاله أيضا في بيان عدم صحة قياس كلاهما على (كلتا) ، لوجود فارق مؤثر يمنع من ذلك، لأن في كلتا هناك فاصل بين الألف والكسرة، في حين أن في (كلاهما)

---

[١] – التبصرة ص ٢٧٤، وانظر الكشف ١/ ٦٥.

[٢] – التبصرة ص ٢٧٣.

[٣] –المصدر نفسه ص ٣٢٩.

لا يوجد أي فاصل بين الألف والكسرة فقال:"ولا يجوز أن تقاس إمالتها على إمالة (أو كلاهما)، لأن بين الألف والكسرة في (كلتا) حرفين وليس كذلك (كلاهما) "[1].

رابعا:استعمال القياس في التخريج على قول إمام من الأئمة، وإلزامه بعموم قوله .

قد يستعمل الإمام مكي- رحمه الله- القياس للتخريج على قول إمام من الأئمة، ما يدخل تحت إطلاق قوله وعموم نصه، وقد فعل هذا في مواضع مع أقوال شيخه أبي الطيب بن غلبون، فمن ذلك قوله بعد أن ذكر مذهب شيخه أبي الطيب في بعض صور الوقف على الهمز لحمزة :" ...ويجب على قياس قول أبي الطيب أن تسهل الثانية من ﴿ أَءِن ذُكِّرْتُم ﴾ [يس: ١٩]و﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة ١١٦] وكذلك يسهل ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ [الأعراف: ٩٧] ، ويسهل﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ ﴾ [الأنبياء: ٣٤]وشبهه "[2].

ذكر الإمام مكي أيضا في باب ترقيق اللام وتغليظها، في بعض ما نقل عن شيخه أبي الطيب –رحمه الله- من ترقيق اللامات وتغليظها عند ورش:"...وقياس نص كتابه يدل على تغليظها بعد الظاء وإن كانت مشددة، لأنه لم يشترط في المفتوحة تشديدا ولا غير، وبالترقيق قرأت عليه في المشددة بعد الظاء "[3].

---

[1] – التبصرة ص ٣٩٨_٣٩٩.

[2]– المصدر نفسه ص ٣٤٨.

[3] – المصدر نفسه ص ٤١٦.

وهذا يعني أن إطلاق قول الإمام يحتمل شيئا، ولكن الواقع المأخوذ عنه، يخصص ذاك العموم، ويقيد ذاك الإطلاق، ومن هنا لابد من الجمع بين نصوص الأئمة، وما أخذ عنهم أداء ورواية، فليس المقصود هنا من هذا القياس استنباط وجه القراءة بقدر ما هو تفهم وتفقه في نصوص العلماء ، ودفعا للإشكال الوارد بين النص والأداء.

خامسا : بيان صحة القراءة وموافقتها للقياس.

يُعنى الإمام مكي –رحمه الله– ببيان صحة بعض القراءات وجريانها على قياس العربية، وخاصة في كتابه الكشف، الذي موضوعه أساسا توجيه القراءات، وهذه أمثلة على توظيفه القياس في توجيه القراءات، والاحتجاج لها وبيان عللها[1].

قال –رحمه الله– بعد أن ذكر الاختلاف في ترقيق الراء في حيران وعشيرتكم للأزرق:" فالترقيق والتغليظ فيهما متساوٍ في العلة، لأن الياء قريبة من الراء، ولم يحل بين الراء والياء حائل، فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس، وبالوجهين قرأت فيهما"[2].

وقال في بيان الاختلاف في الوقف على الراء :" ...ولو أن قائلا قال لا أعتد بالوقف لأنه عارض، وأجرى الراء في الوقف على ما كانت عليه في الوصل، من

[1] – انظر باقي الأمثلة في الكشف ١/٧٣، ١/٨٥، ١/١١٤،

[2] – الكشف ١/٢١٣.

ترقيق أو تغليظ، لكان لقوله قياس، ولكن الأحسن ما ذكرت لك، فاستعمله، فإنه قياس الأصول"[1].

وقال بعد أن ذكر الاختلاف في حكم الوقف على اللام المغلظة وصلا:" فلك في الوقف عليها وجهان: إن شئت فخمت كما وصلت، وإن شئت رققت لأنها تصير ساكنة، والساكنة لا تفخم لحرف الإطباق...لأن الوقف عارض، فتجريها لورش في الوقف مجرى حالها في الوصل، فهو قياس، وإن شئت وقفت بالترقيق لأنها سكنت، والساكن لا يفخم بعد حرف الإطباق، وهذا جار على قياس ما ذكرنا في الراءات، فابن عليه "[2].

سادسا : بيان صحة القراءة مع مخالفتها القياس.

قد يذكر مكي بعض القراءات التي خالفت القياس المشهور، فيبين صحتها لثبوتها سماعا، ونقلها رواية.

- فمن ذلك قوله في قراءة حمزة والكسائي﴿ مَنسَكًا ﴾ [الحج: ٦٧]بكسر السين قال فيها:" بالكسر اسم المكان خارج عن القياس، وهذا لا يوجد إلا سماعا من

[1] - الكشف ٢١٨/١.

[2] - المصدر نفسه ٢٢٢/١.

العرب، لأن فيه خروجا عن الأصول، والفتح هو الاختيار، لأنه الأصل في المصدر والمكان، من فعل يفعل، ولأن الجماعة عليه" [1].

فالإمام مكي وإن اختار قراءة الفتح لموافقتها القياس، فهو لم يضعف قراءة الكسر، لثبوتها سماعا في لغة العرب، وصحة الرواية بها، وتلقيها بالقبول عند علماء القراءة كحمزة والكسائي.

- وقال في قراءة عاصم وابن عامر﴿ يُصْعَقُونَ ﴾ [الطور: ٤٥] بضم الياء:" ...وقد حكى الأخفش صَعُق كسَعُد)لغة مشهورة، فعلى هذا يجوز أن يكون من الثلاثي غير منقول، لغة لا قياس عليها" [2].

فالإمام مكي –رحمه الله– لم يضعف قراءة الضم، وإن كانت على غير قياس، لكونها سمعت من العرب، وتواترت عن بعض الأئمة.

سابعا: ذكر وجه في الأداء لم ينص عليه.

وهذا النوع عند الإمام مكي قليل ، ولم نجد له فيها سوى مسألة واحدة وهي مسألة الوقف على ميم الجمع حيث قال :" وأما ميم الجمع **فالقياس** يوجب جواز الروم والإشمام فيها، في الوقف على قراءة من ضمها لغير التقاء الساكنين...**وما علمت أن أحدا نص عليه بمنع ولا إيجاب**، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام في كل

[1] – الكشف ١١٩/٢.

[2] – المصدر نفسه الكشف ٢٩٣/٢.

مرفوع أو مخفوض، أو مضموم لساكن قبله، أو مكسور لساكن قبله، فالميم من جملة الحروف، فمن كان مذهبه فيها في الوصل الضم، وجب عليه أن يروم أو يشم في الوقف "[1].

ثامنا:رد القراءة الصحيحة بالقياس.

كل ما سبق ذكره من الأغراض التي وظف فيها الإمام مكي القياس، كانت مبررة ومقبولة، ولكن الذي لا يقبل منه- رحمه الله- أن ينساق وراء بعض النحاة، فيرد بعض القراءات الثابتة المتواترة، عن الأئمة الثقات، لمجرد كونها خالفت القياس، وهي زلة عالم تغتفر في بحر علمه وفضله، وهفوة يتغاضى لحسن قصده، وظنه أنه يصون كتاب الله عن اللحن والخطأ فيما يظهر له باجتهاده، فالله يغفر له ويتجاوز عنه بمنه وكرمه.

وفيما يلي أمثلة لما وظف فيه القياس لهذا الغرض:

- رده قراءة الإمام حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى ﴿ **وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ** ﴾ [النساء ١]:

حيث قال:" قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في به، وهو قبيح عند البصريين، قليل في الاستعمال، **بعيد في القياس**"[2].

---

[1] - الكشف ١/ ١٢٨، وانظر تفصيلها في ص ١٢٢ وما بعدها من هذا البحث.

[2] - المصدر نفسه ١/٣٧٥.

ثم قال بعد أن بين وجه هذا القياس وعلته:" وقرأ الباقون والأرحام بالنصب...وهو الاختيار، لأنه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة، وهو القياس، وعليه كل القراء" [1].

وقد دافع العلماء عن قراءة الإمام حمزة، وبينوا صحتها في العربية، وثبوتها في الرواية[2].

- وقال في قراءة ابن عامر﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]:" بضم الزاي على ما لم يسم فاعله،(قتل) بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، (أولاده) بالنصب،أعمل فيه القتل، شركائهم)بالخفض على إضافة القتل إليهم، لأنهم الفاعلون، فأضاف الفعل إلى فاعله، على ما يجب في الأصل، لكنه فرق بين المضاف والمضاف إليه...وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف، لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد، وقال عن قراءة الجماعة " فهذه القراءة هي الاختيار لصحة الإعراب فيها، ولأن عليها الجماعة" [3].

---

[1] – الكشف ١/٣٧٦.

[2] – انظر اللآلئ الفريدة٢/٧٩٣-٧٩٤، و شرح شعلة ص ٢٥٨.

[3] – الكشف ١/٤٥٣-٤٥٤.

فقد رد الإمام مكي قراءة الإمام ابن عامر لأنها خالفت في نظره واجتهاده قياس النحاة، وقواعدهم، إذ لا يجوز عندهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد رد الأئمة على من رد هذه القراءة، وبينوا صحتها لغة وثبوتها رواية[1].

والخلاصة مما سبق أن الإمام مكي لم يكن متوسعا في الأخذ بالقياس، وإنما كان مقلا منه جدا، وخاصة فيما يتعلق في إثبات قراءة سكت عنها النص و لم يرد فيها أداء، بل كان موقفه واضح جدا، في رد كل قياس عارض الرواية الثابتة، وخالف الأداء الذي تلقاه عن شيوخه.

وهذا خلاف ما ذكره الدكتور عبد الهادي حميتو من أن مكي كان متوسعا في الأخذ بالقياس،فقال :"وقد عول الإمام مكي بن أبي طالب القيسي على القياس المقيد كثيرا في كتاب "التبصرة "، حتى أنه جعله فيها قسيما للثابت المروي"[2]، مستدلا بقول مكي في آخر التبصرة، وهذا الكلام غير صحيح، وذلك للأمور الآتية:

- لم يكن بحسب الإحصاء العددي في كتاب التبصرة إلا أربعة وعشرين موضعا في مقابل العشرات بل المئات الحروف والكلمات التي كان معوله فيها على النص والأداء أو أحدهما.

[1] – انظر النشر ص ٥٥٥-٥٥٧، اللآلئ الفريدة٢/٨٩١-٨٩٥.

[2] – انظر قراءة الإمام نافع عند المغاربة ٦/٦١٥.

- لا يفهم من كونه جعل القياس قسيما ثالثا، أنه مساو لقسيميه، والذي يؤكد قول الإمام مكي صراحة "وهو الأقل"، ولا نبعد عن الصواب إن قلنا هو قليل جدا عنده، فقد توارد تصريح المصنف واستقراء كتابه على ذلك .

- ومما استدل به الدكتور حميتو على توسع مكي في القياس حتى جعله من زعماء المدرسة القياسية وأحد أقطابها، وهو كونه قد بنى عليه كثيرا من أحكام باب الراءات واللامات وذلك في قوله :" وقد أشار الإمام مكي في التبصرة إلى ذلك حيث قال" أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً"[1].

ولم يكن مكي بدعا فيما ذهب إليه في هذين البابين، من كون أغلب مسائلهما قيست قياسا ولم تتلق نصا، فها هو الإمام الداني الذي يعتبره د/حميتو زعيم المدرسة الاتباعية يصرح بنفس ما يصرح به عصريه الإمام مكي وذلك في قوله في آخر باب الراءات في كتاب الفتح والإمالة:" فهذه أحكام الوقف على الراءات على ما أخذناه عن أهل الأداء وقسناه على الأصول إذ عدمنا النص في أكثر ذلك وبالله التوفيق"[2].

وقال أيضا في جامع البيان في آخر باب الراءات أيضا :"فهذه أحكام الراء في الوقف على ما رواه مواس بن سهل وغيره من الرواة عن أئمتهم، وعلى هذا أخذنا لفظا عن جلة أهل الأداء وقسناه على الأصول التي أصلوها، إذ عدمنا النص على أكثره، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته"[3].

---

[1] – التبصرة ص ٤١٤.

[2] – الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ت:أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، سورية، ص ٣٣٩.

[3] – جامع البيان ص ٣٦٠.

وقد ذكر مكي الاختلاف عن أبي عمرو في حكم اجتماع الهمزتين من كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة نحو أأنزل، في قراءتها بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، أو بالتحقيق والتسهيل مع الإدخال فقال:" ...وقد رواه-أي المدــ العراقيون وأولاد اليزيدي عن أبي عمرو، وذلك أن جميعهم روى أنه يمد كل استفهام، ولم يخصوا موضعا دون موضع ، ثم أتت الرواية من غير طريق بالتخصيص، وهو أشهر في الرواية، **وهذا أقيس على أصوله أعني المد لأنه في أكثر نظائر هذا، يدخل بين الهمزتين ألفا**، إذ الاستقلال باق مع التسهيل، لأن المسهلة بزنتها محققة "[1].

وهذا إمام المدرسة الأثرية على حد تعبير د/حميتو يصرح بمثل ما صرح به مكي، ويعمل القياس في هذا الأصل فيقول:" فهذا يوجب أن يمد إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة إذ لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المد سائغا في الاستفهام كله، وإن لم يدرجوا شيئا من ذلك في التمثيل **فالقياس فيه جار ، والمد فيه مطرد** "[2].

وهذا لا ينفي وجود بعض المسائل مما اختلف فيه هذان الإمامان، في إجراء القياس فيها، لا من حيث مشروعية القياس وعدمه فيها، بل من جهة كون هذا القياس أظهر من غيره أم لا ، ويتجلى هذا في اختلافهما في كيفية الوقف على ميم الجمع، إذ اتفق الإمامان على أن النص فيها معدوم، وإنما يصار إلى معرفة حكمها بالقياس، ثم بعد ذلك اختلفا،وكل منهما قاس قياسا مغايرا لصاحبه، فيكون النظر والبحث في مثل هذا، في بيان أرجح القياسين وأظهرهما، ولله در الإمام ابن بري رحمه في إشارته إلى هذا المعنى في درره، إذ قال:

---

[1] – التبصرة ص ٢٨٠.

[2] – انظر جامع البيان ص ٢١٥.

وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس [1]

فها هنا قياسين أحدهما أظهر من الآخر، وليس ثمة قياس مقابل للنص، لذا قد يقال إن الإمام مكي-رحمه الله- قد تفرد بأشياء اعتمادا على القياس، فيقال إنها أشياء يسيرة جدا لها وجه من النظر، و لم ترد فيها رواية قاطعة ولا نص حاسم، وهذا لا يوصف صاحبه بأنه مكثر من القياس .

فقد كان الإمام مكي في كل ما أورده في كتاب التبصرة متبعا للرواية مقتفيا للآثار،لا يقدم القياس على النص حيث وجده وصح عنده، قال—رحمه الله-:"...وإنما يتأول هذا التأويل عند عدم الرواية، فأما إن روينا رواية، وصحت كان العمل عليها دون القياس"[2] .

وقال في ختام باب الراءات :"وذكر تغليظ اللام لورش بعد أحرف كثيرة، وما لم أقرأ به لا آخذ به، فتركت ذكره لذلك"[3].

وهذا كله يدل على شدة تمسكه بما تلقاه عن شيوخه رواية وأداء، دون فتح باب الاجتهاد والقياس، إلا أن الذي يؤخذ عليه هو رده لبعض القراءات المتواترة، وهو مع قلته، قد تابع فيه بعض الأئمة، وهو من الاجتهاد الخطأ الذي يرد عليه.

---

[1] – انظر النجوم الطوالع ص ٣٠.

[2] – التبصرة ص ٣٩٥-٣٩٦.

[3] – المصدر نفسه ص ٤١٦-٤١٧.

المطلب الثاني : موقف الإمام أبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ.

يعد أبو عمرو الداني من الأئمة الذين استعملوا القياس في القراءات، ووظفوه في كتبهم لأغراض متعددة، وهذا بعد الرجوع للنقول والآثار إذ هي الأصل، والذهاب إلى القياس لا يكون إلا في حالات معدودة، لمقاصد محددة، وسيتجلى في هذا المطلب بإذن الله تعالى حدود استعمال الداني للقياس، والأغراض المتوخاة من ذلك، من خلال استقراء كتابيه التيسير وجامع البيان، إذ هما عمدة كتب الداني في فن القراءات.

أولا : لبيان وجه القراءة عند انعدام النص أو غموض وجه الأداء.

وهذا هو الغرض الاستثنائي الذي يدفع علماء القراءات للقياس، وهو استعمال ضيق جدا، الدافع إليه الحاجة والضرورة، وهذه بعض الأمثلة مما استعمل فيه الداني القياس لهذا الغرض[١] :

- قال الداني بعد أن ذكر إدغام اللام في الراء لأبي عمرو البصري في قوله ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [آل عمران ٣٨] ، ﴿ قَالَ رَبُّنَا ﴾ [طه ٥٠] :" روى ذلك عن اليزيدي ابنه وأبو شعيب، وقياس ذلك ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة ٢٣]، ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر٢٨]، ولا أعلم خلاف بين أهل الأداء في إدغامها "[٢].

[١] – انظر باقي المسائل في جامع البيان ص : ٣٥٦،٣٢٧،٢٧٥،٢٣١، ٧٤٣. وفي التيسير ص ٥٤.

[٢] – انظر جامع البيان ص ١٧٩، وانظر تفصيلها في ص ١٠٣من هذا البحث.

- وقوله فيما روي عن عاصم من تبيين التاء في ﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾ [آل عمران ٦٩]:"وقياس ذلك سائر نظائره "[١]، وهو وجه شاذ لا يقرأ به ، لإجماع القراء على إدغام التاء في الطاء ، و في ذلك يقول ابن بري:

وما قرب منها أدغموا كقوله سبحانه إذ ظلموا

وقد تبين وقالت طائفه وأثقلت فلا تكن مخالفه[٢]

- وقال أيضا في إظهار الذال مع التاء في قوله (اتخذتم) وما يشبهها فيما روي عن يحي اليزيدي :" و لم يأت عن يحي نص إلا في قوله في [البقرة ٨٠] ﴿ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ ﴾ بالإدغام ، قال يحي : فأعدتها عليه – أي شيخه أبو بكر شعبة– فقلت ﴿ أَفَٱتَّخَذْتُم ﴾ [الرعد ١٦]، فقال لا تبين الذال ، وقياسه جميع ما في القرآن من الاتخاذ، و لم يأت عن يحي في أخذتم وبابه شيء"[٣].

- **ثانيا : الترجيح بالقياس:**

ومن الأغراض التي يستعمل لأجلها الداني القياس، بيان الوجه الراجح مما صحت به الروايات وورد فيه الآثار، وفيما يأتي بعض أمثلته[٤] :

---

[١] – جامع البيان ص ٢٨١.

[٢] – النجوم الطوالع ص ٧٩.

[٣] – المصدر نفسه ص ٢٨٩.

[٤] – وانظر باقي الأمثلة في الصفحات الآتية من جامع البيان : ٢٢٧،٢٢١،١٧٠،١٦٨،١٥٠، ٢٤٨،٢٤٦،٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦،٢٥٥،٢٥٣، ٢٧٠، ٣٤٧،٣٤٤،٣١٣،٢٩٣، ٣٥٣، ٣٥٤،

- قال الداني بعد أن ذكر الاختلاف في ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران ١-٢]و ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ [العنكبوت١ - ٢]، من زيادة المد وتمكينه، وعدم الزيادة والتمكين:"...والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول أقيس والثاني آثر، وعليه عامة أهل الأداء"[١].
- وقال أيضا بعد أن ذكر الاختلاف في المد بعد الهمز المغير بالتسهيل أو الإسقاط، وأن القراء فيه على مذهبين، المد باعتبار الأصل، والقصر باعتبار اللفظ العارض:"...والقولان صحيحان، وقد قرأت بهما معا، والأول أوجه، لأن من زاد في التمكين ومد عامل الأصل، ومن لم يزد وقصرها عامل على اللفظ، ومعاملة الأصل أولى وأقيس"[٢].

ثالثا :التخريج على قول إمام ونصه:

قد يستعمل الداني القياس على قول بعض الرواة، فيما يذكرونهم عن شيوخهم بألفاظ عامة، مما يندرج تحت عمومها جزئيات كثيرة، وغالب ما في هذا القسم، مما يكون فيه اختلاف بين الرواة عن الإمام، و توسعا من الداني في حصر الاختلافات

٣٥٥، ٣٥٨، ٤٨٠، ٥٠٨، ٥٠٩، ٧٠٩، ٧٤٣.وفي التيسير ص ٢١، ٢٢، ٤٠، ٣٤، ٥٨، ٨٤، ٨٤، ١٠٩.

[١] - جامع البيان ص ٢٠٧.

[٢] - المصدر نفسه ص ٢٢٥.

عن الأئمة والرواة، فإنه لا يكتفي بصريح الروايات، بل يتعداها إلى ما يستنبط من أقوالهم و يقاس على نصوصهم.

وهذه نماذج وأمثلة توضح ذلك[1]:

- وقال في الاختلاف عن قالون في ﴿ لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ [الأحزاب ٥٠]﴿ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾[الأحزاب ٥٣]:"... وقياس رواية أحمد بن صالح وأبي سليمان عن قالون تحقيق الهمزتين فيهما، وقياس رواية الحلواني عنهم من قراءتي على أبي الفتح تحقيق الأولى وتسهيل الثانية ، وبذلك قرأت ذلك عليه في روايتي"[2] .

  وهذان الوجهان غير مقروء بهما لقالون من طريق الشاطبية والطيبة

- وقال بعد ذكر الاختلاف في كيفية الابتداء من الأولى في قوله ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [النجم ٥٠]):"...الوجه الثالث أن يبتدئ الأولى بإسكان اللام ، وإثبات همزة الوصل قبلها، وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها...وهذا الوجه عندي أوجه الأوجه

---

[1] – وانظر باقي الأمثلة في جامع البيان في الصفحات الآتية : ١٦٢، ٢٠٦،٢٠٩، ٢١٥،٢١٦،٢٢٢ ، ٢٢٦، ٢٣٣،٢٣٧،٢٧١، ٣١٣،٣٢٧، ٣٢٨،٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٩،٣٦٨، ٣٧٠،٣٧٨، ٣٧٩،٣٩٠، ٣٩١،٣٩٣، ٣٩٩، ٤١٥، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٨٢، ٥١٨، ٥٤٥، ٥٥٣، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٧، ٥٨١، ٥٨٣، ٥٩٦، ٦١٣، ٦٢١، ٦٢٥، ٦٢٨، ٦٣٥، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٨، ٦٨٥، ٦٨٩، ٦٩٣، ٧٠٢، ٧٠٦، ٧٠٩، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٨، ٧٢١، ٧٣٦، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٣. وفي التيسير ص ١٨٩– ١٩٣.

[2] – جامع االبيان ص ٣٩٩.

الثلاثة وأقيسها بمذهب نافع وأبي عمرو"[1]، أي هو الذي يجري على أصول الإمامين .

رابعا : بيان فساد القياس.

قد يذكر الداني أيضا القياس في جامعه، لا ليثبت قراءة، أو يرجح وجها، أو يخرج به على نص إمام وقوله، وإنما ليبين فساده، وعدم اعتباره، وهذا غالبا ما يكون في مقام الاحتجاج، لرأيه ومذهبه، وإبطال ما تعلق به مخالفه، و القياس الفاسد الذي نبه إليه في كتابه على ضربين :

أ- **قياس فاسد لمعارضته الإجماع أو الرواية:**

- قال:" فأما قوله﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾[هود٣٠]و﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ ﴾ [غافر٤١]، فلا أعلم خلافا بينهم في إدغام الميم، وقياس ما أصلوه من إظهار المنقوص لما نقص منه، موجب الإظهار، لأن الياء من آخره قد حذفت بالنداء، و لم يجمعوا عن ذلك إلا عن أصل صحيح ورواية ثابتة"[2] .
- قال:"...وأما ما ذكروه من القياس الذي أثر ذلك عندهم ففاسد، لا يصح بوجه لخروجه عن قول جميع العلماء من القراء والنحويين"[3] .

---

[1] - جامع البيان ص ٧٣٤.

[2] - جامع البيان ص ١٦٦، وانظر تفصيلها ص ٣٤٢من هذا البحث .

[3] - المصدر نفسه ص ٢٠٠.

- قال الداني:" ...وأما قوله في المنصوبتين فغير مستطاع على النطق به، ولا موجود في نص ولا أداء، وإن كان جائزا في القياس بالغا جيدا، فإن أهل الأداء وأئمة القراءة على خلافه"[1].

- وقال في رد بعض ما نقل عن ابن كثير، في قراءة﴿ لِيَسُۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [الإسراء ٧]:"...فإن كان أراد ذلك فما حكاه جائز في القياس، غير معروف في مذهب ابن كثير"[2].

- قد بين الداني فساد قياس إدغام ﴿ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٣]على إدغام ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [النور: ٦٢] لأبي عمرو لمعارضته الإجماع والرواية، فقال "وأما الضاد فكان يدغمها في الشين في قوله في النور﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾لا غير...وقياس ذلك، قوله في النحل ﴿ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾ ، ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر"[3].

ب- قياس فاسد لكون الحكم خاص فيما ورد فيه دون غيره:

- قال الداني:" وأظهر الدال عند نافع في رواية المسيبي، وذلك قوله: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ ﴾ [البقرة ٢٥٦] لا غير، فسألت أبا الفتح عند قراءتي بروايته عن إطلاق

---

[1] - جامع البيان ص ٢٢٣.

[2] - المصدر نفسه ص ٥٩١.

[3] - جامع البيان ص ١٧٢، وانظر تفصيلها ص ١١٢ من هذا البحث .

القياس في نظائره فأبى ذلك ومنعني من إجراء القياس، وقال لي :إنما ذلك في هذا الموضع خاصة "[1].

- قال الداني نقلا عن ابن مجاهد أن ابن كثير كان يقف على ﴿ هَادٍ ﴾ [الرعد ٧-٣٣]،و﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾ [القيامة ٢٧]بالياء:"وكذلك ما أشبهه" ثم عقب عليه بقوله:" وخالفه المكيون في ذلك، فلم يطلقوا القياس في جميع المنون، بل خصوا بذلك بعضه" [2].

خامسا :تعضيد الرواية بالقياس .

ومن الأغراض التي وظف فيها الداني القياس، استعماله له لتعضيد الرواية وتقويتها، استدلالا به على صحتها، وخاصة إذا عارضها غيرها، أو وقع فيها تردد وإنكار، وهذه بعض الأمثلة التي توضح ذلك[3] :

- قال مبينا عدم الإفراط في المد لحمزة ورش :"وكذلك ينبغي أن لا يفرط فيه في مذهب ورش، وكذلك قرأت على الخاقاني وأبي الفتح عن قراءتهما، وهو الذي يوجبه القياس، ويحققه النظر، وتدل عليه الآثار، وتشهد بصحته النصوص"[4].

---

[1] - جامع البيان ص٢٧٦، وانظر تفصيلها ص ١٢٨من هذا البحث.

[2] - جامع البيان ص ٥٧٥.

[3] - وانظر باقي الأمثلة في الجامع في الصفحات: ١٧٨، ١٩٦،٢٠٤، ٣٩٢، ٤٥٢، ٧٠٩، وفي التيسير ص ١٢٨.

[4] - جامع البيان ص ١٩٦.

- وقال في قراءة البزي في قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم ﴾ [الأعراف١٢٣]بواو بعد النون بغير همز أي (قال فرعون وامنتم له):"...وإلى كون الواو زائدة ذهب ابن مجاهد، وكذلك أنكر رواية من روى ذلك وردها، وغلط ناقلها، وأخذ بما يجوز في القرءاة ويصح في القياس ويوافق الرسم "[١].

ومراده إنكار ابن مجاهد أن تكون الواو مزيدة، وإنما هي مبدلة، بدلا من همزة الاستفهام.

سادسا :بيان صحة الرواية وإن خالفت القياس.

وقد يستعمل الإمام الداني القياس أحيانا ليبين أنه جاء على خلاف الرواية الصحيحة الثابتة، وأنه لا عبرة بالقياس هنا، ولا اعتداد به، بعد صحة الرواية وثبوتها، وقد أصل هذا في مواضع من كتابه، وهذه أمثلة توضح ذلك[٢]:

- قال الإمام الداني:" قرأ نافع وابن كثير من رواية ابن فليح وابن عامر في رواية ابن عتبة وأبو عمرو ﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾[سبأ ١٤]، بألف ساكنة بدلا من الهمزة، والبدل مسموع، وهو على غير قياس"[٣].

---

[١] – جامع البيان ص ٥٢٠.

[٢] – انظر باقي الأمثلة في الصفحات ص : ٢٢٠ ،٢٥٤، ٥٤٩من جامع البيان .

[٣] – جامع البيان ص ٦٨٠.

- وقال أيضا :" قرأ نافع وابن عامر﴿ سَأَلَ ﴾[المعارج ١]بألف ساكنة بعد السين، بدلا من الهمزة، والبدل مسموع، وليس بجار على القياس"[١].

وهذه الأمثلة وغيرها تؤكد على أن الأصل عند الإمام الداني، إثبات القراءة بالنقل والرواية، فإن ثبتت، وصحت فلا عبرة بمخالفتها القياس.

سابعا:إلحاق النظائر بالأصول المطردة .

- قال الإمام الداني بعد أن ذكر أصول أبي عمرو البصري في الإدغام الكبير :

"فهذه أصول الإدغام ملخصة يقاس عليها ما يرد من أمثالها وأشكالها إن شاء الله تعالى"[٢]، وقال بعد أن ذكر الأصول المطردة في الإمالة، لمن مذهبه الإمالة:

"فهذه أصول الإمالة يقاس عليها، فأما ما بقي من ذلك مما يقع مفرقا في السور فنذكره في مواضعه إن شاء الله تعالى"[٣].

و كلام الداني لا يدل على أنه أثبت هذه المسائل بالقياس إنما لخص الباب على شكل قواعد، ثم أمر بإلحاق نظائرها بها .

---

[١] – جامع البيان ص ٧٥٥.

[٢] – التيسير ص ٣٣.

[٣] – المصدر نفسه ص ٥٠.

المطلب الثالث: موقف الإمام الشاطبي ت٥٩٠هـ .

يعد الإمام الشاطبي – رحمه الله– من الأئمة الذين استعملوا لفظة القياس في مواضع من قصيدته الشهيرة "حرز الأماني ووجه التهاني"، وفيما يلي عرض ودراسة لها، مصنفة على الأغراض التي استعمل من أجلها القياس .

أولا : الترجيح بالقياس :وفيه مسألة واحدة وهي:

– **تسهيل الهمزة الثانية في مثل** نحو﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ ﴾:

قال الإمام الشاطبي :

وَنَوْعَانِ مِنْهَا أُبْدِلاَ مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلى كالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ[1]

قال أبو شامة:[2] " ثم ذكر النوع الخامس وهو مكسورة بعد مضمومة نحو﴿ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ١٤٢] ، فقياسها أن تجعل بين الهمزة والياء لأنها مكسورة بعد متحرك أي جعلها كالياء أقيس من غيره لغة"[3].

---

[1] – حرز الأماني ص ١٧.

[2] – هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة: مؤرخ، محدث، باحث. أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته. ولي بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، له كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: الصلاحية والنورية ، وإبراز المعاني في شرح حرز الاماني، وغيرها، توفي سنة ٦٦٥هـ. انظر معرفة القراء ٣/ ١٥١٠، وغاية النهاية ١/٣٦٥.

[3] – انظر إبراز المعاني ص ١٤٥ .

وقال العلامة ابن القاصح[1]:" وقوله (كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ) يعني أن الهمزة الثانية المكسورة في ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ ونحوه تسهل كالياء، أي بين الهمزة والياء، وهو القياس في تسهيلها، ونبه على ذلك بقوله(أَقْيَسُ مَعْدِلاَ)، أي أقيس عدولا، يعني أن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والياء أقيس من عدوله إلى البدل، ومن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والواو"[2].

وكذلك نبه على هذا الإمام شعلة[3]، والإمام الفاسي، بأن القياس التسهيل[4] ، والشاطبي –رحمه الله – قد اقتفى في ذلك أثر الإمام الداني في كتابه التيسير، الذي

[1] – هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد، أبو البقاء ابن العذدي، ويعرف بابن القاصح: عالم بالقراءات، من أهل بغداد. له كتب، منها " سراج القارئ المبتدي وتذكارالمقرئ المنتهي وهو شرح على الشاطبية، و تلخيص الفوائد في شرح رائية الشاطبي المسماة " عقيلة أتراب القصائد " في رسم المصحف وغيرها، توفي سنة ٨٠١هـ، انظر غاية النهاية ١/٥٥٥.

[2] – سراج القارئ ص ١٣٧.

[3] – هو محمد بن أحمد بن محمد أبو عبد الله الموصلي الحنبلي الملقب بشعلة، إمام ناقل وأستاذ عارف كامل وصالح زاهد، قرأ القراءات صغيراً على علي بن عبد العزيز، ومن نظمه كتاب الشمعة في قراءات السبعة قصيدة رائية جمع فيها القراءات وهي في نحو نصف الشاطبية، وله شرح الشاطبية سماه كنز المعاني في شرح حرز الأماني، توفي بالموصل في صفر سنة ٦٥٦هـ .انظر معرفة القراء ٣/ ١٣٤٠، غاية النهاية ٢/٨٠-٨١.

[4] – انظر شرح شعلة ص ١٠٧،واللآلئ الفريدة ١/ ٢٥٧.

هو أصل الشاطبية، فقد ذكر الوجهين، وأخبر أن مذهب النحويين، وهو أقيس، وأن الثاني هو مذهب القراء وهو أكثر[1].

و مفاد نصوص هؤلاء الأئمة ترجيح وجه التسهيل، لأنه موافق للقياس، والمراد بالترجيح هنا أنه المقدم أداء، لا أن الوجه الآخر ضعيف.

ثانيا: القياس على أصول الأئمة ومذاهبهم:وفيه ثلاث مسائل هذا تفصيلها:

أ–إمالة﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ ﴾ [الفرقان: ٢٨]﴿ أَنَّىٰ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] **و**﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ ﴾ [الزمر: ٥٦]**قياسا على نظائرها من ذوات الياء.**

قال الإمام الشاطبي :

وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى (طَ)ـوَوْا وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلاَ [2].

فقد أخبر في هذا البيت أن المشار إليه بالطاء في قوله :طووا وهو الدوري عن أبي عمرو قرأ ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ ﴾[المائدة٣]، ﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ ﴾ [هود ٧٢] ،﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي ﴾[الفرقان ٢٨] و﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾[يوسف ٨٤] ، ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾[الزمر ٥٦] وألف ﴿أَنَّىٰ ﴾[أول مواضعها البقرة٢٢٣]الاستفهامية حيث كانت، بين اللفظين أي بالتقليل.

قال الإمام الفاسي :" ثم أمر بقياسها عن غيره، فقال:وعن غيره قسها، يعني

[1] – انظر التيسير ٣٤ .

[2] – حرز الأماني ص ٢٦.

قسها عن غيره على أشباهها من ذوات الياء، فاقرأ لكل قارئ على قاعدته "[1].

وقال الجعبري موضحا مذاهب القراء فيها، مبينا أن إجراء القياس هنا، هو قياس نظيراتها عليها بالنسبة لأصل كل قارئ في هذا الباب فقال:"ومعنى قوله: قسها؛ أي: أَجْرِ فيها مذاهب القرّاء في نظيرها فافتحها لابن كثير وقالون والسوسي وابن عامر وعاصم وأملها كبرى لحمزة وعليّ وأَجْرِ فيها وجهي التقليل والفتح لورش، ونصّ عليه حيث كانت عبارة التيسير تقتضي تحتّم فتحها لورش"[2].

ونظيراتها هي كل ما كان على وزن فعلى، وقد جمعها بعضهم فبلغت عشرين كلمة.[3]

إلا أنهم اختلفوا في ألف كلتا، فذهب جماعة إلى أنها للتأنيث فتكون على زنة فعلى بكسر الفاء فتمال لحمزة والكسائي، وتقلل للبصري قولا واحدا، ولورش فيها الفتح والتقليل، وهذا كله عند الوقف عليها، وذهب الجمهور إلى أن ألفها للتثنية، وعليه فلا إمالة فيها ولا تقليل لأحد، وهذا قول عامة أهل الأداء.[4]

---

[1] – اللآلئ الفريدة ص ٤٢٦، وانظر سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان بن القاصح، تحقيق :جمال الدين محمد شرف، ط١، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ص ٢٠٩.

[2] – كنز المعاني للجعبري بتحقيق عبد الرحيم بن لطف الله العباسي ص ٢٣٥، وانظر عبارة التيسير ص ٤٨.

[3] – انظر الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي ط٤، دار السلام ، القاهرة ، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ، ص ١٢٤.

[4] – انظر المصدر نفسه ص ١٢٤.

فالقياس الذي استعمله الشاطبي هنا، هو التخريج على أصول الأئمة ومذاهبهم المطردة في الباب.

ب–إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة:

اتفق أبو عمرو من –روايتيه– والكسائي من رواية الدوري، على إمالة كل ألف بعدها راء متطرفة مجرورة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة عنه، نحو (الدار والغار، والقهار، والغفار، والنهار، والديار، والكفار، والفجار، والإبكار، وبدينار، وبقنطار، وبمقدار، وأنصار، وأوبارها، وأشعارها، وآثارها، وآثارهم، وأبصارهم، وديارهم)[1].

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي –رحمه الله–:

وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرٍ أَمِلْ (تُـ)ـدْعى (حَـ)ـمِيداً وَتُقْبَلاَ

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَـارِ مَعْ حِمَـارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلاَ[2]

قال ابن القاصح شارحا للبيتين :

"وهذا نوع آخر من الممالات، وهي كل ألف متوسطة قبل راء مكسورة وتلك الراء طرف الكلمة، أمر بإمالة هذه الألفات للمشار إليهما بالتاء والحاء في قوله (تدعى حميدا)، وهما الدوري عن الكسائي وأبو عمرو، أراد براء الطرف الراء المتطرفة (كأبصارهم)، وزنه أفعال و(دار) وزنه فعل وحمار وزنه فعال وكفار وزنه فعال، والراء في جميع الأمثلة لام الكلمة ...واحترز بقوله (را طرف) عن مثل (نمارق) و(الحواريين)"[3].

---

[1] – انظر النشر ص ٤٠٥.

[2] – حرز الأماني ص ٢٦.

[3] – سراج القارئ ص ٢١١.

ثم مثل الإمام الشاطبي –رحمه الله- لذلك بـــ(أبصارهم، والدار ،الحمار، حمارك)، فأشار بالأمثلة المذكورة إلى ما اتصل به ضمير وما لم يتصل به سيان في ذلك ، ثم قال بعد الأمثلة التي أتى بها : (واقتس لتنضلا) أي اقتس على هذه الأمثلة ما شابهها وما شاكلها، فأمل لهما لتنضل أي لتغلب، يقال ناضل القوم فنضلهم إذا رماهم فغلبهم في الرمي[1].

فالشاهد هنا في بيتي الشاطبي هو قوله (واقتس لتنضلا)، فهذه الأمثلة ذكرها ليقاس عليها مثيلاتها ونظائرها، مثلما قال الجعبري –رحمه الله-:" وأجْرِ حكم المذكور في غير المذكور الجامع الشرائط فإنّ النّقل اطّرد فيه"[2].

فهو من القياس على أصول الأئمة وقواعدهم المطردة في الباب.

ج–إلحاق الجزئيات بالأصول الكلية المطردة .

قال الإمام الشاطبي:

فَهذِي أُصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطِّرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللهِ فَانْتَظَمَتْ حُلاَ[3]

يشير الشاطبي بهذا إلى ما سبق أن ذكره من الأصول، والقواعد الكلية في أبواب القراءات، فأمر القارئ أن يقيس ما يدخل تحتها من جزئيات ويلحقها بها، وقد اقتدى بذلك بالإمام أبي عمرو الداني صاحب التيسير، فقد قال بعد فراغه من باب الزوائد: "فهذه الأصول المطردة قد ذكرناها مشروحة على قدر ما يحتمله هذا

[1] – اللآلئ الفريدة ١/٤٣٤.

[2] –كنز المعاني للجعبري بتحقيق العباسي ص ٢٤٩.

[3] – حرز الأماني ص ٣٦.

المختصر من تقليل اللفظ وتقريب المعنى **ليقاس عليها ما يروي منها** فيعمل على ما شرحناه"[1] .

وإن إلحاق الجزئيات بأصولها الكلية مقيد بما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، وهذا ما أشار إليه أبو شامة في قوله :"وأقول المراد من إفراد الأصول بأبواب قبل الشروع في السور الفرق بين ما يطرد حكمه وما لا يطرد والمطرد هو المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء وكل باب من أبواب الأصول لم يخل من حكم كلى يستمر في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم "[2].

وليس المراد بالقياس هنا إثبات قراءة أو وجه، إنما قصد الشاطبي تلخيص الأبواب في قواعد ثم أمر بإلحاق نظائرها بها.

ثالثا: المنع من القياس الفاسد :

قال الشاطبي : وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلا [3]

ومراده بهذا منع القياس المطلق، وهو لا يناقض ما ذكره من القياس في مسائل أخرى، وقد تم دراسة هذه المسألة فيما سبق [4] .

---

[1] – انظر التيسير ص ٧١.

[2] – إبراز المعاني ص ٣١٧، وانظر شرح ابن القاصح ص ٢٨٣.

[3] – حرز الاماني ص ٢٩.

[4] – انظر أنواع القياس (القياس المطلق) ص ١٠٨من هذا البحث .

رابعا :**قبول القراءة وإن خالفت القياس**: وفيه مسألة واحدة .

- **تصحيح قراءة يحسب بكسر السين، مع خروجها عن القياس**: قال الشاطبي:

وَيَحْسَبُ كَسْرُ السِّينِ مُسْتَقبَلاً(سَمَا) (رِ)ضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلاَ[1] .

قال أبو شامة مبينا وجه خروج هذه القراءة عن القياس:

"والكسر والفتح في ذلك لغتان مشهورتان، والفتح هو الجاري على القياس، لأن ماضيه مكسور السين والغالب على الأفعال التي ماضيها كذلك أن مستقبلها بالفتح كعلم يعلم وشرب يشرب، وأما إتيان المستقبل بالكسر كالماضي فخارج عن القياس، ولم يأت إلا في أفعال يسيرة منها، (حسب ونعم وبئس)، فهذا معنى قوله (وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلاَ) أصلته العرب وعلماء العربية، وفاعل (يلزم)ضمير يرجع على يحسب أي لو لزم القياس لكانت سينه مفتوحة واختار أبو عبيد قراءة الكسر "[2].

وقال الإمام الفاسي:" فمن قرأ بالكسر آثر اللغة الحجازية، ومن قرأ بالفتح آثر الإتيان بالأصل، والجري على القياس، وهي لغة بني تميم، واللغتان فصيحتان مشهورتان"[3].

---

[1] – حرز الأماني ص ٤٣.

[2] – إبراز المعاني ص ٣٧٧، وانظر شرح ابن القاصح ص ٣٢٨.

[3] – اللآلئ الفريدة٢/ ٧٢٦.

فالشاطبي هنا يؤكد على ما سبق أن قرره من أن القراءة إذا صحت رواية وثبتت لم ترد بقياس العربية، طالما وجد لها وجه صحيح في اللغة.

المطلب الرابع: موقف الإمام ابن الجزري ت ٨٣٣هـ.

ومن الأئمة الذين استعملوا القياس في القراءات خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري –رحمه الله– في كتابه النشر في القراءات العشر، وهذه الأقيسة الواردة في كتابه، بعضها نقله عن غيره من الأئمة، وبعضها قاله باجتهاد منه، وفي هذا كله لم يخرج الإمام ابن الجزري– رحمه الله– في استعماله للقياس عن الأغراض التي سبقه إليها الأئمة المتقدمون، وفيما يأتي بيان لأغراض القياس عنده مع أمثلتها من كتابه :

أولا:لبيان وجه القراءة عند انعدام النص .

تعد هذه الصورة من أندر الصور عند الإمام ابن الجزري –رحمه الله–، مما صرح فيه بأنه قاله برأيه وقياسه، بما لا يخرج عن أصول الأئمة، وهذا عند انعدام النص، و لم نجد له إلا هذين المثالين :

- **ترك مد البدل في الوقف على دعاء في سورة إبراهيم .**

فقد ذكر بعد أن بين حكم المد بعد السبب المغير، حكم مد الياء الزائدة الواقعة بعد همز وصلا ووقفا، وذلك في ثلاث مواضع فقال: " وأما ﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ ﴾ في [يوسف٣٨] ﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا ﴾ في[نوح٦] حالة الوقف، ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ في إبراهيم[٤٠-٤١] حالة الوصل، فكذلك هم فيها على أصولهم

ومذاهبهم عن ورش، لأن الأصل في حرف المد من الأوليين الإسكان، والفتح فيها عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المد في الثالثة عارض حالة الوصل اتباعا للرسم، والأصل إثباتها فجرت فيها مذاهبهم على الأصل و لم يعتد فيها بالعارض وكان حكمها حكم من ﴿ وَمِن وَرَآءِ ﴾ [هود ٧١]في الحالين **وهذا مما لم أجد فيه نصاً لأحد بل قلته قياساً والعلم عند الله تبارك وتعالى**. وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في ﴿ دُعَآءِ ﴾ في إبراهيم وينبغي أن لا يعمل بخلافه" [١].

فالأولين لا ريب في المد فيهما بسبب ثبوت الياء، حال الوقف، وذلك لأن الياء ثابتة فيهما وقد حركت وصلا بالفتح من أجل الهمز، فلا تمد وصلا بهذا العارض، بخلاف الوقف فقد زال العارض.

وأما الثالثة وهي ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾ فقد اتفقت المصاحف على رسمها محذوفة من ياء الإضافة[٢]، فمن ثم وقع الإشكال في قراءاتها وقفا، فهل تعامل معاملة الأصل، أي اعتبار أن الياء ثابتة أصلا، أم تعامل على ما رسمت به، أي بحذف الياء، فلا يجري فيها حينئذ المد، لانعدام حرفه، ولكن العلماء أجروها على الأصل، و لم يعتدوا فيها بعارض حذف المد من أجل الرسم، وكانت هذه الكلمة دائرة بين أصلين، إما أن تلحق بنظيرتيها الأوليين، وهذا باعتبار أن الياء ثابتة أصلا.

---

[١] – النشر ص ٢٥٩.

[٢] – انظر مرسوم الخط لابن الأنباري ص ٤٣، والمقنع ص ٣١، والمختصر في مرسوم المصحف الكريم لأبي طاهر العقيلي ص ٦٧.

وإما أن تلحق بما يشبهها وهو كلمة (من وراء)مما ليس فيه ياء، ويكون حكمها حكمه في الحالين، لكن ألحقت بـــ (من وراء).

وقد صرح الإمام ابن الجزري –رحمه الله– أنه لم يجد هذا منصوصا عن العلماء، إنما قاله قياسا.

- ذكر الإمام ابن الجزري اقتران الإمالة مع الإدغام الكبير للسوسي، في حالة إدغام الراء في مثلها أو في اللام–وصلا–، هل تبقى الإمالة مع الإدغام، والاعتداد به،وهذه مذهب أكثر أئمة القراءة واللغة، أم عدم اعتباره والأخذ بالفتح حينها.

وقد رجح وجه الإمالة لمن يأخذ بالفتح في هذا الباب، في حالة وجود الكسر بعد الألف فقال:"وقد تترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله﴿ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾[غافر٤٩] لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام بخلاف غيره (**قُلْتُه**) **قياساً** والله أعلم"[1].

ثانيا : الترجيح بالقياس: استعمل ابن الجزري القياس أيضا بكثرة في الترجيح فيما تختلف فيه الروايات، ويكون كل منهما صحيحا ثابتا، أو مما تختلف فيه أنظار علماء

[1] – النشر ص ٤١٨ .

القراءات واجتهاداتهم، فيكون ما وافق القياس أرجح ومقدما لديه، وهذه بعض صوره، ونماذجه[1]:

قال بعد أن ذكر الخلاف في حكم المد بعد الهمز المغير :

"والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نصاً وأداء، قرأت بهما جميعاً والأول أرجح عند جماعة من الأئمة كأبي عمرو الداني وابن شريح وأبي العز القلانسي والشاطبي وغيرهم وحجتهم أن من مد عامل الأصل ومن قصر عامل اللفظ **ومعاملة الأصل أوجه وأقيس**"[2].

وقال بعد ذكر الاختلاف في حركة الهاء بعد إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله ﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾ [البقرة: ٣٣]و﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ ﴾ [الحجر: ٥١] :"واختلف أئمتنا في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياء قبلها في قوله ﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾ في البقرة ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ ﴾ في الحجر فكان بعضهم يروي كسرها لأجل الياء كما كسر لأجلها في نحو (فيهم، ويؤتيهم) فهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد وأبي الطيب ابن غلبون وابنه أبي الحسن ومن تبعهم. وكان آخرون يقرؤونها على ضمتها لأن الياء عارضة أو لا توجد إلا في التخفيف فلم يعتدوا بها. وهو اختيار ابن مهران ومكي والمهدوي وابن سفيان والجمهور، وقال أبو الحسن بن غلبون كلا الوجهين حسن. وقال صاحب التيسير

[1] – وانظر باقي الأمثلة في النشر في الصفحات : ٢٠٦، ، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٧، ٤٧٠، ٤٧٤، ٥٠٣، ٥٣٦.

[2] – النشر ص ٢٦٦.

وهما صحيحان. وقال في الكافي الضم أحسن (قلت) **والضم هو القياس وهو الأصح**"[1].

ثالثا :التخريج على قول إمام ونصه.

يوظف الإمام ابن الجزري –رحمه الله– القياس في بعض الأحيان، للتعرف على مذهب إمام من الأئمة، في قراءة حرف من حروف القرآن، وذلك عند اختلاف الروايات، أو انعدام النص في جزئيات محددة، تشملها النصوص العامة فيلحقها بها ، وهذه بعض الأمثلة عليه[2]:

وقال بعد أن ذكر الاختلاف عن يعقوب في اختلاس الهاء من يره :

"واختلف في اختلاسه عن يعقوب وابن وردان، فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه عن رويس عنه أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح اختلاسهما،وهو**القياس عن يعقوب**،وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه قرأنا بهما وبهما نأخذ "[3].

---

[1] – النشر ص٣٢١.

[2] – انظر بقية الأمثلة في النشر في الصفحات :٢٠٢، ٢١٦، ٢٥٧، ٢٩٤، ٣٨٧، ٤٤٦، ٤٦١، ، ٤٧٧، ٥٠٢، ٥٠٤.

[3] – النشر ص ٢٣٥.

قال مبينا وجه قراءة يعقوب لما حذفت منه الياء لغير تنوين "فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع، **وهو قياس مذهبه وأصله**، وقد نص على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي وأبو عمرو الداني."[1]

رابعا : بيان فساد القياس.

وقد عني الإمام ابن الجزري –رحمه الله– عناية ملحوظة بالتنبيه على الأقيسة الفاسدة التي صدرت من بعض علماء القراءات، وبيان وجه فسادها وبطلانها، وقد تتبعنا هذه المواضع فأمكن تصنيفها إلى الأصناف الآتية:

أ- **قياس فاسد لمعارضته الإجماع أو الرواية:**

وهو القياس الذي يكون مصادما للنصوص الثابتة لبعض العلماء، أو معارضا لما أجمعوا عليه تلقيا وأداء، وهذه بعض أمثلته [2]:

- قال ابن الجزري في وجه النقل من غير إدغام في قوله تعالى: ﴿ **لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا** ﴾ [يوسف: ٥٣]:" قد قرأت به عنه وعن البزي من طريق الإقناع وغيره وهو مع قوته قياساً ضعيف رواية"[3].

---

[1] – النشر ص ٤٦٥.

[2] – وانظر باقي الأمثلة في النشر في الصفحات: ٢٠١، ٤٦١، ٥٣٤، ٥٣٥.

[3] – المصدر نفسه ص ٢٨٧، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي ص٣٤٢ من هذا البحث .

-وقال مبينا فساد قياس من ذهب إلى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة، قياسا على﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٥٥]،في مثل قوله ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢٣] ونحوها فقال :" وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾وأما ادعاؤه عدم النص فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك. والناس كلهم في سائر الأعصار وأقطار الأمصار ممن أدركناهم وأخذنا عنهم وبلغتنا روايتهم ووصلت إلينا طرقهم لم يختلفوا في ذلك ولا حكوا فيه وجهاً ولا احتمالا ضعيفاً ولا قوياً فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة والله يوفقنا جميعاً لفهم الحق واتباعه وسلوك سبيله بمنه وكرمه" [١].

ب- قياس فاسد لكون الحكم خاص فيما ورد فيه دون غيره.

وقال بعد أن ذكر الاختلاف في اختلاس ضمة الراء واختلاسها من يأمركم وتأمرهم ويأمرهم ، وينصركم ويشعركم :"... وبعضهم أطلق القياس في كل راء نحو (يحشرهم، وأنذركم، ويسيركم، وتظهرهم) وجمهور العراقيين لم يذكروا (تأمرهم، ويأمرهم) وبعضهم لم يذكر (يشعركم) أيضاً (قلت) الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً إذ النص فيها وهو في غيرها معدوم عنهم"[٢].

[١] - النشر ص ٤٥٠.

[٢] - المصدر نفسه ص ٥١٩.

ج- **قياس فاسد لوجود فارق مؤثر :**

قال ابن الجزري مبينا فساد مكي قول في تجويزه الإشارة في الوقف على ميم الجمع قياسا على هاء الضمير:" وشذ مكي فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياساً على هاء الضمير وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير صحيح لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة، بخلاف المم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين"[1].

د- **قياس فاسد لعدم اعتماده على أصل .**

من ذلك تضعيفه لقول من ذهب إلى الفتح في المنون مطلقا في الوقف، لمن قرأ بالإمالة أو التقليل، فقال:"وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً، من ذلك في الوقف عمن أمال وقرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال:

" (وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا) وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوى فقال: (وقد فتح قوم ذلك كله)قلت : ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا

[1] - النشر ص ٤٥٣، وانظر تفصيل المسألة ص ١٢٢ من هذا البحث.

القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، **وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية**"[1].

خامسا :تعضيد الرواية بالقياس .

ويوظف ابن الجزري القياس أيضا لتقوية الرواية، وبيان صحتها، بدلالة موافقتها للقياس، فيكون القياس داعما للرواية ومؤيدا لها بعد ثبوتها، وهذه بعض أمثلتها[2]:

وقال مبينا شذوذ مكي في قوله بالوقف على الراء بالتفخيم مع إمالة الألف بين بين، في نحو (الدار، والنار) ونحوها :" وشذ مكى بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين... وهو قول لا يعول عليه ولا يلتفت إليه بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة سواء أسكنت أم رمت لا نعلم في ذلك خلافاً وهو القياس وعليه أهل الأداء والله أعلم"[3].

قال مبينا اختياره السكت في غير حرف المد لحمزة:" واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعا بين النص والأداء والقياس "[4].

---

[1] – النشر ص ٤٢٠، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي ص٣٦٠ من هذا البحث .

[2] – انظر باقي الأمثلة في النشر في الصفحات : ٢٤٠، ٢٨٦، ٣٣٠، ٤١٩، ٥٠٠، ٥٨٠، ٦٢٦.

[3] – النشر ص ٤٤٢، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي ص ٣٧٨.

[4] – المصدر نفسه ص ٣١٥، وانظر تفصيل المسألة ص ٣٢٣من هذا البحث .

سادسا :بيان صحة الرواية وإن خالفت القياس.

ومع هذا كله لم يسترسل ابن الجزري –رحمه الله– في الاعتداد بالقياس ومحاكمة القراءات الصحيحة الثابتة إليه، كما فعل ذلك بعض النحويين و المفسرين، بل نجده يثبت القراءة التي خالفت القياس، إذا صحت وثبتت عنده، ولو خالفت قياس اللغة، وقد صرح بهذا في مواضع من النشر وهذه أمثلتها[1]:

وذكر اختلاف العلماء في تحقيق همزة ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾ [محمد٣٨] أو تسهيلها، وإبدالها، وحذف الألف منها فقال :" وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة أو هاء تنبيه تمحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صح عندنا من أن أبي عمرو أنه نص على إبدال الهاء من الهمزة لم نصر إليه ولم نجعله محتملاً عن أحد من أئمة القراء لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس"[2].

وقد أثبت قراءة هشام لأفئدة بالياء (أفئيدة) بياء بعد همزة، بالرغم من مخالفتها القياس فقال :"واختلف عن هشام في ﴿ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم ٣٧]، فروى الحلواني عنه من جميع طرقه بياء بعد الهمزة هنا خاصة وهي رواية العباس بن الوليد

[1] – وانظر أيضا النشر ص ٣٢٦، ٣٣٢.

[2] –المصدر نفسه ص ٣٠١.

البروتي عن أصحابه عن ابن عامر، قال الحلواني عن هشام هو من الوفود فإن كان قد سمع فعلى غير قياس" [1].

سابعا: رد القول لعدم اعتماده على رواية صحيحة أو قياس معتبر.

ويوظف ابن الجزري –رحمه الله– القياس أحيانا ليستدل به على بطلان قول من الأقوال، لم يتوافر له ثبوت الرواية، وانضاف إلى ذلك عدم اعتماده على قياس معتبر، فمن ذلك رده تفسير بعضهم لما نقل عن أبي عمرو البصري أنه كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج القراءة لم يهمز، إذ فسر الإدراج بالوصل الذي هو ضد الوقف، وفرع عليه أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز إذا وصل، فإذا وقف حقق، فبين ابن الجزري فساده وعدم استناده على نقل ولا قياس فقال :" والمقصود بالإدراج هو الإسراع وهو ضد التحقيق لا كما فهمه من لا فهم له من أن معناه الوصل الذي هو ضد الوقف وبنى على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل فإذا وقف حقق وليس في ذلك نقل يتبع ولا قياس يستمع"[2].

وقال في بيان بعض أوجه إبدال الهمز في الوقف لحمزة، مما أشار إليه الشاطبي في قوله:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قِبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلاَ [3]

---

[1] – النشر ص ٥٨١.

[2] –النشر ص ٢٩٣.

[3] – حرز الأماني ص ٢٠.

" فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإحمال لا يصح رواية ولا قياساً والله أعلم" [1].

ثامنا: استعماله لأقيسة غيره من الأئمة.

وقد يستفيد الإمام ابن الجزري –رحمه الله– من أقيسة غيره من الأئمة الذين سبقوه، فيذكرها في كتابه، مؤيدا وموافقا لها تارة، وناقدا لها ومعارضا تارة أخرى، وكل ذلك بالحجة والدليل، وليس مجرد تعصب أو تقليد، فمن الأئمة الذين نقل عنهم:

- الإمام مكي بن أبي طالب القيسي مما أورده في كتابه التبصرة[2].
- الإمام أبو عمرو الداني: في كتابيه جامع البيان [3]والتيسير[4]،وقد أكثر النقل عنه .
- أبو الفتح بن شيطا[5].

---

[1] – النشر ص ٣٣٠.

[2] – انظر النشر ص ٢٥٨، ٢٩٧، ٣١٢،٤٤٤.

[3] – النشر ص ٢١٥،٢٢٢،٢٦٢،٢٧٥،٢٨٠، ، ٢٨٨، ٣٠٧، ٢٩١،٣٩٤،٣٠٨،، ٣٩٦، ٤٢١، ٤٤٩، ٤٥٤، ٦١٧.

[4] – المصدر نفسه ص ٢٧٥.

[5] – المصدر نفسه ص ٣٢٤. وهو المقرئ الأستاذ عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان ابن شيطا البغدادي مصنف كتاب التذكار في القراءات العشر، قرأ بالروايات على أبي الحسن علي بن وجماعة، وكان ثقة عالما بوجوه القراءات بصيرا بالعربية توفي في صفر سنة ٤٥٠ هـ . انظر معرفة القراء ٧٩١/٢، وغاية النهاية ٤٧٣/١.

- الإمام السخاوي [1].
- أبو علي الفارسي[2].
- الإمام عبد الله محمد بن الحسن الفاسي[3]في كتابه اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة.
- الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري [4] في شرحه على الشاطبية.
- الإمام القيجاطي [5] .

وهذه النقول المختلفة التي نقلها الإمام ابن الجزري عن هؤلاء الأئمة، تدل على استعمالهم للقياس في القراءات لأغراض مختلفة، وليس بالضرورة ذلك لإثبات قراءة، وقد يكون ترجيحا لوجه على آخر، أو تعضيدا للرواية، أو التخريج على قول إمام، أو ذكره لبيان فساده، أو غير ذلك.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى:

١- أن علماء القراءات لم يعزفوا عن استعمال القياس في كتبهم، على اختلاف بينهم في القلة والكثرة، والتي مردها إلى توسع المصنف في إيراد الطرق والروايات، أو

---

[1] - النشر ص ٢٠٠.

[2] - النشر ص ٢٨٤.

[3] - المصدر نفسه ص ٢٧٠.

[4] - المصدر نفسه ص ٣١٠.

[5] - انظر تفصيلها ص ٣٥١من هذا البحث .

إقلاله وتوسطه، فمن هاهنا وجدنا أن مكيا كان أقل الأئمة استعمالا للقياس، ومبرر ذلك أنه اقتصر في كتابه على القراءات السبع برواياتها المشهورة، فلم يتجاوز أربعة عشر رواية، وأما الداني فقد توسع في إيراد الطرق والروايات عن القراء السبع، فلذلك كثرت عنده الأقيسة في كتابه الجامع، بخلاف كتاب التيسير الذي اقتصر فيه على عدد الروايات المشهورة عن الأئمة السبع، فكانت مادة القياس فيه قليلة مقارنة بالجامع، وكذلك بالنسبة لكتاب النشر فقد كثرت مادة القياس فيه، باعتبار أنه ذكر فيه كل ما صح عنده من القراءات المتواترة بطرق كثيرة بلغت ما يقارب الألف طريق.

٢-أغلب هذه الأقيسة التي وردت عن الأئمة إنما كانت في ترجيح رواية على رواية، أو الاستئناس به في تعضيد رواية ثابتة أساسا، وأقله جاء لبيان وجه قراءة سكت عنها النص، سكوتا مطلقا، وهو قليل جدا، أو ورد فيها النص ولكن كان عاما، أو لم يرد بخصوصها، فيلحق بما يشبهها، أو يدرج تحت عموم النص وما يقتضيه، وهذا الذي يعبر عنه الأئمة بقولهم وقياس قول فلان كذا، أو قياس مذهب فلان كذا، ونحو هذه العبارات.

٣- لم نجد فيما وقفنا عليه من نصوص هؤلاء الأئمة الذين تتبعنا كتبهم، عندهم قياسا مطلقا لم يعتمدوا فيه على أصل من رواية أو أداء.

٤-كان أئمة القراءات الذين درسنا أقوالهم، وخاصة الداني وابن الجزري، حريصين على التنبيه على الأقيسة الفاسدة التي غلط فيها أئمة سابقون، أو معاصرون لهم، ونقدها وبيان خطئها، حتى لا يغتر بها من لا تحقيق عنده، ولا رسوخ قدم في هذا العلم .

الفصل الرابع : الأثر السلبي لاستعمال القياس في القراءات .

المبحث الأول :أثر القياس في توهين بعض القراءات المتواترة وردها.

المطلب الأول: إنكار الزمخشري المد في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ .

المطلب الثاني:رد قراءة الإسكان في﴿ نِعِمَّا ﴾ وبعض أوجه الإدغام الكبير.

المبحث الثاني : أثر القياس في نشأة قراءات شاذة.

المطلب الأول : نماذج من اختيارات ابن محيصن.

المطلب الثاني :نماذج من اختيارات ابن مقسم .

المطلب الثالث: نماذج من اختيارات عيسى بن عمر البصري.

المبحث الثالث: أثر القياس في نشأة آراء وأداءات ضعيفة في علم القراءات.

المطلب الأول : أداءات بنيت على القياس حكم عليها الشاطبي بالشذوذ.

المطلب الثاني : أداءات بنيت على القياس حكم عليها ابن الجزري بالشذوذ.

تمهيد : إن استعمال علماء القراءات للقياس قد أثرى الدرس القرائي، وأدخل على كتب القراءات التي هي في الأصل كتب نقل ورواية، جانبا من الاجتهاد المحمود، تجلت فيه عبقرية علماء القراءات، ووسع عندهم مدارك الدراية.

وقد تقدم في الفصل السابق، بيان جوانب من الآثار الإيجابية التي وظف فيها علماء القراءات القياس، وبخاصة فيما يتعلق بإثبات أوجه من القراءة سكت عنها النص، أو بيان مدى اعتماد العلماء عليه في الترجيح بين القراءات، فلا نعيد الكلام على هذا الجزئيات، ولكن سيتم تسليط الضوء على الجانب الآخر وهو الأثر السلبي لتوظيف القياس في القراءات، وسنتناول هذا الفصل ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول :أثر القياس في توهين بعض القراءات المتواترة وردها.

قد بالغ بعض أئمة اللغة في الاعتداد بالقياس، ومحاكمة القراءات إليه، وكان نتيجة ذلك أن ردوا بعض القراءات وطعنوا فيها، أو ضعفوها و وهنوها، معرضين عن ثبوت الرواية واستفاضتها عند علماء القراءة، وقد رد عليهم علماء القراءات وبينوا خطأهم، في استعمالهم هذه الأقيسة المخالفة لما ثبت رواية ونصا، مؤكدين على أن القراءة سنة متبعة، فإذا صحت لم يردها قياس عربية، ولا مخالفة لغة، وفيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك .

المطلب الأول : إنكار الزمخشري[1] المد في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]

من القراءات التي ردها بعض النحويين زعما منهم أنها تخالف القياس، قراءة أأنذرتهم بإبدال الهمزة الثانية حرف مد طولا، وهي قراءة ورش عن نافع من رواية الأزرق[2]، ومن هؤلاء أبو القاسم الزمخشري، إذ يقول في تفسيره:

" وقرئ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ قد أفلح.

فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفا؟ قلت هو لاحن خارج عن كلام العرب خروجين:

أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حَدِّه، وحَدُّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفا مدغما نحو قوله(الضالين) و(خويصة).

---

[1] – هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والاداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) ، أشهر كتبه الكشاف في تفسير القرآن، وكان معتزلي المذهب، مجاهرا، توفى سنة ٥٣٨هـ. انظر طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق:علي محمد عمر، ط١، مطبعة الحضارة العربية، الناشر: مكتبة وهبة، مصر، (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م)، ص ١٢٠-١٢١.

[2] – انظر التيسير ص ٣١-٣٢، والنشر ص٢٧٣.

والثاني: إخطاء طريق التخفيف، لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس" [1].

ومراد الزمخشري بهذا أنها خرجت على القياس، إذ القياس عنده يقتضي التسهيل،وهذا قد نبه عليه غير واحد من الأئمة، فهو وإن لم يذكر أنه رد هذه القراءة بمخالفتها القياس لفظا، فقد ذكر ذلك معنى، وهو قوله" إخطاء طريق التخفيف، لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين، فأما القلب ألفا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس" ، فالقياس في اللغة العربية يقتضي أن تسهل الهمزتين المفتوحتين بين بين، والإبدال يكون للهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها، هذه هي القواعد المطردة في اللغة العربية، وما خرج عن ذلك فهو استثناء لا يقاس عليه .

وهذه نصوص الأئمة تؤكد على ذلك:

منهم الإمام الداني فقد قال في التيسير:" فورش يبدلها ألف والقياس أن تكون بين بين"[2].

وقال في الاقتصاد:" فروي عنه البدل للهمزة، وهي رواية أكثر المصريين ، وذلك ضعيف في العربية، على أن قطربا حكاه عن العرب"[3].

---

[1] -الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٨٧/١-٨٨.

[2] – التيسير ص ٣٦.

[3] – (مخطوط) نقلا عن شرح المنتوري ٢٥٨/١.

وقال في إرشاد المتمسكين :" وهو قول شيوخ المصريين وذلك ضعيف في القياس، غير أني به قرأت عليهم"[١].

وقال في إيجاز البيان والإيضاح:" والبدل على غير قياس"[٢].

وقال في جامع البيان:" روى أبو يعقوب عن ورش أداء تحقيق الأولى، وإبدال الثانية ألفا محضة، والإبدال على غير قياس"[٣] .

وقال عن وجه التسهيل في إيجاز البيان:" وهذا قول عامة البغداديين وأهل الشام، ممن وصلت إلينا الرواية عنه منه، وهو الوجه السائر في العربية، والقياس المطرد في العربية"[٤] .

وقال في الاقتصاد:" (وهو الصحيح في العربية)، وقال في إرشاد المتمسكين:(وهو الصحيح في القياس والرواية)"[٥] .

وقال ابن الباذش :" والقياس أن تكون بين بين، وبه أخذ له أبي —رضي الله عنه — في هذا الفصل، وبه قرأت عليه" [٦].

---

[١] – (مخطوط) نقلا عن شرح المنتوري ٢٥٨/١.

[٢] – المصدر نفسه .

[٣] – جامع البيان ص ٢٠٨.

[٤] – (مخطوط)بواسطة شرح المنتوري ٢٥٩/١.

[٥] – انظر المصدر نفسه ٢٥٩/١.

[٦] – انظر الإقناع ص ٢٢٥.

فهؤلاء العلماء مُقرون بأن التسهيل هو القياس، وهو الأكثر استعمالا في العربية، لكنهم لم يضعفوا هذه القراءة، فقد قرؤوا بها، ورووها في كتبهم، وبعضهم اختار التسهيل ترجيحا فقط .

وقد بين العلماء فساد قول الزمخشري، وأنه لا ترد قراءة بمثل ذلك، فمن هؤلاء الإمام ابن حيان[1] معقبا على الزمخشري إذ يقول :

"وقد أنكر هذه القراءة الزمخشري، وزعم أن ذلك لحن وخروج عن كلام العرب من وجهين: أحدهما : الجمع بين ساكنين على غير حده . الثاني : إن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها هو بالتسهيل بين بين لا بالقلب ألفاً ، لأن ذلك هو طريق الهمزة الساكنة، وما قاله هو مذهب البصريين ، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون . وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن" [2].

[1] – هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفى فيها، بعد أن كف بصره، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، من كتبه البحر المحيط في تفسير القرآن وغيره ، توفي سنة ٧٤٥ هـــ. انظر بغية الوعاة ١/٢٨٠-٢٨٥.

[2] – تفسير البحر المحيط ،لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض– د.زكريا عبد المجيد النوقي– د.أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت (١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م)، ١/١٧٥.

وقال الأزهري[1] :" وكل ذلك عربي فصيح، فمن همز همزة مطولة، فر من الجمع بين الهمزتين، ومن جمع بينهما فهو الأصل:أي تحقيق الهمزتين لغة تميم، والتسهيل لغة قريش" [2].

و قال الإمام المارغني :" والبدل هنا وإن كان على غير قياس، لأن قياس الهمزة المتحركة التسهيل بين بين، لكنه ثابت عن العرب وهو اختيار الخليل وسيبويه، ونقله الأكثرون عن ورش، وقال الداني : البدل أقوى من جهة الرواية، فإنكار الزمخشري ...لا يلتفت إليه "[3].

وقد أكد على هذا المعنى، ودافع عن هذا الوجه شراح الشاطبية، وبينوا صحته، وإن كان على غير قياس، فقال أبو شامة:" والتسهيل هو الوجه المختار الجاري على القياس، وأما البدل في مثل هذا فلا يكون إلا سماعا لأنه على خلاف قياس تخفيف الهمز "[4].

وقال الإمام شعلة :" أما التسهيل فعلى القياس، وأما البدل فعن سماع، إذ الإبدال إنما يكون في الساكن" [5].

---

[1] – هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري اللغوي الأديب الهروي الشافعي أبو منصور، أخذ عن الربيع بن سليمان ، ونفطويه ، وكان رأساً في اللغة ، وله من التصانيف : التهذيب في اللغة ، تفسير ألفاظ مختصر المزني ، التقريب في التفسير، وغير ذلك ، توفي سنة ٣٧٠هـ ، انظر بغية الوعاة ١ / ١٩-٢٠ .

[2] – علل القراءات، الأزهري، ت:نوال إبراهيم الحلو،ط١(١٤١٢هـ- ١٩٩١م) ، ١/٣٣.

[3] – النجوم الطوالع ص ٥٤.

[4] – إبراز المعاني ص ١٢٩.

[5] – شرح شعلة ص ٩٨.

وقال العلامة الفاسي:" والحجة لمن أبدل منها أنه رأى التسهيل لا يخلو من ثقل ما، أبدل منها حرفا لا ثقل فيه، غير إبدالها ألفا على غير القياس، لأن الأصل في تخفيف الهمز أن تسهل بين بين، وإنما يعدل عنه إلى غيره إذا تعذر، وهنا غير متعذر وكاف، وهو القياس، وغيره ليس بقياس، غير أن له نظائر في كلام العرب " [1].

من هاهنا يتبين صحة هذا الوجه لورش وثبوته رواية وعربية، وإن كان هو خلاف الأشهر والأكثر استعمالا، وهذا ما لا يؤثر على صحة القراءة.

المطلب الثاني : رد قراءة الإسكان في﴿ نِعِمَّا ﴾ وبعض أوجه الإدغام الكبير.

قد تكلم بعض أئمة اللغة في قراءة الإسكان في ﴿ نِعِمَّا ﴾ [النساء: ٥٨] ، وهي قراءة أبي جعفر ورواية عن قالون وأبي عمرو، وأبي بكر شعبة [2]، وحجتهم في ذلك أنها مما التقى فيه ساكنان، وهو على غير القياس، إذ القياس في اللغة العربية يمنع من التقاء الساكنين، وسنورد بعضا من أقوالهم، وطرفا من دفاع علماء القراءات عن صحتها، رواية ولغة، وهذه طائفة من كلام علماء اللغة والنحو ممن أنكر هذه القراءة وردها :

قال الزجاج[3] معقبا على هذه القراءة، ومنتقدا للحديث الذي استدل به على صحتها:" وروى أبو عبيد أن أبا جعفر، وشيبة، ونافعا وعاصما، وأبا عمرو بن العلاء،

---

[1] – اللآلئ الفريدة١/٢٣٠.

[2] – النشر ص ٥٣٦.

[3] – هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج النحوي، اللغوي، المفسر.عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، له من الكتب: معاني القرآن، الاشتقاق، العروض، مختصر النحو.توفي سنة ٣١١هـــ، انظر بغية الوعاة ١/٤١١-٤١٣.

قرؤوا﴿ فَنِعِمَّا ﴾[البقرة٢٧١] بكسر النون وجزم العين – أي إسكانها_ وتشديد الميم، وذكر أبو عبيد أنه روي قوله لابن العاص رضي الله عنه :"نعما بالمال الصالح "[١].

فذكر أبو عبيد أنه اختار هذه القراءة من أجل الرواية"[٢]،ثم قال :"ولا أحسب أصحاب الحديث ضبطوا هذا، ولا هذه القراءة جائزة البتة، لأن فيها الجمع بين ساكنين من غير حرف مد ولين" [٣].

قال الإمام النحاس[٤] :"...فأما الذي حكي عن أبي عمرو ونافع من إسكان العين فمحال، وحكي عن محمد بن يزيد- أبو العباس المبرد- أنه قال:أما إسكان العين والميم مشددة فلا يقدر أحد أن ينطق به وإنما يروم الجمع بين ساكنين ويحرك ولا يأبه"[٥].

قال أبو علي الفارسي:"من قرأ (فَنِعْما)، بسكون العين من(نِعِمَّا) لم يكن قوله مستقيما عند النحويين، لأنه جمع بين ساكنين، الأول منهما ليس بحرف مد ولين،

---

[١] – رواه الإمام أحمد في مسنده رقم ١٧٧٦٣، ٢٩٩/٢٩، وابن حبان في صحيحه رقم ٣٢١٠، ٦/٨، والحاكم في مستدركه رقم ٢١٣، ورقم ٢٩٢٦، وقال صحيح على شرط الشيخين ٢/ ٢٠٣و٢٥٧، والحديث صحيح .

[٢] – انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ١/٣٥٣٥-٣٥٤.

[٣] – معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٣٥٣٥-٣٥٤.

[٤] – أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب.مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه.وصنف تفسير القرآن و إعراب القرآن و معاني القرآن، توفي سنة ٣٣٨ هـ، انظر بغية الوعاة ١ / ٣٦٢.

[٥] – إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م)، بيروت، ١ / ٣٣٨.

والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين، نحو دابة شابة، وتُمُودَّ الثوب، وأُصَيْمّ[1]،لأنه ما في الحروف من المد يصير عوضا من الحركة "[2].

وقال الإمام مكي مضعفا وجه الإسكان في نعما: " وروي الإسكان للعين وليس بشيء ، ولا قرأت به، لأن فيه جمعا بين ساكنين، ليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين " [3].

وقال الإمام العكبري[4]:"وفيه قراءة أخرى هنا وهى إسكان العين والميم مع الإدغام، وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين، وقيل إن الراوي لم يضبط القراءة، لأن القارئ اختلس كسرة العين فظنه إسكانا" [5].

وقد دافع الأئمة عن هذه القراءة، وبينوا صحتها وثبوتها، وهذه بعض أقوالهم في ذلك :

[1] – قوله تمود لم ترد في المعاجم وأوردها سيبويه ٤٠٧/٢، والرضى في شرح الشافية ٢١٢/٢، وأصيم تصغير أصم.انظر هامش الحجة ٢/ ٣٩٦.

[2] – الحجة للقراء السبعة٣٩٦/٢ .

[3] – الكشف ٣١٦/١.

[4] – هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير، النحوي الحنبلي صاحب الإعراب، من مصنفاته: إعراب الحديث ، إعراب الشواذ ، التفسير ، ولد في أوائل سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ببغداد، و توفي سنة ٦١٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢ / ٣٨-٢٩.

[5] – إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م)، ١ / ١١٥.

قال ابن حيان:"وإنكار هؤلاء فيه نظر، لأن أئمة القراءة لم يقرؤوا إلاَّ بنقل عن رسول الله ﷺ ، ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا، تطرق إليهم فيما سواه، والذي نختاره ونقوله:إن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه"[1].

وقال العلامة الدمياطي[2] رادا على هذه القاعدة القياسية- أي المنع من التقاء الساكنين في غير الوقف- التي ردت بها هذه القراءة وغيرها من القراءات:

"... وقد ثبت عن القراء اجتماعهما، فخاض فيها الخائضون توهما منهم أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز وهو كما قاله جميع المحققين أنا لا أسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز بل غير مقيس وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن وإن سمع فهو شاذ قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وأيضا فهو ملحق بالوقف إذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للإدغام"[3].

ثم ذكر له أدلة وشواهد على ثبوته في لغة العرب واستعمال النبي ﷺ له فقال:

" ثم نعود ونقول دعواهم عدم جوازه وصلا ممنوعة وعدم وجدان الشيء لا يدل على عدم وجوده في نفس الأمر فقد سمع التقاؤهما من أفصح العرب بل أفصح الخلق على الإطلاق فيما يروى :"نعما المال الصالح للرجل الصالح" قاله أبو عبيدة واختاره وناهيك به، وتواتر ذلك عن القراء وشاع وذاع ولم ينكر وهو إثبات مفيد للعلم وما

---

[1] - تفسير البحر المحيط ٢ / ٣٣٨.

[2] - هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، الشهير بالبناء (شهاب الدين)، عالم مشارك في أنواع من العلوم ولد بدمياط، ونشأ بها، ثم ارتحل إلى القاهرة، ثم جاور بالمدينة إلى أن مات بها سنة ١١١٧ هـ ، من تصانيفه: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، انظر معجم المؤلفين ٢/٧١.

[3] - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٩.

ذكروه نفي مستنده الظن فالإثبات العلمي أولى من النفي الظني ولئن سلمنا أن ذلك غير متواتر فأقل الأمر أن يثبت لغة بدلالة نقل العدول له عمن هو أفصح ممن استدلوا بكلامهم فبقي الترجيح في ذلك بالإثبات وهو مقدم على النفي وإذا حمل كلام المخالف على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم والقراءة المتواترة والجمع ولو بوجه أولى"[1].

ثم نقل قاعدة مهمة عن الإمام ابن الحاجب[2] في التعارض بين أقوال النحاة والقراء:

"وقال ابن الحاجب بعد نقله التعارض بين قولي القراء والنحويين ما نصه: والأولى الرد على النحويين في منع الجواز فليس قولهم بحجة إلا عند الإجماع، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى لأنهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله ولأن القراءة ثبتت متواترة وما نقله النحويون آحاد ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فكان الرجوع إليهم أولى" [3].

---

[1] – إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٩.

[2] – هو أبو عمر عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس فقيه مالكى، من كبار العلماء بالعربية، كردى الأصل ولد فى أسنا من صعيد مصر، ونشأ فى القاهرة وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية وكان أبوه حاجبا فعرف به. من مؤلفاته مختصر الفقه استخرجه من ستين كتابا، وغيرها، توفي سنة ٦٤٦ هجرية. انظر وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٨، بغية الوعاة ٢/١٣٤-١٣٥.

[3] – إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ١ / ٣٩.

و بتطبيق هذه القاعدة القياسية ردت قراءات أخرى زعموا أن فيها جمعا بين التقاء الساكنين، منها (تعدوا، يهدي، يخصمون).

وتفرع عن هذه القاعدة أيضا رد ما ثبت من قراءة أبي عمرو من إدغام ما سبق بساكن، في مثله، كـــ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ البقرة: ١٨٥ ﴿ ٱلرُّعْبَ بِمَآ ﴾ آل عمران: ١٥١ ونحوها .

قال الإمام ابن الجزري :" إن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإن الإدغام الصحيح معه يعسر، لكونه جمعا بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على الإخفاء، وهو الروم المتقدم ويعبر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو (شهر رمضان، والرعب بما، والعلم مالك، والمهد صبيا، ومن بعد ظلمه، والعفو وأمر، وزادته هذه) قلت – أي ابن الجزري– :وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء"[١].

وقال السمين الحلبي [٢]ردا على ابن عطية[٣] في تضعيفه إدغام شهر رمضان:

---

[١] – ينظر النشر ص ٢٢٧.

[٢] – هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي، نزيل القاهرة، المعروف بالسمين (شهاب الدين) نحوي، مفسر، فقيه، مقرئ، أديب، توفي بالقاهرة، من تصانيفه: تفسير القرآن سماه الدر المصون، وشرح الشاطبية في القراءات وسماه العقد النضيد في شرح القصيد ، توفي سنة ٧٥٦ هـــ ، بغية الوعاة ١/ ٤٠٢.

[٣] – هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم – وقيل عبد الرحمن – ابن غالب بن تمام بن عبد الرءوف بن عطية الغرناطي. صاحب التفسير ، الإمام أبو محمد الحافظ القاضي، كان فقيها جليلا، عارفا بالأحكام والحديث

"وأَدْغم أبو عمر راء (شهر) في راء (رمضان)، ولا يُلْتفت إلى من استضعفها من حيثُ إنَّه جَمَعَ بين ساكنين على غيرِ حَدَّيْهِما، وقولُ ابن عطية : (وذلك لا تقتضيه الأصولُ)، غيرُ مقبولٍ منه، فإنَّه إذا صَحَّ النقلُ لا يُعارَضُ بالقياس"[1].

ومن هنا نخلص إلى أن بعض اللغويين والمفسرين قد اشتطوا في اعتمادهم على القياس، في تضعيف بعض القراءات المتواترة، والطعن فيها، وإن تتبع هذه جميع القراءات التي ردت بالقياس، وجواب العلماء عنها، مما يحتاج أن يفرد ببحث علمي متخصص.

المبحث الثاني : أثر القياس في نشأة قراءات شاذة.

تمهيد: لقد كان للاستعمال المبالغ فيه للقياس، أو الخطأ في تطبيقه، أثر واضح في نشأة قراءات وصفت بالشذوذ والبعد عن الإتباع والآثار، فقد قرر كثير من علماء القراءات، أن القراءة الصحيحة ما توافر فيها ثلاثة شروط:

٥- تواتر السند أو صحته.

٦- وموافقة رسم المصحف ولو احتمالا.

٧- وموافقة العربية، ولو بوجه.

وحيثما اختل ركن من هذه الأركان، يحكم العلماء على القراءة بالشذوذ، ومن العلماء الذين كانت لهم اختيارات في القراءات على ما تقتضيه اللغة العربية وأقيستها، مما

والتفسي ، نحويا لغويا أديبا ، ألف : تفسير القرآن العظيم ، توفي سنة ثنتين - وقيل إحدى ، وقيل ست - وأربعين وخمسمائة .انظر بغية الوعاة ٢ / ٧٣، طبقات المفسرين ص ٦٠.

[1] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون،السمين الحلبي،تحقيق:أحمد محمد الخراط،دار القلم، دمشق،١/ ٤٢٤.

لا يخالف رسم المصحف، وليس له سند يعتمد عليه، ثلاثة من القراء، قد وصفت قراءة كل منهم بالشذوذ، وهم ابن محيصن، وعيسى ابن عمر البصري ،وأبو بكر بن مقسم ، وسأذكر نماذج من اختيارات هؤلاء الأئمة، التي وصفت بالشذوذ، لاعتمادها على أقيسة اللغة، دون تلق ورواية.

المطلب الأول : نماذج من اختيارات ابن محيصن.

لقد كان ابن محيصن أحد قراء مكة في زمانه، وكان نحويا، قال ابن مجاهد : "**كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية** ، فخرج به عن إجماع أهل بلده فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه"[1]، وهذه نماذج من اختياراته :

١-﴿ **فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ** ﴾[2][البقرة٣٨]، قرأها ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين، وخرَّجها ابن عطية على أنه من إعمال لا عمل ليس، وأنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال . وقد ذكرنا ما في إعمال لا عمل ليس ، فالأولى أن يكون مبتدأ، إذا كان مرفوعاً منوناً، وحذف تنوينه كما قال لكثرة الاستعمال، ويجوز أن يكون عرِّيا من التنوين، لأنه على نية الألف واللام، فيكون التقدير: فلا

[1] – كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف ،دار المعارف بمصر ١٩٧٢م،ص ٦٥.

[2] – قرأ الجمهور بالرفع والتنوين ، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن ينظر البحر المحيط ٣٢٢/١، والنشر ص ٥١٨، الإتحاف ١٧٦/١.

الخوف عليهم، ويكون مثل ما حكى الأخفش عن العرب:سلام عليكم، بغير تنوين، قالوا:يريدون السلام عليكم، ويكون هذا التخريج أولى[1].

٢-﴿ ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ ﴾ [البقرة: ١٢٦][2]:

قرأها ابن محيصن ثم اطَّره، بإدغام الضاد في الطاء [3]، طعن في هذه القراءة الزمخشري فقال:" هي لغة مرذولة، لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي حروف ضم شفر"[4]، وقد خرج ابن حيان هذه القراءة و بين جوازها في لغة العرب، ذاكرا نظائر لها في استعمالهم [5].

٣-قوله تعالى ﴿ ضِعَٰفًا ﴾ [النساء: ٩][6]:

قرأ ابن محيصن ضُعُفاً بضمتين، وتنوين الفاء. وقرأت عائشة والسلمي والزهري وأبو حيوة وابن محيصن أيضاً: ضعفاء بضم الضاد والمد، كظريف وظرفاء، وهو أيضاً قياس[7].

---

[1]- تفسير البحر المحيط ١ / ٣٢٢-٣٢٣، وانظر المحرر الوجيز لابن عطية ١/١١٥ ، الدر المصون ١/١٧٣.

[2] - قرأ الجمهور ثم أضطره بقطع الألف وضم الراء ،انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١ / ١٩٥.

[3] - انظر الدر المصون ١/٤٠٠.

[4] - انظر الكشاف ١/٢٣١.

[5] - تفسير البحر المحيط ١ / ٥٥٧.

[6] - وقرأ الجمهور ضعافاً جمع ضعيف ، كظريف وظراف . وأمال فتحة العين حمزة . انظر البحر المحيط ٣/١٨٦.

[7] - تفسير البحر المحيط ٣ / ١٨٦.

٤-قوله ﴿ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]، قرأ ابن محيصن لا تعجزوني بكسر النون وياء بعدها ، وقال الزجاج: الاختيار فتح النون ويجوز كسرها على أن المعنى أنهم لا يعجزونني وتحذف النون الأولى لاجتماع النونين [١].

٥-﴿ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ [الرحمن: ٥٤][٢]: قرأ ابن محيصن بوصل الألف وفتح القاف حيث وقع جعله فعلاً ماضياً على وزن استفعل من البريق، ويكون استفعل فيه موافقاً للمجرد الذي هو برق كما تقول : قر واستقر [٣].

وقال ابن حيان مدافعا عن هذه القراءة بعد أن ذكر تخريجها وتوجيهها: "ونقول : إن ابن محيصن قارئ جليل مشهور بمعرفة العربية، وقد أخذ عن أكابر العلماء ، ويتطلب لقراءته وجه ، وذلك أنه يجعل استفعل من البريق، وتقول : برق وإستبرق ، كعجب واستعجب"[٤].

٦-قوله تعالى ﴿ أَوَعَظْتَ ﴾ [الشعراء ١٣٦][٥]، قرأها ابن محيصن بالإدغام، وينبغي أن أن يكون إخفاء، لأن الظاء مجهورة مطبقة ، والتاء مهموسة منفتحة، فالظاء أقوى من التاء، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين، أو في المتقاربين، إذا كان الأول أنقص

---

[١] - تفسير البحر المحيط ٤ / ٥٠٦.

[٢] - انظر إتحاف فضلاء البشر ٥٦٦/١.

[٣] - تفسير البحر المحيط ٦ / ١١٦-١١٧، و ٨ / ٣٩٢.

[٤] - المصدر نفسه ٨ / ٣٩٢

[٥] - وقرأ الجمهور: وعظت ، بإظهار الظاء . وروي عن أبي عمرو ، والكسائي ، وعاصم: إدغام الظاء في التاء وبالإدغام. انظر تفسير البحر المحيط ٧ / ٣٢.

من الثاني . وأما إدغام الأقوى في الأضعف ، فلا يحسن . على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات ، فوجب قبولها ، وإن كان غيرها هو أفصح وأقيس [1].

فهذه القراءات كلها قد خالفت ما عليه الجمهور، وشذ فيها ابن محيصن، ولكن لم يثبت بالنقل المتواتر الذي يشترط في القراءات، ولعل مصير ابن محيصن إلى مثل هذه القراءات ليس جهلا منه بما قرأ غيره، وإنما اختيارا بناه على ما تجيزه أقيسة العربية.

المطلب الثاني : نماذج من اختيارات ابن مقسم.

وأما ابن مقسم العطار فقد كان له اختيار في القراءة وكان يقول إن كل قراءة وافقت المصحف **ووجها في العربية**، فالقراءة بها جائزة وإن لم يكن بها سند" [2] .

وهذه نماذج من اختياراته، التي بناها على ما يصح في اللغة العربية :

١- ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ﴾ [القصص١٥][3]، قرأ ابن مقسم: بالعين المهملة والنون بدل الثاء (استعانه)، أي طلب منه الإعانة على القبطي، وقال الهذلي: والاختيار قراءة

[1] – تفسير البحر المحيط ٧ / ٣٢.

[2] – انظر ترجمة ابن مقسم في معرفة القراء ٢/٥٩٧– ٦٠٠و النشر ٢٠–٢١،

[3] – قرأ الجمهور : فاستغاثه أي طلب غوثه ونصره على القبطي انظر تفسير البحر المحيط ٧ / ١٠٥، والدر المصون ٣٩٢٢/١.

ابن مقسم ، لأن الإعانة أولى في هذا الباب، وقال ابن عطية : ذكرها الأخفش ، وهي تصحيف لا قراءة [١].

وعقب عليه ابن حيان بقوله:"وليست تصحيفاً، فقد نقلها ابن خالويه عن سيبويه ، وابن جبارة عن ابن مقسم والزعفراني"[٢].

٢- ﴿ لَنَنسِفَنَّهُۥ ﴾[٣][طه: ٩٧]، قرأ ابن مقسم بضمِّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر السينِ مشددةً(لُنَسِّفنه)، والنَّسْفُ:التفرقةُ والتَّذْرِيَةُ وقيل: قَلْعُ الشيء مِنْ أصله يقال : نَسَفَه يَنْسِفه بكسر السين وضمها في المضارع، وعليه القراءتان، والتشديد للتكثير[٤].

٣- ﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾[٥] [الرحمن: ٧٦]،قرأ ابن مقسم رفارف بالجمع، وعباقري بالجمع وبكسر القاف بالتنوين وبدونه، قال الهذلي : وهو الاختيار لقوله : خُضْرٍ [٦].

---

[١] – انظر المحرر الوجيز ٣٣١/٤، والبحر المحيط ١٠٥/٧.

[٢] – تفسير البحر المحيط ٧ / ١٠٥.

[٣] – قرأ الجمهور بفتح النون الأولى وسكونِ الثانية وكسرِ السين خفيفةً .انظر البحر المحيط٢٥٧/٦.

[٤] – الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ٣٣١٧.

[٥] – البحر المحيط ١٩٧/٨.

[٦] – المصدر نفسه ٨ / ١٩٨.

المطلب الثالث : نماذج من اختيارات عيسى بن عمر .(ت ١٤٩هـ)

عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي النحوي البصري [١]: قال أبو عبيد القاسم بن سلام كان من قراء البصرة عيسى بن عمر الثقفي وكان عالماً بالنحو، غير أنه **كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس** وكان الغالب عليه حب النصب إذا وجد لذلك سبيلاً"[٢]، وله اختيار في القراءات على قياس العربية، وقد ذكر له ابن الجزري أمثلة عن بعض اختياراته اللغوية منها:(الزانيةَ والزاني)[٣] و(السارقَ والسارقة) و(هن أطهرَ لكم)[٤] "[٥] .

١- ﴿ **أَن تَضِلَّ** ﴾[البقرة: ٢٨٢]قرأ عيسى بن عمر :" تُضَلَّ " مبنياً للمفعول[٦] .

٢- ﴿ **بِقُرْبَانٍ** ﴾ [آل عمران ١٨٣]، قرأ عيسى بن عمر:"بقُرُبان" بضمتين [٧] .

---

[١] – انظر ترجمته غاية النهاية١/ ٦١٣، معرفة القراء ١/ ٢٧٠.

[٢] – غاية النهاية في طبقات القراء –١/٦١٣، وانظر جمال القراء وكمال الإقراء ١/ ٤٣٠.

[٣] – انظر مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٠١.

[٤] – انظر المحتسب ١/ ٣٢٥.

[٥] – غاية النهاية في طبقات القراء١/٦١٣.قرأ الجمهور بالرفع فيهاجميعا﴿ **ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى** ﴾[النور:٢]﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ** ﴾ [المائدة: ٣٨] انظر الدر المصون ١/١٣٤٧،﴿ **هُنَّ أَطْهَرُ** ﴾ [هود: ٧٨].

[٦] – الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ٦٥٤.

[٧] – الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٠٠٨، وانظر البحر المحيط ١٣٨/٣.

وقد أنكر ابن عطية صحة هذه القراءة على قياس العربية فقال :" وروي عن عيسى بن عمر أنه كان يقرأ بقربان بضم الراء وذلك للإتباع لضمة القاف وليست بلغة لأنه ليس في الكلام فُعُلان بضم الفاء والعين وقد حكى سيبويه السلطان بضم اللام وقال إن ذلك على الاتباع"[١] .

وقد بين السمين الحلبي أنها جارية على أصول العربية ومقاييس اللغة فقال:" وحكى سيبويه:(السُّلُطان) بضم اللام ، وقال:"إن ذلك على الاتباع "[٢].

قال الشيخ -أي ابن حيان-: ولم يَقُلْ سيبويه إنَّ ذلك على الإِتباع بل قال : " ولا نعلمُ في الكلامِ فِعِلان ولا فُعُلان ولكنه قد جاء فُعُلان وهو قليل، قالوا:"السُّلُطان "وهو اسمٌ " قال الشارحُ لكلام سيبويه "صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يُتْبِعُ "وكذا ذكر التصريفيون أنه بناءٌ مستقلٌ ، قالوا ولم يجيء فُعُلان إلا اسماً وهو قليلٌ نحو:سُلُطان" [٣] .

٣- ﴿ ٱلنُّصُبِ ﴾ [المائدة: ٣][٤] ،قرأ عيسى بن عمر : " النَصَب " بفتحتين ، قال أبو البقاء :" وهو اسمٌ بمعنى المنصوب كالقبَض والنقَص بمعنى المقبوض والمنقوص"[٥].

---

[١] - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١ / ٥٨٥.

[٢] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٠٠٨.

[٣] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٠٠٨، وانظر البحر المحيط ١٣٨/٣.

[٤] - والجمهور على « النُّصُب » بضمتين . انظر الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٢٩٦.

[٥] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٢٩٦، البحر المحيط ٤٧٥/٣، مختصر ابن خالويه ٣٨.

٤- ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾[المائدة: ٣٨][1] قرأها عيسى بن عمر بالنصب، والنصبُ بفعلٍ مضمر يفسِّره العامل في سببِّيهما نحو:"زيداً فأكرم أخاه "والتقدير : فعاقبوا السارق والسارقة ، تقدِّره فعلاً من معناها نحو:" زيداً ضربْتُ غلامه "أي : أهنتُ زيداً، ويجوز أن يقدَّرَ العاملُ موافقاً لفظاً لأنه يُساغ أَنْ يقال : " قطعت السارق "وهذه قراءةٌ واضحةٌ لمكانِ الأمر بعد الاسم المشتغل عنه [2].

والنصب اختيار سيبويه[3] حيث قال :" (السارقَ والسارقةَ والزانيةَ والزانيَ)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع "[4].

٥- قوله تعالى ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾ [الأعراف: ٥٩] (غَيْرُهُ)[5]. قرأ عيسى بن عمر عمر (غيرَه) بالنصب . والنصبُ على الاستثناء [6].

---

[1]- قرأ الجمهور بالرفع.انظر الدر المصون ١٣٤٧/١.

[2] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٣٤٨.

[3] - هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه في النحو، وكانت في لسانه حبسة. و سيبويه بالفارسية رائحة التفاح. وكان أنيقا جميلا، توفي شابا. انظر بغية الوعاة ٢٢٩/٢.

[4] - الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٤/١، وقد رد عليه الفخر الرازي فانظره في الدر المصون ١٣٤٨/١.

[5] - قرأه الكسائي بخفض الراء في جميع القرآن،والباقون برفعها،الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١/ ١٩٠٥.

[6] - الدر المصون في علم الكتاب المكنون ١ / ١٩٠٥.

٦- ﴿ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ ﴾ [التوبة: ١٠٩][١]، قرأ **عيسى بن عمر** على تقوى بالتنوين، وحكى هذه القراءة سيبويه، وردها الناس، قال ابن جني[٢] : قياسها أن تكون ألفها للإلحاق[٣] .

قال الزمخشري :"فإن قلت : فما وجه ما روى سيبويه عن عيسى بن عمر : على تقوىً من الله ، بالتنوين ؟ قلت : قد جعل الألف للإلحاق لا للتأنيث، كتترى فيمن نوّن، ألحقها بجعفر"[٤].

ومن القراء الذين نقلت عنهم قراءات شاذة، على قياس العربية:

- **يحيى بن أبي سليم أبو البلاد النحوي الكوفي**: وهو صاحب الاختيار في القراءة، قال عنه الداني أكثره على قياس العربية[٥]، ومع البحث الشديد في كتب القراءات والشواذ والتفسير، لم أظفر بنماذج لقراءته.
- **موسى بن جمهور**:(ت في حدود ٣١٠هـ)قال الداني: قال لنا عبد الباقي وكان لأبي عمران اختيارات يخالف فيها ما قرأ به على أبي شعيب **وكان يعتمد على ما**

---

[١] - وقرأ الجمهور " على تقوَى ".انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣ / ٩٥.

[٢] - هو عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه :شرح ديوان المتنبي ،اشتقاق أسماء انظر بغية الوعاة ٢/ ١٣٢، وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٦.

[٣] - تفسير البحر المحيط ٥ / ١٠٣.

[٤] - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٢ / ٢٩٧.

[٥] - غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٧٣.

قرأ في العربية، فممّا كان يختاره: ترك الإشارة إلى حركة الحرف مع الإدغام وتفخيم فتحة الراء إذا كان بعدها ياء قد سقطت لساكن في نظائر ذلك قلت نحو قوله القرى التي وذكرى الدار[1].

فقد تبين من خلال هذا المبحث أن بعضا من الأئمة، قد منحوا لأنفسهم مجالا رحبا للاختيار، ولم يلتزموا في ذلك بما ورد في الآثار، بل تجاوزوه إلى ما يجيزه قياس العربية، ومن ثم قوبلت اختياراتهم بالرفض، لشذوذها ومخالفتها لقراءة الجماعة، وأئمة القراء في الأمصار، الذين تمسكوا بالرواية والأثر، ولم يجاوزوهما،وحتى من كان له منهم اختيار، فإنه التزم فيه بموافقة العربية والأثر والرسم، ولذا قبلت اختياراتهم وقرئ بها.

المبحث الثالث: أثر القياس في نشأة آراء وأداءات[2] ضعيفة في القراءات.

كما كان للقياس دور في ظهور آراء واجتهادات خرجت عما عليه جمهور القراء، فكانت محل نقد واعتراض من قبل الأئمة والمحققين في هذا الفن، فكانوا يحكمون عليها بالشذوذ، ومخالفة ما عليه الجماعة، وسنعرض نماذج توضح هذا الأمر وتجليه، مما حكم عليه إماما هذا الفن الشاطبي وابن الجزري بالشذوذ:

---

[1] – غاية النهاية ٣١٨/٢.

[2] – ولفظة الأداء كثيرة الاستعمال بين القراء ويعنون بها تأدية القراء القراءة إلينا بالنقل عمن قبلهم، انظر إبراز المعاني ص ٢٥٣، والغرض هنا ما يتعلق بكيفية اللفظ بالقراءة، من مد وقصر وتفخيم وترقيق، وفتح وإمالة، ونحو ذلك، مما لا يغير المعنى.

المطلب الأول : أداءات بنيت على القياس حكم عليها الشاطبي بالشذوذ.

قد نبه الإمام الشاطبي –رحمه الله– في حرزه على بعض الأداءات الشاذة، التي بنيت أقيسة غير صحيحة، وبحكم الإيجاز والاختصار الذي يقتضيه النظم، فإنه اكتفى بالحكم عليها بالشذوذ إجمالا دون تفصيل، بلفظة موجزة ومختصرة، وقد حاول بعض الشراح بيان ذلك الإجمال، وبسط ذلك الاختصار، وسنستفيد من شروحهم مما يبرز هذه المسائل، ومبررات حكم الإمام الشاطبي عليها بالشذوذ، ومدى صحة حكمه في ذلك.

- **ترك الروم لحمزة فيما يدخله الروم:**

قال الإمام الشاطبي :

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعَتدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلاَ [1]

وقد بين الإمام أبو شامة وجه هذا القول ووجه شذوذه، والقياس الذي بني عليه فقال:

" أي ومن الناس من لم يرم لحمزة في شيء من هذا الباب، أي ترك الروم في الموضع الذي ذكرنا أن الروم يدخله، وهو كل ما قبله ساكن غير الألف، فنفى الروم فيه وألحق المضموم والمكسور بالمفتوح، في أن لا روم فيه، فلم يرم﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ [النحل: ٥]كما لم يرم ﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾ [النمل: ٢٥] ، فقال الناظم هذا قد شذ مذهبه موغلا في الشذوذ لأنه قد استقر واشتهر أن مذهب حمزة الروم في الوقف، إلا فيما ثبت استثناؤه"[2].

---

[1] – حرز الأماني ص ٢١.

[2] – إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٨١-١٨٢.

ثم ذكر ما يمكن أن يحتج به صاحب هذا المذهب فقال:" ويجوز أن يكون هذا القائل بنى مذهبه في ترك الروم على أن حمزة وقف على الرسم، فأسقط الهمزة إذ لا صورة لها في نحو (سوء-وشيء-ودفء-وقروء)، فما قبل الهمز في ذلك كله حرف ساكن لا حظ له في الحركة، فلا روم وهذا مأخذ حسن والله الحمد، ويجوز أن يكون نظر إلى أن حركة النقل والمدغم من جنس الحركة العارضة وتلك لا يدخلها روم ولا إشمام فقاس هذه عليها"[1].

ثم اقترح إعادة صياغة هذا البيت بقوله:

"ويقال في نظم هذا :

(ومن لم يرمه أو يشم وقاسه بعارض شكل كان في الرأي محملا) "[2].

- **مسائل في ترقيق الراءات حكم عليها بالشذوذ:**

قال الشاطبي :

وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاَ[3] .

قال الإمام شعلة في شرحه لهذا البيت :"أي روي عن ورش في الراء سوى المواضع المستثنيات مذاهب أخرى كثيرة، منها إخلاص فتحة الراء مع الكسرة في ثلاثة أمكنة قبل ألف التثنية نحو ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] و﴿طَهِّرَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقبل ألف بعدها همزة نحو افتراء وبعدها عين نحو سراعا وذراعا، ومنه تفخيم بعض الراء إذا

[1] - إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٨١-١٨٢.

[2] - المصدر نفسه .

[3] - حرز الأماني ص ٢٨.

كان بينها وبين الكسر ساكن نحو حذركم ولعبرة، ومنها اقتصار بعض على تفخيم وزر حيث وقع وغير ذلك،وفي شذت : إشارة إلى أنها مسندة إلى أقيسة واهية"[1].

قال العلامة الفاسي مبينا وجه حكم الإمام الشاطبي على هذه المذاهب بالشذوذ:

" لما انقضى الكلام فيما اشتهر من المستثنى لورش، نبه على أن ثم كلمات أخرى، أصولا استثنيت له أيضا، إلا أنها عادة **في الأداء مبنية على أقيسة ضعيفة**، بضعف النص في بعضها، وبعدمه في بعض، فمن ذلك:

﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ حيث وقعت، ﴿ وِزْرَكَ ﴾ [الشرح: ٢] و ﴿ ذِكْرَكَ ﴾[الشرح:٤]،دون﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾،ومنه،﴿ حِذْرَكُمْ ﴾[النساء٧١]و﴿ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣]و ﴿ إِجْرَامِي ﴾[هود٣٥]،و ﴿ عِشْرُونَ ﴾[الأنفال ٦٥]،و ﴿ كِبْرٌ ﴾[غافر٥٦]،و﴿ كِبْرَهُ ﴾ [النور١١]،و ﴿ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ [التوبة٢٤]،و﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء ٩٠]..."[2].

وقال الإمام الجعبري : "ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم الرائين وترقيقهما اختيارات عن ورش غير الجملة التي ذكرتها أمسكت عنها لخروجها عن القياس أو لضعف رواتها أو لمخالفة روايتنا فليعلم الواقف عليها في كتب المصنّفين أنّ ذلك سبب الإعراض عنها"[3].

---

[1] – شرح شعلة ص ١٦٤.

[2] – اللآلئ الفريدة١/ ٤٨٢.

[3] – كنز المعاني للجعبري ،(تحقيق: عبد الرحيم العباسي)، ص ٣٠٥.

ومراد الجعبري بخروجها عن القياس، القياس الصحيح، فلا ينفي ذلك استنادها إلى أقيسة ضعيفة وواهية في كلام الإمامين شعلة، والفاسي .

فهذه الكلمات وغيرها، قد استثنيت من الترقيق للأزرق، وقرئت بالتفخيم، وما ذكره الإمام الشاطبي من حكمه عليها بالشذوذ لا يسلم له، فقد رويت ونقلت، وقرئ بها، بل هي من المتواتر، وقد ضمنها ابن الجزري –رحمه الله–، في كتابه النشر[1] واعتمدها في الطيبة[2].

المطلب الثاني: أداءات بنيت على القياس حكم عليها ابن الجزري بالشذوذ.

قد حكم الإمام ابن الجزري بالشذوذ على بعض الأداءات القرائية التي بنيت على القياس، من قبل بعض الأئمة المبرزين، كالإمام مكي، والإمام الشاطبي، والإمام الجعبري، والإمام القيجاطي، وفيما يلي عرض للمسائل التي شذَّذَهم فيها :

أولا: ما حكم فيه على الإمام مكي بالشذوذ .

انتقد ابن الجزري الإمام مكي في مسألتين أدائيتين بناهما على القياس:

أولاهما : ما ذهب إليه مكي من تجويز الإشارة بالروم والإشمام عند الوقف على ميم الجمع، واعتبر أن هذا الرأي شاذا فقال –رحمه الله –:"**وشذ مكي** فأجاز الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقواه، وهو قياس غير

[1] – النشر ص ٤٣٥وما بعدها.

[2] – انظر شرح الطيبة لابن الناظم ص ١٦٠–١٦٥، وانظر تفصيل ذلك في القسم التطبيقي من هذا البحث ص ٢٨٨.

صحيح، لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم بدليل قراءة الجماعة[1]، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون، فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين"[2].

والمسألة الثانية: وهي اختيار مكي الوقف على الراء الممالة بتفخيم الراء مع إمالة الألف، وتفريقه بين حالتي الإسكان والروم فقال :

" إذا وقفت على نحو الدار، و النار ، و النهار ، و القرار ، و الأبرار لأصحاب الإمالة في نوعيها رققت الراء بحسب الإمالة **وشذ مكي** بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين فقال في آخر باب الإمالة في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم قال ما نصه : فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة قال : ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل لأن الوقف عارض والكسر منوي" [3].

ثانيا : ما حكم فيه على الإمام الشاطبي بالشذوذ.

وقد انتقد الإمام ابن الجزري الإمام الشاطبي في مسألة أدائية ذكرها في الحرز، ومستندها القياس، مخالفا في ذلك ما عليه جمهور القراء، وهي مسألة الوقف على

---

[1] – يعني قراءة الميم بالإسكان .

[2] – النشر في القراءات العشر ٢ / ١٣٩، وانظر تفصيل المسألة في ص ١٢٢.

[3] – انظر النشر ص ٤٤٢، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي ص ٢٨٥.

المقصور المنون بالفتح مطلقا لأصحاب الإمالة [1]، فقد ذكر الإمام الشاطبي فيها ثلاثة مذاهب للقراء حيث قال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَـــرِّهِ وَمَنْصُوبُـــهُ غُزًّى وَتَتْرًى تَزَيَّـــلاَ [2]

قال ابن الجزري–رحمه الله – :" وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً، من ذلك في الوقف عمن قرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي رحمه الله حيث قال: "قد فخموا التنوين وقفاً ورققوا "، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوى فقال وقد فتح قوم ذلك كله قلت–أي ابن الجزري–: و لم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية"[3].

ثالثا : ما حكم فيه على الإمام الجعبري بالشذوذ.

يرى الجعبري أنه ينبغي تحريك التنوين بالكسر في نحو ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤] للبزي فرارا من التقاء الساكنين، وقد بين ابن الجزري شذوذ الجعبري في رأيه هذا وانفراده به فقال:"...وهذا لا نعلم أحدا تقدم الجعبري إليه ولا دل عليه كلامه ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة ولا نقل عن أحد منهم. ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة

[1] – انظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي من هذا البحث ص ٣٦٠.

[2] – حرز الأماني ص ٢٧.

[3] – النشر ص ٤٢٠، وانظر تفصيل المسالة ص ٣٦٠ من هذا البحث.

وصل وهذا وإن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول "[1].

رابعا: ما حكم فيه على الإمام القيجاطي بالشذوذ.

يرى الإمام القيجاطي ترقيق لام لفظ الجلالة بعد الراء المرققة، قياسا على الراء الممالة، في مثل ﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٤]،﴿ وَلَذِكۡرُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ ﴾[العنكبوت:٤٥] ونحوها، وقد بين الإمام ابن الجزري شذوذه بهذا الرأي وانفراده بهذا الأداء فقال :"... و لولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا، بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم الله تعالى بعد الراء المرققة فأجرى الراء المرققة في ذلك مجرى الراء الممالة...وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف **مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه**، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه ، وذلك كله غير مسلم له، ولا موافق عليه " [2].

ثم بين انفراده، وشذوذه عن جماعة القراء، فقال:"والناس كلهم في سائر الأعصار وأقطار الأمصار ممن أدركناهم وأخذنا عنهم وبلغتنا روايتهم ووصلت إلينا طرقهم لم يختلفوا في ذلك، ولا حكوا فيه وجها، ولا احتمالا ضعيفا ولا قويا، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة وسلف الأمة والله يوفقنا جميعا لفهم الحق وإتباعه وسلوك سبيله بمنه وكرمه"[3].

---

[1] – النشر ص ٥٣٣، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي من هذا البحث ص ٣٥٦.

[2] – النشر ص ٤٥٠، وانظر تفصيل المسألة في القسم التطبيقي ص٣٥١.

[3] – المصدر نفسه .

وذكر في ترجمة الإمام القيجاطي أنه بلغته رسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى بعد ترقيقق الراء لورش، في نحو لذكر الله و أفغير الله، فقال :"... وهي رسالة وهم فيها، وقاس الترقيق على الكسر، والتزم أنه هو الإمالة حقيقة، **مع اعترافه بأنه لم يسبقه إلى هذا القول أحد، ولكنه احتج فيه بمجرد القياس**، وصمّم على أن هذا القياس هو الصواب الذي لا يجوز غيره، وهو من القياس الممنوع"[1].

فهؤلاء أربعة من جلة الأئمة، رد الإمام ابن الجزري بعض اختياراتهم الأدائية، ووصفها بالشذوذ والانفراد، لكونها بنيت على أقيسة فاسدة، ولم تمنع جلالتهم وفضلهم، من رد قولهم ونقدهم، صونا لكتاب الله من وقوع الخطأ فيه، أيا كان صاحبه، لا سيما إن كان ممن يقتدى به.

ومن خلال هذا المبحث نستنتج أن بعضا من الأداءات التي ذكرت في كتب القراءات ومصنفاتها، قد خرجت عن جادة الصواب، وكان منشؤها أقيسة ضعيفة وواهية، مما ينبه عليه المحققون في هذا الفن ويحذرون منه.

[1] – غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٨٣.

القسم الثاني :تطبيقات القياس في القراءات.

ويتضمن ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الترجيح بين الروايات بالقياس .

المبحث الأول :الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام والمد.

المبحث الثاني:الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة والراءات واللامات وياءات الإضافة .

الفصل الثاني : تعضيد الرواية بالقياس و معرفة وجه القراءة لانعدام النص أو خفائه عند القائل به.

المبحث الأول: تعضيد الرواية بالقياس.

المبحث الثاني: معرفة وجه القراءة لانعدام النص أو خفائه عند القائل به.

الفصل الثالث: القياس المرفوض لفساده أو خروجه عن المتواتر .

المبحث الأول: المسائل التي استعمل فيها قياس فاسد.

المبحث الثاني:المسائل التي ورد فيها القياس مما خرج عن المتواتر(فشذ و لم يقرأ به).

القسم الثاني :تطبيقات القياس في القراءات.

تمهيد: قد خصصت هذا القسم لحصر المسائل التي استعمل فيها القياس في مسائل القراءات، وقد اعتمدت في جرد ذلك على أمهات كتب القراءات وهي:

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني.
- والتيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو الداني أيضا.
- التبصرة في القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها للإمام مكي أيضا.
- نظم "حرز الأماني ووجه التهاني" المعروف بالشاطبية لأبي القاسم الشاطبي.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

وكان اعتمادي على هذه الكتب لأهميتها وشهرتها، وكونها أوسع كتب القراءات في مادة القياس، فجمعت منها كل المسائل المتعلقة بالقراءات العشر المتواترة، المقروء بها، أي العشر الكبرى، والذي لم يدخل في شرطي- أي ما كان خارجا عن المتواتر- أفردت مسائله بالذكر في مبحث خاص في آخر هذا القسم، ليعلم وينبه عليه لأنه مما لا يقرأ به، وإن كان واردا في بعض كتب القراءات .

كما استعنت بباقي كتب القراءات كالإقناع لابن الباذش، وشروح الشاطبية، والدرر اللوامع وشروحها، وغيرها من كتب القراءات والتوجيه لتحليل المسائل، ومناقشتها، وبيان وجه القياس فيها، ثم التعقيب عليها بما يبين صحة القياس من ضعفه، مستفيدة ذلك كله من كلام العلماء والأئمة-رحمهم الله تعالى -.

وقد قسمت فصول هذا القسم بحسب الأغراض التي استعمل فيها القياس، مضمنة أياها المسائل الواردة ضمن مباحث ومطالب.

وقد بلغت المسائل التي جردتها ودرستها في هذا القسم ثمان وخمسين(٥٨) مسألة، وقد ضمنت هذا القسم جميع المسائل القياسية التي دخلت في حدود بحثي وشرطي، وما مثلت ببعضه في قسم الدراسة، -تفاديا للتكرار- فقد اكتفيت بذكر رؤوس هذه المسائل مع الإحالة للتفصيل فيها لمواضعها التي تقدمت في هذا البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول : الترجيح بين الروايات بالقياس .

المبحث الأول :الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام والمد.

المطلب الأول : الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام.

المطلب الثاني: الترجيح بالقياس في مسائل المد .

المبحث الثاني : الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة والراءات واللامات وياءات الإضافة .

المطلب الأول: الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة.

المطلب الثاني: مسائل الترجيح بالقياس في الراءات واللامات وياءات الإضافة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تمهيد: يعد الترجيح بين الروايات والأوجه بالقياس أحد أهم الأغراض التي وردت في استعمالات القياس عند علماء القراءات، إذ بلغت مسائله (٢٠)مسألة، كان القياس هو المرجح لأحد وجهي القراءة، مع التنبيه على أن كلا الوجهين صحيح وثابت بالرواية، وفيما يلي المسائل التي استعمل فيها القياس للترجيح:

المبحث الأول: الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام والمد.

المطلب الأول: الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام.

١-مسألة إدغام الواو في مثلهاإذا كان ما قبلها مضموما:نحو ﴿ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[البقرة: ٢٤٩] ﴿إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾[آل عمران: ١٨] .

فقد اختلف أهل الأداء في هذه المسألة على قولين، فذهب الجمهور عن السوسي إلى إدغامها في مثلها طردا للباب لتحقق الحرفين المتماثلين ، وذهب البعض إلى الإظهار .[١]

فقد"كان ابن مجاهد وأكثر أصحابه لا يرون الإدغام في ذلك ، لأن الواو سُكِّن للإدغام فيصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله ﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾[البقرة: ٢٥]، ﴿ وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة: ١٠٤] وما أشبههما لا يدغم فيه بإجماع لئلا يختل مدها "[٢].

[١] – انظر الوافي في شرح الشاطبية ص ٤٧.

[٢] – جامع البيان ص ١٦٨، وانظر ص ٢١٤.

وفي ذلك يقول ابن الجزري :" وروى إظهاره سائر البغداديين سوى من ذكرناه، وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه، واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثرون منهم على أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله تعالى : آمنوا وعملوا مما لا يدغم إجماعا من أجل المد"[1].

غير أن وجه هذا التعليل قد رده المحققون من القراء قياسا على الياء ، إذ قالوا أنه لا فرق بين الواو والياء هنا ، فإن كانت الياء مجمع على إدغامها في مثلها وإن كانت مدا ، فلم التفريق بينها وبين الواو .

قال الإمام الشاطبي –رحمه الله – :

وَيَأْتِيَ يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ وَلاَ فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلاَ[2].

قال الشيخ عبد الفتاح القاضي شارحا لهذا البيت :

"...ثم نقض الناظم علة المظهرين وبين فسادها بأن هؤلاء المظهرين قد أدغموا الياء في مثلها نحو﴿ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿ نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ [طه: ١١] ولا شك أنه يترتب على إدغام ﴿ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾ ونحوه من المحظور ما يترتب على إدغام "هو"المضموم الهاء، **فالعلة الموجبة** للإظهار في "هو"متحققة في " يأتي يوم" إذا المد المقدر في الواو موجود في الياء ، فلا فارق بينهما ، فإدغام أحد المتساويين وإظهار الثاني تحكم لا مبرر له، على أن هناك فرقا بين حرف المد في "هو"المضموم الهاء

[1] – النشر ص ٢١٤-٢١٥.

[2] – حرز الأماني ص ١١.

وحرف المد في ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ ﴾ [يونس: ٦٣] ونحوه، فإن الأول تقديري ملاحظ في الذهن فقط لا ثبوت له في الخارج ، والثاني محقق في الخارج، فقياس الأول-أي حرف المد في هو- على الثاني- حرف المد في آمنوا_ خطأ إذ لا يلزم من منع الإدغام في المد المحقق منعه في المد المقدر "[1].

ويقول الإمام الداني –رحمه الله-:"كان أبو الحسن بن شنبوذ وغيره من الأكابر يرون إدغامها **قياسا** على إدغام الياء المكسور ما قبلها في نحو﴿ نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ و﴿ يَأْتِىَ يَوْمٌ ﴾ وشبههما، وذلك إجماع فيه من الرواة وأهل الأداء، ولا فرق بين الواو والياء، هذا مع أن تسكينها للإدغام عارض، فلا يعتد به، وأصلها الحركة فيهما غير حرفي مد على الحقيقة، وصح الإدغام لذلك و لم يمتنع، وبالوجهين قرأت ذلك، **وأختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره** "[2].

فقد صحح الإمام الداني كلا من الإدغام والإظهار، فقد قرأ بالوجهين جميعا، غير أنه قدم وجه الإدغام على الإظهار، وقال في التيسير:" وكان غيره –أي غير ابن مجاهد – يأخذ بالإدغام وبذلك قرأت **وهو القياس**"[3] .

---

[1] – الوافي ص ٤٧.

[2] – جامع البيان ص ١٦٨، وانظر النشر ص ٢١٥.

[3] – انظر التيسير للداني ص ٢١.

أما الإمام ابن الجزري فبعد أن حكى الخلاف في المسألة انتقل إلى كلامهم في مانع الإدغام ليبين لنا اختياره صريحا وهو الإظهار خلافا للداني الذي اختار الإدغام .

قال الإمام ابن الجزري-رحمه الله-:"ورد المحققون ذلك _أي تعليل الإدغام -، بالإجماع على جواز إدغام نحو ﴿ نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾ و ﴿ يَأۡتِىَ يَوۡمٞ ﴾ ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض. وقيل: لقلة حروفه، ورُدّ بما تقدم [1]، والصحيح اعتبار المانِعَيْن جميعا، وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل : وضعيفان يغلبان قويا"[2].

فهو هنا يرى أن الصحيح في المسألة الأخذ بعين الاعتبار المانعين جميعا، الأول الذي ذكره ابن مجاهد وأصحابه وهو أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين، والثاني لقلة حروفه، ومع اعترافه بأن كل من المانِعَيْن ضعيف إلا أنه استأنس باجتماعهما وتقويتهما لبعضهما، لذلك اختار وجه الإظهار بقوله "والصحيح اعتبار المانِعَيْن جميعا ...".

[1] – ما ذكره في مسألة إدغام "آل لوط" إذ روى عن أبي عمرو البصري قوله لا أدغمها لقلة حروفها، ورد الداني ذلك انظر النشر ص ٢١٤، وجامع البيان ص ١٦٨.

[2] – النشر ص ٢١٥.

ثم استدرك وبين أنه رغم اختياره وجه الإظهار إلا أن الداني كان اختياره مخالفا له فقد اختار الإدغام ، فقال –رحمه الله ــ:" على أن الداني قال في جامع البيان " : وبالوجهين قرأت ذلك ، واختار الإدغام لاطراده وجريه على قياس نظائره"[1].

فهذه مسألة من المسائل التي كان القياس حكما وفيصلا فيها في صحة تقديم أحد الوجهين على الآخر، وليس إبطالا لأحدهما، فهو أحد المواضع التي استفيد من القياس في بيان الوجه المقدم في الأداء، وترجيحه بالقياس .

٢–مسألة إدغام الواو في الواو إذا سكن ما قبله : نحو﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ ﴾[الأعراف ١٩٩]، و ﴿مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾[الجمعة ١١] ، و﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ [النحل٦٣].

هذه المسألة اختلفت فيها نصوص العلماء وأقوالهم ،فالإمام الشاطبي –رحمه الله – اكتفى بذكر ما كانت هاؤه مضمومة وسكت عما سكنت هاؤه و لم يذكرها في أبياته ، "لأنه لما قيد محل الخلاف بالمضموم الهاء بقي ساكنها على الأصل في اجتماع المثلين من متفق الإدغام ، كما أنه لما قيد بواو "هو" بقي غير واو "هو" مدغما على الأصل فيه نحو "خذ العفو وأمر"[2].

ومن المعروف أن "هو" يأتي مع الواو والفاء واللام، ويأتي دونها، فإذا أتى معها فأبو عمرو ممن يسكن هاءه ، وإذا أتى دونها فلا خلاف في ضم هائه فكل ما

[1] – النشر ص ٢١٥، وانظر كلام الداني في جامع البيان ص ١٦٨.

[2] – انظر تعليق الشيخ الضباع هامش إبراز المعاني ص ٨٥.

سكنت هاؤه ولقيت واوه واوا نحو ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾ فهو على قاعدة الباب بلا خلاف[1].

قال الشيخ الضباع –رحمه الله– :"فأما إذا سكنت الهاء من هو وذلك في "فهو وليهم، وهو وليهم، وهو واقع بهم " فلا خلاف عنه–أي أبو عمرو البصري– في الإدغام حينئذ، خلافا لما وقع في شرحي أبي شامة وشعلة –رحمهما الله تعالى –" [2].

فقد جاء في شرح شعلة قوله :" أما إذا لم يكن مضموما وهو في ثلاثة مواضع ...فإن الهاء ساكنة عند أبي عمرو فلا إدغام عند الجمهور " [3].

علق عليه الشيخ الضباع بقوله :" قوله " فلا إدغام عند الجمهور " صوابه : فالإدغام قولا واحدا ، لأن كلام المصنف –أي الشاطبي – في مضموم الهاء فبقي الساكن على أصله في اجتماع المثلين "[4] .

و جاء في إبراز المعاني لأبي شامة عند بيت الشاطبي :

---

[1] – انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ١٦١/١.

[2] – انظر إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، لفضيلة الشيخ علي محمد الضباع، اعتنى به الشيخ جمال الدين محمد شرف، والشيخ عبد الله علوان دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، ص٤٣.

[3] – شرح شعلة المسمى كتر المعاني في شرح حرز الأماني للإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة ، ت جمال السيد الرفاعي ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، ص٧٣.

[4] – انظر تعليق الضباع هامش شرح شعلة ص ٧٣.

وواو هو المضموم هاء كهو ومن فأدغم ومن يظهر فبالمد عللا [1]

قال :"احترز بذلك عما سكنت هاؤه في قراءة أبي عمرو ، وهو ثلاثة مواضع "فهو وليهم، وهو وليهم، وهو واقع بهم"، والجمهور على منع الإدغام في هذه المواضع الثلاثة "[2].

وقال:" وبعضهم قال هي مظهرة بلا خلاف، ووجهه أن الكلمة قد خففت بسكون هائها فلم تحتج إلى تخفيف الإدغام، وقال صاحب التيسير لا خلاف في الإدغام ، قلت يريد في طرقه التي قرأ بها وإلا فقد ذكر الخلاف فيها أبو علي الأهوازي والحافظ أبو العلا وغيرهما"[3].

غير أن الإمام الداني –كما أشار إلى ذلك أبو شامة – قال بأنه لا خلاف في الإدغام وهذا نص كلامه –رحمه الله–قال :" فإن سكن ما قبل الواو سواء كان هاء أو غيرها، فلا خلاف في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو قوله ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ [الأنعام ١٢٧]، ﴿ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمۡ ﴾[الشورى٢٢]و﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ ﴾ [الأعراف١٩٩] و﴿ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾ وما أشبهه"[4].

---

[1] – حرز الأماني ص ص١١.

[2] – انظر إبراز المعاني ١/ ٨٥.

[3] – المصدر نفسه ١/ ٨٥.

[4] – جامع البيان ص ١٦٨.

فحاصل كلام الإمام الداني أن ما سكن قبل الواو لا خلاف بين القراء في إدغامه، سواء كان هذا الساكن هاء أم غيرها، على الأصل في اجتماع المثلين مما اتفق على إدغامه، فالأصل والقاعدة في مذهب أبي عمرو البصري أنه إذا اجتمع مثلان فالحكم فيهما الإدغام.

ولقد بين الإمام ابن الجزري سبب تفريق الإمام الداني بين الساكن إن كان هاءً أو حرفا آخر فقال :" وإنما نبه على ما قبل الواو فيه ساكن وسوى فيه بين الهاء وغيرها، من أجل ما رواه بعضهم من الإظهار في ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾[النحل:٦٣] ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ [الأنعام: ١٢٧]﴿ وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمۡ ﴾[الشورى: ٢٢]، فلا يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته وانفراد روايته عن الجادة "[1].

وقد حكى الجعبري المذهبين في هذه المسألة وبين أن كلا منهما نفى الخلاف بحسب روايته واطلاعه حيث قال :"ويحمل نقل كل على روايته "[2].

إذن فوجه الإظهار الذي رووه في المواضع الثلاث ضعيف لأنه خلاف لإجماعهم على وجه الإدغام الذي قال عنه الداني بأنه لم يعرف له مخالف، وأيضا لضعف حجة أصحاب هذا الرأي، وضعف روايتهم ومخالفتها للرواية المشهورة.

---

[1] – النشر ص ٢١٥.

[2] – كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للجعبري ، ت: أحمد اليزيدي ، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م ، ٢٥٣/٢.

لذلك قال ابن مجاهد :" **إدغامهن**-أي المواضع الثلاثة - **قياس مذهب أبي عمرو**؛ لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ و﴿ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَرَةِ ﴾ "[1].

فهذه المواضع الثلاث تدغم هي الأخرى قياسا على ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ وعلى ﴿ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَرَةِ ﴾ فلا فرق بينهما فكلها كان السكون فيها قبل الواو، فلا وجه للتفريق هنا.

ومما رُد على الذين قالوا بالإظهار ما قاله ابن الجزري :" وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو : ﴿ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ ﴾ [الحاقة: ١٦] وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق"[2].

فهذا الموضع قد أجمعوا على إدغامه بلا خلاف، مع تتالي الإعلال فيه أي تتالي السكون فالهاء ساكنة - وهي قراءة أبي عمرو البصري- وبعدها ياء ساكنة، ومع ذلك أجمعوا على الإدغام فيها، فقياسا عليه ندغم المواضع الثلاثة أيضا، إذ لا فرق بينهما والصحيح كما قال الإمام ابن الجزري أن لا فرق بين ﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾ وبين ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ ﴾ وبين ﴿ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ ﴾ ، إذ لا يصح نص عن أبي عمرو وأصحابه بخلافه [3].

---

[1] - انظر النشر ص ٢١٥.

[2] - المصدر نفسه .

[3] - المصدر نفسه .

فالقياس هنا يرجح مذهب القائلين بالإدغام .

٣-إدغام القاف في الكاف في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ .

قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات٢٠] وهو يدخل ضمن حروف قربت مخارجها، وهي تنحصر في سبعة عشر حرفاً [١]، اختلف القراء في إدغامها وإظهارها :

أما قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فقد أجمع القراء على إدغامه، إلا أنهم اختلفوا في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف، فذهب الجمهور إلى الإدغام المحض وبه أخذ الإمام الداني، وبإبقاء صفة الاستعلاء أخذ الإمام مكي [٢] .

قال ابن الجزري: " فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى ﴿نَخْلُقكُّم﴾ فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع ذلك، فذهب مكي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أَحَطتُ﴾[النمل: ٢٢] ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]. وذهب الداني وغيره إلى إدغامه محضاً" [٣].

فقد قال الداني :" وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافا خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ "[٤].

---

[١] – انظر تفصيلها في النشر ص ٣٧٢، الإتحاف ١/ ٤٢.

[٢] – انظر الإتحاف ١/ ٤٦، النشر ص ١٦٩، جامع البيان ص ٢٩١.

[٣] –النشر ص ١٦٩.

[٤] – جامع البيان ص ٢٩١.

وقال الإمام مكي في الرعاية، واقتصر عليه: " وإذا سكنت القاف قبل الكاف وجب إدغامها في الكاف، لقرب المخرجين، ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهرا كإظهار الغنة، والإطباق مع الإدغام، في ﴿ يُؤْمِنْ ﴾[التوبة٩٩]و﴿ أَحَطتُ ﴾ وذلك نحو قوله ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾ تدغم القاف في الكاف، ويبقى شيء من لفظ الاستعلاء "[1].

إلا أن الإمام ابن الجزري قد رجح قول الإمام الداني بإدغامها إدغاما محضا، لأنه أصح من جهة الرواية، وأوجه من جهة القياس ،فقال:

" والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصح قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من:﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ ﴿ رَزَقَكُمْ ﴾،﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الفرقان: ٢]وخلق كل شيء. والفرق بينه وبين ﴿ أَحَطتُ ﴾ وبابه أن الطاء زادت بالإطباق"[2].

ولقد جاءت رواية عن ابن ذكوان وقالون بإظهاره وقد بين ابن الجزري أن معنى الإظهار هنا إظهار صفة الاستعلاء، وخطأ أن يكون مرادهم الإظهار المحض فقال: "وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الراوي من طريق ابن الأخرم عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حُكى عن أحمد بن صالح عن قالون ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز"[3].

---

[1]- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، ت: د/أحمد حسن فرحات،ط ٢، دار عمار ،الأردن، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م)، ص ١٧٢.

[2]- النشر ص ١٦٩.

[3]- المصدر نفسه ص ٣٨٠.

إلا أن الإمام الداني – رحمه الله – قال بأن إظهار صفة الاستعلاء المروية عن قالون غلط في الرواية والعربية فقال :" وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾، وروى أبو علي بن حبش الدينوري أداء عن أحمد بن حرب عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن قالون مظهرة القاف، وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية "[1].

ولكن الإمام ابن الجزري رد عليه وقال بأن كلام الإمام الداني فيه نظر فقال : " فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت وجعله خطأ وغلطاً ففيه نظر، فقد نص عليه غير واحد من الأئمة"[2].

ثم أورد – رحمه الله – كلام الأئمة في وجوب إدغامه، ثم بين أن بقاء صفة الاستعلاء ليس بغلط، بل هو وارد عن الأئمة، بل وله وجه في القياس جيد، ومع أن كلا الوجهين عنده صحيح كما أوردنا سابقا، إلا أنه رجح وجه الإدغام المحض، لأنه أصح من جهة الرواية، وأوجه من جهة القياس على الأول –الذي هو بقاء صفة الاستعلاء – فقال :"وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح فقد صح عندنا نصاً وأداء، قرأت به على بعض شيوخي، ولم يذكر مكي في الرعاية غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية وأوجه قياساً"[3].

---

[1] – جامع البيان ص ٢٩١.

[2] – النشر ص ٣٨٠.

[3] – المصدر نفسه ص٣٨٠.

وقد بين في التمهيد لماذا أخذ بالإدغام المحض، وذلك موافقة للداني، وقياسا على مذهب أبي عمرو – يعني ابن العلاء البصري– فقال :" وفي إدغامها إذا سكنت في الكاف مذهبان : الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء كالطاء في التاء وهذا مذهب أبي محمد مكي وغيره، والإدغام الكامل بلا إظهار شيء، فتصير كافا مشددة وهو مذهب الداني ومن والاه قلت : وكلاهما حسن وبالأول أخذ علي المصريون وبالثاني الشاميون واختياري الثاني وفاقا للداني وقياسا على مذهب أبي عمرو" [1].

فهو أخذ بمذهب الإدغام المحض أيضا قياسا لمذهب أبي عمرو البصري، ففي رواية البصري لا يجوز سوى الإدغام المحض في المتحرك[2]، وعليه فالساكن أولى وأحرى من المتحرك بأن يؤخذ له به، وفي ذلك يقول :" بل لا ينبغي أن يجوز البتة في قراءة أبي عمرو في وجه الإدغام الكبير غيره، لأنه يدغم المتحرك من ذلك إدغاماً محضاً فإدغام الساكن منه أولى وأحرى" [3].

فقياسا على مذهب أبي عمرو البصري الذي يأخذ بالإدغام المحض في الساكن والمتحرك، اختار ابن الجزري مذهب الداني، وقدمه على مذهب الإمام مكي، وإن

---

[1]– التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري،ت: غانم قدوري الحمد،ط٣،مؤسسة الرسالة، بيروت(١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م)، ص ١٥٠.

[2]–" أجمع رواة الإدغام عن أبي عمرو عن إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً يذهب معه صفة الاستعلاء ولفظها ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف وبه ورد الأداء وصح النقل وبه قرأنا وبه نأخذ و لم نعلم أحداً خالف في ذلك وإنما خالف من خالف في ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ ممن لم يروا إدغام أبي عمرو والله أعلم".النشر ص ٢٢٧.

[3]– النشر ص٣٨١.

كان كلاهما صحيح وحسن كما قال وذلك اعتمادا على القياس في ترجيح أحد المذهبين على الآخر.

فهذا من باب تقديم وجه على آخر وترجيحه بالقياس .

٤-حكم النون الساكنة والتنوين مع الغين والخاء لأبي جعفر :

أحكام النون الساكنة والتنوين أربعة وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء[١].

فالإظهار يكون عند ستة أحرف وهي حروف الحلق منها أربعة بلا خلاف وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء نحو﴿ وَيَنْءَوْنَ ﴾ [الأنعام ٢٦]،﴿ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [البقرة: ٧٤]﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾[التوبة١٠٩]،﴿ أَنْعَمْتَ ﴾[الفاتحة٧]،﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[البقرة٧]،﴿وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]،والحرفان الآخران اختلف فيهما وهما: الغين والخاء، نحو﴿فَسَيُنْغِضُونَ ﴾ [الإسراء٥١]، ﴿مِّنْ غِلٍّ ﴾ [الأعراف ٤٣]، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣]﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨] .

فاتفق القراء على إظهار النون الساكنة والتنوين عند الستة لبعد المخرجين، إلا أن أبا جعفر قرأ بإخفائهما عند الأخيرين الغين والخاء كيف وقعا، لكن استثنى بعض أهل الأداء له ﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾، ﴿ يَكُنْ غَنِيًّا ﴾ [النساء: ١٣٥]، ﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾ فأظهر فيها كالجمهور[٢].

---

[١] – انظر تفصيل أحكامها في كتب التجويد.

[٢]– انظر النشر ص ٣٨٢، والإتحاف ٤٩/١.

قال ابن الجزري : " وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايتيه، والاستثناء أشهر وعدمه أقيس"[1].

أي أن كلا الروايتين عن أبي جعفر صحيحة، فقد قرأ بهما كليهما، إلا أن استثناء هذه الكلمات من حكم الإظهار هو المشهور وهو الذي عليه أكثر الرواة عنه، لكن عدم استثناء هذه الأحرف من الحكم العام وهو الإظهار هو الأقيس، لأنها تجري على أصول أبي جعفر في أحكام النون الساكنة والتنوين العامة _ أي في حكم الإظهار مع حروف الحلق الستة _ .

فالقياس هنا من باب ترجيح وجه على آخر بالقياس، وكلا الوجهين صحيح وثابت بالرواية، كما سبق بيانه.

٥-الإسكان والاختلاس في ﴿ نِعِمَّا ﴾ في البقرة [٢٧١]والنساء[٥٨].

لقد اختلف الأئمة عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر شعبة في كيفية قراءة هذه الكلمة ، وحاصل ذلك أنها تقرأ لهم بوجهين، الإسكان والإخفاء(الاختلاس)[2].

وقد روى الوجهين جميعا أبو عمرو الداني ثم قال:" والإسكان آثر، والإخفاء أقيس"[3].

---

[1] – انظر النشر ص ٣٨٢.

[2] – الاختلاس :الإتيان ببعض الحركة في الوصل، وهويدخل جميع أنواع الحركات من فتح وضم وكسر، وهو مرادف للإخفاء والاختطاف.انظر القواعد والإشارات في أصول القرآت١ / ٥، والإضاءة في بيان أصول القراءة ، ص٣٨، ٥٩.

[3] – جامع البيان ص ٤٣٤، وانظر النشر ص ٥٣٦.

ومعنى كلام الداني-رحمه الله- أن أكثر الأئمة من العراقيين والمشرقيين قاطبة قد رووا الإسكان، ولا يبالون من الجمع بين الساكنين، لصحته رواية وورود لغة، فهو أكثر ورودا ورواية، وذلك أن مذهب الاختلاس لا يعرف إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي وابن شريح وابن غلبون والشاطبي[1].

ومعنى قوله أن الإخفاء أقيس، أي أن الإختلاس هو الذي يجري على أصول العربية، وذلك أنه يمتنع في مشهور اللغة، والاختلاس القصد منه الفرار من الجمع بين الساكنين .

فهذا النوع من القياس يستفاد منه معرفة الوجه المقدم والأرجح مما نقل وصح .

٦-ذكر الحرفين المتقاربين في الكلمة الواحدة عند أبي عمرو [2].

المطلب الثاني: الترجيح بالقياس في مسائل المد .

١-حكم المد إذا وقع بعد الهمز المغير.

من المعروف أن المد إنما وجب مع الهمزة إذا كانت محققة، فإذا تغيرت اختلف هل تراعى أم لا ؟ والتغير هنا يكون إما بالتسهيل أو بالإسقاط، مثال ذلك ﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن ﴾ [الشعراء١٨٧]وشبهه، و﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [الأحقاف٣٢]على قراءة قالون

[1] - انظر النشر ص ٥٣٦.

[2] - سبقت دراستها انظر ص ٩٧ من هذا البحث.

في تسهيله الهمزة بين بين، و﴿ جَآءَ أَجَلُهُمۡ ﴾ [الأعراف٣٤] وشبهه على قراءته في إسقاطه الأولى [١].

يقول ابن بري[٢] في الدرر اللوامع : "والخلف في المد لما تغيرا "، وشرحه المارغني بقوله :" يعني أنه اختلف أهل الأداء في المد إذا تغير سببه وهو الهمز المتأخر المتصل، فمنهم من أخذ بالمد أي الإشباع مراعاة للأصل، وإلغاء لما عرض من التغيير ...ومنهم من أخذ بالقصر اعتدادا بالعارض، سواء تغير الهمز بتسهيل بين بين نحو ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴾ [البقرة: ٣١] عند من سهل الأولى كقالون، أو بإسقاط نحو ﴿ جَآءَ أَمۡرُنَا ﴾ [هود: ٤٠]عند من أسقط الأولى كقالون أيضا، والمذهبان مرويان ومقروء بهما، والمد أرجح عند غير واحد كالشاطبي، ولذا يقدم في الأداء على القصر...والمد أرجح عند غير واحد كالشاطبي ولذا يقدم في الأداء على القصر "[٣].

قال الداني :" وقد اختلف شيوخنا في قصر الألف، وفي إشباع مدها، إذا سقطت الهمزة بعدها ، أو سهلت فجعلت بين بين، فقال بعضهم:يشبع مدها لكون ما حدث في الهمزة – من إسقاطها وتسهيلها – عارضا، والعارض لا يعتد به إذ لا يلزم ، فلذلك أشبع مد الألف قبلها في حال عدم وجودها ظاهرة محققة، كما يشبع

---

[١] – اللآلئ الفريدة ١٨٤/١.

[٢] – هو علي بن محمد بن الحسين الرباطي، أبو الحسن، المعروف بابن بري: عالم بالقراءات، من أهل تازة. ولي رياسة ديوان الإنشاء فيها. من كتبه " الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع" أرجوزة في القراءات، توفي سنة٧٣٠هـ. انظر معجم المؤلفين ٢٢١/٧، والأعلام للزركلي ٥/٥.

[٣] – النجوم الطوالع ص ٤٠.

مع ظهورها محققة، وقال آخرون :لا يشبع مد هذه الألف، لأن ذلك إنما كان يجب فيها مع ظهور الهمزة، ولما ذهبت من اللفظ و لم تظهر فيه محققة، استغني عن إشباع مدها "[1].

وقال أيضا : " والوجهان جيدان والأول أقيس "[2]، وقال في التمهيد :"والقول الأول أقيس ، وهو الذي أختار"[3]، وقال في الاقتصاد:" والوجهان جيدان، وقد قرأت بهما، غير أن الأول أقيس"[4] يعني المد.

وقال الإمام مكي – مبينا علة من مد مع التسهيل ومن ترك ذلك- :" وعلة من مده أن الهمزة المسهلة بزنتها محققة، فمد مع التسهيل كما مد مع التحقيق، فهو أقيس وأقوى، وأيضا فإن التسهيل عارض، فلا يعتد به والتحقيق هو الأصل فوجب ألا يترك مده" [5].

وكون المد أقيس هنا لأنه الأصل في هذه الكلمات ونحوها هو وجود المد بسبب الهمز، وحكمه المد عند القراء – طولا أو توسطا بحسب حكمه عند كل قارئ وذهاب الهمزة عارض من أجل التقاء الهمزتين وصلا ،فمراعاة الأصل أولى من

---

[1] – في الإيضاح(مخطوط) نقلا عن شرح المنتوري ١٨٤/١.

[2] – في الإيضاح(مخطوط) نقلا عن شرح المنتوري ١٨٤/١.

[3] – المصدر نفسه .

[4] – المصدر نفسه .

[5] – الكشف ١/ ٥٩.

مراعاة العارض ،فإن كان مراعاة السبب العارض له وجه من القياس فلا شك أن مراعاة الأصل أقيس، فهذا من قياس الأولى[1].

-الاختلاف في مد العين والميم في فواتح السور .

المد في فواتح السور إنما هو علة التقاء الساكنين، فما كان فيه منها التقاء ساكنين مد، وما لم يكن فيه لم يمد .وقد قسمها العلماء إلى أربعة أقسام[2] :

- قسم هجاؤه على حرفين نحو (ها وحا ويا وطا)فهذا لا إشباع مد فيه، إنما هو التمكين الذي لا يخلو منه حرف المد فقط .

- وقسم هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك نحو ألف، فهذا لا يعرض فيه مد لأنه ليس فيه حرف مد .

- وقسم هجاؤه على ثلاثة أحرف ثانيه ياء قبلها فتحة ، (وهو ما يسميه القراء حرف اللين) وذلك (عين) في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ [مريم١]، و﴿ عٓسٓقٓ ﴾[الشورى٢]لا غير.

---

[1] - قياس الأولى: هو أن يكون الفرع فيه أولى بالحكم من الأصل لقوة العلة فيه، مثل :قياس الضرب على التأفيف بجامع الإيذاء، فإن الضرب أولى بالتحريم من التأفيف لشدة الإيذاء فيه ، فإن كان أف منهيا عنه في قوله تعالى :﴿ **فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ** ﴾ [الإسراء: ٢٣] فأولى بالنهي عنه الضرب .انظر أصول الفقه ، وهبة الزحيلي ١/ ٧٠٢.

[2] - الإقناع ص ٢٩٦.

- والقسم الرابع ما كان هجاؤه على ثلاثة أحرف ، ووسطه حرف مد ، وله سبعة أحرف، جمعها صاحب التحفة في قوله "كم عسل نقص" ، وتمد مدا مشبعا بلا خلاف على القول المشهور[1].

٢-**الاختلاف في مد "عين"** :

اختلف القراء في مد العين في هذين الموضعين على وجهين: التوسط والطول كما ذكر الشاطبي في قوله:

..... وفي عين الوجهان والطول فضلا [2]

غير أن الإمام الشاطبي قد نص على تفضيل الطول، وهو مذهب ابن مجاهد، وعليه جلة أهل الأداء، وذهب ابن غلبون وجماعة من أهل الأداء إلى تفضيل التوسط[3].

قال الفاسي :" والحجة لتفضيل الطول أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وأنه مجانسة لما جاوره من المدود " [4].

---

[1] - انظر نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن ، الشيخ محمد مكي نصر الجريسي ، دقق الطبعة أحمد علي حسن ، ط١ ،مكتبة الآداب ، القاهرة (١٤٢٢هـ_٢٠٠١م)ص ١٤٢، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، عبد الفتاح المرصفي، ط١، مكتبة مجد الإسلام ، مصر (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م)، ١/٣٤٨.

[2] - حرز الأماني ص ١٥.

[3] - انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ١/ ٢٢٤.

[4] - المصدر نفسه.

والمراد بقوله" قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين" أن الأصل عند علماء القراءات والتجويد، أنه إذا التقى ساكنان وكان أولهما حرف مد مُكن حرف المد ، للفصل بين الساكن الأول والساكن الثاني، ويسمى هذا بالمد اللازم الكلمي أو الحرفي وهو قسمان المخفف والمثقل، ومثاله ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ ﴾[محمد: ٣٨]على قراءة ورش بالإبدال و﴿ وَمَحۡيَايَ ﴾[الأنعام: ١٦٢] على قراءة الإسكان، ومثله أيضا ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ومثله ﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾ [النازعات: ٣٤] ونحوها ، فلازم ذلك وقياسا عليه نمد حرف اللين في "عين "، في الموضعين طولا، لأنه التقى فيها ساكنان"الياء الساكنة والنون الساكنة " فوجب الفصل بينهما ولا يكون ذلك إلا بمد الساكن الأول طولا – في الحالين وصلا ووقفا لأن حروف التهجي في حكم الموقوف عليها ــ .

وقد أشار الإمام الداني إلى ذلك بقوله :" واختلفوا في الياء إذا زال عنها الكسر وانفتح ما قبلها، وذلك في العين من ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و﴿ عٓسٓقٓ ﴾، فبعضهم يزيد في تمكينه كالزيادة إذا انكسر ما قبلها **لأجل الساكنين**"[1].

ورد القائلون بالتوسط بعدم صحة هذا القياس وذلك لوجود فارق مؤثر وهو الفرق بين حرف المد المسبوق بحركة مجانسة له وبين ما لم يسبق بحركة مجانسة، فالأول كمد الياء من كلمة ميم فقد سبقت الياء بالكسرة وهي حركة مجانسة لحرف المد فمدت طولا إجماعا، لكن في الياء من هجاء عين سبقت بفتحة وهي غير مجانسة لحرف المد، ومن ثم نقص تمكينها.

[1] – جامع البيان ص ٢٠٦.

وفي هذا يقول مكي:" فأما مد عين في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ وفي ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ دون مد "ميم"قليلا لانفتاح ما قبل الياء في هجاء "عين" وانكسار ما قبل الياء في هجاء "ميم "، فحرف المد واللين أمكن في المد من حرف اللين، وكلا الوجهين ممدود لالتقاء الساكنين، ولو قال قائل: إني أسوي بينهما في المد لأن في كلتيهما ساكنين اجتمعا لكان قياسا[1]، لكن تفضيل مد"ميم"على مد"عين " أقوى في النظر، وفي الرواية في ذلك لجميع القراء، وأكثر هذا المد إنما أخذ مشافهة، وليس هو كله بمنصوص "[2].

قال الإمام أبو عبد الله القيجاطي :" وهذا الذي قال مكي في مد (عين) هو الذي يقتضيه القياس "[3].

ويقول الإمام الجعبري :" وجه المد لزوم السكون ، والمد متمكن ...ووجه التوسط قصور حرف اللين لعدم المجانسة عن حرف المد "[4].

وروى الإمام المنتوري عن ابن عبد الوهاب قوله :" وأما مد الياء من عين في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ فدون مد الياء من هجاء ميم، وإن كانا قد اتفقا في

---

[1] – أي لكان قياسا صحيحا معتبرا.

[2] – الكشف ١/ ٦٧، وانظر اللآلئ الفريدة ١/ ٢٢٤.

[3] – شرح الدرر اللوامع للمنتوري ١/ ٢٤٢.

[4] – كنز المعاني ١/ ٣٦٨.

مجيء الساكن بعدهما لأن الحركة التي قبل الياء من "عين " ليست من جنس الياء، فكانت حرف لين ، فلذلك ضعفت في المد ونقصت " [1].

وقد أورد الداني-رحمه الله- وجها آخر للقياس في (عين) فقال :" فبعضهم يزيد في تمكينه كالزيادة إذا انكسر ما قبلها لأجل الساكنين، **وهو قياس قول من روى عن ورش المد في شيء والسوء وشبههما**، وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن بن غلبون ...، **وهو قياس قول من روى عن ورش القصر[2] في شيء وبابه** " [3].

ولعل مراد الداني بالقياس هنا قياس الأوْلى إذ أن الرواة عن ورش اتفقوا على وجوب مد شيء وسوء (**من طريق الشاطبية**) توسطا أو طولا، والسبب فيه وجود الهمز بعد حرف اللين فيكون من قبيل المد الهمزي المتصل، والهمز أضعف من السكون اللازم ، فيكون مد عين في ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ و ﴿ عٓسٓقٓ ﴾ أولى لقوة السبب ، لأنهم اتفقوا على أن المد اللازم أقوى من المد الهمزي ، فيكون مد عين (توسطا أوطولا)قياسا على مد "شيء وسوء " من قياس الأوْلى والله أعلم .

---

[1] – شرح الدرر اللوامع للمنتوري ١/ ٢٤٢.

[2] – المقصود بالقصر هنا قصره عن زيادة التمكين أي التوسط فقد قال قبله " لا يبالغ في زيادة التمكين بقدر ما فيها من اللين لا غير " ومعناه التوسط، ولأنه لم يرو عن ورش القصر في شيء وبابه إطلاقا.

[3] – جامع البيان ص ٢٠٦.

قال ابن الباذش :" ولا أعلم أحدا ترك مد عين لورش، وإنما ذلك لأنه مد شيئا وبابه، ومده لشيء يوجب مده لعين "[1]، فهو يشير إلى أن العلة في مد شيء وبابه قد وجدت في مد عين من باب أولى، فيتعين مده قياسا عليه.

وقد نص الداني أن كلا الوجهين مروي عن ورش[2]، وكل منهما صحيح جيد، فقال –رحمه الله –:

" والوجهان من الإشباع والتمكين في ذلك صحيحان جيدان، والأول أقيس" [3].

وقد استعمل القياس هنا لتوجيه القراءة وتعليلها بعد ثبوت النقل والرواية، وقول الداني:"والأول أقيس" أي الطول إشارة منه إلى تقديم هذا الوجه وقوته عنده، وهذا ما مال إليه الشاطبي في قوله ": والطول فضلا " مع حكايته الوجهين في المسألة.

فيكون القياس مرجحا لأحد الوجهين بعد ثبوتهما وصحتهما جميعا .

٣- الاختلاف في مد "الميم " من فواتح السور:

اختلف القراء في حكم مد الميم من فواتح السور إذا قرئت وصلا في قوله تعالى﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران ١ - ٢]على قراءة الجمهور و﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ [العنكبوت١ - ٢]على قراءة ورش في نقل حركة الميم إلى الهمزة بعدها بين المد والقصر، وذلك أن من راعى الأصل في حركة الميم - وهو السكون على اعتبار أن

[1] - الإقناع ص ٢٩٦-٢٩٧.

[2] - انظر جامع البيان ص ٢٠٦.

[3] - المصدر نفسه .

الحروف المقطعة الأصل فيها السكون وقفا ووصلا – و لم يعتد بالعارض –أي حركة الميم العارضة بسبب النقل– مد ، ومن راعى تغير حركة الميم بسبب النقل لم يمد .

قال مكي :" وأصل هذه الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية غير ذلك، فمن القراء مخبر عنها بشيء فالسكون والوقف عليها هو أصلها، فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك، فمن القراء من يترك المد على حاله كورش خاصة على الأصل، ولا يعتد بالحركة لأنها عارضة حدثت لعلة الوقف عليها والسكون هو الأصل ، وذلك نحو ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ في قراءة ور ش، لأنه يلقي حركة الهمزة من "أحسب" على الميم، فلما كانت الحركة في الميم ليست بلازمة أبقى المد على حاله، لسكون الميم وسكون الياء قبلها ، **وهو القياس** والاختيار في ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ ، ومنهم من لا يمده لأن الثاني قد تحرك ، فزال لفظ الميم لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك "[1].

وقد اعتبر الإمام مكي بعد حكايته الوجهين أن وجه المد هو القياس فهو أقيس من وجه القصر.

وقال ابن الجزري :"إذا قرئ بـــ ﴿الٓمٓ﴾ الوصل جاز لكل من القراءة في الياء من (ميم) المد والقصر باعتبار استصحاب حكم المد والاعتداد بالعارض"[2].

[1]– النشر ٢٧٠.

[2] – الكشف ١/ ٦٤–٦٥.

وقال أيضا :" وحجتهم أن من مد عامل الأصل ، ومن قصر عامل اللفظ ، ومعاملة الأصل أوجه **وأقيس** " [1] .

فالمسألة لها صورتان باعتبار الأصل وباعتبار الحالة العارضة، فمراعاة الأصل أقوى لأن القياس إنما يصح متى كان موافقا للأصل، فكلما كان القياس أكثر موافقة للأصل كان أوجه.

ونجد ما ذكره ابن الجزري أكثر تفصيلا عند الداني –رحمه الله– في جامع البيان إذ يقول:"فأما الميم من قوله "﴿ **الٓمٓ ٱللَّهُ** ﴾ في أول آل عمران على قراءة الجماعة ...ومن قوله ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ في أول العنكبوت على رواية ورش عن نافع ، فاختلف أصحابنا في زيادة التمكين للياء قبلها في الموضعين ، فقال بعضهم يزاد في تمكينها ويشبع مطها، لأن حركة الميم عارضة إذ هي للساكنين في آل عمران وحركة الهمزة في العنكبوت، والعارض غير معتد به، فكانت الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التمكين للياء قبلها كما وجب في ﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ﴾ [البقرة١-٢] و﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ ﴾ [الروم١-٢]وشبههما، **فعاملوا الأصل وقدروا السكون** ..."[2].

وقال أيضا :"وقال آخرون لا يزاد في تمكين الياء في ذلك إلا على مقدار ما يوصل به إليها لا غير، لأن ذلك إنما كان فيهما مع ظهور الميم، فلما تحركت امتنعت

---

[1] – النشر ص ٢٦٦.

[2] – جامع البيان ص ٢٠٧.

الزيادة بعدم موجبها، **فعاملوا اللفظ واعتدوا بالحركة**، والمذهبان حسنان بالغان، **غير أن الأول أقيس، والثاني آثر**، وعليه عامة أهل الأداء"[1].

وإن كان الداني قد حسن كلا الوجهين إلا أنه قد قدم وجه المد على مذهب ورش لأنه أقيس بمذهبه، إذ مذهب ورش معاملة الأصل وترك الاعتداد بالعارض .

قال الداني في إرشاد المتمسكين –نقلا عن المنتوري –:" والمد الممكن في ذلك عندي أقيس بمذهب ورش، إذ كان مذهبه ترك الاعتداد بالعارض، ومعاملة الأصل"[2].

وكذلك ابن الباذش جعل وجه المد هو المقدم عنده، وجعله هو القياس فقال: "فأما ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ في قراءة الجماعة و﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللفظ فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء ميم فيهما لتحرك الميم، وعلى ذلك نص إسماعيل النحاس عن ورش، ومنهم من يسوي بينه وبين﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ﴾ وسائر ما لم تعرض فيه حركة، **وهو القياس**، وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء"[3].

وقد جاء به منصوصا إسماعيل النحاس عن أصحابه عن ورش عن نافع فقال في كتاب اللفظ له عنهم ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ مقصورة الميم ، وكذلك حكى محمد بن خيرون في كتابه عن أصحابه المصريين عن ورش في السورتين قال : اللام ممدودة

---

[1] - جامع البيان ٢٠٧.

[2] – جامع البيان ص ٢٤٤، وانظر ص ٢٤٥-٢٤٦.

[3] – الإقناع ص٢٩٧.

والميم مقصورة "[1]، غير أن أبو عبد الله القيجاطي قد قدم وجه القصر وجعله هو القياس إذ يقول :" بل القياس القصر، وهو الذي أختار "[2].

قال :"ووجه القصر في ذلك أن السكون في حروف التهجي ينوى به الوقف، والسكون للوقف عارض، ولما لزم الوقف فيها، شبهوه باللازم فمدوه، والمشبه لا يقوى قوة المشبه به ، فإذا تحرك لم ينو لضعفها، لأنه في الأصل عارض لأجل الوقف، بخلاف السكون في ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ وشبهه، فإنه لازم فإذا تحرك فإنه ينوى "[3].

ففي هذه المسالة قد قدم وجه الطول بالقياس مع صحة الوجهين .

المبحث الثاني : الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة والراءات واللامات وياءات الإضافة .

المطلب الأول: الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة.

١-حكم الهمزتين المكسورتين في قوله تعالى﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ ﴾ [الأحزاب ٥٠] وقوله﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾ [الأحزاب ٥٣]، وقوله﴿ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾[يوسف ٥٣]لقالون:

---

[1] – جامع البيان ص ٢٧٠ .

[2] – شرح المنتوري ٢٤٦/١.

[3] – المصدر نفسه .

يسهل قالون الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين مطلقا ويحقق الثانية، إلا أنه قد استثني له من الحكم العام ثلاثة مواضع:وهي موضعين بالأحزاب وهما قوله تعالى ﴿ وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ ﴾، وقوله تعالى﴿ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾،والموضع الثالث هو قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾والعلماء على أن الرواة لم يختلفوا عن قالون في موضعي الأحزاب، وهذا ما نص عليه ابن بري في درره حيث قال :

وسهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما

في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في السوء بالصديق[1]

قال المارغني :" قوله (وما أدى لجمع الساكنين أدغما)هو في معنى الاستثناء مما قبله أي سهل الأولى من كل مكسورتين لقالون إلا إذا أدى تسهيلها إلى الجمع بين الساكنين فلا تسهلها، بل أبدلها مثل ما قبلها ثم أدغم ما قبلها فيها ...وقوله بالتحقيق يعني بلا خلاف في الموضعين عن قالون "[2].

وقد ذكر الإمام المنتوري في شرحه على الدرر علة اختيار الإبدال هنا على التسهيل فقال :" وبيان ذلك أنه لو سهلها هنا بين بين لقربت من الياء الساكنة وقبلها ياء ساكنة، فيؤدي لاجتماع ساكنين مثلين، فلما تعذر التسهيل، رجع إلى البدل فأبدلها ياء،لانكسار ما قبلها وقبلها ياء ساكنة ، فأدغم فصار (للنبيِّ) و(بيوت النبيِّ)

[1] – النجوم الطوالع ص ٥٧.

[2] – المصدر نفسه ص ٥٨.

بياء مشددة، وذلك على قياس تسهيل الهمزة المتحركة، بعد الياء الساكنة الزائدة نحو (البريَّة) و(بريّا)وما أشبه ذلك " [1].

ومعنى قوله (وذلك على قياس تسهيل الهمزة المتحركة، بعد الياء الساكنة الزائدة نحو (البريَّة) و(بريّا)وما أشبه ذلك) أي قياسا على تغيير الهمزة المتحركة إذا جاءت بعده ياء ساكنة.

غير أن الإمام ابن الجزري قد ذكر وجها ثانيا ذكره أبو العز في كفايته وهو أن تجعل الهمزة في هذين الموضعين بين بين أي تسهل، وعلل بعضهم أن الياء الساكنة قبلها لا تمنع من التسهيل، فلو كانت ألفا لما منع ذلك من أن تأخذ حكم التسهيل وعليه فتسهل في هذا الموضع حكمها حكم نظيراتها، ولكنه رده بأنه وجه ضعيف جدا من جهة القياس ومن جهة الرواية، والذي عليه الجمهور الإبدال مع الإدغام فقال :

"وأما (للنبيء و النبيء) فظاهر عبارة أبي العز في كفايته أن تجعل الهمزة فيهما بين بين في مذهب قالون. وقال بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها بين بين بعدها لغة (قلت)-أي ابن الجزري- وهذا ضعيف جداً والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام وهو المختار عندنا الذي لا مأخذ بغيره والله أعلم" [2].

---

[1] - شرح المنتوري ١/٢٩٥.

[2] - النشر ص ٢٨٧.

أما الموضع الثالث في قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ ﴾، فقد اختلف القراء عن قالون والبزي في هذا الموضع على قولين :إبدال الهمزة الأولى وإدغامها، أو تسهيلها بين بين، وقد ذكر الإمام الشاطبي –رحمه الله– هذين الوجهين عنهما في قصيدته فقال:

وَبِالسُّوءِ إِلاَّ أَبْدَلاَ ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلاَ [1]

قال الإمام الموصلي المعروف بشعلة في شرحه لهذين البيتين:"يعني خالف قالون والبزي أصلهما في تسهيل الأولى من المكسورتين من قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ ﴾[يوسف ٥٣] فأبدلا الهمزة الأولى واوا، وأدغما الواو في الواو إذ لو سهلاها بين لقربت من الياء الساكنة وقبلها ضمة، وليس في كلامهم ياء ساكنة وقبلها ضمة ثم قال وفي تخفيف لفظ﴿ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ خلاف عن قالون والبزي ليس مغلقا مسدودا بل هو مشهور في كتب القراءات وهو أنه قد جاء التسهيل عنهما أيضا في ذلك على أصلهما"[2] .

وقد ذكر ابن غلبون في التذكرة الوجهين فقال :" وخالف قالون أصله في الهمزتين المكسورتين من كلمتين في قوله ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ فروي عنه أنه همز الثانية، ونحا بالأولى نحو الياء على أصله، وروي عنه أنه همز الثانية، وقلب الأولى واوا، ثم أدغم الواو التي قبلها فيها، فقرأ بواو واحدة مشددة مكسورة بعدها همزة، وهو

[1] – حرز الأماني ص ١٧.

[2] -شرح شعلة ص ١٠٥.

المشهور عنه وبه قرأت، وقد روي هذان الوجهان عن البزي، والمشهور عنه أنه يمضي على أصله، فيجعل الأولى بين بين فتصير في اللفظ كالياء المختلسة الكسرة ويهمز الثانية، وبه قرأت "[1].

وأورد الإمام مكي –رحمه الله – وجها ثالثا وهو وجه النقل، و أشار إلى أنه لم يرو عن قالون فقال :"وقد ذكرنا الأصل في ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ غير أن قالون ذكر عنه فيها أنه يجعل الأولى كالياء الساكنة، والأحسن الجاري على الأصول إلقاء الحركة و لم يرو عنه، ويليه في الجواز الإبدال والإدغام وهو الأشهر عن قالون، وهو الاختيار لأجل جوازه والرواية "[2].

فقد ذكر –رحمه الله – لقالون في هذا الموضع ثلاثة أوجه، واختار وجه الإبدال : فالوجه الأول أنه يجعل الهمزة الأولى كالياء الساكنة، وهذا هو التسهيل، والوجه الثاني:إلقاء الحركة وقد اعتبره أنه الوجه الأحسن والجاري على الأصول أي أصول العربية ، رغم أنه لم يرو عن قالون –كما قال –، أما الوجه الثالث: وهو الإبدال والإدغام فقد أخبر أنه الأشهر عن قالون، وأنه الاختيار لسببين: الأول جوازه والمقصود به جوازه في العربية، والثاني:الرواية، أي أنه مروي عن قالون بخلاف الوجه الثاني، فمع كونه جاري على أصول العربية إلا أنه لم يرو عن قالون .

[1] – التذكرة ص ٣١٠.

[2] – التبصرة ص ٥٤٨.

وقال–رحمه الله – في الكشف:" والذي عليه العمل في قراءة قالون والبزي في قوله تعالى:"بالسوء إلا"أن تبدل من الهمزة واوا وتدغم الأولى فيها، وقد كان القياس إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها، لكنه لم يرو عنهما "[1].

فقد اعتبر- رحمه الله – أن إلقاء الحركة –أي نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهي الواو فتصير (بالسوِ) بدون تشديد - هو القياس في هذه الكلمة ولكنه لم يرو عن قالون، فمع ترجح قوته عنده من جهة القياس، وكونه جار على أصول العربية إلا أنه كان ضعيف من جهة الرواية، فقدم عليه وجه الإبدال لأنه مروي وثابت عن قالون .

غير أن الإمام ابن الجزري –رحمه الله – مع تضعيفه هذا الوجه من ناحية الرواية، وتقويته إياه من جهة القياس، إلا أنه أخبر أنه قرأ به عن قالون والبزي فقال معترضا بعد أن ذكر كلام مكي في التبصرة:" قد قرأت به عنه وعن البزي من طريق الإقناع وغيره وهو مع **قوته قياساً ضعيف رواية**، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه" [2].

ومعنى قوله ضعيف رواية قلة من رواه لا أنه غير معمول به، فقد ذكره الشاطبي وأشار لى عدم ضعفه وكذلك قرأ به ابن الجزري وما زال العمل به إلى يومنا هذا، مع تقديم وجه الإبدال .

[1] – انظر الكشف ١/١١٦-١١٧.

[2] – انظر النشر ص ٢٨٧.

وممن ذكر الأوجه الثلاثة جميعا الإمام ابن الباذش-رحمه الله-، وأشار إلى الوجه الثاني على أنه القياس أيضا وإن لم يكن مرويا عن قالون والبزي فقال:" وقرأ قالون والبزي بجعل الأولى بين بين، وتحقيق الثانية إلا قوله تعالى ﴿ **بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا** ﴾فإنهما حذفا الهمزة الأولى، وألقيا حركتها على الواو قبلها، وحققا الثانية ، هكذا أخذ علينا أبي –رضي الله عنه-، **وهو القياس، ولا أعلمه روى** "[1].

فهذا أحد المواضع التي يكون فيها القياس قويا، إلا أن الرواية تضعفه وتكون سببا في رده، فلا يأخذ به العلماء وإن كان قويا عندهم من جهة اللغة والنظر، وذلك تقديما للرواية عليه، وهو الأصل الذي يعتمده القراء في قبول القراءة وردها .

ثم أورد ابن الباذش–رحمه الله– الوجهين الباقيين فقال:" والذي يذكر القراء فيه ﴿ **بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا** ﴾بواو مشددة بدلا من الهمزة،وبهذا يأخذ معظمهم، ومنهم من أخذ لهما بجعل الأولى بين بين كالمواضع الأربعة عشر، وهو مذهب الكوفيين، يجرون الواو والياء مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدهما بين بين "[2].

والمقصود أنه يأخذ بالتسهيل في هذا الموضع قياسا على باقي الواضع وعدتها أربعة عشر موضعا يأخذ فيها كلها بالتسهيل، وذلك أنه قاس الواو والياء على الألف في تخفيف الهمزة، في مثل قوله تعالى :﴿ **هَٰٓؤُلَآءِ إِن** ﴾ [البقرة: ٣١]" وغيرها .

---

[1] – الإقناع ص ٢٣٦.

[2] – المصدر نفسه .

قال ابن الجزري: "وسهل الهمزة الأولى منهما بين بين طرداً للباب جماعة من أهل الأداء"[1].

ومعنى طردا للباب :أي إجراء للقياس واستمراره في جميع نظائره .

غير أن الداني –رحمه الله– رد ذلك بأنه خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذهب القراء فقال :" وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في هذا الموضع بجعل الهمزة بين الهمزة والياء، قياسا على جعلها بعد الألف، وذلك خروج عن قياس التسهيل، وعدول عن مذهب القراء"[2].

وقد أورد الإمام المنتوري رده لوجه التسهيل، وتضعيفه لقياس الواو والياء على الألف بعد أن ذكر تسهيل بعض القراء لهذا الموضع قياسا على نظرائه فقال:" وقال بعضهم ووجه من أخذ في ذلك بالتسهيل بين بين أنه أجراه على نظائره فيهما، ولم يستثقل من اجتماع الساكنين ما كان يستثقل في ﴿ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] لاختلاف الساكنين وهما الياء والواو ، قلت(القائل هوالمنتوري):وقد تقدم أن مذهب الكوفيين إجراء الياء والواو مجرى الألف في تخفيف الهمزة بعدها بين بين "[3].

ثم أورد بعدها –رحمه الله– رأي الداني فقال:" قال الداني في الاقتصاد : (وذلك ضعيف هنا) قال : (ولا يجيز من القراء والنحويين في التسهيل غير الوجه

---

[1] – انظر النشر ص ٢٨٧.

[2] – جامع البيان ص ٥٦٧.

[3] –شرح المنتوري ٢٩٩/١–٣٠٠.

الأول ، لوقوع الهمزة متطرفة وقبلها واو ساكنة)، يريد بالوجه الأول الإبدال والإدغام "[1].

فقد قدم رحمه الله وجه الإبدال على التسهيل، لأنه اعتبر التسهيل خروج عن القياس في هذا الموضع، كما أنه لم يذكر في التيسير لقالون والبزي إلا الإبدال والإدغام[2]، أما وجه التسهيل فهو من زيادات الشاطبية[3]،كما قدمه الإمام مكي أيضا وذلك لأن هذا الوجه على غير أصول اللغة والقياس فقال :" وكان أبو الطيب يأخذ للبزي بأن يجعل الأولى كألها بين بين **وهو على غير الأصول والقياس**، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن إلا بعد الألف خاصة لتمكن الألف في المد واللين "[4].

وقد بين ذلك الإمام المنتوري –رحمه الله– فقال:" ولم يجز عند الآخذين بهذين الوجهين – أي النقل والإبدال– تسهيلها بين بين، لأنهم لو فعلوا ذلك لقربوها من الياء الساكنة، وقبلها واو ساكنة، فيؤدي ذلك إلى شبه التقاء ساكنين، ولم يكرهوا ذلك فيما قبله ألف نحو﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ ﴾[البقرة: ٣١]لأصالة الألف وقوة المد الذي فيها، ولأنها لا تقبل الحركة، لأنها لو حركت لتحولت إلى حرف آخر "[5].

---

[1] – شرح المنتوري ١/٣٠٠.

[2] – التيسير ص ٩٨.

[3] – اللآلئ الفريدة ١/٢٥٢.

[4] – الكشف ١/١١٧.

[5] – شرح المنتوري ١/٢٩٩

فكان تقديم وجه الإبدال على التسهيل في هذا الموضع استنادا على صحته في الرواية وقوته في القياس، لذلك اختاره ابن الجزري، لصحته رواية وقياسا فقال:" أما ﴿ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾ فأبدل الهمزة الأولى منهما واوا وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهور من المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزي، **وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس** "[1].

٢-حكم الهمزتين المفتوحة والمضمومة في كلمة واحدة عند أبي عمرو :

الهمزة المضمومة -بعد المفتوحة- لم تأت إلا بعد همزة الاستفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه، فالمواضع المتفق عليها في[آل عمران١٥] ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾ ﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ ﴾[ص: ٨]، وفي القمر[٢٥]﴿ أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ ﴾، فسهل الهمزة الثانية فيها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس، وحققها الباقون (حمزة، الكسائي، خلف، ابن عامر، روح)وفصل بينهما بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو وقالون وهشام[2].

قال الإمام ابن الجزري :" أما أبو عمرو فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في " جامع البيان "، وقواه بالقياس وبنصوص الرواة عن أبي عمرو وأبي شعيب وأبي حمدون وأبي خلاد وأبي الفتح الموصلي ومحمد بن شجاع وغيرهم،

[1] - انظر النشر ص ٢٨٦ .

[2] - انظر النشر ص ٢٨٠، و الخلف عن قالون من طريق الطيبة، وأما من الشاطبية فلا خلف له، انظر شرح الطيبة لابن الناظم ص ٩٦، وشرح منحة مولى البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر لعبد الفتاح القاضي ص ٦٣، وشرح منحة مولى البر للشعباني ص ٦٢.

حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو : إنه كان يهمز بالاستفهام همزة واحدة ممدودة ، قالوا : ولذلك كان يفعل بكل همزتين التقتا فيصيرهما واحدة ، ويمد إحداهما مثل : (أيذا)، و (أإله)، و (أينكم)، و (أأنتم)وشبهه "[1].

فأما تقوية الداني للفصل عن أبي عمرو بالقياس فإنه لما روى عن هؤلاء الأئمة قولهم أن أبا عمرو البصري كان يهمز همزة واحدة ممدودة، وكان فعله هذا مع كل همزتين التقتا فيصيرهما همزة واحدة ويمد إحداهما، فأطلقوا بقولهم هذا الحكم في كل همزتين التقتا سواء أكانت الثانية مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة، وإن كانوا قد مثلوا للأولى والثانية ولم يمثلوا للمضمومة، إلا أنهم لم يستثنوها، فيجري عليها القياس ويطرد حكم المفتوحة والمكسورة فيها .

قال الإمام الداني:"فهذا يوجب أن يمد إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة إذ لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المد سائغا في الاستفهام كله، وإن لم يدرجوا شيئا من ذلك في التمثيل **فالقياس فيه جار، والمد فيه مطرد** "[2].

وقال مكي في ذلك :" وقد رواه-أي المدـ العراقيون وأولاد اليزيدي عن أبي عمرو، وذلك أن جميعهم روى أنه يمد كل استفهام، ولم يخصوا موضعا دون موضع ، ثم أتت الرواية من غير طريق بالتخصيص، وهو أشهر في الرواية، **وهذا أقيس على أصوله أعني المد لأنه في أكثر نظائر هذا، يدخل بين الهمزتين ألفا**، إذ الاستقلال باق مع التسهيل، لأن المسهلة بزنتها محققة "[3].

---

[1] -انظر النشر ص ٢٨٠، وانظر جامع البيان ص ٢١٥-٢١٦.

[2] - انظر جامع البيان ص ٢١٥.

[3] - التبصرة ص ٢٨٠.

فالمد ثبت بالرواية أولا ثم بالقياس ثانيا، وهو ما نص عليه ابن الجزري والإمام مكي رحمهما الله .

٣-تفريع على الوقف على همز "أنبئهم":

كان يقف الإمام حمزة على كلمة ﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾ [البقرة: ٣٣] ﴿ وَنَبِّئۡهُمۡ ﴾ [الحجر: ٥١] بإبدالها ياء على المذهب القياسي، فتصير (أنبيهم) و(نبيهم).

قال أبو شامة :" ووجه قلب الهمزة في هاتين الكلمتين ياء أنها ساكنة بعد كسر فهو **قياس تخفيفها**" [١].

والمقصود بقياس تخفيفها أنها تخفف على المذهب القياسي عند الإمام حمزة – رحمه الله- ضمن قواعد التخفيف على القياس، والهمزة هنا ساكنة بعد كسر فتخفيفها إبدالها ياء .

ولكن أهل الأداء اختلفوا في حركة الهاء من هذه الكلمة بعد الإبدال على قولين: فمنهم من يكسرها لأجل الياء المبدلة من الهمزة، ويجعلها نحو (فيهم، ويؤتيهم)، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد[٢] ومن تبعه، والقول الثاني : أنها تضم على الأصل لأن الياء عارضة، و لم تأت إلا بسبب الإبدال، وعند الوقف فقط، فلم يعتدوا

[١] – انظر إبراز المعاني من حرز الأماني ص ١٧١.

[٢] – انظر السبعة لابن مجاهد ص ١٥٤.

بها، وهو مذهب الجمهور[1]، وقد مال إلى هذا الرأي الإمام ابن الجزري وقال عنه أنه القياس، (**ووجه ضم الهاء أن الياء عارضة لأن الهمزة لم تترك أصلا وإنما خففت**)[2].

قال ابن الجزري –رحمه الله– :" **والضم هو القياس** وهو الأصح فقد رواه منصوصاً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سليم، وإذا كان حمزة ضم هاء (عليهم واليهم ولديهم) من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف فكان الأصل فيها الضم: فضم هذه الهاء أولى و آصل والله أعلم"[3].

وكذلك الداني قال عن ضم الهاء بعد الإبدال حين الوقف :"وذلك أقيس" [4].

ورغم أن أئمة القراءة قد اختاروا ضم الهاء لأنه أقيس من كسرها، وهو الأصح أيضا بدليل الرواية عن سليم، إلا أن الوجه الثاني صحيح أيضا، فقد قال أبو الحسن بن غلبون:" كلا الوجهين حسن"[5].

وقال الداني في التيسير :"وهما صحيحان"[6]، إلا أن وجه الضم قد قدم على الكسر بدلالة النص والقياس معا .

---

[1] – انظر جامع البيان ص ٢٥١-٢٥٢، والنشر ص ٣٢١.

[2] – إبراز المعاني ص ١٧١.

[3] – النشر ص ٣٢١.

[4] – جامع البيان ص ٢٥٢.

[5] – انظر التذكرة ص ١٠٨.

[6] – التيسير ص٤١.

٤- اقتران الإمالة مع الإدغام الكبير للسوسي، في حالة إدغام الراء في مثلها أو في اللام-وصلا-

ذكر الإمام ابن الجزري والإمام الدمياطي تنبيهات في باب إمالة ذوات الراء من بينها، التنبيه على مسألة اقتران الإمالة مع الإدغام الكبير للسوسي، في حالة إدغام الراء في مثلها أو في اللام-وصلا-، هل تبقى الإمالة مع الإدغام، والاعتداد به،وهذه مذهب أكثر أئمة القراءة واللغة، أم عدم اعتباره والأخذ بالفتح حينها.

فقال الإمام الدمياطي:" كل من أدغم الراء في مثلها أو في اللام أبقى إمالة الألف قبلها نحو ﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١] و﴿ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ ﴾ [آل عمران: ١٩٠] لعروض الإدغام، والأصل عدم الاعتداد به، وروى ابن حبش عن السوسي فتح ذلك حالة الإدغام اعتدادا بالعارض، والأول مذهب ابن مجاهد وأكثر القراء وأئمة التصريف"[١].

إلا أن الإمام ابن الجزري قد رجح وجه الإمالة لمن يأخذ بالفتح في هذا الباب، في حالة وجود الكسر بعد الألف، وقال بأنه قاله قياسا فقال :"وقد تترجح الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله ﴿ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ [غافر٤٩] لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام بخلاف غيره (قلته) قياساً والله أعلم"[٢].

[١] - الإتحاف ١/١٢٢.

[٢] - النشر ص ٤١٨.

لأن من أسباب الإمالة الكسرة، فإذا زالت كسرة الراء بسبب إدغامها في اللام بقيت كسرة اللام كسبب لإمالة الألف، لذلك تترجح هنا الإمالة حتى لمن يقولون بالفتح، وهذا معنى قول ابن الجزري قلته قياسا، أي قياسا على القواعد المذكورة في باب الإمالة والله أعلم.

فالوجهان ثابتان من طريق الطيبة، وابن الجزري رجح الإمالة لمن يأخذ بالفتح في حالة وجود الكسر بعد الألف بالقياس .

٥-إمالة هاء التأنيث للكسائي

لقد اختص الإمام الكسائي-رحمه الله-بإمالة هاء التأنيث، سواء رسمت تاء نحو ﴿ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١]أو هاء نحو ﴿ رَأۡفَةٌ ﴾ [النور: ٢]وهي تأتي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: متفق على إمالته عنه بلا تفصيل وهو ما إذا كان قبل الهاء حرف من خمسة عشر حرفا يجمعها لفظ (فجئت زينب لذود شمس) [١].

والقسم الثاني: يوقف عليه بالفتح وذلك بعد عشرة أحرف وهي (ح أ ع) وحروف الاستعلاء السبعة قظ خص ضغط [٢].

والقسم الثالث: فيه تفصيل فيمال في حال ويفتح في أخرى، وذلك عند أربعة أحرف يجمعها لفظ (أكهر)، فإن كان قبل كل منها ياء ساكنة أو كسرة متصلة

[١] - انظر تفصيلها في : النشر ص ٤٢٥، الإتحاف ١ / ١٢٣.

[٢] - انظر تفصيلها في : النشر ص ٤٢٥، الإتحاف ١ / ١٢٤.

أو منفصلة بساكن أميلت وإلا فتحت، وهذا مذهب الجمهور أيضا، وذهب آخرون إلى إمالتها مطلقا[1].

ومذهب الجمهور المتقدم هو اختيار الداني والشاطبي وغيرهما وعليه عمل القراء، واستثنى جماعة منهم ﴿ فِطْرَتَ ﴾ [الروم: ٣٠] ففتحوها من أجل كون الفاصل حرف استعلاء وإطباق، كابن سوار وابن شريح وهو اختيار أبو طاهر وغيرهما، ولم يستثنه الجمهور[2].

وقد بين الإمام ابن الجزري أن إمالة التاء في فطرت هو الموافق للقياس، وهو الذي يندرج ضمن القاعدة العامة للكسائي في هذا الباب، فيكون بذلك هو الأرجح، وإن كان مقابله أيضا صحيحا مقروءا به فقال:" ... وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة ولم يفرقوا بين ساكن قوى وضعيف، وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه وغيرهم "[3].

كما استدل العلماء على صحة الإمالة في هذه الكلمة بقياسها على إمالة الألف إذا سبقت بحرف من حروف الاستعلاء، فقد اتفق القراء على إمالته، ولم يمنع من ذلك قوة حرف الاستعلاء ، فكذلك هنا في كلمة فطرت تمال التاء ولا أثر لحرف الاستعلاء.

وقد أشار إلى هذا الإمام السيرافي [4] ردا على اختيار أبي طاهر فقال:"لا وجه له لأن هذه الهاء طرف والإعراب لا يراعى فيه الحرف المستعلى ولا غيره، وفي

---

[1] – انظر تفصيلها في : النشر ص ٤٢٦، الإتحاف ١ / ١٢٥.

[2] – الإتحاف ١ / ١٢٤.

[3] – النشر ص ٤٢٧.

[4] – هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد واللغة على ابن دريد ، وولي القضاء ببغداد ، وله من التصانيف : شرح كتاب سيبويه ، توفي سنة٣٦٨هـ. انظر بغية الوعاة ١ / ٥٠٧ .

القرآن: أعطى، واتقى، ويرضى لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه، فلما أجمعوا على الإمالة لقوة الإمالة في الأطراف في موضع التغيير،كانت الهاء في الوقف بمثابة الألف إذا عدمت الألف نحو (مكة وفطرة) "[1].

والوجهان جيدان صحيحان[2]،عند الوقف عليها (الإمالة والفتح) كما قال الإمام ابن الجزري، وإن كان وجه الإمالة هو المقدم والأرجح بسبب القياس .

المطلب الثاني: مسائل الترجيح بالقياس في الراءات واللامات وياءات الإضافة.

١-مسائل رققت الراء فيها قياسا على مثيلاتها:

قال الداني في آخر باب الراءات في كتاب الفتح والإمالة:" فهذه أحكام الوقف على الراءات على ما أخذناه عن أهل الأداء وقسناه على الأصول إذ عدمنا النص في أكثر ذلك وبالله التوفيق"[3].

وقال أيضا في الجامع في آخر باب الراءات أيضا :"فهذه أحكام الراء في الوقف على ما رواه مواس بن سهل وغيره من الرواة عن أئمتهم، وعلى هذا أخذنا لفظا عن جلة أهل الأداء وقسناه على الأصول التي أصلوها، إذ عدمنا النص على أكثره، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته"[4].

وقد أشار الإمام مكي في التبصرة إلى ذلك حيث قال:" أكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول وبعضه أخذ سماعاً"[5].

---

[1] – النشر ص ٤٢٧.

[2] – المصدر نفسه ص ٤٢٧.

[3] – الفتح والإمالة ص ٣٣٩.

[4] – جامع البيان ص ٣٦٠.

[5] – التبصرة ص ٤١٤.

وهذه أقوال العلماء في هذا الباب لذلك أتيت بأمثلة لمسائل مدروسة ومحللة في الراء وهذه باقي مسائل باب الراء مما ذكر العلماء أن فيها قياسا ، وقد ثبتت بالرواية، وأخذ فيها بالاداء و التلقي والقياس ورد مرجحا :

- ﴿ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ [التوبة: ٢٤]: فخمها أبو العباس المهدوي وأبو عبد الله بن سفيان وصاحب التجريد وأبو القاسم خلف بن خاقان ونص عليه كذلك إسماعيل النحاس... ورققها صاحب العنوان وصاحب التذكرة وأبو معشر"[١].

قال الداني:" وبذلك قرأت على ابن خاقان وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه، و أقرأنيه غيره **بالإمالة قياساً على نظائره**"[٢].

أي مما سبقت فيه الراء بياء ساكنة مسبوقة بكسر، كبشير ونذير ونحوهما.

قال ابن الجزري:" والوجهان جميعاً في جامع البيان والكافي والهداية والتبصرة وتلخيص العبارات والشاطبية"[٣].

- ﴿ وِزْرَكَ ﴾[الانشراح٢]، ﴿ ذِكْرَكَ ﴾[٤].

قال ابن الجزري :" فخمها مكي وصاحب التجريد والمهدوي وابن سفيان وأبي الفتح فارس وغيرهم من أجل تناسب رؤوس الآي، **ورققها الآخرون على القياس**"[٤]. والوجهان في التذكرة [٥] والكافي[٦]، وقال ابن شريح: إن التفخيم فيهما أكثر.

---

[١] – النشر ص ٤٣٥.

[٢] – المصدر نفسه .

[٣] – المصدر نفسه .

[٤] – المصدر نفسه .

[٥] – التذكرة ص ١٦٦.

[٦] – الكافي ص ٧٦.

قال الإمام الداني :" فأما قوله ﴿ وِزْرَكَ ﴾، ﴿ ذِكْرَكَ ﴾، فإن أبا الحسن قال لنا : إن الراء يحتمل فيها وجهين :الإمالة اليسيرة **طردا للقياس مع الكسرة**،والفتح للموافقة به بين رؤوس آي السورة التي الراء فيها مفتوحة بإجماع،للفتحة التي قبلها"[1].

ووجه من فخمها ليناسب الآي[2]، وذلك أن رؤوس هذه السورة راءاتها مفخمة، وهي﴿ صَدْرِكَ ﴾ [الأعراف: ٢]،﴿ ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح: ٣] ، فتلحق بها كلمتي﴿ وِزْرَكَ ﴾ ،﴿ ذِكْرَكَ ﴾ الواقعتين رأس آية، لتكون رؤوس آي هذه السورة كلها مفخمة، وهذا أيضا نوع من القياس، إلا أن الأول أظهر وأقوى، مع ثبوت الرواية فيه، وكثرة من نقله.

- ﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾[فاطر ١٨]:فخمه مكي وفارس بن أحمد وصاحب الهداية والهادي والتجريد. وبه قرأ الداني على أبي الفتح وذكر الوجهين في الجامع. **ورققه الآخرون على القياس.**[3]

والمراد بالقياس هنا هو حملها على نظائرها مما سبقت فيه الراء بساكن مسبوق بكسر، كحجر، وسدر ونحوهما .

- ﴿ حِذْرَكُمْ ﴾ [النساء٧١]: فخمه مكي وابن شريح والمهدوي وابن سفيان وصاحب التجريد، **ورقق ذلك الآخرون وهو القياس**[4].

---

[1] - الجامع ص ٣٥٤، وانظر الفتح والإمالة ص ٣٣١.

[2] - شرح طيبة النشر ص ١٦١.

[3] - النشر ص ٤٣٦، وانظر الفتح والإمالة ص ٣٣١.

[4] - النشر ص ٤٣٦.

– ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]: وقد اختلف أهل الأداء في قوله ﴿كُلُّ فِرْقٍ﴾ فمنهم من يفخم الراء فيه لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرققها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش[١].

وقال ابن الجزري:" وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم...وهو القياس... والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق"[٢].

ـ ﴿ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴾ في سورة [ص١٨] رققه صاحب العنوان وشيخه عبد الجبار من أجل كسر حرف الاستعلاء بعده، وهو أحد الوجهين في التذكرة وتلخيص أبي معشر وجامع البيان وبه قرأ على ابن غلبون وهو **قياس ترقيق (فرق)** وفخمه الآخرون وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان. وهو اختياره أيضاً **وهو القياس**[٣].

وسبب استثناء من استثناها وجود الكسرة في حرف الاستعلاء[٤].

وهناك كلمات أخرى وقع فيها الخلاف عن ورش في ترقيق رائها أو تفخيمها، فمنهم من رققها على الأصل، ومنهم من فخمها لعلة من العلل[٥].

–الترجيح بالقياس في مسائل اللامات:

التفخيم والتغليظ لفظان مترادفان على معنى واحد، غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الراءات، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات، وضدهما الترقيق.

---

[١] – جامع البيان ص ٣٥٨، وانظر شرح ابن الناظم ص ١٦٥.

[٢] – النشر ص٤٤٠، وانظر الدقائق المحكمة ص٤١، النجوم الطوالع ص١١٢،سراج القارئ ص ٢٢٦–٢٢٧.

[٣] – النشر ص ٤٣٦.

[٤] – انظر شرح ابن الناظم ١٦٥، والنجوم الطوالع ص ١١٠.

[٥] – انظر هذه الكلمات والخلاف فيها في: شرح طيبة النشر ١٦٠–١٦٥، وجامع البيان ص ٣٥٥–٣٥٧.

وتغليظ اللام لم يذكره أغلب المصنفين في القراءات فقد اهتم به المغاربة والمصريون دون البغداديين والشاميين، قال الإمام مكي-رحمه الله- : اعلم أن هذا الباب قد اضطرب النقل فيه عن ورش، وقليل ما يوجد فيه النص عنه "[1].

وقد غلظ ورش كل لام مفتوحة وقعت بعد حرف من هذه الأحرف الثلاثة : الطاء، الصاد ، والظاء، سواء كانت اللام مخففة أم مشددة، متوسطة أم متطرفة، بشرط أن تكون الأحرف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة[2].

٢-اللامات الواقعة بعد الصاد وبعدها ألف منقلبة عن الياء.

اختلف الرواة عن ورش في اللامات الواقعة بعد الصاد وبعدها ألف منقلبة عن الياء-أي ألف ممالة- نحو: (صلى، وسيصلى، ومصلى، ويصلاها)، فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها. وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة[3].

وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها، فرققوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها[4].

والمقصود بالتناسب أن تأتي الآي متناسبة مع بعضها على نسق واحد، فتكون كلها مرققة اللام ممالة الألف، والتغليظ لوجود الموجب قبلها، أي لام مفتوحة قبلها صاد .

---

[1] - التبصرة ص ٤١٤-٤١٥.

[2] - انظر الوافي ص ١٤١.

[3] - انظر النشر ص٤٤٧، المعروف أن لورش في ذوات الياء الفتح والتقليل، ولا شك أن التغليظ والتقليل لا يتأتى اجتماعهما في القراءة لتنافرهما، وهذا مما لا خلاف فيه بين أهل الأداء، فحينئذ يتعين مع التغليظ الفتح ومع الترقيق التقليل .انظر الوافي ص ١٤٣.

[4] - انظر النشر ص ٤٤٧.

والترقيق بسبب تناسب الآي مع بعضها هو الذي رجحه الشاطبي وقال عنه الداني في التيسير أنه الأقيس .

قال الشاطبي :

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهذِهِ وَعِنْدَ رُءُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلاَ [1] .

فالإمام الشاطبي هنا قدم التفخيم في الكلمات المقصورة المنقلبة ألفها عن ياء، وقبلها صاد على أصل ورش في ذلك، -لوجود حرف الاستعلاء وفتح اللام-، مع جواز الترقيق وهو على مذهب ورش في إمالة ذوات الراء بين بين، إلا أنه عند رؤوس الآي في السور الإحدى عشر[2]، إذا وجد مثل ذلك اعتلا الترقيق التفخيم، أي غلب وترجح[3]، والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاث مواضع: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] ﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾ [الأعلى: ١٥] ﴿ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾ [العلق: ١٠].

قال الداني في التيسير :"فإن وقعت اللام مع الصاد في كلمة وهي رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء نحو﴿ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ و﴿ فَصَلَّىٰ ﴾ احتملت التغليظ والترقيق، والترقيق أقيس لتأتي الآي بلفظ واحد "[4].

وقال في الجامع :" فإن وقعت هذه اللام مع الصاد آخر فاصلة في سورة آخر فواصلها على ألف منقلبة من ياء...ففيها على مذهب أبي يعقوب وأبي الأزهر وجهان : أحدهما التغليظ لكونها مفتوحة قد وليها صاد مفتوحة طردا

---

[1] - حرز الاماني ص ٢٩.

[2] - وهي: طه، النجم ، المعارج، القيامة ، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الليل، الضحى، العلق.

[3] - انظر شرح شعلة ص ١٦٩.

[4] - التيسير ص ٥٣.

لمذهبهما في نحو ذلك، والثاني : الترقيق، فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها، حملا على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الفواصل، واتباعا له ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف، والوجهان صحيحان غير أن الثاني أقيس"[1].

فالذي يظهر هنا هو أن كلا الوجهين قياس، فوجه التفخيم أن ورشا اتبع فيه أصله وقاعدته العامة في ترقيق كل لام مفتوحة سبقت بصاد إلحاقا لها بمثيلاتها في الحكم، وطردا لمذهبه في ذلك كما قال الداني، والوجه الثاني قياس أيضا إلا أنه أقوى من الأول لذلك رجحه الداني وجعله أقيس من الأول، وذلك لأجل أن تكون رؤوس الفواصل على نسق واحد ، ولفظ واحد فكان القياس هنا من باب تقديم وجه وترجيحه على الآخر .

٣-مجيء الألف فاصلا بين حرف الاستعلاء واللام.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف المستعلي وبين اللام فيه ألف وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما ﴿ فِصَالًا ﴾ [البقرة٢٢٣]، و﴿ يَصَّالَحَا ﴾ [النساء١٢٨]وموضع مع الطاء وهو (طال). في طه ﴿ أَفَطَالَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡعَهۡدُ ﴾ [طه: ٨٦] وفي [الأنبياء ٤٤]﴿ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُ ﴾ وفي [الحديد ١٦]﴿ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ ﴾ [2].

فمنهم من روى الترقيق اعتدادا بالفاصل بين اللام وحرف الاستعلاء، ومنهم من غلظها اعتدادا بقوة الحرف المستعلي، وقد اعتبر الإمام ابن الجزري الوجه الأخير بأنه الأقوى من جهة القياس، وقال عنه الإمام الداني بأنه الأوجه.

---

[1] - جامع البيان ص ٣٦١.

[2] - انظر النشر ص ٤٤٧.

قال ابن الجزري:" فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما ...وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوة الحرف **المستعلى وهو الأقوى قياساً والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم**"[1].

قال الإمام الداني:" فإن حال بين الصاد والطاء وبين اللام ألف نحو قوله ﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالَحَا﴾ و﴿أَفَطَالَ﴾ وما أشبهه، الترقيق لأجل الفاصل الذي فصل بينه وبين اللام، والتغليظ لأجل قوة المستعلي، والتغليظ أوجه"[2].

وقال ابن شريح في الكافي أنه الأشهر [3] .

وكما قال ابن الجزري:" والوجهان صحيحان ، والأرجح فيه التغليظ ، لأن الحاجز ألف، وليس بحصين "[4].

فالقياس هنا جاء لترجيح وجه التغليظ وتقديمه.

٤-اللام من قوله تعالى:﴿صَلْصَٰلٍ﴾[الحجر ٢٦]

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من ﴿صَلْصَٰلٍ﴾وهو في سورة الحجر والرحمن وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين صادين.

حكى الإمام ابن الجزري التفخيم، وحكى الترقيق أيضا، ورجحه لأنه الأصح من جهة الرواية والقياس فقال عنه "وهو **الأصح رواية وقياساً حملاً على سائر اللامات السواكن**"[5].

---

[1] - النشر ص ٤٤٧.

[2] - جامع البيان ص ٣٦٢.

[3] - الكافي ص ٧٠.

[4] - النشر ص ٤٤٧.

[5] - المصدر نفسه .

أي قياسا لها على سائر نظائرها ومثيلاتها من اللامات السواكن عند ورش التي لا يغلظها، فمن شروط التغليظ عند ورش كما عرفنا من قبل أن تكون اللام مفتوحة.

وقال الإمام الداني أيضا :" ...على أن قوما من منتحلي قراءة نافع رواية عن ورش عنه من المغاربة يغلظون اللام من قوله ﴿ صَلۡصَٰلٖ ﴾ لوقوعها بين صادين، و لم أقرأ بذلك، والترقيق هو القياس حملا على سائر اللامات السواكن"[1].

وقال مكي :" روي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه –أي ﴿ صَلۡصَٰلٖ ﴾ –، لأجل كون اللام بين حرفي الإطباق، ولا نظير له، فذلك مما يقوي التغليظ، ليعمل اللسان عملا واحدا، وروي عنه ترقيقها، وبالوجهين آخذ، والترقيق هو الأصل وعليه جماعة القراء" [2].

فالترقيق هنا هو المقدم والأصح رواية وقياسا وعليه العمل .

٥–ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة في قوله ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾[البقرة ٥٥] ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ﴾ [التوبة ١٠٥، ٩٤].

إذا وقعت اللام من اسم الله تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره من قوله تعالى ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾ ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ ﴾جاز في اللام التفخيم والترقيق، فوجه التفخيم عدم وجود الكسر الخالص قبلها، ووجه الترقيق عدم وجود الفتح الخالص قبلها[3].

ونص الإمام الداني على الترقيق وحده وقال بأنه القياس، لأن الترقيق جاء لأجل الإمالة في الألف بعد الراء، فقال:

---

[1] – جامع البيان ص ٣٦٢، مع العلم أن تغليظ اللام في صلصال ليست من طرق الشاطبية فلم يذكره الإمام الشاطبي، فلا يقرأ بتغليظ لامها من طريقها .

[2] – الكشف ١/٢٢١.

[3] – انظر النشر ص ٤٥٠، والإتحاف ١/١٣٢.

" فأما اللام من اسمه تعالى في قوله ﴿ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾ و﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ ﴾ في الموضعين من التوبة إذا أميلت فتحة الراء قبلها على رواية من روى ذلك عن اليزيدي عن أبي عمرو فمرققة لأجل الإمالة، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية السوسي، وهو القياس"[1].

ولقد أجمع القراء أن اللام إذا سبقت بكسرة ترقق اتفاقا، وتفخم في غير ذلك، وإن الراء إذا أميلت كانت مرققة، وإذا فتحت كانت مفخمة فهذا هو الأصل والقاعدة المطردة في هذا الباب فيتزل ما روي عن السوسي على هذا الأصل ويعطى حكم نظائره.

وكلا الوجهين صحيح، فقد قال ابن الجزري :"والوجهان صحيحان في النظر ثابتان في الأداء والله أعلم"[2].

٦- إثبات الياء وحذفها للسوسي في قوله تعالى﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾ [الزمر١٧-١٨]

اختص السوسي – رحمه الله- بإثبات الياء وفتحها وصلا بخلاف عنه في قوله ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾، وأما وقفا فقد اختلف الرواة عنه في إثبات الياء وحذفها، في الوقف، فروى الجمهور عنه الإثبات في الوقف، وروى آخرون حذفها[3]، وقطع به الداني في التيسير وقال :" هو عندي قياس قول أبي عمرو في الوقف على المرسوم"[4].

---

[1] – جامع البيان ص ٣٦٦.

[2] – النشر ص ٤٥٠.

[3] – المصدر نفسه ص ٥٠٢.

[4] – التيسير ص ١٨٩.

وقال أيضا :" ...فالوقف في هذه الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها، والإثبات أقيس"[1]، وذلك أن مذهب أبي عمرو وقاعدته اتباع مرسوم المصحف في الوقف كما سبق بيانه، فبما أنه أثبت هذه الياء وصلا فهي ثابتة رسما عنده، ومن ثم يكون قياس مذهبه الوقف عليها بالإثبات، فكلا الوجهين صحيح والإثبات أرجح لموافقته القياس.

و من الأمثلة التي تقدمت يتبين لنا كيف وظف القياس للترجيح بين الأوجه الثابتة، والروايات الصحيحة في القراءات، مما يكون عونا على الوجه المقدم في الأداء، ولا يلزم منه تضعيف الوجوه الأخرى أو ردها، كما يظهر أنه أكثر أغراض القياس استعمالا.

[1] – انظر النشر ص ٥٠٢-٥٠٣.

الفصل الثاني : تعضيد الرواية بالقياس و معرفة وجه القراءة لانعدام النص أو خفائه عند القائل به.

المبحث الأول: تعضيد الرواية بالقياس.

المطلب الأول:تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الفصل بين السورتين و الإدغام والمد .

المطلب الثاني : تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمزالمزدوج.

المطلب الثالث: تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمز المفرد والسكت على الهمز.

المطلب الرابع: تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الإمالة والراءات وياءات الإضافة وتاءات البزي.

المبحث الثاني: معرفة وجه القراءة لانعدام النص عند القائل به أو خفائه

المطلب الأول :معرفة وجه القراءة في مسائل في البسملة والإدغام .

المطلب الثاني : معرفة وجه القراءة في مسائل من المد والوقف.

المبحث الأول: تعضيد الرواية بالقياس.

تمهيد: يعتبر تعضيد الرواية أحد الأغراض الهامة في استعمالات القياس عند علماء القراءات، وقد بلغت المسائل التي استعمل فيها القياس لتعضيد الرواية أربعة عشر مسألة، وفيما يأتي عرض لهذه المسائل ودراستها في أربعة مطالب:

المطلب الأول:تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الفصل بين السورتين و الإدغام والمد .

١-اختيار الوقف بين الأنفال وبراءة :

بين الأنفال وبراءة لجميع القراء ثلاثة أوجه الوصل والسكت والوقف، وقد قال الإمام ابن الجزري عن وجه الوقف بأنه الأقيس .

قال ابن الجزري :" وأما الوقف فهو **الأقيس** وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع، لأن أواخر السور من أتم التمام، وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل من أجل أنه لو وقف على آخر السور للزمت البسملة أوائل السور ومن أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف والمقتضى للوقف قائم، فمن ثم اخترنا الوقف ولا نمنع غيره والله أعلم"[١].

يشير ابن الجزري في كلامه هذا إلى تقديم وجه الوقف وحجته في ذلك أنه أقيس، ووجه القياس فيه قياسه على نظائره من السور، إذ مذهب أهل الترتيل

[١] -النشر ص٢٠٦.

والتحقيق الأخذ بالوقف بين آخر السورة والبسملة ثم الوقف على البسملة فلما ذهبت البسملة بقي الوقف، ثم أن الوقف على أواخر السور سيكون وقفا تاما بل من أتم التمام كما قال، والذي لم يفصل بين السورتين بالبسملة بأن كان مذهبه بين السورتين الوصل كحمزة ووجه عن الأزرق عن ورش، لم يجعل الوقف اختياره، لأنه لو وقف على آخر السورة لكانت البسملة لازمة له لأنها ستكون في أول السورة، لذلك لم يكن الوقف اختيارهم بين السورتين، أما هنا (بين الأنفال وبراءة)فهذا اللازم منتف -أي وجوب البسملة -لأنها غير موجودة بالإجماع فبقي بذلك وجه الوقف مع انتفاء لزوم البسملة لذلك اعتبر الإمام ابن الجزري وجه الوقف هنا هو الأقيس عن باقي الوجوه وكان هو اختياره بدلا عن الوجهين الباقيين (الوصل والسكت)، فهو بالتالي مقدم أداء ورواية ويشهد له القياس .

٢-إدغام الباء في الفاء لأبي عمرو البصري :

أظهر الإمام أبو عمرو البصري الفاء مع الباء سواء أسكن ما قبلها أم تحرك مثل قوله تعالى ﴿ نَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[البقرة: ٢] وذلك نصا وأداء ، قال الداني :" فأما الفاء سواء سكن ما قبل الباء أو تحرك نحو قوله تعالى ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ و﴿ نَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ ﴾ وشبهه ، فالنص والأداء جميعا وردا عنه من طريق اليزيدي وشجاع بالإظهار لا غير" [١].

[١] - جامع البيان ص ١٨١.

إلا أن الداني حكى وجه الإدغام عن أبي عمرو في قوله تعالى ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ فقال:"على أن ابن رومي[1] قد روى عن اليزيدي﴿ لَارَيْبَ فِيهِ ﴾بالإدغام ، وكذلك رواه عن أبي عمرو نصا العباس بن الفضل[2] وداود الأودي[3] وعبد الوارث بن سعيد[4] "[5] .

غير أن هناك من روى خلاف ذلك أي الإدغام مطلقا، فقد جاء في التذكرة لابن غلبون قوله :" فأما قوله تعالى ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾فروى عباس عن أبي عمرو إدغام الباء في الفاء حيث وقع "[6]، وكأنه مثل بـــ ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾، والذي يظهر لي أنه لم يحك الإدغام فيه بخصوصه، بل حيثما التقت الباء مع الفاء .

---

[1] – اسمه محمد بن عمر بن عبد الله .

[2] – العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد ، أبو الفضل الواقفي البصري ، قاضي الموصل ، من أكابر أصحاب أبي عمرو في القراءة له اختيار في القراءة رواه الهذلي في الكامل ، وأما في الحديث فقال في التقريب متروك ، مات سنة ست وثمانين ومائة ، غاية النهاية ٣٥٣/١، معرفة القراء ١٢٣/١، التقريب ٣٩٨/١.

[3] – هو داود بن يزيد الأودي، ذكره ابن الجزري في تلاميذ أبي عمرو البصري ، ولم يترجم له في غاية النهاية، وفي التقريب ٢٣٥/١: هو داود بن يزيد بن عبد الرحمان أبو يزيد الكوفي الأعرج ضعيف مات سنة ١٥١هـــ.

[4] – انظر غاية النهاية ٤٧٨/١ .

[5] – جامع البيان ص ١٨١.

[6] –التذكرة ص ٥٠.

ثم بين رحمه الله بأن وجه الإدغام مع أنه مروي عن أبي عمرو غير أن باقي الرواة قد رووا خلاف ذلك، وأن الإظهار هو المشهور عنه-أي عن أبي عمرو – فقال :" وروى غيره الإظهار وهو المشهور عن أبي عمرو"[1].

فوجه الإدغام مروي عن أبي عمرو من أكثر من طريق، غير أن أهل الأداء قدموا وجه الإظهار عليه، قال الداني :"وبالإظهار قرأت ذلك ، وعليه أهل الأداء "[2]، غير أن ابن مجاهد كان إذا قرئ عليه هذا الضرب بالإدغام لم ينكره[3]، وكان يقول :"والقياس يوجب إدغامها لقربها منها "[4].

أي لقرب الباء من الفاء في المخرج ، لذلك علل الداني هذا الإدغام الكبير قياسا على الإدغام الصغير في مثل قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾ [النساء ٧٤]، فأبو عمرو البصري قد أدغم الباء الساكنة في الفاء حيث وقع [5].

---

[1] -التذكرة ص ٥٠.

[2] – جامع البيان ص ١٨١.

[3] – المصدر نفسه .

[4] – انظر إدغام القراء ص٧.

[5] – قال الداني في التيسير ص ٤٣:" وأدغم أبو عمرو ... الباء في الفاء حيث وقع نحو قوله تعالى :"﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾ و﴿ لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰئِكَ ﴾ وشبهه " ،وانظر الإضاءة في بيان أصول القراءة ، للضباع ، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م ، ص ٨٨.

قال الداني:"وقياس إدغامه :الباء ساكنة في نحو قوله :﴿ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ ﴾ و﴿ لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾ [الحجرات١١] فشبهه يوجب إدغام المتحرك " [1].

فقد قاس الإمام الداني المتحرك على الساكن لأنه يشبهه في التقاء الباء مع الفاء لتقاربهما في المخرج ، وإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، فوجه الشبه بين الموضعين وجود الباء والفاء في الموضع الأول الذي تحركت فيه الباء ، وفي الموضع الثاني الذي سكنت فيه ، هو الذي أوجب إدغام الأولى قياسا على الثانية .

فوجه الإدغام مروي ومحكي عن أبي عمرو، والقياس هنا يعضد الرواية، ويقويها، وإن كان وجه الإظهار هو المقدم وعليه أكثر أهل الأداء –كما سبق –.

٣–قياس مد البدل على المد الفرعي بسبب الهمز :

مد البدل:هو المد الذي يأتي فيه الهمز قبل حرف المد، نحو﴿ ءَامَنُواْ ﴾،﴿ أُوتُواْ ﴾وما أشبه ذلك، فقد اتفق القراء كلهم على مده بمقدار الطبيعي (القصر) إلا ورشا من طريق الأزرق فإن له فيه ثلاثة أوجه اختلف أهل الأداء فيها [2].

الأول :القصر ، قال به الإمام طاهر بن غلبون وأنكر غيره [3].

---

[1] – جامع البيان ص ١٨١.

[2] – انظر: التيسير ص ٣١، والنجوم الطوالع ص ٤٢.

[3] – انظر التذكرة ص ٧٠ قال فيها:"وأن نافعا لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين بعد الهمزة كقوله آدم ،وآخر ،وآمن ...وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك وانتهار وتشديد وليس بأفصح اللغات وأمضاها ".

الثاني : التوسط ، وهذا الرأي الذي اقتصر عليه الداني في تيسيره [1].

الثالث : الإشباع ، وهو رأي أكثر الأئمة ، قال المارغني :"وذهب كثيرون منهم إلى التسوية بينه وبين ما تأخر فيه الهمز ، فيمد مدا مشبعا **قياسا** على ما إذا تقدم حرف المد على الهمز ، لأن مجاورة حرف المد للهمز حاصلة في القسمين [2].

فالوجه الثالث الأخير وهو الطول في البدل كان قياسا على المد الفرعي الهمزي، أي الذي تقدم فيه المد على الهمز إذ حكمه عند ورش الإشباع ، فكان لذلك حكم مد البدل الإشباع إذ حرف المد مجاور للهمز في النوعين سواء تقدم عن المد أم تأخر .

قال الإمام أبو عبد الله القيجاطي وهو يبين أن الهمز سواء تقدم أو تأخر فهو سواء :" اعلم أن ورشا لما أجرى المنفصل مجرى المتصل ، وحرفي اللين مع الهمز مجرى حروف المد، أجرى حروف المد مع الهمز المتقدم مجراها مع الهمز المتأخر، لتجري حروف المد مع الهمزات مجرى واحدا "[3].

قال الإمام الفاسي:" والعلة في التطويل جعل المجاورة أولا و آخرا سواء "[4]، أي سواء كان الهمز في الأول أي قبل المد أو آخرا أي بعده .

---

[1] – انظر: التيسير ص ٣١، والنشر ص ٢٥٥، والنجوم الطوالع ص ٤٢.

[2] – انظر النجوم الطوالع ص ٤٢.

[3] -شرح المنتوري ١/ ٢٠٢.

[4] – اللآلئ الفريدة ١/٢١٦.

وهذا الوجه ليس مستنده القياس فحسب، بل هو أيضا ثابت رواية عند من أخذ به، فالأثر (أي الرواية) والنظر (أي القياس) يؤيدان هذا المذهب. وقد بالغ بعضهم في رد وجه الطويل وإنكاره،وقد رد عليهم القائلون به وبينوا صحته وثبوته ومنهم من أفرده تأليف مستقل كمكي بن أبي طالب القيسي وغيره.

لذا قال ابن الجزري :"والحق في ذلك أن الإشباع شاع وذاع وتلقته الأمة بالقبول فلا وجه لرده وإن كان غيره أولى منه "[1]، وكون أولى لكثرة نقلته في مقابل من نقل الطول أو التوسط.

وقال الإمام مكي -بعد ذكره الخلاف في تمكين مد البدل وحجة كل مذهب- مرجحا القصر ومبينا قوة التمكين:"... وهو الاختيار،لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على ترك مده، ولأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين مده، فمده في الرواية قليل، إنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب به يتأدبون، وبه يقرؤون في محاريبهم، وبه يدرسون"[2].

ثم ذكر علته وأن القياس الصحيح يؤيده فقال:" ووجهه ما قدمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المد واللين،قياسا على إجماعهم للمد إذا كانت الهمزة بعد حرف المد واللين، والمد في حرف المد واللين ،إذا كانت الهمزة بعده أمكن من مده إذا كانت قبله، لتمكن خفاء حرف المد واللين،إذا كانت الهمزة بعده"[3] .

---

[1] – النشر ص ٢٥٦

[2] – الكشف ٤٧/١.

[3] – المصدر نفسه ٤٨/١.

والأوجه الثلاثة مذكورة في الشاطبية وقد جرى العمل عليها، قال المارغني :

" وعلى ما فيها جرى عملنا، وبالثلاثة قرأت على شيخنا – رحمه الله –، مع تقديم القصر ثم التوسط ثم الطويل "[1].

المطلب الثاني : تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمزالمزدوج.

١–الاختلاف في قوله تعالى :﴿ أَنكَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾ [القلم: ١٤] لابن ذكوان:

فقد قرأ بهمزة واحدة على الخبر نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف وحفص، وقرأه الباقون بهمزتين على الاستفهام وهم ابن عامر وحمزة وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر، وحقق الهمزتين منهم حمزة وأبو بكر وروح، وحقق الأولى وسهل الثانية ابن عامر وأبو جعفر ورويس، وفصل بينهما بألف أبو جعفر والحلواني عن هشام، واختلف في ذلك عن ابن ذكوان في هذا الموضع وفي حرف فصلت[2].

والاختلاف الوارد عن ابن ذكوان في هذا الحرف أن القاعدة العامة له في هذا الباب خلاف هشام، فهشام يفصل بين الهمزتين من كلمة بألف مطلقا، في حين أن ابن ذكوان ليس له الفصل بين الهمزتين مطلقا، غير أنه قد اختلف عنه في هذا الحرف بخصوصه، فقد حكى له الفصل أو الإدخال _أي إدخال ألف بين الهمزتين –

[1] – انظر النجوم الطوالع ص ٤٢.

[2] – انظر النشر ص ٢٧٥ .

جمع من العلماء ، قال ابن الجزري :" فنص له على الفصل فيهما أبو محمد مكي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وأبو الطيب بن غلبون وغيرهم"[1].

وهذا نص كلام مكي في المسألة :" قرأ ابن عامر بهمزة ومدة بعدها يجعل الثانية بين بين، ويدخل بينهما ألفا على أصل هشام المتقدم، وكان حمل قراءة ابن ذكوان على مذهب هشام أولى لعلل، منها أنه لم يفرق بينهما في الترجمة في نقل الرواية في هذا، ومنها أن إجراءه على مذهب من روى معه عن رجل بعينه أولى من حمله على من لم يرو معه ومن لم يرو هو عنه، ومنها أنه وجه حسن في التخفيف في أشباه ذلك ".[2]

فمكي –رحمه الله – حمل قراءة ابن ذكوان على قراءة هشام بالفصل، وذكر قرائن ترجيح الفصل عن ابن ذكوان **قياسا على مذهب هشام**، وأوضح منه قوله عند الحديث على ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]فقال:

" لكن ابن ذكوان لم يجر له أصل يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعل هشام في ﴿أَءِنَّكُمْ﴾[فصلت ٩]﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، فيكون مثل أبي عمرو وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره" [3].

---

[1] – النشر ص ٢٧٥ .

[2] – التبصرة ص ٧٠٦.

[3] – المصدر نفسه ص ٦٦٦.

وقد رد الداني –رحمه الله – هذا القياس، وأوضح بأنه إذا كان القصد من الفصل التخفيف، وهو–أي ابن ذكوان– لم يفصل بين الهمزتين المحققتين مع ثقلهما مجتمعتين، فالأولى والقياس ألا يفصل بين همزة محققة وأخرى مسهلة، لأن التسهيل تخفيف في حد ذاته، فقال في التيسير:" ...وهو قياس قول حفص وابن ذكوان لأن من مذهبهما تحقيق الهمزتين من غير فاصل بينهما، على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد هنا–أي ﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾ وفي نون والقلم في قوله ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ **قياسا على مذهب هشام،وليس ذلك بمستقيم من طريق النظر ولا صحيح من جهة القياس**، وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما، علم أن فصله بها بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه، على أن الأخفش قد قال في كتابه عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية ولم يذكر فصلاً في الموضعين فاتضح ما قلناه، وهذا من الأشياء اللطيفة التي لا يميزها ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون بمذاهب الأئمة المختصون بالفهم الفائق والدراية الكاملة دون غيرهم "[1].

وبين في الجامع أن القراءة بلا فصل هي ما يوجبه قياس مذهب ابن ذكوان في ذلك، إذ الأصل عنده في هذا الباب كله أنه يقرأ بلا فصل سواء حقق الهمزة الثانية أو سهلها، فقال في الجامع:

"قرأ ابن عامر ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ على الاستفهام بهمزة محققة وهمزة مسهلة بعدها، وهشام يفصل بينهما بألف طردا لمذهبه في سائر الاستفهام، وابن

[1] – التيسير ص ١٥٧.

ذكوان لا يفصل ،لأن من قوله تحقيق الهمزتين دون فاصل في سائر الاستفهام ، فلما لم يفصل في حال الثقل علم أنه لا يفصل في حال الخفة لأن الفصل بالألف تخفيف، هذا مع أن الأخفش وغيره من أصحابه لم يذكروا ذلك عنه **فوجب أن يحمل ذلك على ما يوجبه أصل قوله وقياس مذهبه** "[1].

وقد ذكر ابن الباذش ما يعضد كلام الداني من جهة الرواية فقال :" فأما ابن ذكوان فقد اختلف الشيوخ في الأخذ له فكان عثمان بن سعيد -يعني الداني- يأخذ له بغير فصل كابن كثير، وكذلك روى لنا أبو القاسم رحمه الله عن المليحي عن أبي علي البغدادي. وكذلك قال محمد بن إبراهيم أبو عبد الله القيسي -يعني ابن عيسون الأندلسي صاحب ابن أشته - وهؤلاء الثلاثة حفاظ، علماء بتأويل نصوص من تقدم"[2].

وإن كان الإمام ابن الباذش قد ذكر كلام مكي وبين أن قياسه على مذهب هشام مما يؤخذ من نصوص الأئمة وكلامهم فقال:" وكان أبو محمد مكي بن أبي طالب يأخذ له بالفصل بينهما بألف وعلى ذلك أبو الطيب وأصحابه، وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء، ابن مجاهد والنقاش وابن شنبوذ وابن عبد الرزاق وأبي الطيب التائب وأبي طاهر بن أبي هاشم وابن أشته والشذائي وأبي الفضل الخزاعي وأبي الحسن الدارقطني وأبي علي الأهوازي وجماعة كثيرة غيرهم من متقدم ومتأخر، قالوا كلهم بهمزة ومده"[3].

---

[1] - جامع البيان ص ٧٥١-٧٥٢.

[2] - الإقناع ص ٢٢٦-٢٢٧.

[3] -المصدر نفسه ص ٢٢٦.

غير أن ابن الجزري استدرك عليه فقال :"وليس نص من يقول بهمزة ومده يعطي الفصل أو يدل عليه، ومن نظر كلام الأئمة متقدمهم ومتأخرهم علم أنهم لا يريدون بذلك إلا بين بين ليس إلا، فقول الداني **أقرب إلى النص وأصح في القياس**"[1].

وقال أيضا :" وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممن هو أعرف بدلائل النصوص كابن شيطا وابن سوار وأبي العز وأبي علي المالكي وابن الفحام والصقلي وغيرهم"[2].

وقد حاول الإمام ابن الباذش أن يجمع بين مذهبي الإمامين أبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب القيسي، حيث روى عن أبيه قوله :" الأمر في هذا قريب، ولم يذكر مكي إلا ما قرأ به على أبي الطيب، ونصوص القوم يسبق منها ما ذهب إليه، والأقيس ما رواه أبو عمرو، وعباراتهم لا يقطع منها على خلاف ما رآه، لا سيما أن الكوفيين همزة بين بين عندهم ساكنة، فهي ممدودة، وتجيء عبارة القراء على قول الكوفيين، وهو أكثر ما يوجد لهم " [3].

فمكي – رحمه الله- لجأ إلى القياس لانعدام النص على كيفية قراءة هذا الحرف، وإن كان قد أخذ ذلك أداء عن شيخه أبو الطيب بن غلبون، وقياسه يشهد له ما رواه غيره من الأئمة من قراءتها بالتسهيل، غير أن الداني وصلته نصوص عن كيفية قراءة هذه الكلمة تخالف ما حكاه هؤلاء الأئمة وذلك لقراءتها

---

[1] – النشر ص ٢٧٦.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – انظر الإقناع ص ٢٢٨.

دون إدخال، وقد وجد أن هذه النصوص توافق الأصل العام لرواية ابن ذكوان، وتندرج ضمن قاعدته في قراءته الهمزتين المزدوجتين من كلمة، فتوافق عنده القياس والرواية، وقد لاحظ أن مكيا لم يسند قراءته لهذه الكلمة وإنما اكتفى بالقياس المجرد، لذلك رد عليه الداني قياسه وأنكره لسببين:

أولا:لكونه معارضا بقياس أقوى منه في نظر الداني.

وثانيا: لكونه معارضا لرواية صحيحة.

ولو وقف الإمام الداني على النصوص التي ذكرها الأئمة بعد الإمام مكي، والتي تفيد جواز الإدخال وصحته لما تردد في قبولها، ولذلك لما جاء الأئمة المتأخرون ووقفوا على نصوص الأئمة جميعا رأوا صحتها وأنها أيضا مؤيدة بالقياس الصحيح، فالطرفين قالوا بصحة الوجهين جميعا وجواز القراءة بهما لقوتهما أثرا ونظرا، ومن هؤلاء الإمام ابن الجزري – رحمه الله – إذ يقول :"وقد قرأ له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك أقرب والله أعلم"[1].

فالوجهان كلاهما صحيح رواية ومعضد بالقياس .

[1] – انظر النشر ص ٢٧٦، و شرح مولى البر لما زاده كتاب النشر في القراء على العشرة،محمد بن عيد الشعباني–ط١– مكتبة السنة، ص ٦٣–٦٤،وشرحها للشيخ عبد الفتاح القاضي–ط١– دار السلام، ص٦٧ ، وهذا الوجه أي" التحقيق مع التسهيل والإدخال" لابن ذكوان من زيادات الطيبة على الشاطبية.

٢-الهمزتان المختلفتان في الحركة (المضمومة مع المكسورة):

الهمزتان المختلفتان في الحركة في كلمتين خمسة أنواع، فنافع وابن كثير وأبو عمرو يغيرون الهمزة الأخرى من الهمزتين المختلفتين في الحركة إما تسهيلها بين بين أو إبدالها واوا أو ياء[١]، وما يهمنا منها النوع الخامس وهو أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة، نحو ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾[فاطر: ١٥] وفيها وجهين، الأول أن تسهل بينها وبين الياء، والوجه الثاني ، أن تبدل الهمزة الثانية المكسورة واوا محضة [٢].

وفي ذلك يقول الشاطبي :

وَنَوْعَانِ مِنْهَا أُبْدِلاَ مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلى كالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوُهَا [٣] .....

فقوله (كالياء) يقصد به الوجه الأول وهو أن تسهل همزتها بينها وبين الياء، ونبه بقوله (أقيس معدلا) على أن هذا الوجه أكثر ملائمة للقياس من الوجه الآخر[٤]، أي أقيس عدولا، يعني أن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والياء أقيس من عدوله إلى البدل ومن عدوله إلى التسهيل بين الهمزة والواو[٥]، فالقياس في هذه

---

[١] – انظر تفصيل ذلك في الوافي في شرح الشاطبية ص ٧٨.

[٢] – انظر الوافي في شرح الشاطبية ص ٧٩.

[٣] – حرز الأماني ص ١٧.

[٤] – انظر الوافي في شرح الشاطبية ص ٧٩.

[٥] – انظر سراج القارئ ص ١٣٧ .

المسألة هو التسهيل، أي تجعل بين الهمزة والياء، لأنها مكسورة بعد متحرك، فجعلها كالياء أقيس من غيره لغة [1].

وأشار إلى الوجه الثاني بقوله (وعن أكثر القراء تبدل واوها)، غير أن بعضهم أضاف وجها ثالثا، وهو تسهيل الهمزة بينها وبين الواو .

قال ابن القاصح في شرحه لأبيات الشاطبي :" فأخبر –رحمه الله– أن أكثر القراء أبدلوا من الهمزة الثانية واوا في ﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ ﴾ ونحوه، ومن القراء من يجعلها بين الهمزة والواو فحصل في تخفيف الهمزة الثانية المكسورة بعد المضمومة ثلاثة أوجه: التسهيل بين الهمزة والياء ، وإبدالها واوا، والثالث تسهيلها بين الهمزة والواو، و لم يذكر الداني هذا الوجه في التيسير، وهو مذهب القليل من القراء) [2].

وقد سمى الإمام الجعبري –رحمه الله – في كتر المعاني هذه الأوجه الثلاث فوجه التسهيل بين الهمزة والياء سماه بالأقيس، ووجه التسهيل بينها وبين الواو سماه بالمقيس، أما إبدالها واوا مكسورة فسماه غير المقيس، فالأول أقيس لأنه (أقيس عدولا بها عن لفظها)[3] فالهمزة المكسورة أكثر ما يلائمها الياء، فالتسهيل هو الأقيس في حقها، أما الثاني فسماه مقيسا، استنتاجا من قول الشاطبي في الأول أقيس، فيكون الأقيس هو المفضل فيتعين أن يكون تسهيلها كالواو مقيسا، أما

---

[1] – انظر إبراز المعاني ص ١٤٥ .

[2] – انظر سراج القارئ ص ١٣٧.

[3] – انظر كتر المعاني في شرح حرز الأماني للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري ت:يوسف محمد شفيع عبد الرحيم،رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات(١٤٢٠هـ)،٦٢٨/٢.

إبدالها واوا وهذا مذهب الأخفش[1] فقد سماه بغير المقيس وهذا نص كلامه –رحمه الله– :

"ثم ذكر كيفية تخفيف الخامس وهو نوع قوله ﴿ مَن يَشَآءُ إِلَىٰ ﴾ ثلاثة أوجه، الأول:جعلها كالياء وهو مذهب البغداديين علم من قوله كالياء أقيس معدلا، أي أقيس عدولا بها عن لفظها، الثاني كالواو وهو مذهب البصريين، وعلم من قوله أقيس وهو المفضل عليه ولا جائز أن يكون محض الواو لأن المفضل عليه ينبغي أن يشارك المفضل في الأصل الذي وقع فيه الترجيح ، وقلب المتحركة ليس بقياس، فتعين أن يكون كالواو لكونه مقيسا، الثالث :إبدالها واوا مكسورة علم من قوله (تبدل واوها) فهذه ثلاثة أقيس ومقيس وغير مقيس "[2].

غير أن وجه الإبدال واوا الذي جعله الإمام الجعبري غير مقيس –كأنه يضعفه –عليه أكثر القراء .

قال المارغني شارحا لأبيات ابن بري التالية :

وإن أتت بالكسر بعد الضم فالخلف فيها بين أهل العلم

فمذهب الأخفش و القراء إبدالـــها واوا لـــدى الأداء

ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه [3].

---

[1] – هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل ، وكان معتزليا حدث عن الكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وروى عنه أبو حاتم صنف : الأوساط في النحو ، معاني القرآن وغير ذلك، ومات سنة عشر – وقيل : سنة خمس عشرة ، وقيل إحدى وعشرين – ومائتين، انظر بغية الوعاة١ / ٥٩٠-٥٩١.

[2] – انظر كنز المعاني للجعبري ٢/٦٢٧-٦٢٨ .

[3] – النجوم الطوالع ص ٦٠.

"فمذهب الأخفش وهو سعيد بن مسعدة النحوي، ومذهب القراء يعني أكثرهم لا كلهم بدليل ما ذكره في البيت بعد التي تبدل واوا مكسورة، ومذهب إمامي النحاة الخليل وسيبويه والبعض من القراء، أنها تسهل كالياء أي بينها وبين الياء"[1].

فقد ذكر –رحمه الوجهين الصحيحين الإبدال واوا خالصة مكسورة وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديما، أو تجعل بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو كالخليل وسيبويه ومذهب جمهور القراء حديثا[2]، وقال عنه الإمام الداني:" أنه **الأوجه في القياس** وإن الأول أكثر في النقل " [3].

أما الوجه الثالث الذي ذكره الجعبري–وهو تسهيلها كالواو وقال بعد أن ذكر الأوجه الثلاثة –:"وهذا موافق لنقل ابن شريح"[4]، فقد حكاه الإمام ابن شريح في الكافي حيث قال–رحمه الله–بعد أن ذكر وجه التسهيل بينها وبين الياء :"...وبعضهم يجعلها إذا انضمت الأولى بين الهمزة والواو، ومنهم من يجعلها واوا "[5].

وقد تعقبه الإمام ابن الجزري لعدم صحته نقلا، وعدم إمكانه لفظا حيث قال :" وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو و لم يصب

---

[1] – النجوم الطوالع ص ٦٠.

[2] – انظر النشر ص ٢٩٠.

[3] – انظر جامع البيان ص ٢٢٧ .

[4] – كتر المعاني ٦٢٨/٢ .

[5] – الكافي ص ٤٦.

من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلا وإمكانه لفظا، فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم "[1].

وهذا مثال واضح لتقديم الرواية على القياس وإن كان صحيحا، كما قال المارغني –رحمه الله– :"والمقدم من الوجهين اللذين ذكرهما في النوع الخامس هو الإبدال لكونه مذهب أكثر أهل الأداء وأقوى في الرواية من التسهيل، وإن كان التسهيل هو الوجه في القياس كما ذكره الداني "[2].

فقد ثبت في هذه المسألة وجهان التسهيل والإبدال، ووجه التسهيل معضد بالقياس، إلا أن وجه الإبدال أثبت وأكثر في الرواية .

المطلب الثالث: تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمز المفرد والسكت على الهمز.

١–جملة الإيواء عند ورش:

الهمز المفرد هو الهمز الذي لم يلاصق مثله، وهو نوعان ساكن ومتحرك وكل منهما يقع فاء وعينا ولاما للكلمة ، وورش يبدل كل همزة ساكنة واقعة فاء للكلمة [3] إلا أنه استثنى من ذلك جملة (الإيواء) فهمز جميع ذلك، والمقصود بجملة الإيواء ليس

[1] – انظر النشر ص ٢٩١.

[2] – النجوم الطوالع ص ٦٠.

[3] – انظر النشر ص ٢٩٣.

لفظ الإيواء فإنه لم يقع في القرآن ، وإنما وقع ما تصرف منه وهو سبعة ألفاظ : المأوى ومأواه ، مأواهم ، مأواكم، فأووا، تؤويه، وتؤوي.

وقد ذكر الداني أنه قد اختلف عن ورش –رحمه الله– في هذا الأصل المطرد، فمن الرواة عنه من رواه بالهمز، وهم المصريون، وروى عنه البغداديون والشاميون ترك الهمز .

قال الإمام الداني –رحمه الله– :"واختلف عنه في أصل مطرد ...وهو ما كان من باب الإيواء ...، فروى داود[1] ويونس[2] وعبد الصمد[3] من رواية محمد بن وضاح وإبراهيم بن محمد عنه الهمز فيه نصا، وكذلك روى إسماعيل النحاس وأبو بكر بن سيف عن أبي يعقوب عنه ، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين، وبذلك قرأت للجماعة عن ورش أداء من طريقهم"[4] .

فجملة الإيواء قد حققها كلها ورش من رواية الأزرق– وهو أبو يعقوب– وداود ويونس وعبد الصمد، بالسند الذي ذكره الداني عنهم، مع أن الهمز فيها وقع فاء ساكنة، (فكان حقه أن يبدله، ولكنه نقض أصله فيه فحققه)[5].

---

[1] – داود بن هارون .

[2] – يونس بن عبد الأعلى .

[3] – عبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم .

[4] – انظر جامع البيان ص ٢٣٢.

[5] – انظرشرح المنتوري على الدرر ٣٣٥/١.

فقد قال الداني في كتابه الموجز – نقلا عن المنتوري– :"واستثنى ورش من ذلك باب الإيواء حيث وقع فرواه أبو يعقوب عنه مهموزا "[1]، وقال في إيجاز البيان:"فأما المصريون منهم الذين يتلون رواية أبي يعقوب وداود ويونس وعبد الصمد ، فلا خلاف بينهم قديما وحديثا في تحقيق الهمزة في ذلك حيث وقع، ويروون ذلك عن مشيختهم متصلا"[2].

أما رواية البغداديين والشاميين الذين يروون ترك الهمز في جملة الإيواء لورش، فقد أطلقوا فيها القياس، وجعلوها كنظائرها في باب الهمز المفرد الساكن فاؤه .

قال الداني –رحمه الله–:

" وروى محمد بن عبد الرحيم [3]عن أصحابه عنه نصا وأداء ترك الهمزة في ذلك حيث وقع، وكذلك روى إبراهيم بن عبد الرزاق عن عبد الجبار بن محمد عن عبد الصمد وابن مجاهد عن إسماعيل بن عبد الله الفارسي[4] عن بكر بن سهل وأحمد بن يعقوب التائب عن بكر أيضا عن عبد الصمد عنه، حدثني بذلك أحمد بن عبد الله

---

[1] – شرح المنتوري ٣٣٦/١.

[2] – المصدر نفسه ٣٣٦/١-٣٣٧.

[3] – وهو الأصبهاني .

[4] – هو إسماعيل بن عبد الله بن عمر أبوبكر الفارسي، قدم دمشق وقرأ بها، وسكن بغداد، وروى القراءة عنه أبوبكر بن مجاهد وعبد الواحد بن عمر، انظر غاية النهاية ١٦٥/١ .

المكتب[1] عن علي بن محمد الشافعي عنهم عن أصحابهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من البغداديين والشاميين "[2] .

غير أن الداني نفسه قد روى لأبي يعقوب وعبد الصمد من غير الرواية الأولى أنهما لم يذكرا لا همزا ولا غيره، واستنتج أنهما يعملان القياس فيها، فيجعلان جملة الإيواء بترك الهمز قياسا على نظائرها في الباب.

فقال:" و لم يذكر أبو يعقوب ولا عبد الصمد من روايتنا عن ابن محفوظ عن ابن جامع عن بكر عنه في ذلك همزا و لا غير همز، وظاهر قولهما في كتابهما عن ورش يدل على ترك الهمز، لأنهما جعلا الباب مطردا، وأطلقا القياس فيه، و لم يخرجا ذلك عن جملته، كما أخرجه داود ويونس وابن وضاح وابن بازي عن عبد الصمد، فوجب أن يجري مجرى نظائره في ترك الهمز نحو "مأتيا" ومأمنه وفأتوا وفأتوهن وشبهه مما الهمزة فيه فاء وقبلها ميم أو فاء "[3].

لذلك قال في إرشاد المتمسكين :"وترك الهمز هو قياس قول أبي يعقوب "[4].

---

[1] – أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي الحافظ الكبير أبو عمر، يعرف بابن الباجي، سكن قرطبة ونشر بها العلم،مات سنة ست وتسعين وثلاث مائة ،انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٠٥٨/٣ .

[2] – جامع البيان ص ٢٣٢.

[3] – المصدر نفسه .

[4] – شرح المنتوري ٣٣٦/١.

فترك الهمز هو القياس في المسألة، غير أن الهمز هو المشهور عن الإمام ورش، وهو المقدم عند أئمة هذا الفن فهو من رواية المصريين، وهي مقدمة على رواية البغداديين لأنها متقنة ومحررة عندهم.

فقد قال ابن الناظم في شرحه على طيبة النشر، عند حديثه عن الأزرق:

"قام بالقراءة بعد ورش بمصر، وتلقى الناس روايته من طريقه بالقبول، وأجمع أهل مصر والمغرب والأندلس عليها، ولذلك لم يذكر في التيسير ولا في التبصرة ولا في الهادي ولا في الهداية ولا في الكافي ولا في العنوان ولا في الشاطبية، ولا في أكثر كتبهم غيرها، ولهذا كانت متقنة محررة عندهم، بخلاف من ذكرها غيرهم كالعراقيين فإنها عندهم غير محققة ولا منقحة ولا صحيحة أيضا " [1].

وقال أبو الفضل الخزاعي[2]:" أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش لا يعرفون غيرها" [3].

لذلك قدم الهمز هنا على تركه، ولذلك قال الداني :" وبهمز باب الإيواء قرأت لورش على جميع من قرأت عليه، وبه آخذ"[4].

---

[1] –انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، لشهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الناظم ،ت:جمال الدين محمد شرف ،دار الصحابة للتراث بطنطا،مصر (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ص ٢٢.

[2] – هو أحمد بن الخطاب أبو الفضل الخزاعي، قرأ على أبي حمدون النقاش صاحب اليزيدي، قرأ عليه على بن سعيد القزاز، انظر غاية النهاية ٥٢/١.

[3] – غاية النهاية في طبقات القراء ٤٠٢/٢.

[4] – شرح المنتوري ٣٣٧/١.

وقد همز ورش-رحمه الله- في جملة الإيواء خلافا لسائر الباب طلبا للتخفيف، (لأن إبدال ﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ ، ومثله ﴿ وَتُؤْوِيَ ﴾ يوجب ثقلا أشد من ثقل الهمز لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين الأولى ساكنة وهي المبدلة من الهمزة والثانية متحركة، ولا شك أن اجتماعهما أثقل في النطق من تحقيق الهمز فترك الإبدال وحقق الهمز لذلك) [1].

وفي ذلك يقول الداني أيضا :" وأما الرواية بالهمز فوجهها من طريق النظر، أنه لما أجمع الرواة عن ورش على تحقيق الهمز في قوله تعالى ﴿ وَتُؤْوِيَ ﴾[الأحزاب٥١] ﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ [المعارج: ١٣] وهما من باب الإيواء، من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز، فآثر الهمز فيهما لذلك، طلبا للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوصا في ذلك، حمل عليه في سائر باب الإيواء فحقق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة لإتيان الهمز فيهما، ليكون الباب كله بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة " [2].

والخلاصة أنه قد اختلفت الرواية عن ورش في هذا الباب فقد روي عنه الإبدال في الباب كله باستثناء لفظ ﴿ وَتُؤْوِيَ ﴾ و ﴿ تُؤْوِيهِ ﴾ للثقل، وهي رواية الأصبهاني، فالقياس جاء موافقا لهذه الرواية، وروي عنه ترك الإبدال فيها وهي رواية الأزرق وغيره من المصريين، وهي صحيحة وإن كانت مخالفة لقياس الباب، لصحتها لغة وثبوتها وشهرتها نقلا.

---

[1] - انظر النجوم الطوالع ص ٦٥.

[2] - شرح المنتوري ٣٣٧/١.

٢-السكت على الساكن قبل الهمز لحمزة :

السكت: في اللغة المنع، وفي الاصطلاح قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس[١]، بنية العود إلى القراءة في الحال ويكون في وسط الكلمة وفي آخرها وعند الوصل بين السورتين لمن له ذلك، وأكثره وقوعاً على الساكن قبل الهمز سواء كان هذا الساكن صحيحاً أو شبه الصحيح أو كان حرف مد[٢].

فالساكن الصحيح نحو ﴿ وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة : ٤] وهو المعروف بسكت "أل"، ونحو ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾[فاطر : ٢٣] وهو المعروف بسكت المفصول، ونحو القرآن في نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الرحمن : ١-٢] وهو المعروف بسكت الموصول، والساكن شبه الصحيح ما كان الساكن فيه حرف لين فقط، ويشمل المفصول نحو ﴿ خَلَوْا۟ إِلَىٰ ﴾ [البقرة : ١٤] ﴿ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا ﴾[الأعراف : ٥٧] ويشمل كذلك الموصول نحو ﴿ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ﴾ [المائدة : ٣١] ﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾ [آل عمران : ٤٩]، والساكن حرف مد نحو ﴿ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا ﴾ [البقرة : ١٤].

---

[١] – إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ١ / ٨٥، وانظر النشر ص ١٨٣.

[٢] – هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري،ط٢، مكتبة طيبة، المدينة المنورة،١/ ٤٠٧.

﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة : ٤٠]. ﴿ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ ﴾ [الزمر : ٦١] وهو المعروف "بسكت المد"[١].

وقد سكت حفص عن عاصم وكذلك ابن ذكوان عن ابن عامر وإدريس عن خلف العاشر على الساكن قبل الهمز ما لم يكن حرف مد في أحد الوجهين عنهم من طريق طيبة النشر، وكذلك سكت حمزة على الساكن قبل الهمز عموماً سواء كان الساكن صحيحاً أو شبهه أو حرف مد من طريق طيبة النشر، وهو المعروف "بالسكت المطلق"[٢].

اتفق الرواة عن حمزة أنه كان يسكت على الساكن قبل الهمز في كلمتي شيء وشيئا، واختلفوا فيما عدا ذلك من الساكن الذي قبل الهمز وحاصل ما لحمزة في هذا سبعة مذاهب [٣]:

---

[١] – انظر هداية القاري ١/ ٤٠٨. أما القطع فهو عبارة عن قطع القراءة رأساً، والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله.انظر النشر ص ١٨٢-١٨٣.

[٢] – انظر إتحاف فضلاء البشر ٨٦/١، والنشر ص ٣١٣-٣١٤.

[٣] – انظر إتحاف فضلاء البشر ٨٦/١، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر ، لشهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الناظم ،ت:جمال الدين محمد شرف ،دار الصحابة للتراث بطنطا،مصر (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ص ١١٦.

أولهما : السكت عنه من روايته على لام التعريف وشيء كيف جاء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة . ثانيهما :السكت عنه من الروايتين على أل وشيء أيضا والساكن المنفصل غير حرف المد.

ثالثها :السكت عنه من الروايتين مطلقا أي على أل وشيء والساكن المنفصل والمتصل غير حرف المد.

رابعها :السكت عنه من الروايتين على جميع ما ذكر وعلى حرف المد المنفصل.

خامسها: السكت عنه منهما على جميع ذلك وعلى المتصل أيضا.

سادسها: ترك السكت مطلقا عن خلاد .

سابعها:عدم السكت مطلقا عن حمزة من روايتيه جميعا .

وقد اعتمد كل واحد من الأئمة على الرواية التي وصلت إليه، إضافة إلى أن بعضا منهم قد اعتمد على القياس في تعضيد روايته، والقياس هنا هو إلحاق كل ساكن بعده همز متصل بنظيره، وهو كلمة﴿ شَيْءٍ ﴾التي أجمع الرواة والنقلة على أنه كان يسكت فيها، ومن هذه النظائر التي ألحقها بعضهم بكلمة ﴿ شَيْءٍ ﴾:﴿ ٱلْمَرْءِ ﴾ [البقرة: ١٠]،﴿ مِّلْءُ ﴾[آل عمران ٩١] ،﴿ جُزْءٌ ﴾[الحجر ٤٤]،﴿ دِفْءٌ ﴾[النحل ٥] ، ﴿ ٱلْخَبْءَ ﴾ [النمل: ٢٥]، ونحوها .

فقد أورد الإمام الداني أن الرواة عن سليم باستثناء خلاد، لا يرون السكت في الراء الساكنة في مثل كلمة ﴿ ٱلْمَرْءِ ﴾، كما يسكت في كلمة الأرض وهو المراد من قوله التالي (القطع)، فقال :

"وقال أصحاب سليم سوى خلاد في قوله ﴿ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾لا يقطع بعد الراء كما يقطع في الأرض، ولا يسكت قبل الهمزة، ونظير ذلك ﴿ مِّلْءُ ﴾ و﴿ دِفْءٌ ﴾ و﴿ جُزْءٌ ﴾ و﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾ "[1].

غير أنه –رحمه الله– اعترض على هذا بأنه لا فرق بين هذه المواضع وبين كلمتي شيء وشيئا من جهة القياس، فهي كلها تشتمل على ساكن قبل الهمز، والقياس يقتضي السكت فيها كلها، وتخصيص الإمام حمزة–رحمه الله– لهاتين الكلمتين دون غيرهما راجع لكثرة تكررهما في كتاب الله ، فقال:" و لا فرق من طريق القياس بين هذه المواضع وبين قوله ﴿ شَىْءٍ ﴾ و﴿ شَيْـًٔا ﴾ ، وقد رووا عنه أنه يسكت على الياء ثم يهمز، إلا أن يكون راعى في هذين الحرفين كثرة الدور، ولذلك خصهما بالسكت دون غيرهما مما يقل دوره"[2].

فقياسه الأول على ﴿ شَىْءٍ ﴾ و﴿ شَيْـًٔا ﴾ كان كل ساكن سبق الهمز مطلقا، ثم قاس على الياء الواو الساكن المسبوق بالفتح قبل الهمز،مثل "هيئة"و"سوء"وأمثالهما،فلازم ذلك أن يكون الحكم فيهما واحد، إلا أنه اعتذر بكثرة تكرر الياء دون الواو في التفريق بينهما في حكم السكت وعدم إجراء هذا القياس فقال:" فإنه لا فرق بين الواو والياء الساكنتين قبل الهمز، وقياسهما﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾ [آل عمران٤٩]، ﴿ تَأْيْـَٔسُواْ ﴾ [يوسف٨٧]و ﴿ يَأْيْـَٔسِ ﴾ [الرعد ٣١]ونظائره، وقياس

[1] – انظر جامع البيان ص ٢٧٢.

[2] – جامع البيان ص ٢٧٢.

ذلك ﴿ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ ﴾[الفرقان٤٠] و﴿ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ ﴾[التوبة٩٨]، و﴿ سَوۡءَةَ ﴾ [المائدة: ٣١] وشبهه، لأن حكم الياء والوا المفتوح ما قبلهما حكم واحد، إلا أن الواو لم يكثر لكثرة الياء من "شيء" و"شيئا "،فلذلك فرق بينهما بالسكت وغيره "[1].

إلا أنه أقر بأن الإمام أبو بكر النقاش [2] قد روى بسنده عن حمزة برواية خلف أنه سكت على كل ساكن قبل الهمز مطلقا قياسا على شيء وشيئا، ولكونه لم يقرأ به، رجح ترك السكت لما وصلت إليه من روايات بتركه فقال :

"وقد كان أبو بكر النقاش يروي أداء عن إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة السكت على جميع ما تقدم مما هو مع الهمزة في كلمة، قياسه على﴿ شَيۡءٍ ﴾ و﴿شَيۡـًٔا ﴾، ولم أقرأ بذلك، وترك السكت هو الصحيح، لأن نص الرواة عن سليم يدل على ذلك، ولأن أبا الحسين بن المنادي وابن مجاهد كذلك رويا ذلك عن إدريس عن خلف عن سليم، وعلى ذلك العمل وبه آخذ "[3].

وتضعيف الداني لهذه الروية يرجع للأمرين:

١- أن ما رواه النقاش هو أداء وما رواه غيره كان نصا.

---

[1] - انظر جامع البيان ص ٢٧٢.

[2] - هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، أبو بكر النقاش: عالم بالقرآن وتفسيره، أصله من الموصل، ومنشأه ببغداد، رحل رحلة طويلة، وكان في مبدأ أمره يتعاطى نقش السقوف والحيطان فعرف بالنقاش، من تصانيفه شفاء الصدور في التفسير، و (الموضح) في القرآن ومعانيه، توفي سنة ٣٥١هـ.انظر معرفة القراء ٢/٩٧٥، غاية النهاية ٢/ ١١٩-١٢١.

[3] - انظر جامع البيان ص ٢٧٢.

٢- معارضة رواية النقاش برواية ابن المنادي وابن مجاهد.

فالداني رحمه الله قد قرأ بما وصل إليه، وهو الذي صححه، وهذا لا ينفي صحة القياس الذي أورده، ولا يعني أن العمل ليس عليه، ودليل ذلك اختيار ابن الجزري إذ جمع بين الأداء والنص والقياس فيه، ولم يضعف واحدا منها، ولم يرجح أحدا على الآخر فقال –رحمه الله – : "فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت. واختياري عنه السكت في غير حرف المد جمعاً بين النص والأداء والقياس"[١].

ثم أورد النص عن حمزة في عدم إجرائه السكت على المد، وتوجيهه لذلك، ثم قال:

" وهذا ظاهر واضح وعليه العمل"[٢].

فاختياره للسكت عن حمزة مطلقا إلا في حرف المد دلالة واضحة على صحة القياس على ﴿ شَيْءٍ ﴾ و﴿ شَيْئًا ﴾ في كل ساكن قبل الهمز مطلقا سواء كان حرف واو أو غيره، مع صحة ذلك في الأداء و الرواية .

قال ابن الجزري :" وهو مذهب جماعة من الأئمة،فهو مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب المستنير وأبي بكر بن مهران صاحب الغاية وأبي علي البغدادي صاحب

---

[١] - النشر ص ٣١٥.

[٢] - المصدر نفسه .

الروضة وأبي العز القلانسي وأبي محمد سبط الخياط وجمهور العراقيين وقال أبو العلاء الحافظ إنه اختيارهم وهو مذكور أيضاً في الكامل"[1].

فهذا القياس قد اعتمد عليه في تعضيد الرواية وتقويتها.

المطلب الرابع: تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الإمالة والراءات وياءات الإضافة وتاءات البزي.

١-إمالة لفظ ﴿ٱلۡبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] لدوري الكسائي.

الفتح:هنا عبارة عن فتح الفم بلفظ الحرف إذ الألف لا تقبل الحركة ويقال له التفخيم،وربما قيل له النصب،وينقسم إلى شديد وهو نهاية فتح الفم بالحرف،ويحرم في القرآن وإنما يوجد في لغة العجم، ومتوسط وهو ما بين الشديد والإمالة المتوسطة [2].

والإمالة: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرا وهي المحضة، ويقال لها الكبرى والإضجاع، والبطح، وهي المرادة عند الإطلاق، وقليلا وهو بين اللفظين، ويقال له التقليل، وبين وبين، والصغرى، ويجتنب في الإمالة المحضة القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والقراء فيها على أقسام منهم من أمال ومنهم من لم يمل، ومن أمال هم بين مقل ومكثر[3].

وقد اختلفوا في مسائل منها :

---

[1] - انظر النشر ص ٣١٤.

[2] - انظر النشر ص٣٨٩، والإتحاف ١٠٢/١.

[3] - انظر النشر ص٣٨٩، والإتحاف ١٠٢/١-١٠٣.

إمالة لفظ ﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ لدوري الكسائي، فهناك من رواه بالإمالة، وأعطاه نفس حكم ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٥٤] وهناك من رواه بالفتح .

قال الإمام ابن الجزري :"واختلف عنه في ﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ من سورة الحشر فروى عنه إمالته، وأجراه مجرى ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾ جمهور المغاربة... وهو الذي في التيسير، والشاطبية،... ورواه عنه بالفتح منصوصا أبو عثمان الضرير وهو الذي في أكثر كتب القراءات" [1].

ونص الداني على إمالة لفظ ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾في سورة البقرة، وفي الحشر﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ فقال :"وفي الثلاثة أمال ذلك الكسائي في غير رواية أبي الحارث ونصير فيما قرأت، ولم يأت عنه بالإمالة نصا في ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾ غير أبي عمر من رواية الحلواني عنه وغير قتيبة، ولم يذكر أحد عن﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ نصا، وإنما ألحقه بالحرفين اللذين في البقرة ابن مجاهد قياسا عليهما، سمعت أبا الفتح يقول ذلك" [2] .

فقد ذكر الداني هنا قياس ابن مجاهد-كما سمعه من أبي الفتح- إمالة لفظ ﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾ على لفظتي البقرة ﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾، لأنه لم يرد فيها نص صريح بإمالتها بخصوصها، إلا أن هذا لا يعني أن إمالتها غير ثابتة، فقد صحت عن الدوري عن عدد

[1] – انظر النشر ص٣٨٩.

[2] – جامع البيان ص ٣٢٧.

من الأئمة كما ذكرها ابن الجزري وغيره، فقال:" والوجهان صحيحان عن الدوري"[1].

فهذا الحرف لم يقرأ به بمجرد القياس بل بما ورد من الروايات أيضا، فهو ثابت بالرواية وجاء القياس معضدا ومقويا له.

٢-قياس كلمة ﴿ حَيْرَانَ ﴾ [الأنعام: ٧١] على مثيلاتها في الحكم:

قال الإمام الشاطبي- رحمه الله- :

..... وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبَّلاَ[2]

أخبر الناظم هنا أن بعض أهل الأداء تقبل عن ورش لفظ﴿ حَيْرَانَ ﴾ بتفخيم الراء، أي أخذه ونقله عنه، فيكون مستثنى في قاعدة ورش في الراء الواقعة بعد الياء الساكنة [3].

قال الإمام شعلة في شرحه لهذا البيت:" ثم قال بعضهم عن ورش (تقبل)﴿ حَيْرَانَ ﴾ في الأنعام بالتفخيم، والقياس الترقيق"[4].

أي أن بعض أهل الأداء قد قرأ لورش في هذه الكلمة بالتفخيم، استثناء لها من القاعدة العامة له في ذلك، إلا أن قراءتها بالترقيق هو القياس، أي قياسا على مثيلاتها في الحكم عند ورش على حسب القاعدة العامة له في ترقيق الراء الواقعة بعد الياء الساكنة.

---

[1] - النشر ص٣٨٩.

[2] - حرز الأماني ص ٢٨.

[3] - انظر اللآلئ الفريدة ١/٤٨٠، والوافي ص ١٣٦.

[4] - كنز المعاني ص ١٦٣.

قال الداني –رحمه الله-:" فأقرأني ابن خاقان ﴿حَيْرَانَ﴾ بإخلاص الفتح لامتناعه من الصرف بكون مؤنثه حيرى، وكذلك نص عليه إسماعيل النحاس في كتابه في الأداء، وكذلك رواه أيضا عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه، و أقرأنيه غيره بإمالة الراء قياسا على نظائره"[1].

وقال ابن الناظم[2] عن هذه الكلمة أيضا :" فخمه ابن الفحام،وخلف بن خاقان، وكذا رواه عامة أصحاب ابن هلال، ونص عليه إسماعيل النحاس وذلك لعدم صرفه، ورققه غيرهم طردا للقياس"[3].

فحصل في ﴿حَيْرَانَ﴾ وجهان لورش الترقيق، وبه قطع الداني في التيسير[4]، والتفخيم وهو من زيادات القصيد[5].

فوجه الترقيق إنما تحصل بموجب قياس كلمة حيران على نظائرها ومثيلاتها، التي تندرج ضمن القاعدة العامة والحكم الكلي لورش في ترقيق الراء قبل الياء الساكنة.

والوجهان ثابتان بالرواية والقياس جاء مؤكدا ومعضدا لوجه الترقيق.

٣- الوقف بإثبات الياء على الياءات التي حذفت رسما أو حذفت لأجل التنوين

إن من أصول قراءة الإمام يعقوب –رحمه الله- الوقف بإثبات الياء عل الياءات التي حذفت رسما أو حذفت لأجل التنوين بإثبات الياء، فيقف عل الياءات الزوائد بإثبات

---

[1] – جامع البيان ص ٣٥٤.

[2] – هو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري أبو بكر، عالم بالقراءات، له مصنفات كثيرة منها شروح على منظومات والده، كشرحه للجزرية، وطيبة النشر توفي بعد وفاة أبيه بقليل . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ١/١٢٦.

[3] – شرح طيبة النشر ص ١٦١.

[4] – انظر التيسير ص ٥١.

[5] – سراج القارئ ص ٢٢٥.

الياء، ويقف أيضا على ما حذفت ياؤه وعوض عنها بالتنوين مثل ﴿ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [النحل: ١١٥]،﴿ غَوَاشٍ ﴾[الأعراف: ٤]،يقف عليها (باغي)،(عادي)(غواشي)[1].

إلا أنه اختلف الرواة عنه في كيفية الوقف على ما حذف لغير تنوين، هل يوقف عليه بإثبات الياء أو حذفها، ومجموع ذلك أحد عشر حرفا في سبعة عشر موضعا[2]، فبعض الأئمة نص على الإثبات في بعضها فقط، وقاس غيرها عليها، وبعضهم ذكر المنصوص عليه فقط وسكت عن غيره، ونص على جميعها أبو القاسم الهذلي، وأبو عمرو الداني، ومن لم يرد عنده نص عليها، احتاج إلى معرفة كيفية قراءتها فلجأ إلى القياس،كالحافظ أبي العلاء، وقد أشار ابن الجزري –رحمه الله– إلى صحة هذا القياس وأنه يؤخذ به فقال :" وكل من لم ينص على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت، ولا يلزم من سكوته ثبوت رواية ولا عدمها، والنص يقدم على كل حال لاسيما وقد عضدها القياس وصح بها الأداء فوجب الرجوع إليها"[3].

فسكوت البعض لا يضر، وهذه من المسائل التي عضدها القياس .

---

[1] – انظر الاختلاف بين يعقوب ونافع، لأبي عبد الله محمد بن شريح ، ت:عطية أبو زيد ، النشر العلمي والمطابع ، السعودية ،ص ٥٢، وانظر مفردة يعقوب للداني،ت د حاتم صالح الضامن، ط ١، دار ابن الجوزي ، السعودية ،(١٤٢٩ه)، ص ٣١، انظر شرح ابن الناظم ص ١٩٠.

[2] – انظرها في النشر ص ٤٦٤.

[3] – النشر ص ٤٦٥.

٤-قياس يا حسرتاي على محياي لأبي جعفر.

قرأ أبو جعفر ياحسرتى بياء بعد الألف (يا حسرتاي)، وقد روى عنه ابن جماز فتح الياء، واختلف عن ابن وردان فروي عنه فتحها وإسكانها، وإسكانها قياس على إسكان محياي، وقد رده بعضهم ولا يلتفت إلى من رده بعد صحة روايته[١].

ومعنى القياس هنا أي أن قراءة يا حسرتى بالإسكان تشبه قراءة محياي بالإسكان، فقد ثبت إسكانها عن أبي جعفر وقالون و الأصبهاني عن ورش، واختلف عن الأزرق فروى عن نافع الإسكان، واختار الفتح[٢].

فحسرتاي قد صحت روايتها بالإسكان عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، وقياسها على محياي يعضد هذه الرواية ويؤيدها، فلا وجه لردها وإنكارها، بعد ثبوتها رواية، وصحتها عربية وقياسا على نظيرتها.

٥-إلحاق التاء في ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ [آل عمران ١٤٣]، وفي ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة٦٥] بتاءات البزي:

روى الداني بسنده عن أبي ربيعة عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء في قوله ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ [آل عمران ١٤٣]،وفي ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [الواقعة٦٥]، ثم قال:" وذلك قياس قول أبي ربيعة ، لأنه جعل التشديد في الباب مطردا، و لم يحصره بعدد، وكذلك فعل البزي في كتابه" [٣] .

---

[١] - انظر النشر ص ٦٢٦.

[٢] - انظر المصدر نفسه ص٤٩٠.

[٣] - جامع البيان ص ٤٣٢، وانظر النشر ٥٣٥.

وهذا الذي ذكره الداني –رحمه الله– قد انفرد به عن سائر الأئمة، فلم يذكره غيره، وسند الداني فيما انفرد به صحيح، وقد عضد هذه الرواية عند الداني أنها موافقة لقياس ما نقل عن البزي في تشديد التاءات، فألحق هذين الموضعين بما يشبههما مما نص عليه، وهذا ما أشار إليه ابن الجزري بقوله :"...ولعلم الداني بانفراده بهما، استشهد له بقياس النص"[1].

وقد قبل العلماء ذلك من الداني وقرؤوا هذين الحرفين بالتشديد على مقتضى ما في التيسير و الشاطبية ، فهو ثابت بالرواية ثم عضده القياس .

المبحث الثاني: معرفة وجه القراءة لانعدام النص أو خفائه عند القائل به.

من الأغراض المهمة التي استعمل فيها القياس في كتب القراءات هو التعرف على وجه القراءة عند عدم وقوف القائل به على نص في ذلك، وليس معنى ذلك انعدام النص بالكلية، فقد يكون النص موجودا في واقع الأمر، ولكن لم يطلع عليه هذا الإمام فاضطر إلى القياس اضطرارا، فهو أشبه ما يكون بحال الفقيه الذي يبحث عن حكم مسألة في النصوص الشرعية، فإن خفي عليه النص أو افتقده، لجأ إلى القياس، إذ"لا قياس في مورد النص"، ويعد هذا القسم من أقل الأقسام استعمالا في كتب القراءات، وقد اشتمل على ست مسائل، وفيما يأتي عرض وتحليل لها وبيان وجه القياس فيها:

المطلب الأول:معرفة وجه القراءة في مسائل في البسملة والإدغام .

١-ترك الابتداء بالبسملة في مواضع خاصة:

من المسائل التي بنيت على القياس ترك البسملة في بعض المواضع الخاصة عند ابتداء القراءة بها، قال ابن الجزري في النهي عن قراءة البسملة عند الابتداء بنحو قوله

[1] – النشر ص ٥٣٦.

تعالى﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ ﴾ [البقرة ٢٦٨]وقوله تعالى﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ [النساء١١٨]: "وينبغي قياسا أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى :﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ ونحو ذلك للبشاعة أيضا "[1].

وعلة ابن الجزري في ذلك ما يكون من بشاعة في التقاء اسم الله تعالى "الرحيم " بنحو (لعنه الله ، والشيطان) وما أشبه ذلك، واعتماد ابن الجزري في هذا القياس على أمر العلماء كالشاطبي ومكي وغيرهما بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [البقرة٢٥٥]، وقوله تعالى:﴿ إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [فصلت ٤٧]ونحوه للبشاعة [2] ، والبشاعة المقصودة هنا ما يكون من التقاء كلمة الرجيم بلفظ الجلالة، أو بالضمير الموهم لرجوع الفعل إلى الشيطان، فما ذكره ابن الجزري وما ذكره الشاطبي يشتركان في علة واحدة وهي البشاعة الموهمة من التقاء بعض الألفاظ، فلا بد من الفصل لدفع هذه البشاعة .

٢-اختيار السكت في الفصل بين السورتين لابن عامر:

لم يرد عن الإمام ابن عامر نص بالوصل أو السكت، وقد خير الشيوخ له في الوصل أو السكت[3]، وفي ذلك يقول الشاطبي :

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ(فَـــ)صَاحَةٌ وَصِلْ وَاسْكُتَنْ(كُـــ)لٌّ (جَـــ)لاَيَاهُ (حَـــ)صَّلاَ

[1] – انظر النشر ص٢٠٢.

[2] – انظر المصدر نفسه .

[3] – انظر سراج القاري ص ٥٨-٥٩ وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٦٦.

وَلاَ نَصَّ كَلاًّ حُبَّ وجْهٍ ذَكَرْتُهُ وَفِيهاَ خِلاَفٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ[1]

قال الداني :"فأما ابن عامر فلم يأت عنه في ذلك شيء يعمل عليه من فصل ولا غيره ، والذي قرأت له ...في رواية ابن ذكوان وهشام جميعا بالفصل بالتسمية ، وقرأت له في الروايتين على أبي الحسن عن قراءته بغير تسمية ولا فصل ، وذلك عندي أليق بمذهبه لأمرين ....." [2].

فذكر في الأمر الأول كون عامة فقهاء بلده لا يرون قراءتها في صلاة الفرض، والثاني ما رواه بسنده إلى يحي بن الحارث أنه قال :" هو –يعني القرآن–ستة آلاف ومائتان وخمس وعشرون آية " قال ابن ذكوان :فظننت يحي لم يعد (بسم الله الرحمن الرحيم)" [3].

قال الداني :" **وإذا لم يعد آية فالقياس ألا يقرأها ولا يفصل بها** ، وبالمذهبين أخذنا في قراءة ابن عامر ، فمن فصل علي لم أمنعه ، ومن لم يفصل لم آمره به " [4].

فيحي لم يعد البسملة آية من كتاب الله لذلك أشار الداني إلى أن القياس يقتضي ألا يقرأها ولا يفصل بها بين السور، لأنه لا يعتبرها آية و لم يدخلها في عد آي القرآن الكريم ، فعملا بذلك كان رحمه الله إذا قُرأ عليه من غير فصل لم يمنع ذلك .

---

[1] – حرز الأماني ص ٩.

[2] – جامع البيان ص ١٤٩.

[3] – المصدر نفسه ص ١٥٠.

[4] – المصدر نفسه .

٣-**قياس** ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ ﴾ [غافر: ٢٨] **عَلَى** ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [آل عمران: ٣٨] **في الإدغام**[١].

٤-**نقل** ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّ ﴾ **وَإِدْغَامِ** ﴿ مَالِيَهْ هَلَكَ ﴾ **قياساً عليه**[٢] .

المطلب الثاني : معرفة وجه القراءة في مسائل من المد والوقف.

١-حكم المد إذا جاء بعد همز مغير بنقل ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ [النجم: ٥٠](عند من لم ينص عليها ولا استثناها).

لقد استثنى العلماء في مد البدل –عند ورش-كلمات مخصوصة، مذكورة في كتب القراءات، من بينها ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ في سورة النجم حال وصلها، ولكنهم اختلفوا في هذه الكلمة هل هي مستثناة من الحكم العام لمد البدل وهو قراءته بالأوجه الثلاث (القصر، التوسط، الطول)، أم لها حكم خاص لكون الهمز – الذي هو سبب للمد - لم يبق على أصله من التحقيق(همز محقق)، بل تغير بسبب النقل، فهل يبقى المد على أصله، أم ينظر للعارض –أي النقل – الذي غير سببه ؟

فالداني في التيسير لم يستثنها فيه ولكنه استثناها في جامع البيان، واستثناها أيضا مكي بن أبي طالب القيسي، والمهدوي[٣]

---

[١] – انظر المسألة ص ١٠٣ وما بعدها من هذا البحث .

[٢] – انظر المسألة ص ١٠١ وما بعدها من هذا البحث .

[٣] – هو أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوي المفسر،كان مقدما في القراءات والعربية، أصله من المهدية، ودخل الأندلس، وصنف كتبا مفيدة ، منها التفسير. توفي سنة ٤٤٠هـ . انظر بغية الوعاة ١ /٣٥١، غاية لنهاية ٩٢/١.

وابن شريح[1]، غير أن الإمام ابن الجزري قد ذكر جماعة ما ذكروها، ولا نصوا على الهمز المغير في هذا الباب ولا تعرضوا له بمثال ولا غيره، وإنما ذكروا الهمز المحقق ومثلوا به[2] ، ثم بين رحمه الله –أن وجه عدم ذكرهم لهذه الكلمة بخصوصها يحتمل أمرين، فهي إما أن تكون ممدودة عندهم أو غير ممدودة فقال :"ولا شك أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما أن يكون ممدوداً ... لدخوله في الأصل الذي ذكروه إذ تخفيف الهمز بالتليين أو البدل أو النقل عارض والعارض لا يعتد به ...، والاحتمال الثاني أن يكون غير ممدود لعدم وجود همز محقق في اللفظ"[3].

ثم قال: " والاحتمالان معمول بهما عندهم ... غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء من حيث إنهم لم يذكروه و لم يمثلوا منه ولا استثنوا منه شيئاً حتى ولا مما أجمع على استثنائه وكثير منهم ذكر القصر فيما أجمع على مده من

---

[1] – انظر النشر ص٢٥٧. وهو أبو عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعيني الإشبيلي، الأستاذ المحقق مؤلف الكافي والتذكير، قرأ على أبي العباس بن نفيس بمصر، ولقي مكي بن أبي طالب وأجازه ، ورجع بعلم كثير فولي خطابة إشبيلية بلده تلا بالقراءات الثمان عليه ابنه أبو الحسن شريح وعيسى بن حزم، مات سنة ٤٧٦هـ . انظر غاية النهاية ١٥٣/٢، معرفة القراء ٨٢٤/٢.

[2] – وهُم: صاحب العنوان–وهو محمد بن خلف السراقسطي – وصاحب الكامل– وهو الهذلي – والأهوازي وأبو معشر– وقد نبه محقق كتاب أبي معشر على أن أبا معشر ذكر عاد الأولى وبين موضع ذكره لها فقال ص١٥٨:" وقد وهِم رحمه الله –أي ابن الجزري – في نقله عن أبي معشر ...وذكر عاد الأولى في مكانها من سورة النجم ص ٤٢١" وابن بليمة. انظر النشر ص ٢٥٧.

[3] – انظر النشر ص ٢٥٧.

المتصل إذا وقع قبل الهمز المغير فهذا أولى.. **وقياس ذلك المغير بغير النقل بل هو أحرى** والله أعلم"[1].

فبين –رحمه الله – أن كلا الاحتمالين معمول به عندهم، غير أنه قد رجح الثاني أي عدم مده –في مذهبهم – لقوته عنده، وذلك أن عدم ذكرهم للهمز المغير مطلقا بنقل أو غيره ولا التمثيل له، وعدم استثنائهم ولا كلمة منه حتى من المجمع على استثنائه، بل حكوا القصر في المتصل المجمع على مده إذا وقع قبل الهمز المغير، فقياسا عليه ومن باب أولى أن المد الواقع قبل الهمز المغير بالنقل ومنها ﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾ يأخذ حكم القصر بل هو أحرى، أو كما قال –رحمه الله–.

فهذه المسألة ذهب فيها القراء فريقان: قسم أجروها ضمن الأصل العام لورش في المد المغير بالنقل، فيكون لهم فيها الأوجه الثلاث(القصر والتوسط والطول)، و لم ينصوا على استثنائها، وهو مذهب التيسير و الشاطبية، وعليه العمل، و قسم استثنوها بناء على القياس كما تقدم، فعلى المذهب الأول تكون المسألة منصوص عليها عندهم، وعلى المذهب الثاني تكون المسألة مستثناة بالقياس .

٢–الوقف على ﴿طَغَا ﴾من قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾[الحاقة:١١]لحمزة والكسائي:

قال الإمام مكي –رحمه الله –:" ومن هذا قوله تعالى﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ ﴾ فالوقف على ﴿طَغَا ﴾ لحمزة والكسائي بالإمالة، وإن كان يقال طغوت وطغوا وأطغوا لأن إمالتهما له في غير هذا الموضع دليلا على أنهما قرآه على لغة من قال

[1] – انظر النشر ص ٢٥٧.

:طغيت، فيجري لهما هذا الذي عدم النص فيه مجرى ما قد وجد النص فيه، ويحمل على تلك اللغة فيمال لهما"[1].

فالنص لم يرد في هذه الكلمة بخصوصها، ولكنه وردت الرواية عنه في نظائرها بأنه قرأها بالإمالة، فتقرأ لهما هنا بالإمالة إلحاقا لها بالمنصوص، وذلك أن ألف ﴿طَغَا﴾ مترددة بين أن تكون منقلبة عن واو أو منقلبة عن ياء، ولكن قراءتهما له بالإمالة تدل على أنهما يريان أنها منقلبة عن ياء.

حيثما وجدت كلمة طغى في القرآن الكريم كتبت بألف مقصورة، وهي خمسة مواضع :﴿ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾[طه: ٢٤]﴿ ٱذۡهَبَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ [طه: ٤٣]﴿ مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾ [النجم: ١٧]﴿ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾[النازعات:١٧] ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ [النازعات: ٣٧]إلا في موضع ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾ [الحاقة:١١]فإنها كتبت بألف ممدودة اتفاقا[2].

فكتابتها بالألف المقصورة يدل على أن أصلها يائي وكل من حمزة و الكسائي يميلان كل ألف منقلبة عن ياء، أما التي كتبت بالألف الممدودة فالأصل فيها أن تكون منقلبة عن واو، إلا أنها تقرأ بالإمالة لهما في هذا الموضع، فإمالتهما لها في هذا الموضع قياسا على بقية الكلمات – التي كانت على القاعدة العامة لهما – دل على أنهما

[1] – التبصرة ص ٣٩٩.

[2] – انظر المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، للداني، ت: محمد أحمد دهمان، دمشق (١٤١٨هـ-١٩٩٧م)،ص ٩٥،وانظر مرسوم الخط،لأبي بكر الأنباري ،ت: د حاتم صالح الضامن،ط١، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٣٠هـ، ص ٩٨،وانظر إتحاف فضلاء البشر١ / ٥٥٥.

اعتبراها منقلبة عن ياء وليس عن واو، لذلك كانت إمالتها وحملها على هذه اللغة، وهذا ما نبه إليه الإمام أبو طاهر العقيلي[1] في كتابه المختصر في مرسوم المصحف الكريم فقال: ﴿طَغَا﴾ بالألف، وقياسه الياء "[2].

فهذا موضع لم يرد النص فيه بخصوصه، إلا أنه يجري لهما في هذا الذي عدم النص فيه مجرى ما قد وجد النص فيه، كما قال الإمام مكي –رحمه الله–.

وفي ختام هذا الفصل نجد أن علماء القراءات قد استعملوا القياس بغرض تعضيد بعض الروايات الصحيحة والثابتة، وليس مرد ذلك ضعف القراءة، أو حاجتها للتقوية، إنما تأكيد على صحتها، وبيان لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيها، ورد لاحتمال ما يمكن أن يستشكل منها، وقد وظف القياس أيضا عند بعض القراء في معرفة وجه القراءة فيما خفي فيه النص أو انعدم، وهو أقل أغراض القياس استعمالا، وهو أمر طبيعي إذ مبنى هذا العلم على النقل كما سبق بيانه، ولا يعني ذلك عدم وجود النص في الحرف الذي أشكلت قراءته، إنما مرد ذلك إلى اختلاف الأئمة في الإطلاع على النصوص والروايات، فما قد يكون خفيا عند إمام يكون جليا واضحا عند آخر.

---

[1] – هو إسماعيل بن ظافر بن عبد الله، أبو طاهر العقيلي: عالم بالقراءات نحوي، قال السيوطي: من سادات المصريين، وعلمائهم ونبلائهم، له مرسوم خط المصحف مرتبا على سور القرآن، توفي سنة ٦٢٣هـ.انظر غاية النهاية ١/١٦٥، بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٤٤٨.

[2] – المختصر في مرسوم المصحف الكريم ، لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر العقيلي،ت: د غانم قدوري، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، (١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م)، ص ١٠٤.

الفصل الثالث:القياس المرفوض لفساده أو خروجه عن المتواتر

المبحث الأول: المسائل التي استعمل فيها قياس فاسد.

المطلب الأول :فساد القياس لمعارضته الإجماع .

المطلب الثاني :فساد القياس لمخالفته الرواية .

المطلب الثالث: فساد القياس لأنه لم يبن على أصل.

المطلب الرابع : أسباب أخرى لفساد القياس.

المبحث الثاني:المسائل التي ورد فيها القياس مما خرج عن المتواتر(فشذ ولم يقرأ به).

المطلب الأول: ترك البسملة عند الابتداء ببراءة وفساد قياسها على باقي السور.

المطلب الثاني:شذوذ ما نقل عن حمزة من اختلاف مراتب المد المتصل وفساده رواية وقياسا.

المطلب الثالث:شذوذ الإبدال في﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾لورش قياسا على﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾.

المطلب الرابع:شذوذ ما روي عن ابن ذكوان من إدغام (قد) وإن صح قياسا.

المطلب الخامس:شذوذ الوقف على الراء بالتفخيم لأصحاب الإمالة وفساده رواية وقياسا.

المبحث الأول: المسائل التي استعمل فيها قياس فاسد.

تمهيد :لقد ورد القياس الفاسد في كتب القراءات التي جردتها في ستة عشر (١٦)مسألة، بيّن علماء القراءات فساد القياس فيها، وبينوا علة ذلك، وذلك يدل على تنبههم و يقظتهم ومن خلال النظر في هذه المسائل تبين أن فساد القياس يرجع إلى عدة أسباب هي :

- فساد القياس لمعارضته الإجماع .
- فساد القياس لمخالفته الرواية .
- فساد القياس لأنه لم يبن على أصل .
- فساد القياس لوجود فارق مؤثر بين الأصل والفرع .
- فساد القياس لبنائه على أصل غير معمول به
- فساد القياس لكون الحكم قاصرا على الأصل المقيس عليه فلا يتعداه إلى الفرع.

المطلب الأول :قياس فاسد لمعارضته الإجماع .

ويتضمن مسألة واحدة وهي :

١- إدغام ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ ﴾ [غافر٤١] ، ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾[هود٣٠]:

لقد اختلف القراء في إدغام بعض الكلمات عن السوسي بسبب التماثل عند السوسي وهذه الكلمات محصورة في﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا ﴾[آل عمران٨٥]،و ﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥ ﴾ [غافر: ٢٨]،﴿ يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ ﴾ [يوسف: ٩]، فقد التقى المثلان في هذه المواضع ولكن بسبب الحذف الذي وقع في الكلمة الأولى اختلف علماء الأداء

في قراءة هذه المواضع على وجهين الإدغام والإظهار، فمن أدغم اعتد بالحذف الذي لحق حرف العلة من أجل الجزم ، ومن أظهر اعتبر أصل الكلمة قبل دخول الجازم عليها [1]، وفي ذلك يقول الشاطبي –رحمه الله– :

وعندهم الوجهان في كل موضع تسمى لأجل الحذف فيه معللا

كيبتغ مجزوما وإن يك كاذبـــا ويخل لكم عن عالم طيب الخلا [2]

وقال الداني : "فأما قوله في آل عمران [٨٥]"﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾، وقوله في [يوسف٩] ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾ ، وقوله ﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [الحجر: ٥٩]حيث وقع ، وقوله في المؤمن﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا ﴾ [غافر٢٨]فاختلف أهل الأداء في ذلك، فابن مجاهد وابن المنادي وأصحابهما يرون إظهاره للإعلال الذي لحقه، وغيرهم يرون الإدغام للمتماثل ، وبالوجهين قرأت ذلك من طريق اليزيدي وشجاع ، وبهما آخذ ، وأختار الإدغام لكثرة الآخذين به ، مع أن أبا عبد الرحمان وابن سعدان من رواية الأصبهاني عنه قد رويا عن اليزيدي نصا ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾مدغما وقياسه سائر المعتل ".[3]

[1] – انظر الوافي ص ٥٤.

[2] – حرز الأماني ص ١٠-١١.

[3] – جامع البيان ص ١٦٧-١٦٨.

إلا أن موضعي﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ ﴾ [غافر٤١]،﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾[هود٣٠]: لا يجري فيها الخلاف المذكور ولا يصح قياس هذه الكلمة على نظائرها السابقة ، ويتعين فيها الإدغام وجها واحدا ، فلا خلاف عن السوسي في إدغام هاتين الكلمتين.

ولذلك يقول الشاطبي :

وَيَا قَوْمِ مَالِي ثُمَّ يَا قَوْمِ مَنْ بِلاَ خِلاَفٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لاَ شَكَّ أُرْسِلاَ[1]

وفي فساد وجه الإظهار وعدم صحة قياسه على نظائره يقول أبو عمرو الداني :

"فأما قوله ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾ ،﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ ﴾ فلا أعلم خلافا بينهم في إدغام الميم ، وقياس ما أصلوه من إظهار المنقوص لمّا نقص منه موجبُ الإظهار ، لأن الياء من آخره قد حذفت بالنداء ، ولم يجمعوا على ذلك إلا ـأي على الإدغام - عن أصل صحيح ورواية ثابتة والله أعلم "[2].

وكلام الداني واضح في كون هذا القياس الذي قد يتوهمه متوهم أو يذهب إليه ذاهب غير صحيح ،لإجماع القراء على خلافه، فهو قياس معارض للإجماع، والإجماع في القراءات لا يكون إلا عن أصل ثابت ، ورواية صحيحة .

[1] - حرز الأماني ص ١١.

[2] - جامع البيان ص ١٦٦.

المطلب الثاني :فساد القياس لمخالفته الرواية .

ويتضمن ست (٦)مسائل :

١- **إدغام الحاء في العين في**قوله تعالى ﴿ **فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ** ﴾[آل عمران١٨٥]: يدغم الإمام أبو عمرو البصري الحاء في العين في موضع واحد فقط[١] وهو قوله تعالى ﴿ **فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ** ﴾ .

قال ابن الجزري:" لطول الكلمة وتكرار الحاء، ولذلك يظهر فيما عداه نحو (﴿ **فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ** ﴾[البقرة: ١٥٨]، ﴿ **ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى** ﴾، و ﴿ **ٱلرِّيحَ عَاصِفَةَ** ﴾ [الأنبياء: ٨١]، ﴿ **وَمَا ذُبِحَ**

[١] – غير أن بعضهم قد جعل الإدغام في الباب كله أي أنه يدغم الحاء في العين في جميع المواضع التي وردت في القرآن الكريم مثل ﴿ **ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى** ﴾ [آل عمران ٤٥، والنساء ١٥٧، ١٧١] ، ﴿ **وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ** ﴾ [المائدة ٣]قال الفاسي : " وطرد بعضهم القياس في جميع الباب ...واعتل بأن اليزيدي روى عن أبي عمرو أنه قال من العرب من يدغم الحاء في العين ، وليس في ذلك ما يدل على طرد القياس ، إذ يجوز أن يكون ذلك حجة لإدغام ﴿ **فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ** ﴾ " انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ١٧١/١، ١٧٢، وقال ابن الجزري :" وقد روى القاسم بن عبد الوارث عن الدوري إدغام (﴿ **فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ** ﴾ ﴿ **ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى** ﴾ و﴿ **ٱلرِّيحَ عَاصِفَةَ** ﴾) ورواه صاحب التجريد عن شجاع وعبيد الله في: لا جناح، والمسيح. والإظهار هو الأصح وعليه العمل، ويقويه ويعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التي إدغامها آكد من المتحركة في قوله ﴿ **فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ** ﴾ [الزخرف: ٨٩] فدل على إن إدغام الحاء في العين ليس **بقياس** بل مقصور على السماع كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء " انظر النشر ص ٢٢٠.

عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾)"[1]،وقد روى ذلك منصوصا فيه عن اليزيدي ابنه عبد الرحمان[2]، وقال الداني : " وبذلك قرأت "[3].

وهذا الموضع رغم ثبوت وجه الإدغام فيه عن أبي عمرو البصري بدلالة النص السابق إلا أنه كما قال ابن الجزري :"مما ورد الخلاف فيه عن أصحاب الإدغام فروى إدغامه عامة أهل الأداء وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوري وابن جرير من جميع طرقه عن السوسي وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه، وروى إظهاره جميع العراقيين عن جميع طرق أبي الزعراء عن الدوري ومن جميع طرق السوسي. والوجهان صحيحان مأخوذ بهما"[4].

ثم ذكر رحمه الله ما رواه اليزيدي عن أبي عمرو في قوله : "من العرب من يدغم الحاء في العين نحو ﴿ فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾ قال : وكان أبو عمرو لا يرى ذلك"[5].

---

[1] – النشر ص ٢٢٠.

[2] – انظر جامع البيان ص ١٧١، والنشر ص ٢٢٠، وانظر إدغام القراء للقاضي النحوي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت جمال الدين محمد شرف ، ط١، دار الصحابة بطنطا ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م ، ص ١٤.

[3] – جامع البيان ص ١٧١.

[4] – النشر ص ٢٢٠.

[5] – انظر النشر ص ٢٢٠، وإدغام القراء ص ١٤، وفتح الوصيد ١٥٦/١.

ثم شرح معنى قول اليزيدي أن أبا عمرو لا يرى ذلك فقال : " فمعناه أنه لا يرى ذلك **قياساً** بل يقصره على السماع بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع وعباس وأبي زيد وعن اليزيدي من رواية ابنه ومدين الآدمي"[١] .

فهو _أي أبو عمرو البصري – لا يرى إدغام الحاء في العين من جهة القياس لأنه يرى ضعفه في اللغة، أي أن أبا عمرو لا يرى الإدغام في هذا الموضع جار على قياس العربية، بل هو استثناء سمع من بعض العرب، وصحت عنده الرواية به فقرأ به، لذلك" قال النحاة : وما روي عن أبي عمرو من إدغام "زحزح عن النار"فوجهه أنه راعى التقارب[٢] ، والقياس : الإظهار "[٣]، بل قد قبله مع ضعفه في اللغة لثبوت الرواية به عنده ، لذلك قال الفاسي تعليقا على كلام النحاة :" والذي قالوه رأي ، وما قرأ به أبو عمرو نقل، فهو أولى "[٤].

فهذا من القياس الذي جاءت الرواية بخلافه، ولو كانت القراءة بالرأي لكان قرأ بالإظهار دون الإدغام ولكن اتباع الرواية هو الأصل الذي يرجع إليه كل القراء ، ولا يرجع

---

[١] – النشر ص ٢٢٠.

[٢] –لأنهما من وسط الحلق ، وقد اشتركا أيضا في الانفتاح والاستفال مع أن العين أقوى بما فيها من الجهر وبعض الشدة .انظر اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ١٧٢/١

[٣] – النشر ص ٢٢٠.

[٤] – المصدر نفسه .

إلى القياس إلا إذا انعدم النص في المسألة ، وكما قال الفاسي:" والعلة في تخصيص هذا الموضع اتباع الأثر"[1].

٢-قياس كلمة ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء: ٩٥]على ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ [المرسلات: ٣٢]

لقد اختلف العلماء في ترقيق الراء الأولى في كلمة ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ لورش، و لم يرد في ذلك نقل ورواية عن الأئمة سماعا أو أداء، فلجأ بعض العلماء على قياسها على كلمة ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ فقد أجمع الرواة عن ورش من طريق الأزرق على ترقيق الراء الأولى من أجل ترقيق الراء الثانية[2]، ومنهم من منع ذلك القياس، وإن صح في العربية إلا أنه لم ترد و لم تصح به الرواية، وفيما يلي تفصيل للمذهبين مع بيان حجة كل واحد منهم والرأي المختار :

فممن قال بقياس ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ على ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ الإمام الداني –رحمه الله– إذ يقول : "لا خلاف عن ورش في إمالتها وإن وقف عليها، وقياس ذلك عندي قوله في النساء ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ "[3].

---

[1] – النشر ٢٢٠.

[2] –قال الشاطبي: "وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ" انظر حرز الأماني ص ٢٨،اللآلئ الفريدة ١/٤٨٠، غير أن الإمام ابن الجزري قد حكى الخلاف في ذلك فقال :" وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه ، وهو الذي قطع به التيسير والشاطبية، وحكيا على ذلك اتفاق الرواة، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب العنوان، والمهدوي وابن سفيان وابن بليمة"انظر النشر ص ٤٣٦، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر ص ١٦٠.

[3] – الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ت:أبو سعيد عمر بن غرامة العمري، ص ٣٣٤، والمقصود بقوله بإمالتها هنا ترقيقها، والفتح يقصد به تفخيمها .

و قال أيضا :" وقياس ما أجمعوا عليه عنه من ترقيقها في قوله ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ ، لأجل جرة الراء بعدها يوجب ترقيقها ها هنا"[1]. أي في كلمة ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾.

إلا أن ابن الجزري أبان بأن وجه الترقيق هذا مع صحته قياسا، وجوازه في العربية لم يرو عن أحد من أهل الأداء، فقال بعد أن تكلم على ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ وأن الجمهور ذهب إلى ترقيقه :" وقياس ترقيقه ترقيق ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه وإن كان سيبويه أجازه وحكاه سماعاً من العرب"[2].

وهناك من منع ترقيق الراء في كلمة ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ بسبب وجود حرف الاستعلاء بعدها، واعترض على قياسها على ﴿ بِشَرَرٍ ﴾ ، فبين الداني –رحمه الله– أن ذلك لا يعد مانعا لقوة كسرة الراء ومثل بقنطار وغيرها مما لم يمنع وجود حرف الاستعلاء من الإمالة فقال :" غير أن أصحابنا يمنعون من إمالة الراء فيه من أجل وقوع الضاد وهي حرف استعلاء قبلها، وليس ذلك مما يمنع من الإمالة هاهنا لقوة جرة الراء كما لم تمنع منها لذلك في نحو (الغار–و–أنصار–و–كالفخار–و–بقنطار)، وشبهه مع أن سيبويه قد حكى الإمالة في هذا الضرب سماعا، وعليه أهل الأداء، غير أني بالفتح قرأت ذلك وبه آخذ"[3].

[1] – الفتح والإمالة ص ٣٣٥.

[2] – النشر ص ٤٣٦.

[3] – الفتح والإمالة ص ٣٣٤.

وقال الإمام ابن الجزري مبينا الفرق بين ما استدل به الداني في (قنطار) وما شابهها، وبين ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾:"وعلل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله... ولا شك أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثل به فإن السبب فيه قوي"[1].

وقال الإمام الفاسي :" الذي أنكره –أي الداني –إنما هو التعليل لا التفخيم، ويمكن أن يفرق بين ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ ، وباب (أنصار) وقنطار بضعف الإمالة في الضرر، حيث كانت في حرف واحد، فغلبت حكم الفتح، لوجود الضاد بسبب ذلك "[2].

وقد بين الإمام ابن بري في دُرره فساد هذا القياس من جهتين، جهة الحرف المستعلي وهو الضاد، ومن جهة حرف الراء، أو كما سماه (كالمستعلي).

فقال :

"ورقق الأولى له من بشرر ولا ترققها لدى أولي الضرر

إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعل أو كالمستعلي" [3].

قال المارغني :" لكن الناظم نهى عن ترقيقها بقوله (ولا ترققها لدى أولي الضرر)، ثم علل في البيت الثاني عدم ترقيقها في ﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾ بأن موجب ترقيق الراء في الضرر وهو كسر الثانية، غلبه ومنع تأثيره حرفان يقتضيان التفخيم: حرف مستعل وهو الضاد، وحرف

[1] – النشر ص ٤٣٦.

[2] – اللآلئ الفريدة ١/٤٨٠.

[3] – النجوم الطوالع ص ١١١.

كالمستعلي وهو الراء المفتوحة، فقوي جانب التفخيم فغلب على الترقيق بخلاف ﴿بِشَرَرٍ﴾ فإن لم يوجد فيه إلا ما هو كالمستعلي فقوي فيه جانب الترقيق للمناسبة"[1].

ثم بين –رحمه الله– أن القراءة بأي حرف إنما يكون الاعتماد فيها على النقل قبل القياس، فقال:" وقوله (بعد النقل) يعني به أن التعليل إنما يكون بعد نقل الرواية وثبوتها، لأنه هو العمدة في القراءة"[2].

وقال الفاسي –رحمه الله– في ذلك أيضا :" والاعتماد على الحقيقة في ذلك كله على إتباع الأثر والاقتداء به بالرواية "[3].

لذلك قال الإمام الداني مرجحا لوجه التفخيم في ﴿ٱلضَّرَرِ﴾ رغم تصحيحه لوجه القياس من حيث اللغة هنا :"غير أني بالفتح قرأت ذلك وبه آخذ"[4].

٣- ترقيق لام لفظ الجلالة بعد الراء المرققة قياسا على الراء الممالة .

لقد ذهب الإمام القيجاطي إلى ترقيق لام لفظ الجلالة بعد الراء المرققة قياسا على الراء الممالة [5]، واستدل على ذلك بجملة من الأدلة منها:

- أن الضمة تمال كما تمال الفتحة، مستنتجا ذلك من كلام لسيبويه.
- وأنه لا فرق بين الترقيق والإمالة.

---

[1] – النجوم الطوالع ص ١١١.

[2] – المصدر نفسه.

[3] – اللآلئ الفريدة ١/٤٨٠.

[4] – الفتح والإمالة ص ٣٣٤.

[5] – انظر تفصيل كلام الإمام القيجاطي في شرح المنتوري على الدرر اللوامع ٢/ ٦٣١-٦٣٤.

– وأنه لا نص في هذه المسألة بخصوصها، فتقاس على نظيرتها، وهي ما سبقت فيه لام لفظ الجلالة براء ممالة، و ذلك في قوله تعالى ﴿ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾.

وقد نقل الإمام ابن الجزري ملخص كلامه فقال:" وبنى أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة لأن سيبويه رحمه الله حكى ذلك في (مذعور و السمر و المنقر) واستدل بإطلاقهم على الترقيق إمالة . واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة ، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر فاتبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادعاه "[1].

و لم يسلّم له ابن الجزري بقياسه واستدلاله، وفصّل في الرد عليه قائلا:

"وذلك كله غير مسلم له، ولا موافق عليه : فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في مذعور فإنه غير ما نحن فيه فإن حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حسا والضمة التي هي على الراء في يبشر لم تقرب إلى الكسرة، ولا غيرت عن حالتها ، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بمذعور على لغة من أمال لكان لحنا ، وغير جائز في القراءة ، وإنما التغيير وقع على الراء فقط لا على حركتها ، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان ، وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش، بين اللفظين فعبروا عن الراء، و لم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء فهو مكابر في

[1] – النشر ص ٤٥٠.

المحسوس، وأما كون الترقيق إمالة، أو غير إمالة، فقد تقدم الفرق بين الترقيق والإمالة في، أول باب الراءات، وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿ نَرَى ٱللَّهَ ﴾" [1].

ثم بين أنه لا مبرر للقياس في هذه المسألة لوجود النصوص فيها، فقال:

" وأما ادعاؤه عدم النص، فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك "[2].

ومراده ما نقله عن الإمام أبي شامة، والجعبري، والإمام الواسطي في كتابه الكتر، في وجوب تفخيم لام لفظ الجلالة، إذا وقعت بعد راء مرققة لورش من طريق الأزرق[3].

والخلاصة أن هذه المسألة، التي اجتهد فيها القيجاطي، وانفرد بذلك هي من القياس الممنوع عند ابن الجزري، وقد صرح بذلك في قوله:"...وقاس الترقيق على الكسر والتزم أنه هو الإمالة حقيقة مع اعترافه بأنه لم يسبقه إلى هذا القول أحد ولكنه احتج فيه بمجرد القياس وصمم على أن هذا القياس هو الصواب الذي لا يجوز غيره وهو من **القياس الممنوع**"[4].

---

[1] – النشر ص ٤٥٠.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – انظر أقوالهم في النشر ص ٤٤٩.

[4] – غاية النهاية في طبقات القراء ٢٤٤/١.

٤-الوقف على ﴿ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ ﴾ [الأنفال: ٧] **﴿ ذَاتَ لَهَبٖ ﴾**[المسد: ٣] **﴿ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾** [المائدة: ٧] **بالهاء:**

قد اختلف القراء-رحمهم الله – في كيفية الوقف على مرسوم الخط[١] مما خالف فيه الرسم الاصطلاحي الرسم القياسي، فروي عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة و الكسائي الاعتناء بمتابعة صورة خط المصحف في الوقف، وفعل ذلك شيوخ الأداء لابن كثير وابن عامر اختيارا دون رواية ، علما أن الوقف على مثل هذه المواضع إنما يكون اختبارا أو اضطرارا، ولا يكون اختيارا [٢].

قال الشاطبي:

وَكُوفِيُّهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنَافِعٌ عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الابْتِلاَ[٣].

إلا أنه قد ورد الخلاف عن بعض الأئمة في كلمات مخصوصة لبعض القراء، فمن ذلك:

ذكر ابن جبارة [٤] أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ويعقوب يقفون عليها بالهاء ورد ابن الجزري هذا معتبرا أياه أنه قياس غير صحيح مبينا وجه عدم صحته فقال: "وزعم ابن

---

[١] – المقصود به : خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، والمراد بالخط هنا الكتابة، وهو على قسمين: قياسي واصطلاحي، فالقياسي: ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل .انظر النشر ص ٤٥٧.

[٢] – انظر سراج القارئ ص ٢٤١.

[٣] – حرز الأماني ص ٣١.

[٤] – يوسف بن علي بن جبارة، أبوالقاسم الهذلي البسكري: متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، كان ضريرا، من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير، رحل إلى أصبهان وبغداد، وقرره نظام الملك مقرئا في مدرسته بنيسابور فاستمر إلى أن توفي، من كتبه الكامل في القراءات، توفي سنة ٤٦٥ هـ معرفة القراء ٢/ ٨١٥.

جبارة أن ابن كثير وأبا عمرو والكسائي ويعقوب يقفون على﴿ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ ﴾ ﴿ ذَاتَ لَهَبٖ ﴾ ﴿ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ بالهاء تفريقا بينه وبين أخواته، ونص عمن لا نص عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع اتباعا للرسم والله أعلم"[1].

وقد اعتمد ابن الجزري في تضعيف هذا القياس على جملة من العلل :

أولا : في هذا القياس تفريق بين المتماثلات فإنه لا يظهر فرق مؤثر بين هذه الكلمات الثلاث وبين نظائرها مما كتب بالتاء كذات بهجة وذات اليمين وذات الشمال وذات الصدع وغيرها، فكل هذه الكلمات الصحيح الوقف عليها بالتاء كما رسمت .

وما حكاه صاحب الكافي وصاحب الهداية من الوقف عليه بالهاء للكسائي فهو ضعيف لمخالفته الرسم وعمل أهل الأداء، ولأن عمل أهل الأداء على غيره [2].

ثانيا : ونص عمن لا نص عنه: ثم إن ابن جبارة قد ذكر ما يوهم أنه نص عن (ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ويعقوب) في هذه المواضع، والنص معدوم عنهم في ذلك كما حققه الأئمة كالداني وغيره[3].

ثالثا:ما قاله ابن جبارة هو قياس على ما كتب بالتاء من المؤنث، وهو غير صحيح لما اتفق عليه للجميع موافقة للرسم .

فهذا النوع من القياس الفاسد الذي لم تعضده رواية وفيه مخالفة لرسم المصحف، ومن ثم يكون قراءة غير صحيحة .

---

[1] – النشر ص ٤٦١.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – المصدر نفسه .

٥- الوقف لرويس على قوله تعالى ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [الزمر ١٠]:

اتفق الرواة عن رويس بحذف الياء في الوقف على قوله تعالى ﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ ، إلا أن أبا العلاء الهمذاني قد انفرد بالرواية عن رويس أنه يثبت الياء وخالف سائر الرواة، قاسها على ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر ١٦][1]،وهذا الموضع قد اختص رويس بإثبات الياء فيه، و لم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، ووجه إثباتها خصوصا مناسبة ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ وروى الآخرون عنه الحذف[2].

وهو قياس فاسد للأمور الآتية[3]:

أولا: انفراد الهمذاني عن سائر الرواة عن رويس، فهم متفقون على حذفها في الحالين، وبذلك قد صحت الروايات وتواترت.

ثانيا:كما أن الحذف موافقة للرسم فقد كتبت بغير ياء .

ثالثا : أن الحذف هو الأفصح في العربية .

٦-مسألة في تاءات البزي:

لقد ذكر الأئمة أن البزي يشدد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلة، إذا حسن معها إضافة تاء أخرى و لم ترسم خطا، وذلك في إحدى وثلاثين تاء، نحو:

---

[1] -النشر ص ٤٦٦.

[2] - انظر المصدر نفسه ص ٥٠٠.

[3] - المصدر نفسه ص ٤٦٥.

﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾ [البقرة٢٦٧]، ﴿ وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران١٠٣])[1].

فإن كان قبلها، حرف مد ولين، أثبت ومد لالتقاء الساكنين، وإن كان ساكنا غير حرف المد من تنوين وغيره، جمع بينهما -أي بين الساكن والتشديد-مثل﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل١٤]، ﴿ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾ [الممتحنة٩]، وإن كان ساكناً غير ذلك من تنوين أو غيره، جمع بينهما إذا كان الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع، لصحة الرواية واستعماله عند القراء والعرب في غير موضع، وقد ذكر الديواني في شرحه جمع الأصول أن الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ على القياس ولا يصح [2].

قال ابن الجزري:" وقفت على كلام الجعبري في شرحه فقال وفيها وجهان -يعني في العشرة التي اجتمع فيها الساكنان - صحيحان نحو ﴿ هَلْ تَرَبَّصُونَ ﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ﴾ [الشعراء: ٢٢١] و﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾:

(أحدهما) أن يترك على سكونه وبه أخذ الناظم والداني و الأكثر.

(والثاني) كسره .و إليهما أشرنا في الترهة بقولنا :

وإن صح قبل الساكن إن شئت فاكسرا "[3].

---

[1] - انظر النشر ص ٥٣٣-٥٣٤.

[2] - انظر النشر ص ٥٣٤.

[3] - المصدر نفسه .

فالجعبري –رحمه الله– يرى أن هذه الكلمات قد اجتمع فيها ساكنان في حال الوصل(سكون التنوين أو غيره، وسكون التاء المشددة)، وهو ضعيف في العربية، فلا بد من التخلص من أحد الساكنين، فكسر أولهما قياسا على الساكن الذي يسبق همزة الوصل مثل ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ﴾ [الإسراء٥٦]، إلا أن هذا القياس قد رده العلماء وبينوا فساده، وذلك لعدة أمور:منها :

أولا: أنه لم يسنده أو ينقله عن إمام معتبر.

ثانيا: أنه مخالف لما نقل نصا عن البزي.

ثالثا: أن ما نقله الجمهور من الجمع بين الساكنين هنا، صحيح لغة ومستعمل عند العرب، وقد نص عليه أئمة العربية كالفراء وابن مالك وغيرهم.

وقد صرح ابن الجزري بفساد قياس الجعبري هذا ورده عليه بما سبق بيانه، فقال:"...وهذا لا نعلم أحدا تقدم الجعبري إليه ولا دل عليه كلامه ولا عرج عليه من أئمة القراءة قاطبة ولا نقل عن أحد منهم. ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل وهذا وإن جاز عند أهل العربية في الكلام فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام إذ القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول واقرؤوا كما علمتم كما ثبت عن النبي ﷺ، وما أحسن قول إمام العربية وشيخ الإقراء بالمدرسة العادلية أبي عبد الله محمد بن مالك الذي قدم الشام من البلاد الأندلسية وصاحب الألفية في قصيدته الدالية التي نظمها في القراءات السبع العلية:

ووجهان في كنتم تمنون مع تفكـــ ... ـــهون وأخفى عنه بعض مجودا

ملاقى ساكن صحيح كهل تربـــ ... ـــصون ومن يكسر يحد عن الاقتدا"[1].

[1] – النشر ص ٥٣٣.

المطلب الثالث: فساد القياس لأنه لم يبن على أصل.

ويتضمن ثلاث مسائل سبق دراسة اثنين منهما في القسم النظري وهي :

١-الاختلاف في توسط مد "الميم " في فاتحة آل عمران والعنكبوت وصلا [١].

٢-اختلاس ضمة الراء وإسكانها في يأمركم وما يشبهها [٢].

٣-مسألة الوقف على المقصور المنون:

ومن الأمثلة أيضا على القياس المطلق مسألة ذكرها الإمام الشاطبي-رحمه الله- وتبعه في ذلك الإمام السخاوي، وهي مسألة الوقف على المقصور المنون ، فقد ذكر فيها ثلاثة مذاهب للقراء: حيث قال:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَـــرِّهِ وَمَنْصُوبُـــهُ غُزًّى وَتَتْرًى تَزَيَّـــلاَ [٣]

ومفاد ذلك أن المقصور المنون يوقف عليه بثلاثة أوجه وهي[٤]:

-الأول : الوقف عليه بالفتح مطلقا منصوبا كان نحو ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً ﴾ [سبأ١٨]أو مرفوعا أو مجرورا نحو﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى ﴾[الدخان٤٤].

---

[١] – انظر تفصيلها في ص ١٠٨ من هذا البحث .

[٢] – انظر تفصيلها ص ١١٠من هذا البحث.

[٣] – حرز الأماني ص ٢٧.

[٤] – انظر النجوم الطوالع ص ١٠٥ .

- الثاني :الوقف عليه بالفتح إذا كان منصوبا وبالإمالة إذا كان مرفوعا أو مجرورا .

- الثالث : الوقف عليه بالإمالة مطلقا مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا.

وقد فصل المسألة تفصيلا دقيقا لا مزيد عليه الإمام ابن الجزري نلخصه فيما يأتي :

فقد بين بداية أن الألف الممال الساكن إذا جاء بعده ألف، فهي تسقط –أي الألف الأولى الممالة – في حال الوصل لأجل التقاء الساكنين فتذهب الإمالة بنوعيها أي الصغرى والكبرى أما في حال الوقف فتفصل الألف الأولى–سواء كانت منونة أم لا – عن الثانية، فتعود الإمالة، ومثل للتنوين الذي يلحق الاسم في حال الرفع والجر والنصب، ثم مثل لغير التنوين أيضا، ثم قال– رحمه الله – :

" والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به ، والمعول عليه ، وهو الثابت نصاً وأداء ، وهو الذي لا يوجد نص عن أحد من أئمة القراء المتقدمين بخلافه ، بل هو المنصوص به عنهم وهو الذي عليه العمل"[1].

ثم ذكر رحمه الله النصوص عن الأئمة في ذلك، عن الكسائي، وحمزة، وورش، ثم قال:"وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء، وأبو العباس المهدوي ، وأبو الحسن ابن غلبون، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم، وهو الذي لم يحك أحد من

[1] – النشر ص ٤١٩.

العراقيين سواه، وأما الأداء فهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا و لم نعلم أحداً أخذ على سواه، وهو القياس الصحيح والله أعلم"[1].

إذن فالوجه الصحيح المقروء به والمروي عن الأئمة رواية وأداء هو الوقف بالإمالة لمن مذهبه الإمالة، والوقف بالتقليل أي بين بين لمن مذهبه التقليل، غير أنه رحمه الله أنكر على الشاطبي في رواية الفتح في المنون مطلقا حال الوقف لمن مذهبه الإمالة .

قال –رحمه الله –:"وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في الوقف عمن قرأ بين بين، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي حيث قال: (قد فخموا التنوين وقفاً ورققوا)[2]، وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوى فقال وقد فتح قوم ذلك كله (قلت) و لم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات **وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية** "[3] .

---

[1] – النشر ص ٤٢٠.

[2] – حرز الأماني ص ٢٧.

[3] – النشر ص ٤٢٠.

وقد نقل كلام ابن الجزري جماعة من الأئمة المحققين في القراءات وأقروه على ذلك منهم الإمام ابن البنا الدمياطي[١] والإمام المارغني [٢]والإمام الضباع[٣] والعلامة عبد الفتاح القاضي[٤].

فهذا النوع من القياس لم يبن على رواية لا صحيحة ولا ضعيفة، إنما هو قياس لغوي مجرد.

قال ابن الجزري :" وذلك أن النحاة اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف:

فحكى عن المازني أنها بدل من التنوين سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً و لم يراع كون الفتحة علامة للنصب أو ليست كذلك.

وحكى عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين وإنما هي بدل من لام الكلمة لأن سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها فلما زال التنوين بالوقف، عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين وعزاه بعضهم إلى سيبويه قالوا وهذا أولى من أن يقدر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد وهو التنوين.

---

[١] – في إتحاف فضلاء البشر ١٢٢/١.

[٢] – في النجوم الطوالع ص ١٠٦.

[٣] – في إرشاد المريد ص ١١٣.

[٤] – في الوافي في شرح الشاطبية ص ١٣٠.

وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بدل من التنوين وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر، إذ لا تبدل فيها الألف من التنوين إلا في النصب خاصة وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيبويه "[1] .

وقال –رحمه الله– :" وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمالة فيلزم :

أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله .

وعلى مذهب الفارسي وأصحابه إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً.

وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوباً لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال .

ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة (نعم) حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله (وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً)[2]، وحكاه مكى وابن شريح عن أبي عمرو، وورش من طريق الأزرق فذكر الفتح عنهما في المنصوب والإمالة في المرفوع والمجرور [3].

---

[1] – النشر ص ٤٢٠.

[2] – حرز الأماني ص ٢٧.

[3] – انظر النشر ص ٤٢٠ .

وقال الإمام مكى:" ولو تركنا القياس لوقفنا لأبي عمرو و ورش في موضع النصب نحو (قرى ظاهرة) بالفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة وعدم الرواية وثبات الياء في السواد"[1].

أي أن الفتح مطلقا هو القياس والمقصود به القياس اللغوي المجرد الذي هو اختيار المازني، غير أن الذي يمنع القراءة به عدم ورود رواية به، وأنه لم ينقل عن علماء القراءة .

وختم ابن الجزري كلامه في هذه المسألة بقوله:"فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به ولا عمل عليه وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراءة به والله أعلم"[2] .

فكلام ابن الجزري-رحمه الله - يدل على أن هذه المسألة – أي الوقف على المنون المقصور بالفتح – مسألة قياسية محضة لم تبن على رواية موثوقة عن أئمة القراءات ممن مذهبه الإمالة .

غير أن الإمام أبو عبد الله المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع ذكر أن هذا المذهب قد روي عن ورش ونقل ذلك عن جماعة من أئمة القراءات رواية، وأورد كلام أئمة الفن في المسألة، وممن أورد كلامهم في ذلك (ابن سفيان في الهادي) فقال: " واختلف أصحابه –يريد أصحاب ورش – في هذا الباب، فيما كان منونا مثل (قرى)، (مفترى)وما كان مثله، فمنهم من يصل بالتفخيم [أي الفتح]، ويقف بالتفخيم في الباب كله، كان الاسم في موضع خفض

[1] – التبصرة ص ٣٩٦-٣٩٧، وانظر النشر ص ٤٢٠.

[2] – النشر ص٤٢١ ، وانظر النجوم الطوالع ص١٠٥.

أو رفع أو نصب، ومنهم من يقف في موضع الرفع والخفض بالإمالة بين اللفظين، وفي موضع النصب بالتفخيم، ومنهم من يقف له بالإمالة في الجميع "[1].

وقال أيضا :" وذكر ابن عبد الوهاب في كفاية الطالب عن ورش في الوقف الأوجه الثلاثة، ثم قال : وقد قال بعض شيوخي: إن الفتح في هذا الفصل في حال الوقف والوصل هو المشهور عن ورش سواء كان في موضع رفع أو خفض أو نصب"[2].

ونقل المنتوري عن ابن شعبان في كتاب مذهب ورش في اللامات والراءات قوله : " واختلف عنه في هذا الباب فيما كان منونا مثل قرى ومفترى وما كان مثله، فمنهم من يصل بالتفخيم، ويقف بالتفخيم في الباب كله،كان الاسم في موضع خفض أو رفع أو نصب، ومنهم من يقف له في موضع الرفع والخفض بالإمالة بين اللفظين، وفي النصب بالتفخيم، ومنهم من يقف له بالإمالة في الجميع ، واختلف عنه في الوقف –يعني عن ورش – فبعضٌ وقف على الباب كله بالتفخيم كالوصل، وبعض يقف عليه بالترقيق "يريد بين اللفظين "[3].

وذكر الحصري في قصيدته الوقف بالفتح في الحالات الثلاث واختار الفتح في المنصوب والإمالة بين اللفظين في المرفوع والمجرور فقال:

وإن نونت راء كقولك في قرى محصنة ناهيك من سورة الحشر

---

[1] – شرح المنتوري ٢/ ٥١٨.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – شرح المنتوري ٢/ ٥١٨.

فتفخيمها في موضع النصب رأينا وترقيقها في موضع الرفع والجر

وقد ذكر التفخيم في الكل والذي بدأت به المختار في نحونا البصر[1].

...وذكر الشاطبي في قصيدته الأوجه الثلاثة فقال :"وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا"[2]، وإن كان الإمام المنتوري ذهب إلى تضعيف الوقف بالفتح مطلقا على المنون المقصور فقال في شرحه لقول ابن بري :

" .....وجاء إمالة الكل له أداء

هذا هو الوجه الأول، فأخبر أن المنون جاء الوقف عليه في الأداء بالإمالة في الحالات الثلاث، وهذا الوجه هو المشهور المعمول به، وترك الناظم ذكر الوجه الثاني ، وهو الفتح في الحالات الثلاث لقلة الآخذين به من أهل الأداء " [3].

وقال معلقا على ما سبق نقله عن ابن الوهاب في الكفاية من حكاية أن الفتح في هذا الفصل هو المشهور عن ورش :"قلت : ليس الفتح في الأحوال الثلاثة بالمشهور عن ورش بل قل من يأخذ من أهل الأداء له بذلك "[4] .

---

[1] – منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية ص ٣٨٠.

[2] – حرز الأماني ص ٢٧.

[3] – شرح المنتوري على الدرر اللوامع ٢/ ٥١٨.

[4] – المصدر نفسه ٢/ ٥١٦.

ونقل كلام ابن الباذش في الإقناع إذ يقول :" وبالإمالة في هذا الفصل في الأحوال الثلاثة أخذ معظم أهل الأداء ، وهو الوجه الذي لا يصح غيره "[1] .

ثم قال:"وإلى ما ذكره ابن الباذش ذهب شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي وقرأت عليه في الأحوال الثلاثة ، بالوقف بالإمالة وبين اللفظين ، لمن مذهبه ذلك من القراء ، وكذلك قرأت على غيره من شيوخي –رحمهم الله – وبذلك آخذ "[2] .

فالظاهر أن هذه الرواية عن ورش ليست بمشهورة ولم يأخذ بها أكثر الرواة ، ولعل سبب هذا ضعفها وكونها لم تصح عن ورش ، فتكون في حكم ما لم يرو، وقد يكون الإمام ابن الجزري لم يطلع على هذه الرواية والله أعلم .

هذا فيما يتعلق بالرواية عن ورش من طريق الأزرق في هذه المسألة، أما عن الإمامين حمزة و الكسائي فلا يعرف عنهما رواية بخلاف ذلك كما صرح بذلك الإمام ابن الجزري [3].

المطلب الرابع : أسباب أخرى لفساد القياس.

وقد يكون القياس فاسدا لأسباب أخرى تعرض للأصل وهي:

- **كون القياس على أصل مع وجود فارق مؤثر بين الأصل والفرع يمنع من القياس عليه.**

---

[1] – الإقناع ص ٢٢١.

[2] – شرح الدرر اللوامع ٥١٩/٢.

[3] – انظر النشر ٤٢٠.

- **كون القياس على أصل غير معمول به**
- **كون الحكم قاصرا على الأصل المقيس عليه فلا يتعداه إلى الفرع .**

وقد سبق دراسة المسائل المتعلقة بهذه الأسباب في القسم النظري، وهي ست مسائل، فنكتفي بالإحالة إلى مواضعها.

أولا: قياس على أصل مع وجود فارق مؤثر.

- إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ [النور: ٦٢][1].

- الإشارة عند الوقف على ميم الجمع[2].

- ترقيق الراء المسبوقة بالكسرة والياء[3].

ثانيا :قياس على أصل غير معمول به .

- إدغام الدال في الشين في قوله تعالى: ﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾ [الفرقان: ٦٢][4].

---

[1] – انظر ص ١١٢من هذا البحث .

[2] – انظر تفصيلها في ص ١٢٢من هذا البحث .

[3] – انظر ص ١١٥من هذا البحث .

[4] – انظر المسألة ص ١١٩ من هذا البحث .

ثالثا: الحكم قاصر على الأصل المقيس عليه .

-إدغام دال قد في التاء عند نافع برواية المسيبي[1].

-حكم الهمزتين في﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن ﴾ و ﴿ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ ﴾للأزرق [2].

المبحث الثاني:المسائل التي ورد فيها القياس مما خرج عن المتواتر (فشذ ولم يقرأ به):

قد ذكرنا في المباحث السابقة المسائل التي ورد فيها القياس في القراءات المتواترة، وهذا المبحث نذكر فيه مسائل استعمل فيها القياس ونسبت للقراء العشرة ولكنها شاذة لم يتحقق فيها شرط التواتر، فلا يقرأ بها، والفائدة من إيراد هذه المسائل هو حصرها والتنبيه عليها، حتى لا يغتر بورودها في كتب جمعت بين المتواتر والشاذ، كجامع البيان للداني ونحوه.

المطلب الأول: ترك البسملة عند الابتداء ببراءة وفساد قياسها على باقي السور.

ترك البسملة عند الابتداء ببراءة من المسائل المجمع عليها، وأغلب العلماء أجمعوا على عدم جوازها.

قال ابن الجزري :" لا خلاف في حذف البسملة بين الأنفال وبراءة عن من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء ببراءة على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على

[1] - انظر ص ١٢٨من هذا البحث .

[2] - انظر ص ١٢٩من هذا البحث .

ذلك أبو الحسن بن غلبون وأبو القاسم بن الفحام ومكي وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه "[1].

غير أن الإمام أبا الحسن السخاوي من الذين قالوا بجواز البسملة في أولها، واعتبر ذلك من القياس .

قال أبو الحسن السخاوي:" إنه القياس، لأن إسقاطها إما أن يكون لأن براءة نزلت بالسيف فذاك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك، وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد علم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية "[2].

غير أن ابن الجزري رد هذا القياس وجعله من القياس الممنوع حيث يقول :

"قلت : لقائل أن يقول : يمنع بظاهر النصوص "[3].

وهذا قياس ممنوع بظاهر النصوص كما قال الإمام ابن الجزري، ولمخالفته الإجماع الذي حكاه عن العلماء .

---

[1] -النشر ص٢٠١.

[2] – المصدر نفسه .

[3] – المصدر نفسه .

المطلب الثاني :شذوذ ما نقل عن حمزة من اختلاف مراتب المد المتصل وفساده رواية وقياسا.

أورد الإمام ابن الجزري عند حديثه عن المد عند الإمام حمزة –رحمه الله – رواية عنه رواها خلاد عن سليم ، ذكر فيها التفريق بين طول المد الذي جاء بعده همز، وهو عند الإمام حمزة من أطول المدود ومقداره عنده الطول _أي ست حركات – ، لا يزيد عن ذلك ولا ينقصه، غير أنه في هذه الرواية ورد ذكر تفاوت فيه لم يعهد عن أئمة القراءة وهذا نص كلامه :

"وقد ورد عن خلف عن سليم قال أطول المد عند حمزة المفتوح نحو ﴿ لِقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾ [الأعراف: ٤٧]و﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ﴾[المؤمنون: ٩٩]و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾ [البقرة: ٢١]، قال والمد الذي دون ذلك ﴿ خَآئِفِينَ ﴾[البقرة: ١١٤]، و﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣١]﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [البقرة: ٤٧]قال وأقصر المد ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾[البقرة: ١٦]"[1].

ففي هذه الرواية فرَّق بين المد الذي جاء بعده فتح وبين الذي جاء بعده كسر فجعل ﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ﴾ أطول المدود عند حمزة، والمد الذي دونه﴿ خَآئِفِينَ ﴾، و﴿ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ لأن بعد المد كسرة ، ثم قال بأن أقصر المد ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾، غير أن هذه الرواية قد ردها الإمام ابن الجزري بقوله: "وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة بل المأخوذ به

[1] – النشر ص ٢٤٠، وانظر جامع البيان ص ١٩١.

عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه إذ النظر يرده والقياس يأباه. والنقل المتواتر يخالفه. ولا فرق بين ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و﴿ خَآئِفِينَ ﴾فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة"[1].

فقد اعتمد ابن الجزري في رد هذه الرواية على أمرين اثنين :

أولا : شذوذها ومخالفتها لما عليه أهل الأداء، وما عليه العمل، قال الداني: "يجعل حمزة المد على ثلاثة ألفاظ، و لم يأت هذا التمييز فيه عن أحد سواه، وقال خلاد عن سليم عن حمزة : المد كله واحد، وبذلك قرأت أنا في جميع الطرق عن سليم، وعلى ذلك أهل الأداء " [2].

قال ابن الباذش :"قال البزار عن خلاد عن سليم: كل المد عند حمزة سواء، يمد بين المد والقصر في كل القرآن " [3].

الثاني: القياس: وذلك بقوله :"إذ النظر يرده والقياس يأباه "[4]، فقد شرحه آخر كلامه وذلك عند قوله:" ولا فرق بين ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ و﴿ خَآئِفِينَ ﴾فإن الهمزة فيها بعد الألف مكسورة"[5].

أي ما وجه التفريق بين أولئك وخائفين ليجعل إحداها أقصر مدا من الأخرى،وفي كليهما جاء بعد المد كسر، فالقياس يأبى هذا التفريق أي إذا قسنا أولئك على خائفين فإنها

---

[1] – النشر ص ٢٤٠.

[2] – جامع البيان ص ١٩١.

[3] – الإقناع ص ٢٨٥-٢٨٦.

[4] – النشر ص ٢٤٠، وانظر جامع البيان ص ١٩١.

[5] – المصدر نفسه .

تأخذ نفس الحكم في طول المد، ثم أنه إذا قسنا هذه الكلمة على مثيلاتها مما جاء بعد المد همز مطلقا –سواء كان مفتوحا أو مكسورا إذ لم يفرق العلماء بين ذلك – فالأصل أن يكون مدها مثل مد مثيلاتها، ولا فرق بين من كان همزها مفتوحا أو مكسورا، فالعبرة هنا وجود الهمز بعد المد، فلا وجه للتفريق بينها .

وهذا مما يرده القياس ويأباه، هذا عدا عن كون النقل المتواتر عن الأئمة خلاف ذلك أي خلاف هذا التفريق غير المبرر .

المطلب الثالث: شذوذ الإبدال في﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾لورش قياسا على﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾.

﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾[الزخرف: ٥٨] اجتمع في هذه الكلمة همزتان بعدهما حرف مد، وهو موضع واحد في الزخرف،واختلف القراء فيه "فقد قرأ بتسهيل الثانية بين بين نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر ورويس، ولم يبدلها أحد عن الأزرق، بل الكل على تسهيلها عنه، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر، باجتماع الألفين، وحذف إحداهما" [١]، وذلك أن أصل (آلهة)أألهة، لأنه جمع إله، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام، فاجتمعت ثلاث همزات، فأما الأولى فلا خلاف في تحقيقها، وأما الثانية فإن الكوفيون يحققونها على قاعدتهم في الهمزتين، ومن عداهم يسهلها بين بين، ولم يدخل أحد بينهما ألفا، أما الثالثة فإن الجميع يبدلونها ألفا [٢].

[١] – إتحاف فضلاء البشر ٢/٤٥٨، وانظر التذكرة ص ٤٦٢.

[٢] – انظر اللآلئ الفريدة ٢/ ١٢٤١.

قال الشاطبي :

ءآلهة كوف يحقق ثانيا وقل ألفا للكل ثالثا أبدلا[1]

فقد اتفق القراء على تسهيل الهمزة الثانية بين بين، غير أنه قد روي عن ورش الإبدال في هذا الموضع، قياسا على ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، وقد ذكر هذا القول الإمام ابن الجزري وضعفه قياسا ورواية .

قال–رحمه الله–:"وأما الذي بعده حرف مد فموضع واحد وهو﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾ في الزخرف فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية منه وفي تسهيلها بين بين فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروح ،وسهلها الباقون ولم يدخل أحد بينها ألفاً لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى همزة الاستفهام والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل، وخروج عن كلام العرب"[2].

ثم قال :" وكذلك لم يبدِل أحد ممن روى إبدال الثانية في نحو ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ عن الأزرق عن ورش **بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهليها بين بين** لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما" [3].

---

[1] – حرز الأماني ص ٨٢.

[2] – النشر ص ٢٧٤.

[3] – المصدر نفسه .

ثم أورد من قال بالتسهيل بين بين عن ورش، وذكر بعدها القول الضعيف فقال : " وذكر الداني في غير التيسير أن أبا بكر الأذفوي[1] ذكر البدل فيها وفيما كان مثلها عن ورش في كتابه الاستغناء على أصله في نحو ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ وشبهه، قال الأذفوي :لم يمدها هنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع مع الألف المبدلة من همزة الوصل لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المد ليدل بذلك أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر" [2].

ثم علق على هذا القول قائلا :" وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس وهو **ضعيف قياساً ورواية ومصادم لمذهب ورش نفسه**، وذلك أنه إذا كان المد من أجل الاستفهام فلم نراه يجيز المد في نحو﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام، والعجب أن بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك ويجيز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً ﴾ [الصافات: ٨٦] فليت شعري ماذا يكون الفرق بينهما؟"[3].

أما وجه ضعفه في الرواية فهو انفراد الأذفوي بروايته دون غيره من الرواة مما يدل على وهمه وخطئه، فهو يعد من الانفرادات التي لا يقرأ بها لشذوذها ، ومخالفتها لرواية الجماعة .

---

[1] – هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبو بكر الأذفوي المصري: أستاذ نحوي مقرئ مفسر ثقة، ولد سنة أربع وثلاثمائة، أخذ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد بن حمدان وغيره ، انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع رواية ورش مع سعة علمه وبراعة فهمه وصدق لهجته وحسن اطلاعه وتمكنه من علم العربية وبصره بالمعاني، و برع في علوم القرآن وكان سيد أهل عصره بمصره له كتاب التفسير في مائة وعشرين مجلداً سماه الاستغناء في علوم القرآن ألفه في اثنتي عشرة سنة ، توفي سنة٣٨٨هـ انظر غاية النهاية ١٩٨/٢-١٩٩.

[2] – النشر ص ٢٧٤.

[3] – المصدر نفسه .

أما وجه ضعفه قياسا فهو العلة التي بنى عليها الأذفوي قوله بإبدال الهمزة الثانية ألفا مشبعا لغرض التفريق بين الهمز والاستفهام، لأن الهمزة إذا أبدلت وأشبعت دلت على الاستفهام عنده، لكننا نجد ورشا قد أبدل الهمزة ومكنها في نحو ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ﴾ وما يشبهه، ولا يفهم منها الاستفهام ، والعلة الصحيحة للإبدال هو تخفيف الهمز.

أما وجه ضعفها قياسا فذلك لوجود الفارق بين الأصل المقاس عليه والفرع المقيس، ذلك أن ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ اجتمع فيها همزتان، همزة الاستفهام والهمزة الأصلية، بينما في ﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾ اجتمع ثلاث همزات،همزة الاستفهام والهمزة المفتوحة والهمزة الساكنة، فأصل الكلمة (أألهة) وقد تم إبدال الهمزة الساكنة، فإذا أبدلت الهمزة الأخرى، اجتمع في الكلمة إبدالان، ولا يجتمع ساكنان في لغة العرب.

فوجه الإبدال الذي رواه أبو بكر الأذفوي ، لم يروه عن ورش أحد ، و لم يقل به غيره ، فهذه رواية ضعيفة ، وقياسه على ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ مثلما قال ابن الجزري : " على أصله في نحو (أأنذرتهم) وشبهه"، قياس ضعيف **لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما**.

وفي ذلك يقول الإمام المارغني-رحمه الله – : " واعلم أنه كما لا إدخال لقالون فيما اجتمع فيه ثلاث همزات لا إبدال لورش فيه، لأن كل من روى الإبدال في نحو أأنذرتهم ليس له في ءأامنتم و﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾ إلا التسهيل، **وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال** في ذلك

وإن ذكره الداني في إيجاز البيان وبعض شراح الشاطبية وهو مقتضى عموم قول الناظم "لكن في المفتوحتين أبدلت [1]...**فضعيف رواية وقياسا وليس من طريق الأزرق فلا يقرأ به** "[2].

المطلب الرابع:شذوذ ما روي عن ابن ذكوان من إدغام (قد) وإن صح قياسا.

أدغم ابن ذكوان دال قد في ثلاثة أحرف وهي الذال والظاء والضاد فقط، وأظهرها عند باقي حروفها[3]، واختلف عنه في الزاي فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وروى الصوري وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام [4]، إلا أن الإمام الشاطبي في حرز الأماني قد حكى الخلاف في موضع واحد وهو ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الملك: ٥].

ولقد زاد الإمام الداني الاختلاف عن ابن ذكوان في حرفي الشين والصاد في كلمتين من القرآن هما ﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾ و﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ ثم ذكر أنه يمكن أن يقاس عليه نظائرهما فقال:" وقال ابن المعلى عن ابن ذكوان:﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ [الإسراء ٤١]بالإدغام في كل القرآن[5] لم يذكر غيره، وقال ابن خرزاد عنه﴿ قَدْ شَغَفَهَا ﴾ [يوسف٣٠] بالإدغام، وقياسهما سائر نظائرهما[6].

---

[1]-يريد قول ابن بري : لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت .انظر النجوم الطوالع ص ٥٢.

[2] – النجوم الطوالع ص ٧٠ .

[3] – حروف دال قد ثمانية هي السين ، الذال، الضاد، الظاء، الزاي، الجيم، الصاد، الشين. الوافي ص ١٠٨.

[4] – انظر النشر ص ٣٦٨.

[5] – قد وردت في أربعة مواضع [الإسراء ٤١،٨٩]، [الكهف٥٤]، [الفرقان ٥٠].

[6] – انظر جامع البيان ص٢٧٥.

وما ذكره الداني متجه،(إلا أن الحرف الثاني (الشين) لا نظير له في كتاب الله)[1]، وأما الصاد فنظائره ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ﴾[آل عمران: ١٥٢]،﴿ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ ﴾ [سبأ: ٢٠] ﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ﴾ [الصافات: ١٠٥] ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ﴾[الفتح: ٢٧]﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم ﴾ [القمر: ٣٨]﴿ فَقَدْ صَغَتْ ﴾ [التحريم: ٤]، إلا أنه أعرض عنها ابن الجزري و لم يذكرها في النشر ولعل مرد ذلك لانفراد راويها بها.

فزيادة الداني في جامع البيان شاذة غير معمول بها، ولذلك لم يذكرها في التيسير و لم يذكرها الشاطبي في الحرز، ولا ابن الجزري في الطيبة فلا يقرأ بها .

المطلب الخامس:شذوذ الوقف على الراء بالتفخيم لأصحاب الإمالة وفساده رواية وقياسا.

قرر الإمام ابن الجزري بأن الوقف على الراء –لأصحاب الإمالة سواء كانت إمالة كبرى أو صغرى – إذا كانت بعد ألف ممالة، إنما يكون بالترقيق، وكل من قال بغيره فهو يعتبره من الشذوذ، وممن قال به الإمام مكي –رحمه الله –، إذ يرى أن بالوقف عليها بالتفخيم لورش، فقد قال الإمام ابن الجزري ما نصه: " إذا وقفت على نحو (الدار، والنار، والنهار، والقرار، والأبرار) لأصحاب الإمالة في نوعيها، رققت الراء بحسب الإمالة، وشذ مكى بالتفخيم لورش مع إمالة بين بين "[2].

[1] – انظر كنز المعاني للجعبري ٥٥٨/٢.

[2] – انظر النشر ص ٤٤٢.

ثم أورد نص الإمام مكي –رحمه الله – وهو قوله في آخر باب الإمالة في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الروم فقال ما نصه: (فإذا وقفت له بالإسكان، وتركت الاختيار وجب أن تغلظ الراء، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل لأن الوقف عارض والكسر منوى)[1].

وقال أيضا في آخر باب الراءات:" فأما (النار) في موضع الخفض في قراءة ورش تقف إذا سكنت بالتغليظ والاختيار أن تروم الحركة فترقق إذا وقفت"[2].

إلا أن الإمام ابن الجزري رد عليه، وبين أنه قول لا يعول عليه، لأن القراء قد اتفقوا على أن الترقيق من أجل الإمالة هو الصواب، سواء وقفت بالإسكان أو بالروم، بل ذكر أن ذلك هو القياس فقال:"وهو قول لا يعول عليه ولا يلتفت إليه بل الصواب، الترقيق من أجل الإمالة، سواء أسكنت أم رمت، لا نعلم في ذلك خلافاً وهو القياس وعليه أهل الأداء والله أعلم"[3].

ووجه القياس هنا هو قياس حالة الوقف على حالة الوصل، لأن الوصل هو الأصل والوقف فرع، وفي ذلك يقول الإمام ابن بري –رحمه الله– في الدرر اللوامع:

لكنها في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر[4].

قال الإمام المارغني شرحا لهذا البيت :"لما ذكر حكم الراء في الوصل متحركة وساكنة، ذكر في هذا البيت والبيت الذي بعده حكمها في الوقف فقال (لكنها) يعني الراء

---

[1] – التبصرة ص ٤٠١.

[2] – المصدر نفسه ص ٤١٤.

[3] – النشر ص ٤٤٢.

[4] – النجوم الطوالع ص ١١٥.

مطلقا، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة(في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر) أي مثل الوصل، يعني أن حكمها في الوقف بعد أحد الأمور الثلاثة مثل حكم المتقدم في الراء المكسورة، وذلك الحكم هو الترقيق"[1].

فالوقف بالتفخيم شاذ لا يعول عليه وغير معمول به .

وفي ذلك يقول الشاطبي :

وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلَا[2]

و يقول ابن الجزري :

وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِنْ تُمَلْ أو تُكْسَرِ .....[3].

وفي نهاية هذا القسم أقدم هذه الخلاصة الإحصائية للمسائل القياسية، التي تمت دراستها:

- مجموع المسائل القياسية المدروسة :٥٩ مسألة.
- المسائل التي استعمل فيها القياس في القراءات المتواترة: ٥٤ مسألة .
- المسائل التي استعمل فيها القياس فيما خرج عن المتواتر: ٥ مسائل .
- المسائل التي استعملت فيها أقيسة فاسدة :١٦ مسألة بنسبة ٢٩.٦٢%.
- المسائل التي استعملت فيها أقيسة صحيحة: ٣٨مسألة بنسبة ٧٠.٣٧%.

وهذه المسائل التي فيها أقيسة صحيحة قد وظف فيها القياس للأغراض الآتية:

- استعمال القياس لتعضيد القراءة الصحيحة الثابتة وذلك في ١٢ مسألة بنسبة ٣١.٥٧%.

---

[1] – النجوم الطوالع ص ١١٥.

[2] – حرز الأماني ص ٢٩.

[3] – الطيبة بشرح ابن الناظم ص ١٦٦.

- استعمال القياس للترجيح بين وجوه القراءة الصحيحة الثابتة وذلك في٢٠مسألة بنسبة ٥٢.٦٣ %.
- استعمال القياس لمعرفة وجه القراءة لانعدام النص عند من قال بها وذلك في ٦مسائل بنسبة ١٥.٧٨%.

كما نلحظ أيضا أن هناك كما يقارب الثلث، هو أقيسة فاسدة لانعدام شرط من شروط صحتها أو أكثر، من هنا لا ينبغي الاعتماد على كل ما يذكر من أقيسة في كتب القراءات، فليس كل ما فيها صحيح يعتمد عليه ويقرأ به.

وتبين أيضا من هذه الإحصائية أن القياس الوارد في كتب القراءات قد استعمل استعمالات متعددة، فكان أكثر من نصف هذه الأقيسة، استعمل للترجيح بين الأوجه والروايات الثابتة. فيكون الاعتماد هنا على الرواية أساسا، ويكون القياس مبينا للوجه الراجح والمقدم في الأداء، مع صحة القراءة بالوجهين جميعا.

وما يقرب من الثلث استعمل لتعضيد القراءة بعد ثبوتها رواية وأداء، فالاعتماد هنا على الرواية أيضا والقياس يكون شاهدا ومعضدا فقط.

ويأتي في المرتبة الأخيرة استعمال القياس في معرفة وجه قراءة حرف انعدم النص فيه، أو خفي عند القائل به وهو أقل هذه الأقسام، إذ لم يرد إلا في مسائل قليلة جدا، وهي ست مسائل فقط، فيكون هنا القياس المستوفي لشروطه، معتمدا عليه في قراءة هذه الحروف، عند من لجأ إليه لانعدام النص أو خفائه عنده.

- رسومات بيانية لتوضيح نسب القياس من حيث الصحة والفساد، ثم من حي نسب أغراض القياس الصحيح :

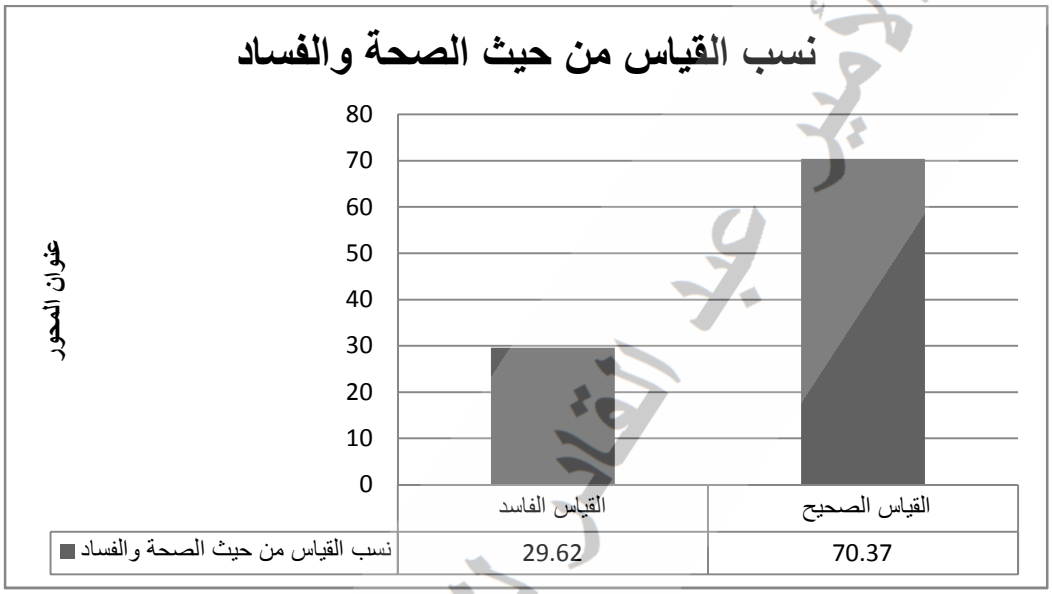

-

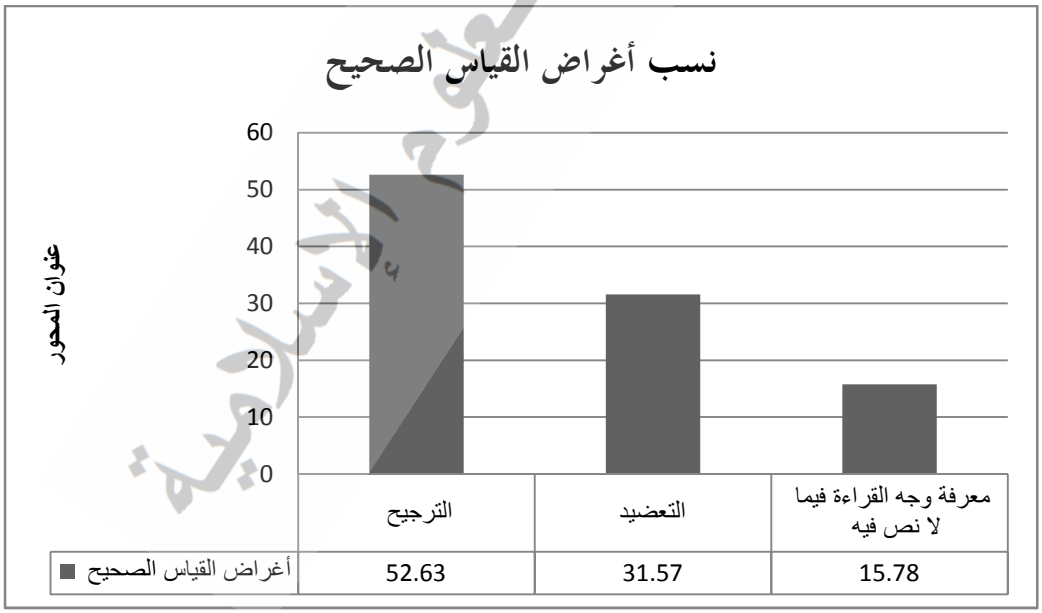

الخـــاتمة

١- إن القراءات مصدرها الوحي المنزل، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من علماء الأمة.

٢- لقد حاول المستشرقون ومن تأثر بهم، إثارة الشك والشبهات حول مصدر القراءات، بادعاء أنها وليدة خط المصحف، أو نتيجة تعدد اللهجات العربية، أو الرأي والاجتهاد، وكل ذلك بعيد عن الحقيقة العلمية، وترده الأدلة النقلية والعقلية.

٣- لقد أخطأ بعض العلماء في وضع مقاييس للقراءات، فيها نوع من إعمال الرأي والاجتهاد،وعدم الاكتفاء بالشروط التي اتفق عليها الجمهور، مما نتج عنه بعض القراءات الشاذة، التي كانت محل استنكار ورد ونقد، من قبل أئمة هذا العلم .

٤- اختلاف القراءات لم يكن نتيجة اجتهاد أو رأي ، بل مرده إلى اختلاف الوحي المنزل على النبي ﷺ ومن ثم اختلاف قراءته، عليه السلام، وإقرائه لأصحابه، وإقراره لقراءاتهم الموافقة للوحي المنزل.

٥- تلقى الصحابة عن النبي ﷺ والتابعون عنهم هذه القراءات، والاختلاف فيها، بأمانة بالغة ودقة متناهية، و تلقاها عنهم من بعدهم جيلا إلى جيل، إلى أن وصلت إلينا.

٦- تعدد القراءات له حكم كثيرة بالغة الأهمية، منها التيسير والتخفيف على الأمة، ومنها زيادة المعنى، ومنها إعجاز القرآن، وغيرها من الحكم، ولم يكن اختلافها وتعددها عبثا وسدى.

٧- القياس يعد دليلا علميا مهما استعمل في مجالات كثيرة، العقلية منها كالمنطق ، والنقلية كاللغة والفقه، وأن مفهومه يتغير من علم إلى آخر، مع محافظته على مكوناته وأركانه العامة(الأصل، الفرع، العلة الجامعة، والحكم)، ومن هذا المنطلق لا يستبعد استعمال القياس في علم القراءات الذي هو في الأصل علم نقلي.

٨- إن استعمال القياس في القراءات لم يكن خاصا بالقراءات المتواترة فحسب، بل كان عاما يشمل المتواترة والشاذة، ولم يكن خاصا بالأصول فقط، بل شمل الأصول والأوجه والتحريرات، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأقيسة قد جيء بها لإثبات وجه في القراءة لم ينص عليه، بل لها أغراض متعددة .

٩- القياس في القراءات منه ما هو مقبول ومنه ما هو مرفوض، ولقد استعمل القراء المقبول منه بشروط دقيقة وفي حالات ضيقة، والقياس المرفوض في القراءات هو الذي لم يستند على أصل، أو استند على أصل فاسد، أو كان بينه وبين الفرع فارق مؤثر منع من إلحاقه به، أو خالف نصا أو إجماعا.

١٠- القياس الصحيح والمقبول عند علماء القراءات هو بيان لكيفية قراءة حرف مسكوت عنه، أو غَمُضَ وجه الأداء فيه، إلحاقا له بما عُلم وجه قراءته نصا أو أداء ، أو بهما معا، وقد يكون إلحاقا لجزئي بكلي، يندرج تحت عمومه، أوإلحاقا لجزئي بجزئي لعلة مشتركة، أو شبه به.

١١- يشترط لقبول القياس في القراءات أن يكون مبنيا على أصل معتمد،وألا يكون هناك فارق مؤثر بين الأصل والفرع ، وألا يكون قاصرا على الأصل المقيس عليه، وأن يكون صادرا من أهله، وألا يعارض نصا آخر، أو إجماعا أو ما جرى عليه

العمل، فإذا توفرت هذه الشروط في القياس كان قياس صحيحا، مقبولا، لا ينبغي رده، فهو يكون حينها مؤكدا للقراءة الصحيحة المسندة لا رادا لها.

١٢- يشترط في القياس لمعرفة وجه من القراءة لم ينص عليه أن ينعدم النص في المسألة، أو يكون موجودا لكن يخفى على القائل به، فيكون اللجوء إليه عند الضرورة، أو الحاجة الماسة، إضافة إلى باقي الشروط المذكورة سابقا.

١٣- اتفق علماء المسلمين إلا من شذ على أن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول ولا يقبل فيها رأي مجرد، أو اجتهاد ينأى عن اتباع الآثار، وما كان كذلك كان بعيدا عن القبول، ورد على صاحبه ووسم بالشذوذ ومخالفة الجماعة .

١٤- لم يعزف علماء القراءات عن استعمال القياس في كتبهم، على اختلاف بينهم في القلة والكثرة، والتي مردها إلى توسع المصنف في إيراد الطرق والروايات، أو إقلاله وتوسطه، فمن هاهنا وجدنا أن مكيا كان من أقل الأئمة المدروسين استعمالا للقياس، ومبرر ذلك أنه اقتصر في كتابه على القراءات السبع برواياتها المشهورة، فلم يتجاوز أربعة عشر رواية، وأما الداني فقد توسع في إيراد الطرق والروايات عن القراء السبع، فلذلك كثرت عنده الأقيسة في كتابه الجامع، بخلاف كتاب التيسير الذي اقتصر فيه على عدد الروايات المشهورة عن الأئمة السبع، فكانت مادة القياس فيه قليلة مقارنة بالجامع، وكذلك بالنسبة لكتاب النشر فقد كثرت مادة القياس فيه، باعتبار أنه ذكر فيه كل ما صح عنده من القراءات المتواترة بطرق كثيرة بلغت ما يقارب الألف طريق.

١٥- أغلب الأقيسة التي وردت عن الأئمة إنما كانت في ترجيح رواية على رواية، أو الاستئناس به في تعضيد رواية ثابتة أساسا، وأقله جاء لبيان وجه قراءة سكت عنه

النص، سكوتا مطلقا، وهو قليل جدا، أو ورد فيها النص لكن خفي على القائل به، أو كان عاما لم يرد بخصوص المسألة، فيلحق بما يشبهها، أو يدرج تحت عموم النص وما يقتضيه، وهذا الذي يعبر عنه الأئمة بقولهم: قياس قول فلان كذا، أو قياس مذهب فلان كذا، ونحو هذه العبارات.

١٦- لم أجد فيما وقفت عليه من نصوص الأئمة الذين تتبعت كتبهم، تصحيحهم لقياس مطلق لم يُعتمد فيه على أصل من رواية أو أداء، والوارد عنهم التنبيه على ذلك وبيان فساده.

١٧- كان أئمة القراءات الذين درسنا أقوالهم، وخاصة الداني وابن الجزري، حريصين على التنبيه على الأقيسة الفاسدة التي غلط فيها أئمة سابقون، أو معاصرون لهم، ونقدها وبيان خطئها، حتى لا يغتر بها من لا تحقيق عنده، ولا رسوخ قدم في هذا العلم .

١٨- إن بعض اللغويين والمفسرين قد اشتطوا في اعتمادهم على القياس، في تضعيف بعض القراءات المتواترة، والطعن فيها، وإن تتبع هذه جميع القراءات التي ردت بالقياس، وجواب العلماء عنها، مما يحتاج أن يفرد ببحث علمي متخصص.

١٩- قد منح بعض الأئمة لأنفسهم مجالا رحبا للاختيار، ولم يلتزموا في ذلك بما ورد في الآثار، بل تجاوزوه إلى ما يجيزه قياس العربية، ومن ثم قوبلت اختياراتهم بالرفض، لشذوذها ومخالفتها لقراءة الجماعة، وأئمة القراء في الأمصار، الذين تمسكوا بالرواية والأثر، ولم يجاوزوهما، وحتى من كان له منهم اختيار، فإنه التزم فيه بموافقة العربية والأثر والرسم، ولذا قبلت اختياراتهم وقُرئ بها.

٢٠- بعض الأداءات التي ذكرت في كتب القراءات ومصنفاتها، قد خرجت عن جادة الصواب، وكان منشؤها أقيسة ضعيفة وواهية، مما ينبه عليه المحققون في هذا الفن ويحذرون منه.

وفي ختام هذا البحث نوصي بالآتي:

١. العناية بالمسائل المختلف فيها في علم القراءات وإفرادها ببحوث ودراسات أكاديمية مستقلة، تنحو إلى الدراسة التحليلية المقارنة.
٢. جمع كل الشبهات القديمة والحديثة المتعلقة بعلم القراءات، ودراستها والرد عليها.
٣. تتبع مسائل القياس عند كل إمام على حدة، ودراستها دراسة مستوعبة.
٤. تتبع المسائل التي ليس فيها نص عند علماء القراءات، وبنيت على مجرد الاجتهاد أو الاستحسان من بعض الشيوخ، ودراستها دراسة تحليلية نقدية.
٥. العناية بأمهات كتب القراءات درسا وتحقيقا، وعدم الاقتصار على المختصرات في هذا الفن.
٦. ضرورة عناية طالب علم القراءات بالنحو واللغة، والتركيز على ذلك في المقررات والمناهج الدراسية في معاهد القراءات.

فهذا جهد المقل فما كان فيه من صواب فبفضل من الله وتوفيقه، وما كان فيه خطأ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منهما بريئان .

الفهارس

عنوان الفهرس	الصفحة
فهرس الآيات	٣٨٧
فهرس القراءات الشاذة	٤٠٧
فهرس الأحاديث	٤٠٩
فهرس الآثار	٤١٠
فهرس الأشعار	٤١١
فهرس الأعلام المترجم لهم	٤١٤
فهرس المصادر والمراجع	٤١٨
فهرس الموضوعات	٤٣٦

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآيات

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
الفـــاتحة		
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾	٦	٣٢
﴿ أَنۡعَمۡتَ ﴾	٧	٢٥٥
البقـــرة		
﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ﴾	١-٢	٢٦٧
﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾	٢	٢٩٨
﴿ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ﴾	٤	٣٦٠
﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡ ﴾	٥	٥١
﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾	٦	٣٧٣
﴿ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾	٩	٥٠
﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ ﴾	١٠	٥٠
﴿ ٱلۡمَرۡءِ ﴾	١٠	٣٢٢
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ﴾	١١	٦٣
﴿ خَلَوۡاْ إِلَىٰ ﴾	١٤	٣٢٠
﴿ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴾	١٦	١٦١
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾	١٦	٣٧٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ﴾	٢١	٣٧٠

﴿ خَلَقَكُمْ ﴾	٢١	٩٦
﴿ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ﴾	٢٥	٢٤٣
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ ﴾	٣١	٣٧٠-١٢٩
﴿ أَنۢبِئۡهُم ﴾	٣٣	١٩٤
﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾	٣٦	٥١
﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾	٣٨	٢١٩
﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾	٤٠	٣٢١ ٣٧٠
﴿ بَارِئِكُمْ ﴾	٥٤	٣٢٧
﴿ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةً ﴾	٥٥	١٣٨ ٢٩٤
﴿ ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾	٧٤	٢٥٥
﴿ قُلۡ أَتَّخَذۡتُمۡ ﴾	٨٠	١٧٥
﴿ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ﴾	٨١	٥١
﴿ وَٱسۡمَعُواْ وَلِلۡكَٰفِرِينَ ﴾	١٠٤	٢٤٢
﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ ﴾	١٠٦	٤٥
﴿ خَآئِفِينَ ﴾	١١٤	٣٧٠
﴿ طَهِّرَا ﴾	١٢٥	٢٣١
﴿ ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ ﴾	١٢٦	٢٢٠
﴿ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴾	١٤٢	١٨٣ ٣١٠
﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِ ﴾	١٥٨	٣٤٤

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾	١٨٥	٢١٧
﴿ وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾	٢٠١	٢٨٢
﴿ فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ ۖ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾	٢٢٢	٦٩
﴿ أَنَّىٰ ﴾	٢٢٣	١٨٥
﴿ فِصَالًا ﴾	٢٢٣	٢٩١
﴿ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	٢٤٩	٢٤٢
﴿ يَأْتِيَ يَوْمٌ ﴾	٢٥٤	٢٤٣
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾	٢٥٥	٣٣٣
﴿ قَد تَّبَيَّنَ ﴾	٢٥٦	١٨١ ١٧٩
﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ ﴾	٢٥٩	٣٢
﴿ وَلَا تَيَمَّمُواْ ﴾	٢٦٧	٣٥٦
﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ ﴾	٢٦٨	٣٣٣
﴿ أَن تَضِلَّ ﴾	٢٨٢	٢٢٥
﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ ﴾	٢٨٥	٣٧٤
آل عمران		
﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾	١-٢	١٠٨ ١٦٣
﴿ لَعِبْرَةً ﴾	١٣	١٣
﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ﴾	١٥	٢٧٨
﴿ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾	١٨	٢٤٢

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ قَالَ رَبِّ ﴾	٣٨	١٠٣ ١٧٤
﴿ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ﴾	٤٥	٣٤٤
﴿ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ ﴾	٤٩	٣٢٠ ٣٢٤
﴿ وَدَّت طَّآئِفَةٌ ﴾	٦٩	١٧٥
﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾	٧٨	١٥٥
﴿ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ ﴾	٨٢	١٢٠
﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾	٨٥	٣٤٢
﴿ مِلْءُ ﴾	٩١	٣٢٢
﴿ وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾	١٠٣	٣٥٦
﴿ كَمَثَلِ رِيحٍ ﴾	١١٧	١٠٣
﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾	١٣٩	١٢٢
﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾	١٤٣	٣٣١
﴿ ٱلرُّعْبَ بِمَآ ﴾	١٥١	٢١٧
﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ﴾	١٥٢	٣٧٧
﴿ بِقُرْبَانٍ ﴾	١٨٣	٢٢٥
﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ ﴾.	١٨٥	٣٤٤
﴿ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ ﴾	١٩٠	٢٨٢
﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾	١٩٥	٦٧
النـــساء		

﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾	١	١٦١
﴿ ضِعَـٰفًا ﴾	٩	٢٢٠
﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَـٰلَةً ﴾	١٢	٦٨
﴿ نِعِمَّا ﴾	٥٨	٢١٢
﴿ حِذْرَكُمْ ﴾	٧١	٢٣١ ٢٧٨
﴿ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾	٧٤	٣٠٠
﴿ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾	٨٣	٩٢
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	٩٠	٢٣٢
﴿ ٱلضَّرَرِ ﴾	٩٥	٣٤٧
﴿ يَكُنْ غَنِيًّا ﴾	١٣٥	٢٥٥
﴿ دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴾	١٦٣	١١٩
﴿ لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾	١١٨	٣٣٣
﴿ يَصَّـٰلَحَا ﴾	١٢٨	٢٩١
المـــائدة		
﴿ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ ﴾	٣	١٨٥
﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾	٣	٢٥٥
﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ ﴾	٣	٢٢٦ ٣٤٤
﴿ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾	٧	٣٥٣
﴿ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ ﴾	١١	٣٨٣
﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾	٢٣	١٠٣

		١٧٤
﴿ بَسَطتَ ﴾	٢٨	٢٥١
﴿ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾	٣١	٣٢٠
﴿ سَوْءَةَ ﴾	٣١	٣٢٤
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾	٣٨	٢٢٦
﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم ﴾	٤٩	١٤٨
﴿ رَزَقَكُمُ ﴾	٨٨	٩٧
﴿ قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾	١١٣	٣٧٧
﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ﴾	١١٦	١٦٤
﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ﴾	١١٧	١٤٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ ﴾	٦٩٠	٨٠
الأنعـــام		
﴿ يَقُصُّ ٱلۡحَقَّ ﴾	٥٧	١٤٥
﴿ حَيۡرَانَ ﴾	٧١	٣٢٨
﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾	٨٠	٢٦٢
﴿ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ ﴾	١١٤	٢٣٥
﴿ وَهُوَ وَلِيُّهُم ﴾	١٢٧	٢٤٨
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	١٣٧	١٦٩
﴿ وَمَحۡيَايَ ﴾	١٦٢	٢٦٢
الأعـــراف		

﴿ صَدۡرِكَ ﴾	٢	٢٨٧
﴿ غَوَاشٍ ﴾	٤	٣٣٠
﴿ مَعَٰيِشَ ﴾	١٠	٢٣
﴿ جَآءَ أَجَلُهُمۡ ﴾	٣٤	٢٥٨
﴿ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴾	٤٧	٣٧٠
﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٗا ﴾	٤٨	٤٠
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَيۡ رَحۡمَتِهِۦٓ ﴾	٥٧	٤٠ ٣٢٠
﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾	٥٩	٢٢٧
﴿ أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ ﴾	٩٧	١٦٤
﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم ﴾	١٢٣	١٨١
﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ ﴾	١٩٩	٢٤٦ ٢٤٨
الأنفـــال		
﴿ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ ﴾	٧	٣٥٣
﴿ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾	٥٩	٢٢١
﴿ عِشۡرُونَ ﴾	٦٥	٢٣١
التـــوبة		
﴿ وَعَشِيرَتُكُمۡ ﴾	٢٤	٢٣٢ ٢٨٦
﴿ هَلۡ تَرَبَّصُونَ ﴾	٥٢	٣٥٦

﴿ بِخَلَقِكُمْ ﴾	٦٩	٩٧
﴿ دَآبِرَةُ ٱلسَّوْءِ ﴾	٩٨	٣٢٤
﴿ يُؤْمِنُ ﴾	٩٩	٣٥٢
﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾	١٠٥،٩٤	٢٩٤
﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾	١٠٩	٢٢٧ ٢٥٥
﴿ وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ ﴾	١١٤	٣٩
﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ ﴾	١١٧	١١٩
﴿ لَّقَد تَّابَ ﴾	١١٧	١٢٨
يونـــس		
﴿ ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ ﴾	١٥	١٦٢
﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ﴾	١٥— ١٦	٢٦
﴿ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ ﴾	٢١	١٢٠
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ ﴾	٦٣	٢٤٤
﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾	٩٢	٢٤
هـــود		
﴿ وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي ﴾	٣٠	١٣٧ ١٧٨
﴿ إِجْرَامِي ﴾	٣٥	٢٣١
﴿ جَآءَ أَمْرُنَا ﴾	٤٠	٢٥٨
﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ ﴾	٤٤	٦٣

﴿ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ ﴾	٧٢	١٨٥
﴿ هُنَّ أَطۡهَرُ ﴾	٧٨	٢٢٤
﴿ رُسُلُ رَبِّكَ ﴾	٨١	١٠٣
يـــوسف		
﴿ يَخۡلُ لَكُمۡ وَجۡهُ أَبِيكُمۡ ﴾	٩	٣٤٢
﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾	١١	٦٣
﴿ وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ ﴾	٣١	١٤٨
﴿ وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ ﴾	٣٨	١٩١
﴿ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا ﴾	٥٣	١٦٣ ١٩٦
﴿ مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا ﴾	١١	٦٣
﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ ﴾	٨٤	١٨٥
﴿ تَأۡيۡـَٔسُواْ ﴾	٨٧	٣٢٤
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ ﴾	١١٠	٣٣
الرعـــد		
﴿ أَفَٱتَّخَذۡتُم ﴾	١٦	١٧٥
﴿ يَأۡيۡـَٔسِ ﴾	٣١	٣٢٤
﴿ هَادٍ ﴾	٧-٣٣	١٨٠
إبراهيم		
﴿ أَفۡـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾	٣٧	٢٠٠
﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلۡ دُعَآءِ ﴾	٤٠-٤١	١٩١
الحـــجر		

﴿ صَلْصَٰلٍ ﴾	٢٦	٢٩٢
﴿ جُزْءٌ ﴾	٤٤	٣٢٢
﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾	٥١	١٩٤
﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾	٥٩	٣٤٢
النـــحل		
﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾	٥	٣٣٠ ٣٢٢
﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ ﴾	٦٣	٢٤٦ ٢٤٩
﴿ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ ،	٦٩	١٠٣
﴿ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا ﴾	٧٣	١١٣
﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾	٩١	١١٩
﴿ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾	١١٥	٣٣٠
الإسراء		
﴿ لِيَسُـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾	٧	١٧٩
﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾	٤١	٣٧٦
﴿ فَسَيُنْغِضُونَ ﴾	٥١	٢٥٥
﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ﴾	٥٦	٣٥٧
الكهف		
﴿ بِوَرِقِكُمْ ﴾	١٩	٩٧
﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾	٣٣	١٦١ ١٦٢

مريـــم		
﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾	١	٢٧٠
طـــه		
﴿ نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴾	١١	٢٤٣
﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾	٢٤	٣٣٨
﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾	٤٣	٣٣٨
﴿ قَالَ رَبُّنَا ﴾	٥٠	١٠٤
﴿ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	٦٣	٢٣١
﴿ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ ﴾	٨٦	٢٩١
﴿ لَنَنسِفَنَّهُۥ ﴾	٩٧	٢٢٣
الأنبياء		
﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ ﴾	٣٤	١٦٤
﴿ حَتَّىٰ طَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾	٤٤	٢٩١
﴿ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾	٨١	٣٤٤
﴿ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ ﴾	١٠٩	٢٤
﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم ﴾	١١٢	١٤٨
الحـــج		
﴿ مَنسَكًا ﴾	٦٧	١٦٦
المؤمنون		
﴿ قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى ﴾	٢٦	١٤٨
﴿ جَآءَ أَحَدَهُمُ ﴾	٩٩	٣٧٠

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النور		
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾	٢	٢٢٤
﴿ رَأْفَةٌ ﴾	٢	٢٨٣
﴿ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	١١	١٥١ ٢٣٢
﴿ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ ﴾	٣٣	١٢٩
﴿ تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ ﴾	٣٧	٢٩٨
﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾	٦٢	١٠٢ ١٧٩
الفرقان		
﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾	٢	٢٥٢
﴿ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي ﴾	٢٨	١٨٥
﴿ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ ﴾	٤٠	٣٢٤
﴿ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا ﴾	٦٢	١١٩ ٣٦٧
الشعراء		
﴿ قَالَ رَبُّكُمْ ﴾	٢٦	١٠٤
﴿ أَوَعَظْتَ ﴾	١٣٦	٢٢٢
﴿ كُلُّ فِرْقٍ ﴾	٦٣	٢٨٨
﴿ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن ﴾	١٨٧	٢٥٧
﴿ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ﴾	٢٢١	٣٥٦
النمل		

﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾	٢٠	١٤٧
﴿ أَحَطتُ ﴾	٢٢	٢٥١
﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾	٢٥	٢٣٠ ٣٢٢
القصص		
﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ﴾	١٥	٢٢٣
العنكبوت		
﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾	١ – ٢	١٠٨ ١٦٣
﴿ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾	٤٥	٢٣٥
الروم		
﴿ الٓمٓ غُلِبَتِ ﴾	١-٢	٢٦٧
﴿ فِطْرَتَ ﴾	٣٠	٢٨٤
لقمان		
﴿ أَنِ ٱشْكُرْ ﴾	١٢	١٤٨
﴿ مَّا خَلْقُكُمْ ﴾	٢٨	٩٧
الأحزاب		
﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ ﴾	٥٠	١٧٧ ٢٦٩
﴿ وَتُؤْوِيَ ﴾	٥١	٣١٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ ﴾	٥٣	١٧٧ ٢٦٩
سبأ		

﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾	١٠	٤٧
﴿ دَاوُۥدَ شُكْرًا ﴾	١٣	١٢٠
﴿ مِنسَأَتَهُۥ ﴾	١٤	١٨١
﴿ قُرًى ظَٰهِرَةً ﴾	١٨	٣٨٥
﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ ﴾	٢٠	٣٧٧
فاطر		
﴿ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	١٥	٣١٠
﴿ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾	١٨	٢٨٧
﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾	٢٣	٣٢٠
يـــس		
﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	١٠	٢٠٧
﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾	١٩	١٦٤
﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ﴾	٢٢	١٤٧
الصافات		
﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً ﴾	٨٦	٣٧٤
﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ﴾	١٠٥	٣٧٧
﴿ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ﴾	١١٣	١٤٩
﴿ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴾	١٢٥-١٢٦	١٤٦
﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ﴾	٧٨-١٠٨ ١٢٩	١٤٩

ص		
﴿ أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ ﴾	٨	٢٧٨
﴿ دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ ﴾	١٧	١٢٠
﴿ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴾	١٨	٢٨٨
﴿ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾	٢٣	١٤٧
﴿ لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾	٣٠	١٢٠
الزمر		
﴿ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	١٠	٣٥٥
﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾	١٦	٣٥٥
﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ٱلَّذِينَ ﴾	١٨-١٧	٢٩٤
﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ ﴾	٥٦	١٨٥
﴿ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ ﴾	٦١	٣٢١
غافر		
﴿ وَقَالَ رَجُلٞ ﴾	٢٨	١٠٣ ١٧٤
﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا فَعَلَيۡهِ كَذِبُهُۥ ﴾	٢٨	٣٤٢
﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ ﴾	٤١	١٣٧ ١٧٨
﴿ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾	٤٩	١٩٣ ٢٨٢
﴿ كِبۡرٞ ﴾	٥٦	٢٣٢
فصلت		

﴿أَئِنَّكُمْ﴾	٩	٣٠٥
﴿ءَاْعْجَمِيٌّ﴾	٤٤	٣٠٥
﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾	٤٧	٣٣٣
الشورى		
﴿عَسَقٓ﴾	٢	٢٦٠
﴿وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾	٢٢	٢٤٨
﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾	٢٣	١٣٨ ١٩٧
الزخرف		
﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾	٥٨	٣٧٢
﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾	٨٩	٣٤٤
﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾	٥٨	٢٥٥
الدخان		
﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى﴾	٤٤	٣٥٨
الأحقاف		
﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾	٣٢	٢٥٧
محمد		
﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾	٣٨	٢٠٠ ٢٦٢
الفتح		
﴿لَّقَدْ صَدَقَ﴾	٢٧	٣٧١

الحجرات		
﴿ لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾	١١	٣٠١
الطور		
﴿ يُصْعَقُونَ ﴾	٤٥	١٦٧
النجم		
﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾	٣ – ٥	٢٦
﴿ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴾	١٧	٣٣٨
﴿ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴾	٥٠	١٧٧ ٣٣٥
القمر		
﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ﴾	١٥	١٢٩
﴿ أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ ﴾	٢٥	٢٧٨
﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُم ﴾	٣٨	٣٧٧
الرحمن		
﴿ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾	١-٢	٣٢٠
﴿ إِسْتَبْرَقٍ ﴾	٥٤	٢٢١
﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾	٧٦	٢٢٤
الواقعة		
﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾	٦٥	٣٣١
الحديد		
﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ ﴾	١٦	٢٩١
الحشر		

﴿ ٱلۡبَارِئُ ﴾	٢٤	٣٢٦
الممتحنة		
﴿ أَن تَوَلَّوۡهُمۡ ﴾	٩	٣٥٦
الصف		
﴿ وَقَد تَّعۡلَمُونَنِي ﴾	٥	١٢٩
الجمعة		
﴿ مِّنَ ٱللَّهۡوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ﴾	١١	٢٤٦
التحريم		
﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ ﴾	٤	٣٧٧
﴿ إِن طَلَّقَكُنَّ ﴾	٥	٩٨
الملك		
﴿ وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا ﴾	٥	٣٧٦
القلم		
﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٖ وَبَنِينَ ﴾	١٤	٣٠٤
الحاقة		
﴿ فَعَصَوۡاْ رَسُولَ رَبِّهِمۡ ﴾	١٠	١٠٣
﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾	١١	١٥٩ ٣٣٨
﴿ فَهِيَ يَوۡمَئِذٖ ﴾	١٦	٢٥٠
﴿ كِتَٰبِيَهۡ إِنِّي ﴾	١٩ – ٢٠	١٠١
﴿ مَالِيَهۡ هَلَكَ ﴾	٢٨ – ٢٩	١١٥
﴿ وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴾	٤٤– ٤٧	٢٦

المعارج		
﴿ سَأَلَ ﴾	١	١٨٢
﴿ تُؤْوِيهِ ﴾	١٣	٣١٩
نوح		
﴿ فَلَمْ يَزِدْهُمْ ﴾	٦	١٩١
القيامة		
﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾	٢٧	١٨٠
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى ﴾	٣١	٣٩٠
الإنسان		
﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾	٢٠	٧٠
المرسلات		
﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم ﴾	٢٠	٢٥١
﴿ بِشَرَرٍ ﴾	٣٢	٣٤٧
النازعات		
﴿ ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾	١٧	٣٣٨
﴿ ٱلطَّآمَّةُ ﴾	٣٤	٢٦٢
﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾	٣٧	٣٣٨
عبس		
﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾	٢٦	١١٤
الأعلى		
﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾	١٥	٢٩٠
الليل		

﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾	١٤	٢٣٥ ٣٥٦
الشرح		
﴿ وِزْرَكَ ﴾	٢	٢٣١ ٢٨٦
﴿ ظَهْرَكَ ﴾	٣	٢٨٧
﴿ ذِكْرَكَ ﴾	٤	٢٣١ ٢٨٦
العلق		
﴿ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ ﴾	١٠	٢٩٠
القارعة		
﴿ وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾	٥	٦٩
الكوثر		
﴿ وَٱنْحَرْ ﴾	٢	٢٥٥
المسد		
﴿ ذَاتَ لَهَبٍ ﴾	٣	٣٥٣

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس القراءات الشاذة

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾قرأها ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين	٣٨	٢٢١
﴿ ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ ﴾ قرأها ابن محيصن: ثم اطره، بإدغام الضاد في الطاء	١٢٦	٢٢٢
﴿ أَن تَضِلَّ ﴾ قرأ عيسى بن عمر :" تُضَلَّ " مبنياً للمفعول .	٢٨٢	٢٢٦
آل عمران		
﴿ بِقُرۡبَانٖ ﴾ قرأ عيسى بن عمر:"بقُربان" بضمتين	١٨٣	٢٢٦
النساء		
﴿ ضِعَٰفًا ﴾ قرأ ابن محيصن : ضُعُفاً بضمتين وتنوين الفاء .	٩	٢٢٢
المائدة		
﴿ ٱلنُّصُبِ ﴾ قرأ عيسى بن عمر " النَصَب " بفتحتين	٣	٢٢٧
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ قرأها عيسى بن عمر بالنصب	٣٨	٢٢٨
الأعراف		
﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾ (غَيْرُهُ) قرأ عيسى بن عمر (غيرَه) بالنصب	٥٩	٢٢٨
الأنفال		
﴿ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾قرأ ابن محيصن لا تعجزوني بكسر النون وياء بعدها	٥٩	٢٢٣
التوبة		
﴿ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ ﴾ قرأ **عيسى بن عمر** على تقوى بالتنوين	١٠٩	٢٢٣

﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ " لقد جاءكم رسول من أنفَسِكم" بفتح الفاء وكسر السين	١٢٨	١٩
طه		
﴿ لَنَنسِفَنَّهُۥ ﴾قرأ ابن مقسم بضمِّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر السينِ مشددةً(لُنَسِّفنه)	٩٧	٢٢٥
الشعراء		
﴿ أَوَعَظْتَ ﴾ قرأها ابن محيصن بالإدغام	١٣٦	٢٢٣
القصص		
﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ﴾ قرأ ابن مقسم: بالعين المهملة والنون بدل الثاء (استعانه)	١٥	٢٢٤
الرحمن		
﴿ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ قرأ ابن محيصن بوصل الألف وفتح القاف	٥٤	٢٢٣
﴿ مُتَّكِـِٔينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ [الرحمن:]،قرأ ابن مقسم رفارف بالجمع، وعباقري بالجمع وبكسر القاف بالتنوين وبدونه	٧٦	٢٢٥ ٢٠

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	راويه	الصفحة
سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان...)	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٧
أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار...)	بي بن كعب رضي الله عنه	٢٨-٢٧
أقرأني جبريل على حرف فراجعته...)	بن عباس رضي الله عنهما	٢٨
أنزل القرآن على سبعة أحرف)	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٤٧
لا يرث القاتل)	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٨٠
نعما بالمال الصالح للرجل الصالح)	عمرو بن العاص رضي الله عنه	٢١٣

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الآثار

الأثر	قائله	الصفحة
(أقْرَؤُنا أبيٌّ، وأفضلنا عليّ، وإنا لَنَدَعُ كثيرا من لَحْنِ أُبَيّ...)	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٤٥
(إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرءوا كلما علمتم)	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٤١
(إني سمعت القرأة فرأيتهم متقاربين فاقرءوا...)	ابن مسعود رضي الله عنه	١٤١
(القراءة سنة فاقرءوا كما تجدونه)	خارجة بن زيد رضي الله عنه	١٤٢
(قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول)	عمر بن عبد العزيز	١٤٣
(إنما القراءة سنة من السنن فاقرءوه كما علمتموه)	عروة بن الزبير	١٤٣
(القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول)	محمد المنكدر	١٤٣
(القراءة سنة فاقرءوا كما قرأ أولوكم)	عامر الشعبي	١٤٣
(سمعنا أشياخنا يقولون إن قراءة القرآن سنة...)	صفوان بن عمرو	١٤٤
(سمعت نافعا يقرأ ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾...)	الأصمعي	١٤٥
(لم قرأتم في ص ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾...)	مالك بن أنس	١٤٩
(كيف قرأتم في سورة سليمان ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾	مالك بن أنس	١٤٥
(...إن النحو لا يدخل في هذا، هكذا سمعت أئمتنا...)	شبل بن عباد	١٤٨
(لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به...)	عمرو بن العلاء	١٤٩
(...ما يعرف، إلا أن يسمع من المشايخ الأولين)	عمرو بن العلاء	١٤٩
(كلما أخبرته وقرأت به سمعته؟...)	عمرو بن العلاء	١٤٩
(ما قرأت حرفا إلا بأثر)	حمزة الزيات	١٥٠
(ما قرأ حمزة حرفا من كتاب الله إلا بأثر)	سفيان الثوري	١٥٠
(قلت للأعمش:إن أصحاب العربية قد خالفوك...	حمزة الزيات	١٥٠
(لو قرأت على قياس العربية، لقرأت...)	الكسائي	١٥١

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	قائله	الصفحة
بِمَنْ أَضْرِب الأَمْثَالَ أَمْ مَنْ أَقِيسه إِلَيْكَ وأَهْلُ الدَّهْرِ دُونَكَ والدَّهْرُ	المتنبي	٧٤
وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوِ الْيَا فَمَا لَهُمْ بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيــقٌ فَيَمْتُــلاَ	الشاطبي	١١٦
وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ	الشاطبي	١١٦
وإن سكنت والياء بعد كسرتم فرقق وغلط من يفخم عن قهر	الحصري	١١٨
وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءة مَدْخَلٌ فَدُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاَ	الشاطبي	١٤٥-١٨٩
وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ أَحَقٌّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقِلاَ	الشاطبي	١٠٠
وتركها أظهر في القياس وهو الذي ارتضاه جل الناس	ابن بري	١٢٧-١٧٣
وأحسن كلام العرب إن كنت مقرئا وإلا فتخطي حين تقرأ أوتقري	الحصري	١٣٧
لقد يدعي علم القــراءة مــعشر وباعهم في النحو أقصر من شبر	الحصري	١٣٧
فإن قيل ما إعراب هذا ووزنــه رأيت طويل الباع يقصر عن فتر	الحصري	١٣٧
فهؤلاء السبعة الأئمة هم الذين نصحوا للأمّة	الداني	١٥١
ونقلوا إليهم الحروفا ودونوا الصحيح والمعروفا	الداني	١٥١
وميزوا الخطأ والتصحيفاً واطَّرحوا الواهي والضعيفا	الداني	١٥١
ونبذوا القياس والآراء وسلكوا المحجة البيضاء	الداني	١٥١
بالاقتداء بالسادة الأخيار والبحث والتفتيش للآثار	الداني	١٥١
فلا طــريق لقياس ونظر في ما أتى به أداء أو أثــــر	الداني	١٥٣
كم من إمام فاضل معظم وماهر في علمه مقدم	الداني	١٤٣
مشتهر بالصدق والأمانة والعلم بالقرآن والديانة	الداني	١٤٣
لكنه شذ عن الجماعة فلم ير الناس لذا اتباعه	الداني	١٤٣
إذ كان قد حاد عن الرواية ونبذ الإسناد والحكاية	الداني	١٤٣
عن من مضى من علماء الناس وقال بالرأي وبالقياس	الداني	١٥٤
وَيَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلاَ	الشاطبي	١٨٥
وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرٍ أَمِلْ تُــدْعى حَــمِيلاً وَتُقْبَلاَ	الشاطبي	١٨٧

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلاَ	الشاطبي	١٨٧
فَهذِي أُصُولُ الْقَوْمِ حَالَ اطِّرَادِهَا أَجَابَتْ بِعَوْنِ اللهِ فَانْتَظَمَتْ حُلاَ	الشاطبي	١٨٨
وَيَحْسَبُ كَسْرُ السِّينِ مُسْتَقْبَلاً سَمَا رِضَاهُ وَلَمْ يَلْزَمْ قِيَاساً مُؤَصَّلاَ	الشاطبي	١٩٠
وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قِبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلاَ	الشاطبي	٢٠١
وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعتدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلاَ	الشاطبي	٢٢٩
وَفِي الرَّاءِ عَنْ وَرْشٍ سِوَى مَا ذَكَرْتُهُ مَذَاهِبُ شَذَّتْ فِي الْأَدَاءِ تَوَقُّلاَ	الشاطبي	٢٣١
وواو هو المضموم هاء كهو ومن فأدغم ومن يظهر فبالمد عللا	الشاطبي	٢٤٨
..... وفي عين الوجهان والطول فضلا	الشاطبي	٢٦١
ءآلهة كوف يحقق ثانيا وقل ألفا للكل ثالثا أبدلا	الشاطبي	٣٧٢
لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا ومكنت	ابن بري	٣٧٥
وسهل الأولى لقالون وما أدى لجمع الساكنين أدغما	ابن بري	٢٧٠
في حرفي الأحزاب بالتحقيق والخلف في السوء بالصديق	ابن بري	٢٧٠
وَبِالسُّوءِ إِلاَّ أَبْدَلاَ ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلاَفٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلاَ	الشاطبي	٢٧٢
وَنَوْعَانِ مِنْهَا أُبْدِلاَ مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلى كالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلاَ	الشاطبي	٣١٠
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوُهَا	الشاطبي	٣١٠
وإن أتت بالكسر بعد الضم فالخلف فيها بين أهل العلم	ابن بري	٣١٢
فمذهب الأخفش و القراء إبدالـــها واوا لـــدى الأداء	ابن بري	٣١٢
ومذهب الخليل ثم سيبويه تسهيلها كالياء والبعض عليه	ابن بري	٣١٣
لكنها في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر	ابن بري	٣٧٨
وَلَكِنَّهَا فِي وَقْفِهِمْ مَعَ غَيْرِهَا تُرَقَّقُ بَعْدَ الْكَسْرِ أَوْ مَا تَمَيَّلَا	الشاطبي	٣٧٨
وَرَقِّقِ الرَّاءَ إِنْ تُمَلْ أو تُكْسَرِ	ابن الجزري	٣٧٨
وَفِي شَرَرٍ عَنْهُ يُرَقِّقُ كُلُّهُمْ	الشاطبي	٣٥٤
ورقق الأولى له من بشرر ولا ترققها لدى أولي الضرر	ابن بري	٣٤٩
إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعل أو كالمستعلي	ابن بري	٣٤٩
..... وَحَيْرَانَ بِالتَّفْخِيمِ بَعْضُ تَقَبَّلاَ	الشاطبي	٣٢٨

وَحُكْمُ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنْهَا كَهذِهِ	وَعِنْدَ رُءُوسِ الآيِ تَرْقِيقُهَا اعْتَلاَ	الشاطبي	٣٩٠
وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا	وَتَفْخِيمُهُمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ	الشاطبي	٣٥٨
مُسَمَّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَـــرِّهِ	وَمَنْصُوبُـــهُ غُزًّى وَتَتْرًى تَزَيَّـــلاَ	الشاطبي	٣٥٨
وإن نونت راء كقولك في قرى	محصنة ناهيك من سورة الحشر	الحصري	٣٦٤
فتفخيمها في موضع النصب رأينا	وترقيقها في موضع الرفع والجر	الحصري	٣٦٤
وقد ذكر التفخيم في الكل والذي	بدأت به المختار في نحونا البصر	الحصري	٣٦٤
.....وجاء	إمالة الكل له أداء	ابن بري	٣٦٥
وَكُوفِيُّهُمْ وَالْمَازِنِيُّ وَنَافِعٌ	عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الابْتِلاَ	الشاطبي	٣٥٣
وإن صح قبل الساكن	إن شئت فاكسرا	الجعبري	٣٥٦
ووجهان في كنتم تمنون مع تفكـــ ـــهون وأخفى عنه بعض مجودا		محمد بن مالك	٣٥٧
ملاقى ساكن صحيح كهل تربـــ ـــصون ومن يكسر يحد عن الإقتدا		محمد بن مالك	٣٥٧

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم المترجم له	الصفحة
إبراهيم بن عبد الله المارغني.	١١٩
إبراهيم بن عمر أبو اسحاق الجعبري .	٨٩
ابن الباجي :أحمد بن عبد الله .	٣١٧
ابن الباذش :أحمد بن علي الغرناطي.	١٠٠
ابن الجزري : أبو محمد بن محمد بن محمد .	١٤
ابن السكيت : يعقوب بن إسحاق.	٧٣
ابن الفراء : الحسين بن مسعود بن محمد .	١٤٢
ابن القاصح :علي بن عثمان .	١٨٤
ابن بري : علي بن محمد .	٢٥٨
ابن جني :عثمان الموصلي، أبو الفتح.	٢٢٧
ابن حيان :محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي	٢١٠
ابن شنبوذ: محمد بن أحمد بن الصلت.	٣٨
ابن شيطا: عبد الواحد بن الحسين .	٢٠٢
ابن عطية : عبد الحق بن غالب .	٢١٨
ابن غلبون : طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله	١٠٤
ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم .	٣١
ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر.	٥٥
ابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن .	٥٤

إجناس كولد صهر.	٢٩
أحمد بن الخطاب أبو الفضل الخزاعي.	٣١٨
أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري.	٣٢٩
إسماعيل بن عبد الله بن عمر أبو بكر الفارسي.	٣١٦
الأعمش : سليمان بن مهران .	١٥٠
الأندرابي :أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر .	١٥٤
أيوب بن تميم بن سليمان .	٢٣
البنا الدمياطي :أحمد بن محمد .	٢١٥
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي.	١٥٦
الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي.	٢٨٤
الحصري: علي بن عبد الغني أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري.	١١٨
الداني : عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو .	١٠٨
داود بن يزيد الأودي.	٢٩٩
الذهبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز .	٥٦
الزجاج :إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق .	٢١٢
الزركشي : أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله .	١٤
الزمخشري : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي .	٢٠٧
زيد بن أحمد بن إسحاق بن زيد أبو علي الحضرمي .	٢٤
السخاوي: علي بن محمد بن عبد الصمد.	٩٩
سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط.	٣١٣
سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثوري أبو عبد الله .	١٥٠
السمين الحلبي : أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي.	٢١٨
سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر.	٢٢٦
شبل بن عباد	١٤٨

شعلة : محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين أبو عبد الله الموصلي .	١٤٨
شعيب بن حرب بن بسام بن يزيد المدائني أبو صالح البغدادي.	١٥٠
صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي .	١٤٤
طاش كبرى زاده :أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير عصام الدين .	١٥
طاهر بن عمر البغدادي البزاز الإمام النحوي .	٥٧
الطبري : محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر .	١٥٢
العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد ، أبو الفضل الواقفي البصري .	٢٩٩
عبد الحميد بن بكار أبو عبد الله الكلاعي الدمشقي .	٢٣
عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي.	١٨٣
عبد الملك بن قريب أبو سعيد الأصمعي الباهلي البصري.	١٤٥
عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي .	١٤٦
عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر بن عبد الله المقدسى.	٧٨
عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر .	٢١٦
العقيلي :أبو طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله .	٣٣٩
العكبري: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين.	٢١٤
عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان.	٥٤
الفاسي : محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله.	١٠٩
القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي.	٨٩
القسطلاني: شهاب الدين أحمد بن محمد .	١٥
قطرب : محمد بن المستنير بن أحمد، أبو على.	١٥٥
قعنب بن أبي قعنب أبو السمال ، العدوي البصري.	٢٤
محمد الخضر حسين.	٨٣
محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري .	٢١١

محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم بن مفلح، نجم الدين، القلقيلي.	١٥٦
محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون، أبو بكر النقاش.	٣٢٤
محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن، بن مقسم العطار، أبو بكر.	٥٤
محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج .	١٣٤
محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن والعلامة أبو بكر ابن الأنباري.	٨٤
محمد بن عبد الرحمان بن السميفع .	٢٤
محمد بن علي بن أحمد بن محمد أبو بكر الأذفوي المصري.	٢٧٤
محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عبد الله أبو عبد الله الكناني القيجاطي.	١١٥
محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق ، أبو الفيض، الملقب بمرتضى.	٧٤
مكى بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الاندلسي القيسي، أبو محمد.	٢٢
المنتوري: أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي.	٩٠
المهدوي : أحمد بن عمار أبو العباس .	٣٣٥
النحاس :أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر .	٢١٣
نصر الدين البيضاوى عبد الله بن عمر، أبو الخير.	٧٨
يحي بن المبارك، أبو محمد البصري، اليزيدي .	١١٢
يوسف بن علي بن جبارة، أبوالقاسم الهذلي البسكري.	٣٥٣

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، ت:د/محي الدين رمضان ط١،دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- أبحاث في علوم القرآن للدكتور غانم قدوري الحمد –ط١- دار عمار،عمان ٢٠٠٦م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، للإمام عبد الرحمان بن اسماعيل ، أبو شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، علي بن عبد الكافي السبكي، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت،(١٤٠٤هـ).
- إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، د/عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ،ط١، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،(١٤١٧هـ-١٩٩٦م) .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، العلامة أحمد بن محمد البنا الدمياطي ويسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القرآت)، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق : أنس مهرة، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان – (١٤١٩هـ١٩٩٨م).
- الإتقان في علوم القرآن ،لجلال الدين السيوطي ،ت:محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣، دار التراث القاهرة ، ١٤٠٥هـ.
- الأحرف السبعة للقرآن، للداني، تحقيق : د. عبد المهيمن طحان ط١، مكتبة المنارة – مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ .

- الاختلاف بين يعقوب ونافع، لأبي عبد الله محمد بن شريح ، ت:عطية أبو زيد ، النشر العلمي والمطابع ،جامعة الملك سعود، السعودية .
- إدغام القراء للقاضي النحوي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ت جمال الدين محمد شرف ، ط١، دار الصحابة بطنطا ، القاهرة ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات لأبي عمرو الداني ، ت:محمد بن مجقان الجزائري ط١،دار المغني للنشر والتوزيع ، السعودية ،(١٤٢٠هـ، ١٩٩٠م).
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق:الشيخ أحمد عزو عناية،ط١، دار الكتاب العربي، كفر بطنا، دمشق،(١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع، لفضيلة الشيخ علي محمد الضباع ، اعتنى به الشيخ جمال الدين محمد شرف، والشيخ عبد الله علوان دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- أصول الفقه الإسلامي، د/وهبة الزحيلي،ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .
- أصول النحو، محمد عيد ، مطبعة دار الثقافة ، ١٩٧٣م.
- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٩٨٨م).
- اعتراض النحويين للدليل العقلي ، د محمد بن عبد الرحمان بن عبد الله السبيهين ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م.

- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، (١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م)، بيروت.
- الأعلام لخير الدين الزركلي،ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٢م.
- الإغراب في جدل الإعراب، مع لمع الأدلة، أبو البركات الأنباري ، ت:سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ،١٣٧٧هـ-١٩٧١م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ،جلال الدين السيوطي ،ت د.محمود فجال ،ط١ مطبعة الثغر ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، ط٢، حيدر آباد ،الدكن ، ١٣٥٩هـ.
- الإقناع في القراءات السبع ، الإمام أبي جعفر أحمد بن علي المشهور بابن الباذش ،ت :الشيخ أحمد فريد المزيد، ط١، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ، ١٤١٩هـ -١٩٩٩م .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت،(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي ،ت:محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٣، دار الفكر ، ١٤٠٠هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢،دار الفكر، لبنان / صيدا،(١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي ،ط٢،النجف الأشرف :م الآداب (١٣٨٥هـ-١٩٦٦م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني أبو الفيض الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر دار الهداية .
- تاريخ الأدب العربي،ترجمة عبد الحليم،دار المعارف بمصر ١٩٥٩ .
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكرالخطيب البغدادي،ت: د/ بشار عواد معروف،ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح ونشر السيد أحمد صقر، ط المكتبة العلمية.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان، للشيخ طاهر الجزائري، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة،ط٣، دار البشائر الإسلامية،بيروت، لبنان.
- التحديد في الإتقان والتجويد،لأبي عمرو الداني، ت:دغانم قدوري الحمد، دار الأنبار، بغداد (١٤٠٧هـ).
- تذكرة الحفاظ للإمام الذهبي، تصحيح الشيخ عبد الرحمان المعلمي، ط دار الفكر العربي.
- التذكرة في القراءات الثمان، للشيخ أبي الحسن طاهر بن غلبون ،ت:د/سعيد صالح زعيمة ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،(١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م) .
- تصحيفات المحدثين، العسكري، ت: محمد حسن كسروي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، ط١ ، دار المسيرة ، الأردن ، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م .
- تفسير البحر المحيط ،لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي،ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض- د.زكريا عبد المجيد النوقي- د.أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م)
- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، تحقيق : محمد عوامة، ط٨، دار المنهاج للنشر والتوزيع، دار اليسر للنشر، المملكة العربية السعودية، (١٤٣٠هـ،٢٠٠٩م).
- التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري،ت: غانم قدوري الحمد،ط٣،مؤسسة الرسالة، بيروت(١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
- التمهيد في معرفة التجويد، أبو العلاء العطار،ت غانم قدوري الحمد ،دار عمار عمان (١٤٢٠هـ).
- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق:عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي البخاري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة،(١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).
- التيسير فى القراءات السبع، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، ط٢، دار الكتاب العربي ، بيروت (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- جامع الأصول في أحاديث الرسول لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط ، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق: محمد صدوق الجزائري،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت:محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، تحقيق علي حسين البواب،مكتبة التراث مكة ١٤٠٨ هـ .
- الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل بواعثه ومخططاته ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة.
- الحجة في القراءات السبع ، الحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم،ط٤، دار الشروق – بيروت،(١٤٠١هـ).
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، ط١،دار المأمون للتراث،دمشق- بيروت، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ،القاسم بن فيرة الشاطبي،ضبط وتحقيق محمد تميم الزعبي، ط٥، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، (١٤٣١هـ-٢٠١٠م).
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق :أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- دراسات في النحو-مقالات ،صلاح الدين الزعبلاوي ،المصدر:موقع اتحاد كتاب العرب.

- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس أحمد بن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، مصر ، القاهرة، (١٣٩٠هـ-١٩٧٠م).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، دار الجيل، بيروت.
- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية، للشيخ زكريا الأنصاري، أعده للنشر أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط١،مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن صالح الفوزان، ط١، دار المسلم للنشر والتوزيع، (١٩٨٩هـ).
- الرد على المستشرق اليهودي جولد تسيهر في مطاعنه على القراءات القرآنية ،د/محمد حسن حسن جبل ط٢،مصر(١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).
- رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها ، د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ط ٢، (١٤٠٣-١٩٨٣).
- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، ت: د/أحمد حسن فرحات،ط ٢، دار عمار ،الأردن، (١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م) .
- روضة الناظر وجنة المناظر، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق : د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الرياض، (١٣٩٩هـ).
- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان بن القاصح، تحقيق :جمال الدين محمد شرف، ط١، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

- السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ط١، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد،(١٣٤٤ هـ).
- شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف، طبع دار الفكر، بيروت ، لبنان.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (١٠٨٩هـ).
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للإمام محمد بن عبد الله عبد الملك المنتوري،تقديم وتحقيق الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، ط١،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، المغرب، (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).
- شرح السنة للإمام البغوى، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، ط١، المكتب الإسلامي ، دمشق، بيروت،(١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام ، تحقيق : عبدالغني الدقر، ط١،الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق، (١٩٨٤هـ).
- شرح شعلة المسمى كنز المعاني في شرح حرز الأماني للإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بشعلة ، ت جمال السيد الرفاعي ط١، المكتبة الأزهرية للتراث ، الجزيرة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر ، لشهاب الدين أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بابن الناظم ،ت:جمال الدين محمد شرف ،دار الصحابة للتراث بطنطا،مصر (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

- شرح منحة مولى البر لما زاده كتاب النشر في القراء على العشرة على الشاطبية والدرة،للشيخ عبد الفتاح القاضي-ط١- دار السلام،مصر،(١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- شرح منحة مولى البر لما زاده كتاب النشر في القراء على العشرة،محمد بن عيد الشعباني-ط١- مكتبة السنة، القاهرة، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- الصحاح في اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٤،دار العلم للملايين بيروت لبنان، (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت(١٤١٤ هـ-١٩٩٣م).
- صحيح البخاري ، مكتبة دار السلام-ط٢- الرياض ،(١٤١٩هـ ١٩٩٩م).
- صحيح مسلم ،ط١-دار السلام الرياض(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- صفحات في علوم القراءات ،د/ عبد القيوم السندي،ط١، المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، (١٤١٥هـ).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لد/عبد الرحمان حسن حبنكة الميداني، ط٤،دار القلم، دمشق، (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني، تحقيق: عادل نويهض ط٣، منشورات دار الآفاق، الجديدة، بيروت، (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).

- طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق:علي محمد عمر، ط١، مطبعة الحضارة العربية، الناشر: مكتبة وهبة، مصر، (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).
- علل القراءات، الأزهري، ت:نوال إبراهيم الحلو،ط١(١٤١٢هـ- ١٩٩١م) .
- علم أصول الفقه ، عبد الوهاب خلاف ، ط٨، دار القلم (مكتبة الدعوة - شباب الأزهر).
- غاية النهاية لابن الجزري،تحقيق براجستراسر،دار الكتب العلمية،بيروت .
- غاية الوصول في شرح لب الأصول، للشيخ زكريا الأنصارى، مطبعة عيسى الحلبي، مصر.
- غنية المريد لمعرفة الإتقان والتجويد ،للإمام ابن المفلح القلقيلي ،مخطوط بالمكتبة الأزهرية (١٣٩٣)(القراءات).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، المطبعة البهية ، ١٣٤٨، مصر .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ.
- فتح الوصيد، الإمام السخاوي ، ط دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر .
- الفتح والإمالة لأبي عمرو الداني، ت:أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، سورية.
- فقه اللغة وعلم اللغة ، نصوص ودراسات ، د/ محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥، مصر.
- الفهرست لابن النديم، طبعة خياط.
- فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، إحسان عباس، ط١، دار صادر – بيروت.
- في الأدب الجاهلي، طه حسين ط٢ ، دار المعارف بمصر ،سنة ١٩٦٤ .

- القاموس المحيط ،مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجيل بيروت .
- القراءات أحكامها ومصدرها، شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة (١٩٨٦م).
- القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، د/ عبد العلي المسؤول، ط ١، دار ابن القيم، الرياض، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م
- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين،،لأحمد بن أبي عمر الأندرابي،تحقيق: د/أحمد نصيف الجنابي، ط٣، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٦م).
- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية ، د/عبد العال سالم مكرم ، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م ، بيروت .
- القراءات القرآنية وما يتعلق بها،د فضل حسن عباس،ط١ ، دار النفائس ، الأردن ،(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨ م) .
- القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ، عبد الهادي الفضلي ، دار القلم ،ط ٢ ، ١٩٨٠ ، بيروت .
- القراءات في نظر المستشرقين والملحدين، عبد الفتاح القاضي ، ط١، دار السلام ،الإسكندرية (١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م).
- القراءات وأثرها في التفسير ، محمد بن عمر بازمول، ط١، دار الهجرة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (١٤١٧هـ- ١٩٩٦م).
- القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حمودة ، ط١، مطبعة السعادة .

- قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر هجري) ، د/عبد الهادي حميتو ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ،(١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م).
- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع، للإمام محمد بن إبراهيم الشريشي، ت:التلميذي محمد محمود، ط١، دار الفنون للطباعة والنشر ، جدة (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي أبو العباس،ت د. عبد الكريم محمد الحسن بكار، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، (١٤٠٦هـ).
- قياس الأصوليين بين المثبتين والنافين، د/محمد محمد عبد اللطيف جمال الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، محمد عاشور السويح، ط١ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ١٩٨٦م .
- القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين، المطبعة السلفية، القاهرة ، ١٣٥٣هـ.
- الكافي في القراءات السبع ، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- كتاب الأحرف السبعة للقرآن، للداني، تحقيق : د. عبد المهيمن طحان ط١، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ .

- كتاب التبصرة في القراءات السبع، للإمام مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:د/محمد غوث الندوي،ط٢، الدار السلفية، الهند، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- كتاب السبعة في القراءات ،لابن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف ،دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- كتاب العين ، أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ت:مهدي المخزومي ، ود /إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب المصاحف لابن أبي داود،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٥هـ).
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الكتب العلمية، بيروت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، مكتبة المتنبي، بغداد،(١٣٦٠هـ-١٩٤١م).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها و حججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: د/محي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
- كنز المعاني في شرح حرز الأماني للعلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري ت:يوسف محمد شفيع عبد الرحيم،رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات(١٤٢٠هـ).

- كتر المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني للجعبري ، ت: أحمد اليزيدي ، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م.

- كتر المعاني للجعبري من باب حروف قربت مخارجها إلى باب ياءات الزوائد (آخر الأصول)، بتحقيق عبد الرحيم بن لطف الله العباسي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم، قسم القراءات.
- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه خليل المنصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- الكوكب الدري في شرح طيبة ابن الجزري، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة.

- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة " الفاسي على الشاطبية "،الإمام عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي ، ت الشيخ جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، مصر،٢٠٠٧م.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان —(١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م).
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١،دار صادر،بيروت.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين القسطلاني ،ت:عامر السيد عثمان وزميله ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ.

- لمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، ت:سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب) ، ١٣٧٧هـ-١٩٧١م .

- اللهجات العربية ، د/ إبراهيم نجا ، ط السعادة .

- اللهجات العربية ، د/إبراهيم أنيس مطبعة الرسالة ١٩٥٢.

- اللهجات العربية نشأة وتطورا ، د/عبد الغفار حامد هلال ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨، القاهرة ، ص ٢٦-٢٧، ومقدمة لدراسة فقه اللغة د/محمد أبو الفرج ط بيروت ١٩٦٦م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت:علي النجدي الصدفي ناصف، وعبد الفتاح شلبي ،وعبد الحليم النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية – لبنان (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م).

- مختار الصحاح، للإمام محمد بن أبي بكر الرازي ، ضبط وتخريج وتعليق د/مصطفى ديب البغا،ط٤، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، (١٩٩٠م)

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، الحسين بن أحمد بن خالويه، عنى بنشره ج .برجشتراسر، القاهرة ،مكتبة المتنبي .

- المختصر في مرسوم المصحف الكريم ، لأبي طاهر إسماعيل بن ظافر العقيلي،ت: د غانم قدوري، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

- مذاهب التفسير الإسلامي لجولد زيهر ترجمة عبد الحليم النجار ط دار الكتب الحديثة.

- مرسوم الخط،لأبي بكر الأنباري ،ت: د حاتم صالح الضامن،ط١، دار ابن الجوزي،

السعودية،١٤٣٠هـ.

- مسند الإمام أحمد تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٢، مؤسسة الرسالة (١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م).
- المصباح المنير، أحمد بن محمد الفيومي دار الفكر للطباعة .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٦٠.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للأمام الذهبي، تحقيق: د/ طيار آلتي قولاج، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- المعيار المعرب، والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، لأبي العباس الونشريسي، تحقيق: د/ محمد حجي وأصحابه، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لطاش كبرى زادة ، ط١، دار الكتب العلمية ، (١٤٠٥هـ).
- مفردات القراء السبعة ، للداني :ت:فرغلي سيد عرباوي ،ط١،مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، القاهرة،٢٠٠٨.

- مفردة يعقوب للداني،ت د حاتم صالح الضامن، ط ١، دار ابن الجوزي ، السعودية ،(١٤٢٩هـ).
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، للداني، ت: محمد أحمد دهمان، دمشق (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- من الدراسات القرآنية ، د/عبد العال سالم مكرم ط١ (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م)، عالم الكتب، القاهرة .
- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، اعتنى به عبد الحليم قابة، ط١، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية ، لابن عظيمة الإشبيلي، ت:توفيق العبقري ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية.
- المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، لمحمد سالم محيسن ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر .
- نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول، عيسى بن منو، تحقيق : د/يحي مراد، دار الكتب العلمية، لبنان،(٢٠٠٣م).
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ نافع ، الشيخ إبراهيم المارغني ، دار الفكر ، بيرون ، لبنان ،(١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

- النشر في القراءات العشر ،لابن الجزري ، اعتنى به نجيب الماجدي ،ط١،المكتبة العصرية ،بيروت ،(١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن ، الشيخ محمد مكي نصر الجريسي ، دقق الطبعة أحمد علي حسن ، ط١ ،مكتبة الآداب ، القاهرة (١٤٢٢هـ_٢٠٠١م).
- نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التمبكتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، ط١، مكتبة مجد الإسلام، مصر (١٤٢١هـ، ٢٠٠١م).
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري،ط٢، مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- الوافي في شرح الشاطبية، عبد الفتاح القاضي ط٤، دار السلام، القاهرة، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م) .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق : د/إحسان عباس،دار صادر، بيروت،دار الثقافة.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٢
القسم الأول : الدراسة النظرية ٩
الفصل الأول: مصدر القراءات والحكمة من تعددها..... ١١
المبحث الأول: تعريف القراءات وبيان أنواعها ١٣
المطلب الأول: تعريف القراءات ١٣
المطلب الثاني : أقسام القراءات ١٧
المبحث الثاني : مصدر القراءات والرد على الشبهات المثارة حوله..... ٢٥
المطلب الأول : بيان أن الوحي هو مصدر القراءات وأدلة ذلك.....٢٥
المطلب الثاني : الشبهات المثارة حول مصدر القراءات والرد عليها ٢٩
المطلب الثالث : الرأي القائل بأن مصدر القراءات اللهجات والرد عليه ٤٢
المطلب الرابع: الرأي القائل بأن مصدر القراءات الاجتهاد والرأي والرد عليه ٥٢
المبحث الثالث : أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها..... ٦٠
المطلب الأول : أسباب اختلاف القراءات ٦٠
المطلب الثاني : الحكمة من تعدد واختلاف القراءات ٦٦
الفصل الثاني : مفهوم القياس في القراءات وأنواعه وشروطه..... ٧١
المبحث الأول : مفهوم القياس لغة واصطلاحا ٧٢
المطلب الأول : تعريف القياس لغة..... ٧٢
المطلب الثاني :تعريف القياس في اصطلاح المناطقة..... ٧٦
المطلب الثالث :تعريف القياس في اصطلاح الأصوليين والفقهاء..... ٧٧
المطلب الرابع : تعريف القياس في اصطلاح النحاة..... ٨١
المبحث الثاني: القياس المقبول في القراءات وأقسامه..... ٨٥
المطلب الأول: مفهوم القياس عند القراء ٨٥
المطلب الثاني : تعريف القياس المقبول وكلام العلماء في جواز استعماله. ٨٦

المطلب الثالث: أقسام المقبول باعتبار ورود النص والأداء ٩٤
المطلب الرابع: أقسام المقبول باعتبار نوع الأصل المقيس عليه ٩٦
المبحث الثالث : القياس المرفوض في القراءات وأقسامه. ١٠٦
المطلب الأول : القياس المطلق (تعريفه، وأقسامه) ١٠٦
المطلب الثاني :القياس على أصل مع وجود فارق مؤثر ١١١
المطلب الثالث:القياس على أصل غير معمول به ١١٩
المبحث الرابع :شروط القياس في القراءات..... ١٢١
المطلب الأول : أن لا يكون هناك فارق مؤثر بين الأصل والفرع. ١٢٢
المطلب الثاني : أن لا يكون الحكم قاصرا على الأصل المقيس عليه. ١٢٨
المطلب الثالث: أن لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة والحاجة الماسة. ١٣٤
المطلب الرابع: أن يكون صادرا من أهله. ١٣٦
المطلب الخامس:أن لا يعارض نصا آخر أو إجماعا،أو ما جرى عليه العمل..... ١٣٧
الفصل الثالث:موقف القراء من القياس..... ١٣٩
المبحث الأول : موقف القراء من القياس المطلق..... ١٤٠
المطلب الأول : أقوال الصحابة والتابعين في أن القراءة سنّة..... ١٤٠
المطلب الثاني : أقوال الأئمة القراء.. ..... ١٤٤
المطلب الثالث : أقوال علماء القراءات.....١٥٢

المبحث الثاني : موقف علماء القراءات من القياس من خلال تطبيقاتهم العملية.. ..... ١٥٧
المطلب الأول :موقف الإمام مكي بن أبي طالب القيسي. ١٥٩
المطلب الثاني :موقف الإمام أبو عمرو الداني..... ١٧٤
المطلب الثالث: موقف الإمام الشاطبي..... ١٨٣
المطلب الرابع : موقف الإمام ابن الجزري. ١٩١
الفصل الرابع : الأثر السلبي لاستعمال القياس في القراءات ٢٠٥
المبحث الأول :أثر القياس في توهين بعض القراءات المتواترة وردها. ٢٠٦

المطلب الأول: إنكار الزمخشري المد في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ ٢٠٧
المطلب الثاني:رد قراءة الإسكان في﴿ نِعِمَّا ﴾نعما وبعض أوجه الإدغام الكبير. ٢١٢
المبحث الثاني : أثر القياس في نشأة قراءات شاذة. ٢١٨
المطلب الأول : نماذج من اختيارات ابن محيصن. ٢١٩
المطلب الثاني :نماذج من اختيارات ابن مقسم ٢٢٢
المطلب الثالث: نماذج من اختيارات عيسى بن عمر البصري. ٢٢٤
المبحث الثالث: أثر القياس في نشأة آراء وأداءات ضعيفة في القراءات. ٢٢٨
المطلب الأول : أداءات بنيت على القياس حكم عليها الشاطبي بالشذوذ. ٢٢٩
المطلب الثاني : أداءات بنيت على القياس حكم عليها ابن الجزري بالشذوذ. ٢٣٢
القسم الثاني : تطبيقات القياس في القراءات. ٢٣٧
الفصل الأول : الترجيح بين الروايات بالقياس ٢٤٠
المبحث الأول :الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام والمد. ٢٤١
المطلب الأول : الترجيح بالقياس في مسائل الإدغام. ٢٤١
المطلب الثاني: الترجيح بالقياس في مسائل المد ٢٥٦
المبحث الثاني:الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة والراءات واللامات وياءات الإضافة ٢٦٨
المطلب الأول: الترجيح بالقياس في مسائل الهمز والإمالة. ٢٦٨
المطلب الثاني: مسائل الترجيح بالقياس في الراءات واللامات وياءات الإضافة. ٢٨٤
الفصل الثاني : تعضيد الرواية بالقياس و معرفة وجه القراءة لانعدام النص. ٢٩٥
المبحث الأول: تعضيد الرواية بالقياس. ٢٩٦
المطلب الأول:تعضيد الرواية بالقياس في الفصل بين السورتين و الإدغام والمد ٢٦٩
المطلب الثاني : تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمزالمزدوج. ٣٠٣
المطلب الثالث:تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الهمز المفرد والسكت على الهمز. ٣١٣
المطلب الرابع: تعضيد الرواية بالقياس في مسائل من الإمالة والراءات وياءات الإضافة وتاءات البزي. ٣٢٥

المبحث الثاني: معرفة وجه القراءة لانعدام النص عند القائل به. ٣٣١
المطلب الأول :معرفة وجه القراءة في مسائل في البسملة والإدغام ٣٣١
المطلب الثاني : معرفة وجه القراءة في مسائل من المد والوقف. ٣٣٤
الفصل الثالث: القياس المرفوض لفساده أو خروجه عن المتواتر ٣٣٩
المبحث الأول: المسائل التي استعمل فيها قياس فاسد. ٣٤٠
المطلب الأول :قياس فاسد لمعارضته الإجماع ٣٤٠
المطلب الثاني :فساد القياس لمخالفته الرواية ٣٤٣
المطلب الثالث: فساد القياس لأنه لم يبن على أصل..... ٣٥٧
المطلب الرابع : أسباب أخرى لفساد القياس..... ٣٦٥
المبحث الثاني:المسائل التي ورد فيها القياس مما خرج عن المتواتر ٣٦٧
المطلب الأول: ترك البسملة عند الابتداء ببراءة وفساد قياسها على باقي السور. ٣٦٧
المطلب الثاني :شذوذ ما نقل عن حمزة من اختلاف مراتب المد المتصل ٣٦٩
المطلب الثالث: شذوذ الإبدال في﴿ ءَأَلِهَتُنَا ﴾ لورش قياسا على﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾. ٣٧١
المطلب الرابع:شذوذ ما روي عن ابن ذكوان من إدغام (قد) وإن صح قياسا. ٣٧٥
المطلب الخامس:شذوذ الوقف على الراء بالتفخيم لأصحاب الإمالة..... ٣٧٦
الخاتمة ٣٨١
الفهارس ٣٨٦
فهرس الآيات ٣٨٧
فهرس القراءات الشاذة ٤٠٧
فهرس الأحاديث ٤٠٩
فهرس الآثار ٤١٠
فهرس الأشعار ٤١١
فهرس الأعلام المترجم لهم ٤١٤
فهرسالمصادر والمراجع..... ٤١٨
فهرس الموضوعات ٤٣٦

ملخص البحث

من واقع ملموس في كتب القراءات، إذ نجد علماء هذا الفن يصرحون بـــأن مـــبنى القراءات على النقل دون القياس، ثم تجدهم في ذات الكتب يبنون بعض الأحكـــام علـــى القياس صراحة، فلذلك كانت هذه الدراسة للوصول إلى حقيقة استعمالاتهم للقياس، ومدى تأثيره في علم القراءات. ولقد قسمت هذا البحث إلى قسمين، قسم نظري وقسم تطبيقي.

فالقسم النظري يتناول الدراسة النظرية التأصلية لهذا البحث :

إذ بدأت بالحديث عن تعريف القراءات وبيان أنواعها،وهل كان الاعتماد فيها على النقل فقط،أم للاجتهاد مدخل في ذلك، وذكرت فيه الآراء حول مصدر القراءات، والشبهات التي أثيرت حوله، والرد عليها، ثم بينت أسباب اختلاف القراءات والحكمة من تعددها، وخلصت إلى أن القراءات مصدرها الوحي المنزل، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به من علماء الأمة، وأن محاولة المستشرقين ومن تأثر بهم، إثارة الشك والشبهات حول مصدر القراءات، بادعاء أنها وليدة خط المصحف، أو نتيجة تعدد اللهجات العربية، أو الرأي والاجتهاد، كل ذلك بعيد عن الحقيقة العلمية، وترده الأدلة النقلية والعقلية.

ثم تحدثت عن تعريف القياس لغة واصطلاحا ،وبينت فيه أنواع القياس وحكم كل نوع منه، وأقسامه، ثم تطرقت إلى الشروط والضوابط التي وضعها علماء القراءات لقبول القيـــاس الصحيح ، وتوصل البحث إلى أن القياس يعد دليلا علميا مهما استعمل في مجالات كـــثيرة، وأن مفهومه يتغير من علم إلى آخر، مع محافظته على مكوناته وأركانه العامة(الأصل، الفرع، العلة الجامعة، والحكم)، لذا لا يستبعد استعمال القياس في علم القراءات الذي هو في الأصل علم نقلي. كما أن القياس في القراءات منه ما هو مقبول ومنه ما هو مرفوض، ولقد استعمل القراء المقبول منه بشروط دقيقة وفي حالات ضيقة.

ثم تناول البحث مواقف القراء من القياس بنوعيه المقبول والمرفوض، وذلك من خـــلال أقوالهم النظرية، ومن خلال تطبيقاتهم العملية، التي تعطي صورة واضحة عن مدى استعمالهم للقياس في علم القراءات ، إذ نجد أن علماء المسلمين قد اتفقوا -إلا من شـــذ - علـــى أن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول ولا يقبل فيها رأي مجرد، أو اجتهاد ينأى عـــن اتباع الآثار، و لم يعزفوا عن استعمال القياس في كتبهم، على اختلاف بينهم في القلة والكثرة، والتي مردها إلى توسع المصنف في إيراد الطرق والروايات، أو إقلاله وتوسطه.

وأن أغلب الأقيسة التي وردت عن الأئمة إنما كانت في ترجيح رواية على رواية، أو الاستئناس به في تعضيد رواية ثابتة أساسا، وأقله جاء لبيان وجه قراءة سكت عنه النص، سكوتا مطلقا، وهو قليل جدا، أو ورد فيها النص ولكن كان عاما، أو لم يرد بخصوصها، فيلحق بما يشبهها، أو يدرج تحت عموم النص وما يقتضيه.

ثم تطرق البحث لبيان الأثر الذي تركه القياس في علم القراءات من جوانب مختلفة،كإثبات بعض القراءات وتقويتها، وأثره في الاختيار والترجيح بين القراءات، أو توهين قراءات متواترة وردها والطعن فيها ،وأثر القياس في نشأة قراءات شاذة، وآراء وأداءات ضـــعيفة في علـــم القراءات .

وتناول القسم التطبيقي المسائل التطبيقية للقياس عند علماء القراءات التي جردها من كتبهم، مع دراستها دراسة تحليلية تفصيلية، قسمتها بحسب ترتيب أبواب القراءات في الكتب المصنفة فيها.مستوعبا لكل ماورد في أبواب الأصول والفرش.

ثم الخاتمة:وقد ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها، وتوصيات البحث ومقترحاته.

Résumé de l'étude

Nous avons trouvé dans les œuvres qui traitent de la science des Lectures Coraniques , que les érudits dans cet art déclarent que ces Lectures sont basées sur la transcription et non pas sur l'analogie . puis nous avons trouvé que dans ces mêmes études , ils basent certains de leurs jugements franchement sur l'analogie . c'est pour cette raison que nous avons entrepris cette étude afin d'arriver à la vérité de leur utilisation de l'analogie et son impact dans la science des Lectures .

Nous avons divisé cette étude en deux parties :

Une partie théorique qui traite les origines de la problématique.

Et une deuxième partie qui traite le coté pratique

Nous avons commencé cette étude par la définition des Lectures et la démonstration de leur variété et dire si elles ont été toujours basées sur la transcription ou que la jurisprudence a eu de l'influence dans tout cela . En plus, nous avons évoqué les différents avis sur les origines des Lectures et les sur ces mêmes origines . Et nous y avons donné des réponses .

Après cela , nous avons démontré les causes des divergences et les raisons de leurs multiplication . nous avons conclu que l'origine des Lectures n'est autre que la Révélation divine, comme le confirme le Livre Saint et la Sounna bénie et l'unanimité faite autour de ces Lectures par nos savants , et que les tentatives des orientalistes et ceux qui ont été influencé , de prétendre q'elles sont le fait de l'écriture du Saint Coran et le résultat de la multiplication des dialectes arabes ou les avis et la jurisprudence.

Nous avons démontré que tout cela est loin de la vérité et est réfuté par les preuves transcrites et par la pensée pure .

Nous avons parlé de la définition de l'analogie tant au point de vue linguistique qu'au point de vue conventionnel . nous avons traité chaque genre de l'analogie et ses différents aspects puis nous avons traité les conditions mises par les savants des Lectures pour l'approbation de l'analogie en tant qu'instrument d'étude et nous avons conclu q'elle peut être considéré comme preuve scientifique quelque soit le domaine auquel elle s'applique et que sa notion change d'une science à l'autre tout en gardant ses composantes (origine , causes générales , etc...) . De ce fait , nous n'écartons pas

l'utilisation de l'analogie dans la science des Lectures qui est en fait une science basée sur la transcription .

En outre , l'analogie n'est pas toujours admise dans cette science et les récitateurs du Saint Coran ont utilisé seulement ce qui est admis sur des conditions précises et dans des cas restreints.

Nous avons traité , en outre , des positions prises vis-à-vis de l'analogie par les récitateurs de ce qui est admis de part leurs avis théoriques et pratiques , ce qui nous donne une vue claire sur l'étendue de leur utilisation de celle-ci dans la science des Lectures et nous avons trouvé que les savants de l'Islam se sont accordé – sauf exception – à déclarer que la Lecture est un usage et ne se sont pas abstenus de l'utiliser dans leurs études et cela suivant que l'auteur ait évoqué peu ou prou les procédés et récits et que la plupart de ces genres mentionnés par les Imams n'étaient que pour donner la préférence d'un récit sur un autre ou affirmer un récit sûr . peu de cas ont été invoqué pour démontrer une forme de Lecture qui n'a pas été citée par les textes ou citée de façon générale .

Puis nous avons traité dans cette étude l'impact de l'analogie sur la science des Lecture dans différents aspects , comme la confirmation de certaines Lectures et son impact dans la préférence donnée à l'une sur l'autre ou la faiblesse de certaines Lectures récurrentes réfutées et contestées et l'impact de l'analogie dans l' émergence de lectures singulières et d'avis et d'exécution de Lectures faibles

La deuxième partie traite de la pratique de l'analogie par les savants des Lectures que nous avons inventorié sur leurs œuvres et analysé en détail et classifié par chapitres suivant leur introduction dans ces œuvres .

En fin la conclusion : dans nous avons mentionné les résultats obtenus ainsi que les recommandations et les suggestions de cette étude .